جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٠١)

تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثرها على السياسات الزراعية

مركز التخطيط الزراعي

أبريل ١٩٨٤

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

بسم الله الرحمن الرحيـــــــم

* تقديـــــم *

يعد موضوع الاستهلاك النهائى من اهم موضوعات الدراسات الاقتصادية لما له من انعكاسات على استخدامات الموارد المتاحه المحلية منها والاجنبية على حد سواء . ويشكل الاستهلاك الغذائى الجانب الاكبر فى الاستهلاك النهائى لافراد المجتمع ، حيث يستوعب الجانب الاعظم من دخولهم ، ومن ثم يكون لاتجاهاته التأثير الاكبر على استخدامات موارد المجتمع بما فى ذلك الاستخدام الوسيط او الاستثمار او الصادرات .

وحيث تشير دراسات الاستهلاك للسلع الغذائية فى مصر انها تزيد بمعدلات اعلى من معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى ، حيث يزيد السكان بمعدلات اعلى من معدلات زيادة الانتاج الزراعى وهذا الامر ادى الى وجود الفجوة الغذائية التى تتزايد حدتها مع الزمن واثرها على عجز الميزان التجارى وايضا ميزان المدفوعات .

وهذا التزايد فى معدلات الاستهلاك يشكل ضغطا على قطاع الزراعة يفوق قدراته الامر الذى جعل الدوله مضطره الى تغطية القطاع الزراعى الانتاجى عن طريق الاستيراد من الخارج ، مما يؤدى فى نفس الوقت الى ارتفاع تكلفه المعيشة على المواطنين لارتفاع اسعار الاستيراد ، بالاضافه الى تزايد الدعم باستمرار والذى يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة .

ومن الملاحظ ان معدل الزيادة فى الواردات من السلع الغذائية ارتفع بشكل كبير خلال النصف الثانى من السبعينات ، وهذا الارتفاع الكبير يرجع اساسا الى زيادة الطلب المحلى الفعال على السلع الغذائية المختلفه فى حين ظل العرض المحلى منها بدون زيادة او بزيادة غير قادرة على مواجهة الزيادة فى الطلب ، كذلك وفى نفس الوقت عدم وجود سياسه استهلاكية ولاتجارية لمجابة زيادة الواردات .

هذا وللسياسه الزراعية اليد العليا في تحديد مسار قطاع الزراعة وذلك في اطار السياسة الاقتصادية القومية . وتهدف برامج السياسه الزراعية الى زيادة الانتاج والانتاجية ورفع مستوى معيشة الزراع وتطوير المجتمع الزراعى ككل . هذا وترتبط السياسة الزراعية باحتياجات المواطنين من مختلف السلع الزراعية غذائية وغير غذائية .

وحيث ان هناك علاقه متبادلة بين السياسة الاقتصادية الزراعية ومعدلات الاستهلاك فقد تناول البحث بالدراسة والتحليل هذه العلاقه سواء فيما يتعلق بسياسة الموارد الارضية والمائية ، كذلك السياسة الاستثمارية حيث لها ايضا دور رئيسى فى التأثير على مسيرة التنمية فى القطاع سواء افقيا او راسيا ، كذلك السياسة الائتمانية لما لها من دور متعاظم فى علاج الخلل الهيكلى فى الاقتصاد القومى بصفه عامه ، وفى قطاع الزراعة بصفه خاصة . حيث يعتبر توفير الائتمان الركيزة الاساسية لخلق تنمية زراعية ناجحه تؤدى الى النهوض بقطاع الزراعة .

والفصل الاول يتناول تطور الانتاج من السلع الزراعية الغذائية . والفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، حيث يهدف الى التعرف على اتجاهات تطور الانتاج من السلع الزراعية الغذائية الرئيسية خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٨٠ والعوامل المؤثرة عليه وقد تناول بالتحليل تطور الانتاج من محاصيل الحبوب ، البقول ، الفول السودانى والسمسم السكر والزيوت ، محاصيل الخضر ، والفاكهة ، بالاضافه الى اللحوم . وقد قسمت الفترة الزمنية موضوع الدراسة الى اربع مراحل ، الفترة ٦١/١٩٦٢ — ٦٥/١٩٦٦ ، ٧٠/١٩٧١ — ٧١/١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، وآخر فترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ .

كما تناول هذا الفصل تحليل الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ودرجة الاكتفاء الذاتى من اهم المحاصيل الزراعية الغذائية .

وقد تناول الفصل الثانى التعرف على اتجاهات وانماط الاستهلاك الوسيط والنهائى من السلع الغذائية الرئيسية حاليا وعبر الفترة الماضية ومدى تأثرها بمختلف العوامل ، وذلك لكل من مجموعة الحبوب (القمح والدقيق والرده والشعير والذره الشامية والرفيعه والارز) ، كذلك مجموعة البقول (الفول ، العدس) والفول السودانى والسمسم والخضروات (تتضمن البطاطس والقلقاس والبطاطا والخضروات الاخرى) ، هذا بالاضافه الى الفاكهة ، واللحوم والاسماك والالبان ، والسكر وزيوت الطعام .

ويتناول الفصل الثالث بالدراسة والتحليل العلاقه المتبادله بين السياسة الاقتصادية الزراعية ومعدلات الاستهلاك ، متضمنا السياسه الزراعية فى السنوات الماضية والدور الذى لعبته فى محدودية الانتاج من قطاع الزراعة رغما عن الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية المختلفه ، وذلك فى محاولة لوضع تصور قادر على الاسهام فى توجيه السياسه الزراعية بما يخدم تحقيق اعلى نسبه من الاكتفاء الذاتى عن طريق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المتاحه . ويتضمن ذلك دراسه كل من سياسة الموارد الارضية والانتاج ، السياسه الاستثمارية الزراعية ، سياسه الائتمان الزراعى ، سياسة العمالة وتكنولوجيا الانتاج ، سياسة التجارة الخارجية والسياسة السعرية الزراعية .

ويسعدنى ان اسجل الشكر والتقدير لاعضاء مركز التخطيط الزراعى الذين ساهموا فى انجاز هذه الدراسة وهم الدكتور / سعد طه علام المستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى ، والدكتور / عبد القادر دياب الخبير الاول ، والدكتور عبد العزيز ابراهيم والدكتور / بركات الفرا والدكتور / حسين صالح الخبراء بالمركز ، كذلك السادة محمد نصر فريد ، عماد مصطفى ، ومحمد خفاجى ، نجوان سعد الدين وعلى عصمت الباحثين المساعدين بالمركز .

مدير المعهد بالتفويض

أ.د . محمد عبد الفتاح منجى

فبراير ١٩٨٤

المحتويـــــات

رقم الصفحة

الفصل الاول : تطور الانتاج من السلع الزراعية الغذائية .

١ ــ ١	الانتاج من الحبوب	٤
١ ــ ٢	الانتاج من المحاصيل البقولية	١١
١ ــ ٣	الانتاج من الفول السودانى والسمسم	١٥
١ ــ ٤	الانتاج من الخضروات	١٩
١ ــ ٥	الانتاج من الفاكهـــة	٢٣
١ ــ ٦	الانتاج من اللحوم الحمراء	٢٥
١ ــ ٧	الانتاج من السكر وزيوت الطعام	٢٧

الفصل الثانى : تطور الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية

٢ ــ ١	تطور الاستهلاك	٣٥
٢ ــ ١ ــ ١	الاستهلاك من الحبوب	٣٥
٢ ــ ١ ــ ١ــ١	اجمالى الاستهلاك	٣٥
٢ ــ ١ ــ ١ــ٢	الاستهلاك الوسيـط	٣٧
٢ ــ ١ ــ ١ــ٣	الاستهلاك الآدمـــى	٤١
٢ ــ ١ ــ ٢	مجموعة المحاصيل البقولية	٤٧
٢ ــ ١ ــ ٣	الفول السودانى والسمسم	٥١
٢ ــ ١ ــ ٤	الخضروات	٥٤
٢ ــ ١ ــ ٥	الفاكهـــة	٥٦
٢ ــ ١ ــ ٦	اللحوم والاسماك والالبان	٦٢
٢ ــ ١ ــ ٧	السكر وزيوت الطعام	٦٨

رقم الصفحة

٢ـ٢ الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ٧١

٢ـ٢ـ١ القمح ٧١

٢ـ٢ـ٢ الذرة الشامية ٧٢

٢ـ٢ـ٣ الفول ٧٢

٢ـ٢ـ٤ العدس ٧٢

٢ـ٢ـ٥ اللحوم الحمراء ٧٢

٢ـ٢ـ٦ اللحوم البيضاء ٧٤

٢ـ٢ـ٧ زيت بذرة القطن ٧٤

الفصل الثالث : السياسة الزراعية وعلاقتها بمعدلات الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية :

٣ـ١ سياسة الموارد الارضية والانتاج ٧٨

٣ـ١ـ١ سياسة الموارد الارضية ٧٨

٣ـ١ـ١ـ١ سياسة تحسين وصيانة الاراضى ٧٩

٣ـ١ـ١ـ٢ سياسة الموارد المائية ٨٢

٣ـ١ـ٢ سياسة الانتاج ٨٨

٣ـ٢ السياسة الاستثمارية فى قطاع الزراعة ٩٢

٣ـ٢ـ١ الاستثمارات القومية ٩٣

٣ـ٢ـ٢ الاستثمارات الحكومية فى قطاع الزراعة ٩٤

٣ـ٢ـ٣ بعض الملامح الرئيسية الحالية لقطاع الزراعة ٩٦

٣ـ٢ـ٤ بعض الملاحظات العامة ١٠٠

٣ـ٣ سياسة الائتمان الزراعى ١٠١

٣ـ٣ـ١ السياسة الائتمانية فى مصر ١٠١

٣ـ٣ـ٢ تطور سياسة الائتمان الزراعى ١٠٤

٣ـ٣ـ٣ تطور القروض الممنوحة للزراع ١٠٨

٣ـ٣ـ٤ سياسة التحصيل ١٢٠

٣ـ٤ سياسة العمالة وتكنولوجيا الانتاج الزراعى ١٢٤

٣ـ٤ـ١ الوضع الحالى للعمالة وتكنولوجيا الانتاج الزراعى ١٢٥

٣ـ٤ـ٢ نظره مستقبلية حول سياسة العمالة وتكنولوجيا الانتاج الزراعى ١٣٣

٣ـ٥ سياسه التجارة الخارجية ١٤١

٣ـ٥ـ١ تطور الواردات من السلع الغذائية ١٤١

٣ـ٥ـ٢ الاطار المؤسسى للتجارة الخارجية ١٤٨

٣ـ٥ـ٣ تطور سياسة التجارة الخارجية ١٥٢

٣ـ٥ـ٤ الوضع الحالى للتجارة الخارجية ١٥٣

٣ـ٦ السياسه السعرية ١٦٠

٣ـ٦ـ١ مراحل تطور السياسة السعرية ١٦٠

٣ـ٦ـ٢ تحليل للسياسات المستخدمة لبعض المحاصيل ١٦٤

٣ـ٦ـ٣ فاعليه السياسة السعرية الزراعية المستخدمة ١٦٩

٣ـ٦ـ٤ تطور اسعار المنتج والمستهلك للسلع الزراعية الرئيسية وتوقعاتها ١٧٢

٣ـ٦ـ٥ الهامش التسويقى (التكاليف التسويقيه) للمنتجات الزراعية ١٧٨

٣ـ٦ـ٧ مجالات الاختيارات الرئيسية فى السياسة السعرية (تدخل الدولة من عدمه) ١٩٠

٣ـ٦ـ٦ الدعم واسعار السلع الزراعية ١٩١

— الملخص والتوصيات ١٩٤

— الملاحق ٢٠٩

— المراجع

فهـرس الجداول

رقم الجدول		الصفحـه
١ ــ ١	تقديرات الانتاج السنوى من الحبوب خلال الفـترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ .	٦
١ ــ ٢	تقديرات معدل النمو السنوى فى الانتاج من الحبوب خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠ .	٦
١ ــ ٣	تقديرات متوسطات المساحه والانتاجية والانتـــاج من الحبوب خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ــ١٩٨٠.	٩
١ ــ ٤	معدل النمو السنوى للمساحه والانتاجية والانتـــاج من الحبوب خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠.	١٠
١ ــ ٥	تقديرات الانتاج السنوى من محصولى الفول والعدس خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ .	١٣
١ ــ ٦	تقديرات معدل النمو السنوى للانتاج من محصولـــى الفول السودانى والعدس خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠ .	١٣
١ ــ ٧	التقديرات السنوية للمساحه والانتاجية لمحصولـــى الفول والعدس خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ــ١٩٨٠.	١٤
١ ــ ٨	تقديرات الانتاج السنوى من محصولى الفـــــول السودانى والسمسم خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ .	١٧

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحه
١ ـ ٩	معدل النمو السنوى للانتاج من محصولى الفول السودانى والسمسم خلال الفترة ٦١/ ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	١٧
١ ـ ١٠	التقديرات السنوية للمساحه والانتاجية لمحصولى الفول السودانى والسمسم خلال الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	١٨
١ ـ ١١	تقديرات الانتاج السنوى من حاصلات الخضر الرئيسية خلال الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٢١
١ ـ ١٢	تقديرات معدل النمو السنوى للانتاج من الخضر الرئيسية خلال الفترة ٦١/٢ ١٩٦ ـ ١٩٨٠ .	٢١
١ ـ ١٣	تقديرات متوسطات المساحه والانتاج والانتاجية لمحصول البطاطس .	٢٢
١ ـ ١٤	معدل النمو السنوى للمساحه والانتاج والانتاجية لمحصول البطاطس .	٢٢
١ ـ ١٥	تقديرات الانتاج السنوى من حاصلات الفاكهه الرئيسية خلال الفترة ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٢٤
١ ـ ١٦	معدل النمو السنوى للانتاج من حاصلات الفاكهه الرئيسية خلال الفترة ٦١/ ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٢٤
١ ـ ١٧	الانتاج المحلى من اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة ٧١/ ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ .	٢٦

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحه
١ ـ ١٨	تقديرات الانتاج من السكر والزيوت خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٢٩
١ ـ ١٩	تقديرات معدل النمو فى الانتاج من السكر والزيوت خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٢٩
١ ـ ٢٠	تقديرات متوسطات المساحه والانتاج والانتاجية لمحصول قصب السكر .	٣٠
١ ـ ٢١	معدل النمو السنوى للمساحه والانتاج والانتاجية لمحصول قصب السكر .	٣٨
٢ ـ ١	تقديرات الاستهلاك السنوى من الحبوب خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٣٨
٢ ـ ٢	تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من الحبوب خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٣٩
٢ ـ ٣	تقديرات الاستهلاك الوسيط من الحبوب ونسبته الى اجمالى الكميات المستهلكه منها خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٣٩
٢ ـ ٤	الاستهلاك الآدمى من الحبوب خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٤٤
٢ ـ ٥	تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهلاك الآدمى من الحبوب خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٤٤

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحة
٢ ـ ٦	اجمالى الاستهلاك الآدمى من محصولى الفول والعدس وتوزيعه النسبى فيما بين الاستهلاك الآدمى والوسيط خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٥٠
٢ ـ ٧	معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من محصولى الفول والعدس خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٥٠
٢ ـ ٨	الاستهلاك من محصولى الفول السودانى والسمسم خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٥٣
٢ ـ ٩	معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من محصولى الفول السودانى والسمسم خلال السنوات ٦١/٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٥٣
٢ ـ ١٠	اجمالى الاستهلاك من حاصلات الخضر خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٥٨
٢ ـ ١١	تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من الخضروات فى السنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٥٩
٢ ـ ١٢	تقديرات الاستهلاك من حاصلات الفاكهه الرئيسية خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٦٠
٢ ـ ١٣	معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من حاصلات الفاكهة الرئيسية خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٦٠

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحه
٢ ـ ١٤	الاستهلاك من اللحوم والالبان والاسماك والبيض خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٦٧
٢ ـ ١٥	معدلات النمو السنوى فى الاستهلاك من اللحوم والالبان والاسماك والبيض خلال السنوات ٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٨٠ .	٦٧
٢ ـ ١٦	تقديرات الاستهلاك من السكر والزيوت خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	٧٠
٢ ـ ١٧	تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من السكر والزيوت خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٧٠
٢ ـ ١٨	تقديرات الفجوة ونسبه الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	٧٣
٣ ـ ١	استخدامات المياه المتوقعه مستقبلا	٨٥
٣ ـ ٢	الفائض من المياه للتوسع الافقى .	٨٦
٣ ـ ٣	مساهمه قطاعى الزراعه والصناعه فى الناتج المحلى الاجمالى ونصيبها من الاستثمارات .	٩٧
٣ ـ ٤	رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحه من الجهاز المصرفى موزعا حسب قطاعات النشاط الاقتصادى .	١٠٢

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحه
٣ ـ ٥	تطور اجمالى قيمة القروض التى صرفها بنك التنمية والائتمان الزراعى مقسم حسب اجمالها خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .	١٠٩
٣ ـ ٦	تطور قيمة القروض العينية والنقدية المقدمه للزراعات النباتيه المختلفه خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .	١١١
٣ ـ ٧	اجمالى القروض التى صرفها البنك الرئيسى للمحاصيل الرئيسية خلال الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ .	١١٤
٣ ـ ٨	تطور الاهمية النسبيه للقروض العينيه والنقدية لاهم المحاصيل خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .	١١٥
٣ ـ ٩	الاجمالى العام للقروض ونسبه كل من قروض الثروة الحيوانية والميكنه الزراعية والزراعات المختلفه لجملة القروض خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ .	١١٩
٣ ـ ١٠	الكميات المستورده من اهم السلع الغذائية ومعدل نموها السنوى خلال الفترة ٦٠/١٩٦١ ـ ٨٠/١٩٨١	١٤٢
٣ ـ ١١	متوسط اسعار الاستيراد على اساس القيمه (سيف) بالدولار للطن .	١٤٥
٣ ـ ١٢	تطور الارقام القياسيه لاسعار المستهلكين للغذاء فى حضر الجمهورية (٦٦/١٩٦٧ = ١٠٠) .	١٦٤
٣ ـ ١٣	تطور اسعار المنتج لاهم السلع الزراعية للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ .	١٧٣

تابع فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحه
٣ ـ ١٤	تطور اسعار المستهلك لاهم السلع الزراعية للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ .	١٧٤
٣ ـ ١٥	نسبه الزيادة فى اسعار المنتج والمستهلك عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٠ .	١٧٥
٣ ـ ١٦	توقعات اسعار كل من المنتج والمستهلك لبعض السلع الزراعية .	١٧٧
٣ ـ ١٧	نسبه الهامش التسويقى .	١٨١
٣ ـ ١٨	الدعم الموجه للسلع والمحاصيل الزراعية للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١/١٩٨٢ .	١٨٥

الفصل الاول

تطور الانتاج من السلع الزراعية والغذائية

الفصل الاول :ـ تطور الانتاج من السلع الزراعية الغذائية والفجوة بين الانتاج والاستهلاك

مقدمـــــة :ـ يهدف هذا الفصل الى التعرف على اتجاهات تطور الانتاج من السلـــع الزراعية الغذائية الرئيسية خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ـ ١٩٨٠ والعوامل المؤثره عليه . وتنبع اهمية دراسة الانتاج من انه يمكننا ـ بعد دراســة مماثلة لتطور الاستهلاك ـ من تحديد الفجوة الغذائية وبالتالى اثر هـذه الفجوة على السياسات الزراعية والعكس بالاضافه الى تحديد البرامـــج اللازمة لاعادة تخصيص الموارد الزراعية المتاحه بما يكفل حد ادنى مـــن الاكتفاء الذاتى من هذه السلع.

وللوصول الى هذا الغرض سوف يتم تحليل تطور الانتاج من اهم السلع الزراعية الغذائية حسب الترتيب التالى :ـ

- انتاج الحبوب (قمح ـ شعير ـ ذره شامية ـ ذره رفيعه ـ ارز) .
- انتاج البقول (فول ـ عدس) .
- انتاج الفول السودانى والسمسم .
- انتاج السكر والزيوت .
- انتاج الخضـــــر .
- انتاج الفاكهـــــة .
- انتاج اللحـــــوم .

وحتى يمكن التعرف على معدلات نمو هذه السلع خلال الفترات الزمنية المختلفه ـ مما يساعد على تفسير النتائج ـ فقد تم تقسيم الفترة الزمنيـــة محل الدراسة الى اربع فترات زمنية كالتالى :ـ

من ٦١/١٩٦٢ حتى ٦٥/١٩٦٦ (النصف الاول من الستينات) .
من ٦٦/١٩٦٧ حتى ٧٠/١٩٧١ (النصف الثانى من الستينات) .

من ١٩٧٢/٧١ حتى ١٩٧٥ (النصف الاول من السبعينات) .
من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠ (النصف الثانى من السبعينات) .

ولما كان الانتاج من سلعة زراعية هو محصلة لكل من المساحه والانتاجيه فانه يلزم معرفه المساحات المزروعه من ذلك المحصول او تلك ، ثم معرفه الانتاجية المتحققه للوصول الى الانتاج المتحقق . وعلى هذا الاساس سوف نتناول فى البداية الانتاج لمعرفة معدلات نموه خلال الاربع فترات المذكوره ، ثم تحليل كل من المساحه والانتاجية حتى يمكن تفسير النتائج التى توصلنا اليها عند تحليل الانتاج .

١ — ١ الانتاج من الحبـــوب :

تشير التقديرات الاجمالية للانتاج من مجموعة الحبوب (قمح — شعيـــر — ذره شامى — ذره رفيعه — أرز) الى تزايدها وبمعدلات متباينه من فترة الـــى اخرى حيث ارتفع متوسط الانتاج من هذه الحبوب من ٥٣١٩ الف طن خـــلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٧٩٨٤ الف طن خلال الفـــترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ وذلك كما هو واضح من الجدول رقم (١ — ١) .

ويبلغ معدل النمو السنوى لاجمالى الانتاج من هذه الحبوب حوالى ٥ر١٪ سنويا خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ — ١٩٨٠ واذا نظرنا الى تغير هذا المعدل بالنسبه للفترات الزمنية المختلفه فاننا نجد انه بلغ ٧ر٢٪ سنويا خلال الفـــترة ٦١/١٩٦٢ — ٦٥/١٩٦٦ ثم انخفض الى ٣ر١٪ سنويا خلال الفترة التاليـــة لها اى الفترة من ٦٦/١٩٦٧ حتى ٧٠/١٩٧١ ، واستمر فى الانخفاض حـــتى بلغ ٩ر٠٪ سنويا خلال الفترة ٧١/١٩٧٢ حتى ١٩٧٥ ، وثبت نسبيـــــا عند هذا الرقم حيث بلغ ٠ر١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ وذلـــك كما هو موضح بالجدول رقم (١—٢) .

وبالنسبه لكل محصول على حده فاننا نجد ان معدلات النمو بالنسبـــــه للانتاج من القمح قد زادت زيادة كبيره فى السبعينات عنها فى الستينات، حيث بلغ متوسط النمو السنوى فى الانتاج من القمح ٢ر٠٪ فى النصف الاول مـــــن الستينات (٦١/١٩٦٢ — ٦٥/١٩٦٦) ثم انخفض الى — ٥ر٠٪ فى النصـــف الثانى من الستينات (٦٦/١٩٦٧ — ٧٠/١٩٧١) . اما فى النصف الاول من السبعينات (٧١/١٩٧٢ — ١٩٧٥) فقد بلغ هذا المعدل ٥ر٤٪ ثم انخفض الى ١٪ فى النصف الثانى من السبعينات (١٩٧٦ — ١٩٨٠) .

وعلى العكس من ذلك تماما نجد محصول الارز حيث سجل معدلات نمو سنوية خلال الستينات اكبر من تلك التى حققها خلال السبعينات فقد بلغ معدل النمو السنوى ٨ر٥٪ ، ٩ر٤٪ خلال النصفين الاول والثانى من الستينات بينما بلغ هذا المعدل ٦ر٠٪ ، —٣ر٠٪ سنويا خلال النصفين الاول والثانى من السبعينات .

اما الانتاج من الذره بنوعية الشامية والرفيعه فقد سجل معدلات نمو متغيرة فى كل من الفترات المشار اليها . فالذره الرفيعه سجلت معدلات نمو موجبة متزايدة خلال الستينات حيث بلغت ٣ر٤٪ ، ٠ر٤٪ سنويا ، بينما سجلت معدلات نمو سالبه متناقصه خلال السبعينات حيث بلغت —٧ر٠٪ ، —٧ر٣٪ على الترتيب اما الذره الشامية فان معدلات نموها خلال الستينات والسبعينات تتقارب مع معدل النمو المتوسط خلال الفترة ٦١/١٩٦٢—١٩٨٠ وان كان اقل معدل نمو قد تحقق خلال النصف الاول من السبعينات حيث بلغ ٢ر١٪ سنويا .

واستقراء ارقام الانتاج ومعدلات النمو السنوى منه لايكفى لتفسير تلك النتائج بل يجب ان نتعرض للمساحات المزروعه من كل محصول على حده خلال نفس الفترات الزمنية المشار اليها وبالتالى التعرف على انتاجية كل محصول ايضا حيث يساعد ذلك كله فى تفسير تلك النتائج .

وبالنظر الى معدلات النمو السنوية فى كل من المساحة والانتاجية للحاصلات المذكورة فاننا نجد ان معدل النمو السنوى لمجموعة حاصلات الحبوب قد بلغ صفر١٪ سنويا خلال الفترة كلها(٦١/٦٢ — ١٩٨٠) وذلك يرجع فى المقام الاول الى الزيادة بنفس الدرجة فى انتاجية هذه الحاصلات بينما لاتسجل

جـدول رقم (١ــ١)

تقديرات الانتاج السنوى من الحبوب خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ــ١٩٨٠

(الف طن)

السنوات / المحصول	١٩٦٠/٥٩ ١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٠
١ ــ قمح	١٤٤٦	١٤٥٩	١٤٢٤	١٧٧٨	١٨٧٢
٢ ــ شعير	١٤٩	١٣٧	١٠٢	٩٦	١٢٠
٣ ــ ذره شامية	١٥٩٦	١٩١٣	١٣٤١	٢٤٦٥	٢٩٢١
٤ ــ ذرة رفيعة	٦١٧	٧١٣	٨٦٧	٨٣٩	٧٠٠
٥ ــ أرز	١٥١١	١٨٤٥	٢٣٤١	٢٤١٣	٢٣٧١
الاجمالـــى	٥٣١٩	٦٠٦٧	٧٠٥٥	٧٥٩١	٧٩٨٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق .

جـدول رقـم (١ــ٢)

تقديرات معدل النمو السنوى فى الانتاج من الحبوب خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ــ١٩٨٠

(نسبة مئوية)

السنوات / المحصول	١٩٦٢/٦١ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ١٩٨٠
١ ــ قمـح	٠ر٢	ــ ٥ر٠	٥٠ر٤	١ر٠	١ر٣
٢ ــ شعير	ــ ٥ر٢	ــ ٠ر٦	ــ ٢ر١	٦ر٤	ــ ٣ر١
٣ ــ ذره شامية	٥ر٥	٠ر٤	٢ر١	٤ر٣	٥ر٣
٤ ــ ذره رفيعه	٣ر٤	٠ر٤	٧ر٠ ــ	٧ر٣ ــ	٠ر١
٥ ــ أرز	٨ر٥	١ر٤	٦ر٠	٣ر٠ ــ	٨ر٢
الاجمالى	٧ر٢	٣ر١	٩ر٠	٠ر١	٥ر١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ ــ ١) .

المساحه المنزرعة من هذه الحاصلات اى زيادة . كما هو واضح من الجدولين (١ــ٣) ، (١ــ٤) .

وبالنسبه لمحصول القمح فان معدل النمو السنوى فى الانتاج والـــذى يبلغ ٣ر١٪ سنويا خلال الفترة المذكورة انما يرجع الى زيادة انتاجية هـــذا المحصول والتى بلغت ٩٥ر١٪ سنويا بينما تناقصت المساحه بمعدل سنـــوى بلغ ٦٥ر٠٪ وقد سجلت ارقام الانتاجية اعلى معدل لها خلال النصف الاول من السبعينات حيث بلغت ٤ر٤٪ سنويا ، كما زادت المساحات المزروعه منه بمعدل ١ر٠٪ سنويا فى نفس الفترة مما ادى الى تحقيق اعلى معدل نمو للانتـــاج حيث بلغ ٥ر٤٪ سنويا خلال النصف الاول من السبعينات.

اما محصول الشعير فقد سجل معدلات نمو سالبه متناقصه فى اغلـــب الفترات محل الدراسة فقد بلغ معدل النمو السنوى له ــ ٢٧ر١٪ خـــلال الفترة ١٩٦٢/٦١ ــ ١٩٨٠ وهذا يرجع فى المقام الاول الى تناقص المساحات المزروعه منه حيث بلغ معدل النمو السنوى لهذه المساحات ــ ٨٧ر١٪ بينمـــا سجلت الانتاجية ارتفاعا بلغ ٦ر٠٪ سنويا .

اما محصول الذره الشامية فان معدل النمو السنوى فى الانتاج الـــذى بلغ ٢ر٣٪ انما يرجع الى الزيادة فى الانتاجية والتى بلغ معدلها الســـنوى ٢ر٣٪ بينما سجلت المساحه معدل نمو سنوى بلغ ٣٢ر٠٪ .

والوضع بالنسبه للذره الرفيعه شبيه بالوضع بالنسبه للذره الشامية حيـــث تعود الزيادة فى الانتاج الى الزيادة فى الانتاجية ، اما المساحات المزروعـــه منه فقد سجلت انخفاضا خاصة طوال السبعينات .

اما الارز فان زيادة الانتاج منه مرجعها هو زيادة المساحات المزروعه حيث سجلت معدل نمو سنوى بلغ ٢٫٢٥٪ سنويا مقاربا لمعدل النمـــــو السنوى للانتاج والذى بلغ ٢٫٧٥٪ • والجدول رقم (١ــ٣) يبين تطـــور الزيادة فى المساحات المزروعه من الارز •

جـدول رقم (١ـ٣)

تقديرات متوسطات المساحه والانتاجية والانتـــاج من الحبوب خلال الفترة

١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

الانتاج : الف طن
المساحه : الف فدان
الانتاجية : طن/فدان

البيـــان	١٩٦٠/٥٩		١٩٦٢/٦١		١٩٦٧/٦٦		١٩٧٢/٧١		١٩٧٩	
	١٩٦١/٦٠		١٩٦٦/٦٥		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	المساحه	الانتاجية	الانتـاج	المساحه	الانتاجية	الانتـاج	المساحه	الانتاجية	الانتاج	المساحه	الانتاجية	الانتـاج
١ ـ قمح	١٤٥٣	٠ر٩٩٥	١٤٤٦	١٣٢٥	١ر١٠٣	١٤٥٩	١٣٠٠	١ر٠٩٥	١٤٢٤	١٣٠٦	١ر٣٦١	١٧٧٨	١٣٤٠	١ر٣٩٦	١٨٧٢
٢ ـ شعير	١٤٢	١ر٠٤٧	١٤٩	١٢٤	١ر١٠٥	١٣٧	١٠٢	١ر٠٠٦	١٠٢	٨٢	١ر١٧٤	٩٦	١٠٤	١ر١٦٠	١٢٠
٣ ـ ذره شامية	١٧١٨	٠ر٩٢٩	١٥٩٦	١٦٥٣	١ر١٥٧	١٩١٣	١٥٢٠	١ر٥٢٧	٢٣٢١	١٥٩٩	١ر٥٤٢	٢٤٦٥	١٨٥٤	١ر٥٧٦	٢٩٢١
٤ ـ ذره رفيعه	٤٦٣	١ر٣٣١	٦١٧	٤٧٨	١ر٤٩٢	٧١٣	٥٠٩	١ر٧٠٣	٨٦٧	٤٨٩	١ر٧١٤	٨٣٩	٤٤٣	١ر٨٠	٧٠٠
٥ ـ أرز	٧١٧	١ر١٠٥	١٥١١	٨٢٧	٢ر٢٣١	١٨٤٥	١٠٩١	٢ر١٤٦	٢٣٤١	١٠٩٦	٢ر٢٠٢	٢٤١٣	١٠٤٥	٢ر٢٦٩	٢٣٧١
الاجمالى	٤٤٩٣	ـ	٥٣١٩	٤٤٠٧	ـ	٦٠٦٧	٤٥٢٢	ـ	٧٠٥٥	٤٥٧٢	ـ	٧٥٩١	٤٧٨٦	ـ	٧٩٨٤

المصدر : حسبت من الجداول ارقام (٢) ، (٣) ، بالملحق .

جدول رقم (١ـ٤)

معدل النمو السنوى للمساحه والانتاجية والانتـــاج من الحبـــــوب

خلال الفترة ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠

البيـــــان	١٩٦٢/٦١ ١٩٦٦/٦٥		١٩٦٧/٦٦ ١٩٧١/٧٠		١٩٧٢/٧١ ١٩٧٥		١٩٧٦ ١٩٨٠		١٩٦٢/٦١ ١٩٨٠	
	المساحه	الانتاجية	الانتـاج	المساحه	الانتاجية	الانتـاج	المساحه	الانتاجية	الانتـاج	المساحه	الانتاجية	الانتـاج
١ ـ قمـــح	ـ ٨ر٢	٣ر٠	٢ر٠	ـ٤ر٠	ـ١ر٠	ـ٥ر٠	١ر٠	٤ر٤	٤ر٠	١ر٠	٥ر٠	٣٠ر١
٢ ـ شعيـــر	ـ ٠ر٤	٥ر١	ـ٥ر٢	ـ١ر٤	ـ١ر١	ـ٠ر٦	ـ٣ر٤	١ر٣	ـ٢ر١	٩ر٤	ـ٣ر٠	ـ ٢٧ر١
٣ ـ ذره شامية	ـ ٠ر١	٦ر٥	٥ر٥	ـ٧ر١	٥ر٧	٤ر٠	٠ر١	٢ر٠	١ر٢	٣ر٠	٤ر٠	٢ر٥٣
٤ ـ ذرة رفيعه	١ر٠	٣ر٤	٤ر٣	١ر٣	٢ر٧	٤ر٠	ـ٨ر٠	١ر٠	ـ٧ر٠	ـ٢ر٠	ـ٧ر١	٩٧ر٠
٥ ـ أرز	١ر٤	١ر٧	٥ر٨	٧ر٥	ـ٨ر٠	٩ر٤	١ر٠	٥ر٠	٦ر٠	ـ٩ر٠	١ر٦	ـ٣ر٠
الاجمالـــى	ـ ٦ر٥٠	٢٢ر٣	٦٦ر٢	١٦ر٠	١ر١٢	١ر٢٨	ـ٧٨ر٠	١ر٦٦	٨٨ر٠	١ر١٠	ـ١٠ر٠	١ر٠٠

المصدر : حسبت من الجد ول رقم (١ـ٣) .

١ ـ ٢ الانتاج من المحاصيل البقولية :

يمثل محصولى الفول والعدس اهم حاصلات المجموعة البقولية ومع ذلك فـــان التقديرات الاجمالية للانتاج منهما تتناقص عاما بعد آخر ٠ وقد بلغ متوسط الانتـــاج من هذين المحصولين ٢٩٨ الف طن خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ كان نصيب الفـــول منها ٢٤٩ الف طن والعدس ٤٩ الف طن اى بنسبه ٨٤٪ ، ١٦٪ على التوالـــى وقد انخفض متوسط الانتاج الاجمالى من هذين المحصولين خلال النصف الاخيـــر من السبعينات حيث بلغ ٢٦٤ الف طن بلغ نصيب الفول منها ٢٤٣ الف طن والعـــدس ٢١ الف طن اى بنسبه ٩٢٪ ، ٨٪ على التوالى ٠ كما هو موضح بالجدول رقـــم (١ـ٥) ٠

وبالنسبه لمعدل النمو السنوى للانتاج من محصولى الفول والعدس فقد اخذ هذا المعدل فى الانخفاض حيث بلغ ٦ر٧٪ سنويا لمحصول الفول خلال النصف الاول مـــن الستينات ثم انخفض هذا المعدل الى ـ٢ر٣٪ سنويا خلال النصف الثانى من السبعينات وبلغ ٤ر٠٪ سنويا كمتوسط للفترة كلها (٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠) ٠ اما بالنسبه لمحصول العدس فقد حدث نفس الشئ ولكن بمعدلات اكبر حيث بلغ معدل النمو السنوى ٦ر٠٪ خلال النصف الاول من الستينات ثم تراجع هذا المعدل ليصل الى ـ٣ر٢٠٪ سنويـــا خلال النصف الاخير من السيتينات ٠ واما معدل النمو السنوى المتوسط خلال الفـــترة كلها فقد بلغ ـ٦ر٤٪ كما هو مبين بالجدول رقم (١ـ٦) ٠

وبالنسبه للمساحه المنزرعه من هذين المحصولين فانها سجلت انخفاضا مستمـــرا من فترة لاخرى حيث بلغت المساحه المنزرعة من الفول ٧٨ الف فدان خلال النصـــف الاول من الستينات انخفض الى ٤٦ الف فدان خلال النصف الاخير من السبعينـــات اما الانتاجية من محصول الفول فقد اخذت هى الاخرى تواصل انخفاضها من فـــترة

لاخرى حيث بلغت ٠ر٦٣٧ طن/فدان خلال النصف الاول من الستينات انخفض الى ٠ر٤١٦ طن / فدان خلال النصف الاخير من السبعينات ٠

اما محصول العدس فان نقص الانتاج يرجع بالدرجة الاولى الى تناقص المساحات المزروعه منه حيث بلغت ٣٧٣ الف فدان خلال النصف الاول من السيتينات تناقصت الى ٢٥٧ الف فدان خلال النصف الاخير من السبعينات ٠ اما الانتاجية فانها ثابته حول معدلها العام للفترة محل الدراسة وهى ٠ر٨٩ طن/فدان ٠ والجدول رقم (٢ ـ ٧) يوضح التقديرات السنوية لكل من المساحه والانتاجية خلال الفترات الزمنية المختلفه ٠

جـدول رقـم (١ـ٥)

تقديرات الانتاج السنوى من محصولى الفول والعدس خلال الفـترة

١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

البيـان	١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠		١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥		١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠		١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	
	الفـطن	%	الفـطن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١ ـ فول	٢٤٩	٨٤	٣١٢	٨٦	٢٨٥	٨٩	٢٨٤	٨٤	٢٤٣	٩٢
٢ ـ عدس	٤٩	١٦	٥٠	١٤	٣٤	١١	٥٣	١٦	٢١	٨
الاجمالي	٢٩٨	١٠٠	٣٦٢	١٠٠	٣١٩	١٠٠	٣٣٧	١٠٠	٢٦٤	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٤) بالملحق .

جـدول رقـم (١ـ٦)

تقديرات معدل النمو السنوى للانتاج من محصولى الفول والعدس خلال

الفترة ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠

السنوات المحصول	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥/٧٢	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠
١ ـ فـول	٦ر٧	ـ ١ر٨	ـ ١ر٠	ـ ٢ر٣	٠ر٤
٢ ـ عدس	٦ر٠	ـ ٨ر٠	٩ر٣	ـ ٢٠ر٣	ـ٤ر٦

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ـ٥) .

جـدول رقم (١ـ٧)

التقديرات السنوية للمساحه والانتاجية لمحصولى الفـــول

والعدس خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

البيـــان	الفـــول		العـــدس	
	المساحـة (الف فدان)	الانتاجيـة (طن/فدان)	المساحـة (الف فدان)	الانتاجيـة (طن/فدان)
٥٩/٦٠ ـ ١٩٦١/٦٠	٨٤	٠ر٥٨٦	٣١١	٠ر٨٠١
٦١/٦٢ ـ ١٩٦٦/٦٥	٧٨	٠ر٦٣٧	٣٧٣	٠ر٨٢٩
٦٦/٦٧ ـ ١٩٧١/٧٠	٥٧	٠ر٦٠٢	٣٢٨	٠ر٨٦٣
٧١/٧٢ ـ ١٩٧٥	٦٨	٠ر٧٦٤	٢٨١	١ر٠٠٥
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٤٦	٠ر٤١٦	٢٥٧	٠ر٩٥١
المتوسط العام للفترة	٦٧	٠ر٦٠١	٣١٠	٠ر ٨٩٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٤) بالملحق .

١ ـ ٣ **الانتاج من الفول السوداني والسمسم :**

بلغ متوسط الانتاج من الفول السودانى ٣٥ الف طن خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ وزادت الى نحـــو ٤٣ الف طن خلال النصف الاول من الستينـــات وبمعدل نمو سنوى قدره ٦٪ فى المتوسط الا انه تناقص فى الفترات التالية ليصـــــل الى ٢٧ الف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ وبمعدلات متباينة حيـــث بلغت ـ ٢ر٠٪ خلال النصف الاخير من الستينات انخفض الى ـ ٥ر٠٪ خـــــلال النصف الاول من السبعينات ثم الى ـ ١ر٠٪ خلال النصف الاخير من السبعينات كما هو موضح بالجداول ارقام (١ـ٨) ، (١ـ٩) .

اما بالنسبة للسمسم فقد تزايد الانتاج منه من ١٦ الف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٢٠ الف طن سنويا خلال النصف الاول من الستينات وذلك بمعدل نمو سنوى قدره ٦ر٦٪ خلال النصف الاول من الستينـات ثم انخفض هذا المعدل الى ـ ٩ر٠٪ خلال النصف الثانى من الستينات ، لكنـــــه ارتفع مره اخرى ليصل الى ١ر١٠٪ خلال النصف الاول من السبعينات لكنه انخفـــض مرة ثانية ليصل الى ـ ٠ر٧٪ خلال النصف الاخير من السبعينات وبالنسبه للفـــترة محل الدراسة فان معدل النمو السنوى بلغ ٢ر٠٪ فى المتوسط .

واذا كان محصول الفول السودانى قد سجل معدل نمو سنوى سالب مقـــداره نحو ـ ٩ر٠٪ خلال الفترة محل الدراسة فان ذلك يرجع الى تناقص المساحات المزروعه منه عاما بعد آخر حيث كانت المساحه المزروعه منه ٤٩ الف فدان خلال النصف الاول من الستينات واستمرت فى التناقص حتى بلغت الف فدان خلال النصف الثانى مـــن السبعينات . اما الانتاجية فيمكن اعتبارها ثابتة حول معدلها العام وهو ٨٥٩ر٠ طن /فدان .

وكذلك يمكن تفسير معدل التغير السنوى الضئيل فى الانتاج من السمسم والذى بلغ ٢ر٠٪ خلال الفترة محل الدراسة بانه يرجع الى الثبات النسبى لكل من المساحه والانتاجية كما هو موضح بالجدول رقم (١ـ١٠) .

جـدول رقـم (١ـ٨)

تقديرات الانتاج السنوى من محصولى الفول السودانى والسمسم خلال

الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

البيـــان	١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠		١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥		١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠		١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
فول سودانى	٣٥	٦٩	٤٣	٦٨	٣٨	٧٥	٢٩	٥٨	٢٧	٦٤
سمســـم	١٦	٣١	٢٠	٣٢	١٣	٢٥	٢١	٤٢	١٥	٣٦
الاجمالى	٥١	١٠٠	٦٣	١٠٠	٥١	١٠٠	٥٠	١٠٠	٤٢	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق .

جدول رقـــم (١ـ٩)

معدل النمو السنوى للانتاج من محصول الفول السودانى والسمســـم

خلال الفترة ٦١/ ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠

السنوات / المحصول	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠
فول سودانـــى	٦ر٠	ـ ٢ر٥	ـ ٥ر٥	ـ ١ر٥	ـ ٩ر٠
سمســـــم	٦ر٦	ـ ٩ر٠	١٠ر١	ـ ٧ر٠	٢ر٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ـ٨) .

جـدول رقم (١ــ١٠)

التقديرات السنوية للمساحه والانتاجية لمحصولى الفول السودانى

والسمسم خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠

البيـــان	الفول السودانى		السمســـم	
	المساحة (الف فدان)	الانتاجية (طن/فدان)	المساحة (الف فدان)	الانتاجية (طن/فدان)
٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٠/١٩٦١	٤١	٠ر٨٥٠	٤٤	٠ر٣٥٥
٦١/١٩٦٢ ــ ٦٥/١٩٦٦	٤٥	٠ر٨٨٣	٤٧	٠ر٤١٣
٦٦/١٩٦٧ ــ ٧٠/١٩٧١	٤٥	٠ر٨٤٧	٣٠	٠ر٤١٢
٧١/١٩٧٢ ــ ١٩٧٥	٣٣	٠ر٨٨٣	٣٨	٠ر٥٥٠
١٩٧٦ ــ ١٩٨٠	٣٢	٠ر٨٣٢	٣٣	٠ر٤٥٨
المتوسط العام	٤٠	٠ر٨٥٩	٣٨	٠ر٤٣٨

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق .

١ ـ ٤ الانتاج من الخضروات :

تشير التقديرات الاجمالية للانتاج من حاصلات الخضر الرئيسية (البطاطس القلقاس، البطاطا ، البصل) الى زيادته من نحو ٩٧٧ الف طن فى المتوسط خلال عامى ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠ الى نحو ١٧٩٧ الف طن فى المتوسط خلال النصف الثانى من السبعينات . كما هو موضح بالجدول رقم (١ـ١١) .

ويشكل محصولى البطاطس والبصل النسبه الكبرى من الانتاج من هذه المحاصيل فبالنسبة للبصل فقد تزايد الانتاج منه من ٣٣٢ الف طن سنويا خلال عامى ٥٩/٦٠ ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٩٨٧ الف طن خلال النصف الاخير من السبعينات . اما البصل فقد تزايد الانتاج منه ٥٣٣ الف طن خلال عامى ١٩٦٠/٥٩ـ ١٩٦١/٦٠ الى نحو ٦٥٢ سنويا خلال النصف الاخير من السبعينات .

وبالنسبة لمحصول القلقاس فان ارقام الانتاج الخاصه به سجلت ارتفاعا مستمرا خلال الفترات المذكوره حيث بلغت ٢٦ الف طن سنويا خلال عامى ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠ ارتفعت الى ٨٥ الف طن خلال النصف الاخير من السبعينات وقد بلغ معدل النمو السنوى خلال الفترة كلها ١ر٦٪ سنويا . اما محصول البطاطا فعلى العكس من ذلك تماما فقد سجلت ارقام الانتاج الخاصة به انخفاضا من فترة لاخرى حيث بلغ ٨٦ الف طن سنويا خلال عامى ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠ انخفض الى ٧٣ الف طن خلال النصف الثانى من السبعينات وقد بلغ معدل النمو السنوى خلال الفترة كلها ـ ٨ر٠٪ سنويا . كما هو مبين بالجدول رقم (١ـ١٢) .

وبالنسبة لمحصول البطاطس فقد بلغ معدل النمو السنوى له خلال الفترة محل الدراسه ١ر٦٪ سنويا وكان اقصى معدل نمو سنوى له هو ١ر٩٪ سنويا وقد تحقق هذا المعدل خلال النصف الاول من السبعينات ، بينما بلغ ادنى معدل نمو له خلال النصف الاخير

من الستينات حيث بلغ ٢ر١٪ سنويا ٠ اما بالنسبة لمحصول البصل فقد بلـــغ المتوسط السنوى لمعدل النمو خلال الفترة كلها ٣ر١٪ سنويا وكان اقصـــى معدل نمو سنوى هو ٥ر٣٪ وقد تحقق خلال النصف الاول من الستينات ٠ فـــى حيـن كان ادنى معدل نمو سنوى هو ـ ٩ر١٪ وقد تحقق فى النصف الثانـــى من الستينات ٠

ويمكن ان يعزى التغيرات فى الانتاج من البطاطس الى زيادة كل من المساحات المزروعه منه وايضا الانتاجية حيث حققت المساحه المزروعه منه زيادة من ٦٣ الـــف فدان كمتوسط لعامى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ الى ١٤٣ الف فدان خـلال النصف الاخير من السبعينات بمعدل نمو سنوى بلغ ١٥ر٤٪ خلال الفترة كلهـــا وايضا فان الانتاجية حققت زيادة من فترة لاخرى حيث بلغت ٢٥ر٥ طن/فـدا ن خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ ارتفعت الى ٦ر٨٢ طن / فدان خـلال النصف الاخير من السبعينات بمعدل نمو سنوى بلغ ٩ر١٪ ، كما هو مبيـــن بالجداول ارقام (١ـ١٣) ، (١ ـ ١٤)

جـــدول رقم (١ـ١١)

تقديرات الانتاج السنوى من حاصلات الخضر الرئيسية خلال الفترة

١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

البيـــان	١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠		١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥		١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠		١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥		١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١ ـ بطاطس	٣٣٢	٣٤	٣٨٧	٣٦	٤٢٢	٣٩	٦٥٤	٤٩	٩٨٧	٥٥
٢ ـ قلقاس	٢٦	٣	٢٧	٢	٣٧	٣	٤٧	٤	٨٥	٥
٣ ـ بطاطا	٨٦	٩	٨٤	٨	٨٢	٨	٧٣	٥	٧٣	٤
٤ ـ بصل	٥٣٣	٥٤	٦٠١	٥٤	٥٤٨	٥٠	٥٥٥	٤٢	٦٥٢	٣٦
الاجمالى	٩٧٧	١٠٠	١١٠٩	١٠٠	١٠٨٩	١٠٠	١٣٢٩	١٠٠	١٧٩٧	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٧) بالملحق ٠

جـــدول رقم (١ـ١٢)

تقديرات معدل النمو السنوى للانتاج من الخضر الرئيسية خلال

الفترة ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠ %

السنوات المحصول	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠	٢٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠
١ ـ بطاطس	٣ر٥	١ر٢	١ر٩	٦ر٨	١ر٦
٢ ـ قلقاس	١ر٠	٦ر٥	٩ر٤	٦ر١٢	٣ر٦
٣ ـ بطاطا	ـ١ر٠	ـ٥ر٠	ـ٤ر٢	صفـر	ـ٨ر٠
٤ ـ بصـل	٣ر٥	ـ٩ر١	٢ر٠	٣ر٣	١ر٣

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ـ١١) ٠

جـــدول رقم (١ــ١٣)

تقديرات متوسطات الساحه والانتاج والانتاجية لمحصـــول البطاطـــس

١٩٦٠/٥٩	١٩٦٢/٦١	١٩٦٧/٦٦	١٩٧٢/٧١	١٩٧٦
١٩٦١/٦٠	١٩٦٦/٦٥	١٩٧١/٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠

الساحة الف فدان	الانتاجية طن/ فدان	الانتاج الف طن	الساحه الف فدان	الانتاجية طن/ فدان	الانتاج الف طن	الساحه الف فدان	الانتاجية طن/ فدان	الانتاج الف طن	الساحه الف فدان	الانتاجية طن/ فدان	الانتاج الف طن
٦٣	٥ر٢٥	٣٣٢	٥٧	٦ر٩٥	٣٩٧	٦٢	٦ر٧٦	٤٢٢	٩٠	٧ر٢٥	٦٥٤	١٤٣	٦ر٨٢	٩٨٧

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٨) بالملحق .

جـــدول رقم (١ــ١٤)

معدل النمو السنوى للساحه والانتاج والانتاجيـــة لمحصول البطاطـــس

%

١٩٦٢/٦١	١٩٦٧/٦٦	١٩٧٢/٧١	١٩٧٦	١٩٦٢/٦١
١٩٦٦/٦٥	١٩٧١/٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٠

الساحة الانتاجية	الانتاج	الساحة الانتاجية	الانتاج	الساحة الانتاجية	الانتاج	الساحة الانتاجية	الانتاج
ــ ٢ر٦	٩ر٧	٥ر٣	١ر٧	ــ ٥ر٠	٢ر١	٧ر٧	١ر٤	١ر٩	٩ر٨	ــ ٢ر١	٦ر٨	١٥ر٤	٩٠ر١	٦ر٠٥

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ــ ١٣) .

ـ ٥ الانتاج من الفاكهـــة :

تشير التقديرات الاجمالية للانتاج من حاصلات الفاكهة الرئيسية (الموز ، الموالح البلح الطازج ، البطيخ والشمام ، العنب) الى زيادته حيث ارتفع اجمالى الانتاج السنوى من ٤٥٠ ١ الف طن خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٣٢٦ الف طن خلال النصف الاخير من السبعينات . كما هو مبين بالجدول رقم (١ـ١٥) . ويمكن القول بان جميع المحاصيل قد حققت زيادة فى الانتاج من فترة لاخرى .

بالنسبه للموز فقد تزايد متوسط الانتاج من ٦٤ الف طن سنويا خلال عامـــى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ ليصل الى ١٢٠ الف طن سنويا خلال النصف الاخيـــر من السبعينات وبلغ معدل النمو السنوى للانتاج منه خلال الفترة كلها ١ر٣٪ . امـــا بالنسبه للموالح فقد سجلت هى الاخرى ارتفاعا فى الانتاج من ٣٠٦ الف طن فى الفـترة الاولى الى ٩٨١ الف طن خلال الفترة الاخيرة من الدراسة وبلغ معدل النمو الســنوى فى الانتاج ٦ر٨ اما البلح الطازج فقد زاد المعدل السنوى للانتاج من ٢٣٩ الف طـن خلال الفترة الاولى الى ٢٨٤ الف طن خلال الفترة الاخيرة من الدراسة وبلغ معـــدل النمو السنوى له ٢ر١٪ خلال الفترة كلها . كما هو مبين بالجدول رقم (١ـ١٦) .

وبالنسبة للبطيخ والشمام فقد تزايد الانتاج من ٧٤٠ الف طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة الاولى الى ١٤٧٣ الف طن سنويا فى المتوسط خلال الفترة الاخيرة مـــن الدراسة وبلغ معدل النمو السنوى المتوسط ٠ر٣٪ خلال الفترة كلها . والموقف بالنسبه للعنب لايختلف عن بقية حاصلات الفاكهة حيث بلغ متوسط الانتاج منه ١٠١ الف طـــن خلال الفترة الاولى ارتفع الى ٢٦٨ الف طن خلال الفترة الاخيرة من الدراسة بينما بلـــغ معدل النمو السنوى المتوسط ٢ر٥٪ خلال الفترة كلها .

جـــدول رقم (١ـ١٥)

تقديرات الانتاج السنوى من حاصلات الفاكهـة الرئيسية خلال الفـــترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

الف طن

السنوات / المحصول	١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٩ ـ ١٩٨٠
١ ـ مـــوز	٦٤	٥٩	٨٢	١٠٥	١٢٠
٢ ـ موالـــح	٣٠٦	٤١٢	٦٨٨	٨٨٤	٩٨١
٣ ـ بلح طـازج	٢٣٩	٢٧٧	٢٤٨	٢٦٥	٢٨٤
٤ ـ بطيخ وشمام	٧٤٠	١٠٦٤	١٢٠٥	١٣٠٢	١٤٧٣
٥ ـ عنـــب	١٠١	١٠٢	١١٠	١٧٨	٢٦٨
الاجمالى	١٤٥٠	١٩١٤	٢٣٣٣	٢٧٣٤	٣١٢٦

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٩) بالملحق .

جـــدول رقم (١ـ١٦)

معدل النمو السنوى للانتاج من حاصلات الفاكهة الرئيسية خـــلال الفترة ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠

(٪)

السنوات / المحصول	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦٠ ـ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠
١ ـ مـــوز	ـ ٣ر٢	٦ر٨	١ر٥	٢ر٧	٣ر١
٢ ـ موالـــح	٩ر٨	١٠ر٨	٥ر٢	٢ر١	٦ر٨
٣ ـ بلح طازج	٤ر٣	ـ ٢ر٢	١ر٣	١ر٤	١ر٢
٤ ـ بطيخ وشمام	٥ر١١	٢ر٥	١ر٥	٢ر٥	٣ر٠
٥ ـ عنـــب	٣ر٠	١ر٥	١٠ر١	٨ر٥	٥ر١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ـ١٥)

١ — ٦ الانتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء :

تميز الانتاج المحلى من اللحوم الحمراء خلال الفترة ٧١/ ٧٢ — ١٩٨٠ بالزيادة الطفيفه والتذبذب ايضا ، حيث بلغت كمية الانتاج من اللحوم الحمراء فى عام ١٩٧٢/٧١ نحو ٢٨٥ الف طن تزايدت الى ٢٩٠ الف طن عام ١٩٧٥ ثم الى ٢٩٣ الف طن عام ١٩٨٠ .

اما نسبة الانتاج من اللحوم الحمراء الى اجمالى الانتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء فانها آخذه فى التناقص بمعنى آخر فان مساهمة اللحوم البيضاء فى اجمالى الانتاج اكبر من مساهمة اللحوم الحمراء . وبالنسبة للفترة الزمنية المشار اليها فان نسبة مساهمة اللحوم الحمراء تناقصت من ٧٦ر٠٪ عام ١٩٧٢/٧١ الى نحو ٧٥ر٥٪عام ١٩٧٥ ثم واصلت الانخفاض حتى بلغت ٧١ر٨٪ عام ١٩٨٠ .

وبالنسبة للحوم البيضاء فان الانتاج المحلى منها آخذ فى الزيادة عاما بعد آخر حيث بلغ الانتاج نحو ٩٠ الف طن عام ١٩٧٢/٧١ ارتفعت الى نحو ٩٤ الف طن فى عام ١٩٧٥ ثم واصل الانتاج ارتفاعه حتى بلغ نحو ١١٥ الف طن عام ١٩٨٠ .

اما نسبة مساهمة الانتاج من اللحوم البيضاء فى اجمالى الانتاج فهى آخذه فى الزيادة عاما بعد آخر حيث كانت نسبة مساهمة اللحوم البيضاء ٢٤ر٠٪ عام ١٩٨٢/٧١ ارتفعت الى ٢٤ر٥٪ عام ١٩٧٥ ثم استمرت فى الارتفاع حتى بلغت ٢٨ر٢٪ عام ١٩٨٠ .

مما سبق يتضح ان متوسط الزيادة السنوية فى انتاج اللحوم البيضاء كان اعلى منه فى حالة اللحوم الحمراء خاصة فى الفترة الاخيرة ويرجع ذلك الى زيادة اعداد المشروعات المنتجه لها و ماسبق مبين فى جدول (١ — ١٧) .

جـــدول رقم (١-١٧)

الانتاج المحلى مـن اللحوم الحمراء والبيضـــاء
خلال الفترة ١٩٧٢/٧١-١٩٨٠

البيـــان	اللحوم الحمراء		اللحوم البيضاء		اجمالى الانتاج من اللحوم الحمراء والبيضـــاء (الف طن)
	الكميـة الف طن	%	الكميـــة الف طـن	%	
١٩٧٢/٧١	٢٨٥	٧٦ر٠	٩٠	٢٤ر٠	٣٧٥
١٩٧٣/٧٢	٢٨٠	٧٦ر٥	٨٦	٢٣ر٥	٣٦٦
١٩٧٣	٢٨٧	٧٦ر٥	٨٨	٢٣ر٥	٣٧٥
١٩٧٤	٢٩٢	٧٦ر٢	٩١	٢٣ر٨	٣٨٣
١٩٧٥	٢٩٠	٧٥ر٥	٩٤	٢٤ر٥	٣٨٤
١٩٧٦	٢٩٠	٧٤ر٧	٩٨	٢٥ر٣	٣٨٨
١٩٧٧	٢٩٠	٧٤ر٠	١٠٢	٢٦ر٠	٣٩٢
١٩٧٨	٢٨٥	٧٤ر١	١٠٣	٢٥ر٩	٣٩٨
١٩٧٩	٣٢٩	٧٣ر٤	١١٩	٢٦ر٦	٤٤٨
١٩٨٠	٢٩٣	٧١ر٨	١١٥	٢٨ر٢	٤٠٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء ، احصاءات الثروة الحيوانية ، اعـــداد مختلفـــة .

١ ـ ٧ الانتاج من السكر وزيوت الطعام :

أ ـ الانتاج من السكر : تشير تقديرات الانتاج من السكر الى زيادته من فترة لاخرى حيث بلغ الانتاج ٤٧٥٦ الف طن كمتوسط سنوى للنصف الاول من الستينات ثم أخذ هذا المتوسط فى الزيادة من فترة لاخرى من الفترات محل الدراسة حتى بلغ ٨٣٦٣ الف طن خلال النصف الاخير من الستينات . وتقديرات الانتاج هذه أدت الى تحقيق معدلات نمو متزايدة بلغت ٣ر٤٪ كمتوسط عام للفترة من ١٩٦٢/٦١ حتى ١٩٨٠ . وقد تحققت اعلى معدلات نمو خلال النصف الاخير من الستينات والاولى من السبعينات حيث بلغت ٥ر٥٪ ، ٢ر٤٪ على التوالى كما هو موضح بالجدولين ارقام (١ـ١٨) ، (١ ـ ١٩) .

والسبب المباشر وراء تحقيق هذه المعدلات المتزايدة فى انتاج السكر انما يرجع بالدرجة الاولى الى زيادة المساحات المنزرعه منه حيث كان معدل نمو المساحه ٤ر٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠ ، بينما سجلت الانتاجية انخفاضا قدره ١ر٠٪ خلال نفس الفترة وهناك مشاكل انتاجية كثيرة تؤدى الى تحقيق معدلات انتاجية متناقصه من محصول قصب السكر فقد كانت الانتاجية ٤٠ر٩٧ ، ٣٧ر٨٣ طن/ فدان خلال الستينات ، انخفضت الى ٣٨ر٨٢ ، ٣٧ر٢١ طن/فدان خلال السبعينات .

والجدولين ارقام (١ـ٢٠) ، (١ـ٢١) يوضحان متوسطات المساحات المنزرعه والانتاجية لقصب السكر وايضا معدلات النمو السنوى لهذه المتغيرات .

ب ـ الانتاج من الزيوت : ياتى معظم الانتاج من زيت بذرة القطن والزيوت المجمده والجدول رقم (١ـ١٨) يوضح متوسط الانتاج السنوى من هذه الزيوت وهو كما واضح يزداد من فترة لاخرى . اما الجدول رقم (١ـ١٩) فانه يوضح ان هذه الزيادة ليست بنفس الدرجة من فترة لاخرى فالنسبة لزيت بذرة القطن فقد تحقق اعلى معدل انتاج له خلال السبعينات وان كان هذا المعدل متواضع نسبيا .

اما الزيوت المجمدة فانها تسجل معدلات نمو متناقصة من فترة لاخرى حيث كانت ٥ر٤٤٪ ، ٨ر١٢٪ خلال الستينات انخفضت الى ٤ر١٢٪ ، ٧ر٨٪ خلال السبعينات.

جـــدول رقم (١ـ١٨)

تقديرات الانتاج من السكر والزيـــــوت

خلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٨٠

الف طن

البيان	١٩٦٠/٥٩ ١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٠
السكر	٤٤٣٩	٤٧٥٦	٦٠٦٧	٧٤٥٨	٨٣٦٣
الزيوت	١٢٢	١٥٠	١٧٥	٢٢٧	٢٨٦
زيت بذرة القطن	١١٤	١٢١	١٢٢	١٣٢	١٤٢
زيوت مجمسدة	٨	٢٩	٥٣	٩٥	١٤٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٦) بالملحق .

جـــدول رقم (١ـ١٩)

تقديرات معدل النمو فى الانتاج من السكـــــر والزيـــــوت

خـلال الفترة ١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠

(%)

البيان	١٩٦٢/٦١ ١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦ ١٩٧١/٧٠	١٩٧٢/٧١ ١٩٧٥	١٩٧٦ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ١٩٨٠
السكـــر	٢ر٠	٥ر٠	٤ر٢	٢ر٣	٣ر٤
الزيـــوت					
زيت بذرة قطن	١ر٢	١ر٠	١ر٦	١ر٥	١ر١
زيوت مجمسدة	٤٤ر٥	١٢ر٨	١٢ر٤	٨ر٧	١٩ر٦

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ـ١٨) .

جـــدول رقم (١ــ٢٠)

تقديرات متوسطات المساحة والانتاج والانتاجية لمحصـــول قصب السكـــــر

البيان	١٩٦٠/٥٩		١٩٦٢/٦١		١٩٦٧/٦٦		١٩٧٢/٧١		١٩٧٦	
	١٩٦١/٦٠		١٩٦٦/٦٥		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	المساحة الالف ط	الانتاجية ط/فدان	الانتاج ط	المساحة الالف ط	الانتاجية ط/فدان	الانتاج ط	المساحة الالف ط	الانتاجية ط/فدان	الانتاج ط	المساحه الالف ط	الانتاجية ط/فدان	الانتاج ط
قصب السكر	١٠٨	٩٧ر٤٠	٤٤٣٩	١٢٦	٨٣ر٣٧	٤٧٥٦	١٥٧	٨٢ر٣٨	٦٠٦٧	٢٠١	٢١ر٣٧	٧٤٥٨	٢٤١	٩١ر٣٤	٨٣٦٣

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٦) بالملحق .

جـــدول رقم (١ ــ ٢١)

معدل النمو السنوى للمساحه والانتاج والانتاجية لمحصول قصب السكـــــر

البيان	١٩٦٢/٦١٠		١٩٦٧/٦٦		١٩٧٢/٧١		١٩٧٦		١٩٦٢/٦١	
	١٨٦٦/٦٥		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٠	
	المساحة الانتاجية	الانتاج	المساحة الانتاجية	الانتاج	المساحة الانتاجية	الانتاج	المساحه الانتاجية	الانتاج	المساحه الانتاجية	الانتاج
قصب السكر	٤ر٣	ــ٣ر٢	٠ر٢	٥ر٤	٠ر٥	٥ر٠	٠ر٥	ــ٨ر٠	٢ر٤	٧ر٣	ــ٤ر١	٣ر٢	٤ر٤	ــ٠ر١	٣ر٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١ــ ٢٠) .

الفصل الثانـــي

" تطور الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية "

الفصل الثانى

تطور الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية والفجوة بين الانتاج والاستهلاك

مقدمة :

تعد قضية الاستهلاك النهائى من أهم موضوعات الدراسات الاقتصادية لما له من انعكاسات على استخدامات الموارد المتاحة محلية كانت أو أجنبية . فاذا كان الاستهلاك النهائى يمثل احدى استخدامات الموارد المتاحة فانه لمن الطبيعى أن يصاحب التغيرات فى معدل نموه أو فى هيكله تغيير حجم الموارد الموجهة لاشباعه ولأى من أنشطته المختلفه فضلا عن مايصاحب ذلك من تغيرات فى الاستخدامات الاخرى المنافسة كالاستخدام الوسيط أو الاستثمار فى رأس المال الثابت أو الصادرات ، وهو ماله آثاره فى النهاية على معدل النمو الاقتصادى بالمجتمع .

ويشكل الاستهلاك الغذائى الجانب الأكبر فى الاستهلاك النهائى لأفراد المجتمع حيث يمتص الانفاق على الغذاء النسبة الاكبر من دخولهم خاصة فى الدول النامية وعليه فمن الطبيعى أن يكون لاتجاهاته التأثير الاكبر على استخدامات موارد المجتمع بما فى ذلك الاستخدام الوسيط أو الاستثمار أو الصادرات . وتثور المناقشات الاقتصادية حاليا حول تزايد الاستهلاك الغذائى الكلى فى مصر وانعكاساته الواضحة على استخدامات الموارد المحلية والأجنبية المتاحة ، اذ انعكس ذلك فى زيادة الواردات من السلع الغذائية أمام قصور الانتاج المحلى منها مع نقص حجم الصادرات الزراعية وهو ما تبعه بالتالى المطالبة بضرورة توجيه المزيد من الموارد الاستثمارية نحو النشاط الزراعى مع ضرورة تخطيط وترشيد الاستهلاك من السلع الزراعية .

ان التخطيط لاستغلال الموارد المتاحة للقطاع الزراعى يستلزم التنبؤ مسبقا بالاتجاهات المتوقعة للاستهلاك من السلع الزراعية ، وهو ما قد يستلزم بالتالى التعرف على اتجاهات وأنماط الاستهلاك منها حاليا وعبر الفترة الماضية ومدى تأثرها بالعوامل المؤثرة عليها وهو مايهدف اليه هذا الفصل من الدراسة ، وان كان يقتصر على دراسة السلع الغذائية الرئيسية .

هذا واذا كان الاستهلاك الأدنى من أغلب السلع الزراعية الغذائية يشكل الجانب الأكبر منها ، الا أن البعض منها قد يدخل فى مجال الاستخدامات الوسيطة سواء فى القطاع الزراعى نفسه

أو فى القطاع الصناعى وبكميات قد تكون كبيرة نسبيا ، ومن الأمثلة على ذلك ما قد يستهلك من الحبوب ، كالأعلاف للدواجن والحيوانات الزراعية أو التقاوى اللازمة للزراعة فى المواسم القادمة ، وكذلك ما قد يستخدم من حاصلات أخرى كالبذور الزيتية وغيرها فى مجال التصنيع الزراعى بهدف استخراج بعض المنتجات الغذائية الاخرى . وعليه فان دراسة تطور الاستهلاك من هذه السلع أو التنبؤ به يمكن أن يتناول كل من استخداماتها الوسيطة ، والاستهلاك المباشر منها كل على حده كى يتثنى تحديد المجالات المسئولة عن زيادة الكميات المستهلكة منها ، ودرجة مسئوليتها .

ويهدف هذا الفصل من الدراسة الحالية الى التعرف على اتجاهات الاستهلاك الوسيط والنهائى من السلع الزراعية الغذائية الرئيسية عبر الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٨٠ ، والعوامل المسئولة عنها ، وما ترتب على ذلك من تغيرات فى أنماط الاستهلاك والتغذية فى المجتمع المصرى .

ان استقراء تقديرات الاستهلاك السنوى من أغلب الحاصلات الزراعية والواردة بجداول الملحق المرفق بالدراسة يعكس وجود بعض التقديرات الشاذة حيث يلاحظ زيادة تقديرات الاستهلاك من بعض السلع الزراعية فى بعض السنوات زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة على حين يتناقص الاستهلاك فى بعض السنوات الاخرى التالية وبدرجة قد لا تعكس الواقع الفعلى ، وهو ما قد يعزى بدوره الى أسلوب تقدير الكميات المستهلكة والى القصور فى تقديرات المخزون السنوى منها . فزيادة الواردات من بعض السلع الغذائية فى سنة تترجم فى النهاية الى زيادة فى الاستهلاك منها على حين قد يكون لها تأثيرها الجوهرى على التغير فى المخزون منها وهو ما لا يظهر فى التقديرات المشار اليها حيث تستند تقديرات التغير فى المخزون السنوى على ما يظهر من تغيرات فى المخزون الحكومى من هذه السلع ، دون النظر الى ما قد يوجد من تغيرات فى المخزون لدى المنتجين ، والتجار ، بل ولدى المستهلك نفسه ، خاصة وأن الاستهلاك الذاتى يشكل جانبا كبيرا نسبيا من اجمالى الكميات المستهلكة من أغلب السلع الزراعية حيث يعتمد كثيرا من سكان الريف فى استهلاكهم على ما هو منتج ومخزون لديهم من السلع الغذائية وخاصة حاصلات الحبوب .

وبناء عليه وفى محاولة من الدراسة الحالية لتقدير الاتجاه العام للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٠ بناء على التقديرات المبينة بملحق الدراسة ، مستخدمة فى ذلك معادلات الانحدار الخطى أو اللوغاريتمى الا أن نتائج تطبيقها لم تكن معنوية بالنسبة للاستهلاك من أغلب السلع تحت الدراسة ولهذا فقد استندت الدراسة من أجل ذلك على المتوسطات الحسابية البسيطة بغرض التقليل من آثار التقديرات الشاذة من الاستهلاك " وهو ما يشبه فى ذلك استخدام المتوسطات الحسابية المتحركة) ، ثم تقدير معدلات النمو (المركبة) السنوية خلال الفترة تحت الدراسة والفترات الزمنية الأقصر والمتمثلة فى :

الفترة الأولى : ١٩٦٢/٦١ - ١٩٦٦/٦٥

الفترة الثانية : ١٩٦٧/٦٦ - ١٩٧١/٧٠

الفترة الثالثة : ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٥

الفترة الرابعة : ١٩٧٦ - ١٩٨٠

٢-١ تطور الاستهلاك :

٢-٢-١ الاستهلاك من الحبوب:

٢-١-١-١ اجمالى الاستهلاك :

تشير التقديرات الاجمالية للكميات المستهلكة من الحبوب سنويا وعبر الفترة ٥٩/٦٠-١٩٨٠ الى تزايدها وبمعدلات متباينة من فترة الى أخرى ، حيث ارتفع متوسط الاستهلاك السنوى منها من ٦٤١٠ ألف طن خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ - ٦٠/١٩٦١ الى نحو ١٢٠١٦ ألف طن سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ كما هو مبين بالجدول رقم (٢-١) ويقدر معدل النمو السنوى فى اجمالى الكميات المستهلكة من الحبوب خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ - ١٩٨٠ بحوالى ٦ر٣٪ فى المتوسط وان اختلف هذا المعدل فيما بين الفترات الزمنية الاربع والمشار اليها سابقا حيث يقدر بنحو ٤ر٤٪ فى المتوسط خلال النصف الاول من الستينات انخفض الى ٢٪ سنويا خلال النصف الثانى من الستينات . أما فى النصف الأول من السبعينات فبلغ هذا المعدل نحو ٧ر٢٪ سنويا ، ارتفع الى نحو ٣ر٥٪ سنويا خلال النصف الثانى منها كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢-٢) .

ان نمو الاستهلاك من الحبوب فى الاتجاه وبالمعدلات المبينة سابقا لا يعنى تماثله بالنسبة للاستهلاك من كل من حاصلات الحبوب كل على حده حيث سجل الاستهلاك من القمح معدلات نمو أعلى خلال الفترة ٦٦/١٩٦٧ - ١٩٨٠ عنه خلال النصف الأول من الستينات حيث بلغ معدل الزيادة فى استهلاكه نحو ١ر٣٪ فى النصف الأول من الستينات ارتفع الى نحو ٣ر٤٪ سنويا خلال النصف الثانى من الستينات وان انخفض الى نحو ٥ر٣٪ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ، الا أنه ارتفع ثانيا الى نحو ١ر٦٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . أما الاستهلاك من الذرة بنوعيه الشامية ، والرفيعة فقد سجل زيادة بمعدلات مغايرة فى كل من الفترات المشار اليها حيث انخفضت معدلات النمو فى الاستهلاك منها خلال الفترة ٦٦/١٩٦٧ - ١٩٨٠ عنه خلال النصف الأول من الستينات . فالذرة الشامية والتى سجل الاستهلاك منها معدلات نمو بلغت

نحو ٠ر٧٪ فى المتوسط خلال النصف الأول من الستينات ، الا أن هذا المعدل قد انخفض الى نحو ٤ر٢٪ سنويا خلال النصف الثانى منها والى نحو ١ر٢٪ خلال النصف الأول من السبعينات وان زاد الاستهلاك منها بمعدل أعلى بلغ نحو ٤ر٦٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ أما الذرة الرفيعة فقد حقق الاستهلاك منها معدلات زيادة بلغت نحو ٤ر٤٪ خلال النصف الأول من الستينات انخفضت الى نحو ٧ر٣٪ سنويا فى النصف الثانى منها ثم تناقص الاستهلاك منها بمعدل بلغ نحو ٧ر٠٪ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ثم بمعدل أعلى بلغ ٩ر٣٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، وحيث وصل مستوى الاستهلاك منه الى مستوى يماثل الاستهلاك منه فى النصف الأول من الستينات كما هو مبين بالجداول المشار اليها سابقا ٠

أما بالنسبة للارز فقد ارتفع متوسط اجمالى الكميات المستهلكة منه من ١٣٥٧ ألف طن سنويا خلال النصف الأول من الستينات الى حوالى ٢١٠٧ ألف طن سنويا خلال السنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٥ر٣٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٢/٦١ — ١٩٨٠ ، الا أن أعلى معدل زيادة فى الاستهلاك منه بلغ نحو ٣ر٧٪ سنويا خلال النصف الاول من السبعينات على حين بلغ معدل النمو فى الاستهلاك منه خلال النصف الثانى منها ٣ر١٪ سنويا ، بينما قدر معدل الزيادة فى استهلاكه بنحو ٤ر٤٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات انخفض الى نحو ١ر١٪ سنويا خلال النصف الثانى منها كما هو مبين بالجدول رقم (٢—٢) ٠ أما الشعير فقد تناقص الاستهلاك الكلى منه بمعدل بلغ ٥ر٣٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات ارتفع الى نحو ٠ر٦٪ سنويا خلال النصف الثانى منها ثم بمعدل بلغ نحو ٩ر٢٪ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ، الا أن الاستهلاك منه ارتفع ثانيا خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ بمعدل بلغ نحو ٣ر٦٪ سنويا وان لم تصل الكميات المستهلكة منه الى مستوى ما كانت عليه خلال النصف الأول من السبعينات كما يشير الى ذلك الجداول السابقة والتى تعكس أيضا تطور الكميات المستهلكة من دقيق القمح والردة خلال الفترة موضع الدراسة ٠

ان نمو الاستهلاك من حاصلات الحبوب المختلفة على النحو المبين سابقا باعتبارها بدائل لبعضها البعض حيث من الملاحظ أن زيادة الاستهلاك من حبوب محاصيل معينة كالقمح أو الارز يصاحبه انخفاض معدل الزيادة فى الاستهلاك من حبوب بعض الحاصلات الاخرى ، وقد يصاحبه تناقص الاستهلاك من حبوب البعض الآخر منها ، وهو اتجاه قد لا يكون لتفضيل المستهلك تأثيرا على وجوده بقدر ماقد يكون ذلك راجعا الى حجم المتوافر منها بالاسواق المحلية خلال الفترة تحت الدراسة .

هذا واذا كان لمعدلات النمو السكانى دورا رئيسيا فى تحديد معدلات الزيادة فى الاستهلاك عموما ، فان للزيادة فى الدخول واعادة توزيعها دورها الجوهرى فى هذا المجال أيضا بخلاف ما قد يكون للاستهلاك الوسيط ، والآثار الاحلالية للبدائل من تأثيرات أخرى ، وهو ما ستشير اليه الدراسة فى الأجزاء التالية .

٢ـ ١ـ ١ـ ٢ـ الإستهلاك الوسيط :ـ

تتمثل الاستخدامات الوسيطة للحبوب فى استخدامها كتقاوى أو كغذاء للدواجن والماشية الزراعية ، فضلا عن استخدامها فى بعض الصناعات الغذائية ويبين الجدول رقم (٢ـ ٣) زيادة الاستخدامات الوسيطة من الحبوب من نحو ٦٦٤ ألف طن خلال عامى ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٦٠/ ١٩٦١ الى نحو ٩٨٠ ألف طن سنويا خلال السنوات الاخيرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ وأن انخفضت الكميات المستخدمة منها فى هذا المجال خلال السنوات ٦٦/ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥ عن ما كانت عليه فى النصف الأول من الستينات حيث بلغ متوسط الاستهلاك السنوى منها نحو ٧١٢ ألف طن خلال النصف الأول من الستينات انخفض الى نحو ٦٢٧ ألف طن خلال النصف الثانى منها ثم الى ٦٤٥ ألف طن خلال النصف الأول من السبعينات. هذا ولقد تبع ذلك تناقص الاهمية النسبية للاستخدامات الوسيطة من الحبوب الى اجمالى الكميات المستهلكة منها من نحو ٤ر١٠٪ خلال عامى ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٦٠/ ١٩٦١ الى نحو ٨ر٦٪ خلال النصف الأول من السبعينات ، هذا وينطبق نفس الاتجاه بالنسبة لمحاصيل الحبوب المختلفة باستثناء محصولى الشعير ، والارز حيث زادت الاهمية النسبية للاستخدامات الوسيطة منهما

جدول رقم (٢ــ١) تقديرات الاستهلاك السنوى من الحبـــوب
خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠

(ألف طن)

السنوات / المحصول	٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٠/١٩٦١	٦١/١٩٦٢ ــ ٦٥/١٩٦٦	٦٦/١٩٦٧ ــ ٧٠/١٩٧١	٧١/١٩٧٢ ــ ١٩٧٥	١٩٧٦ ــ ١٩٨٠
١ــ قمح	٢٠٩٣	٢٣٢٠	٢٨٥١	٣٣٨٣	٤٤٧١
٢ــ دقيق قمح	٤٤٣	٦٢٩	٤٦٥	٢٨٧	٦٨٠
٣ــ ردة	٢٩٩	٣٤٦	٢٧٩	٢٨٨	٥٠٧
٤ــ شعير	١٤٦	١٣٠	٩٥	٨٤	١١٢
٥ــ ذرة شامى	١٦٦٥	٢١٠١	٢٣٦٥	٢٥٩٦	٣٤٧١
٦ــ ذرة رفيعة	٥٩٣	٦٨٨	٨٢٧	٨٠١	٦٦٨
٧ــ أرز	١١٧١	١٣٥٧	١٤٣٠	١٩٨٧	٢١٠٧
الاجمالى	٦٤١٠	٧٥٧١	٨٣٣١	٩٤٢٦	١٢٠١٦

المصدر: حسبت من الجدول رقم (١٠) بالملحق .

جدول رقم (٢ــ٢) تقديرات معدل النمو (المركب) السنوى فى الاستهلاك
من الحبوب خلال السنوات ٥٩/١٩٦٥ ــ ١٩٨٠

(٪)

السنوات / المحصول	٦١/١٩٦٢ ــ ٦٥/١٩٦٦	٦٦/١٩٦٧ ــ ٧٠/١٩٧١	٧١/١٩٧٢ ــ ١٩٧٥	١٩٧٦ ــ ١٩٨٠	٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠
١ــ قمح	٣ر١	٤ر٣	٣ر٥	٦ر١	٤ر٢٥
٢ــ دقيق قمح	١٠ر٨	ــ٥ر٨	ــ٩ر٢	٢٠ر٣	٤ر٠
٣ــ ردة	٤٠ر٤	ــ٤ر٢	٠ر٧	١٢ر٨	٣ر٤
٤ــ شعير	ــ٣ر٥	ــ٦ر٠	ــ٢ر٩	٦ر٣	ــ١ر٥
٥ــ ذرة شامى	ــ ر٧	٢ر٤	٢ر١	٦ر٤	٤ر٥
٦ــ ذرة رفيعة	٤ر٤	٣ر٧	ــ٠ر٧	ــ٣ر٩	٠ر٩
٧ــ أرز	٤٠ر٤	١ر١	٧ر٣	١ر٣	٣ر٥
الاجمالى	٤ر٤	ــ ر٢	٢ر٧	٥ر٣	٣ر٦

المصدر: حسبت من الجدول رقم (٢ــ١) .

جدول رقم (٢-٣) تقديرات الاستهلاك الوسيط من الحبوب ونسبته الى اجمالى الكميات المستهلكة منها خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٨٠

السنوات	١٩٦٠/٥٩		١٩٦٢/٦١		١٩٦٧/٦٦		١٩٧٢/٧١		١٩٧٦
المحصول	١٩٦١/٦٠		١٩٦٦/٦٥		١٩٧١/٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠
	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١- قمح	١٠٧	١ر٥	١٠٤	٥ر٤	٩٦	٣ر٣	٩٨	٢ر٣	١٠١	٢ر٢
٢- ردة	٢١٩	٢ر٣٧	٢٣٠	٥ر٦٦	١٥٨	٦ر٥٦	١٥٨	٩ر٥٤	٣١٨	٧ر٦٢
٣- شعير	١١٣	٤ر٧٧	١٠٨	١ر٨٣	٧٧	١ر٨١	٦٦	٦ر٧٨	٨٤	٠ر٧٥
٤- ذرة شامى	١٤٠	٤ر٨	١٦٢	٧٧	١٥٧	٦ر٦	١٧٧	٨ر٦	٣٤٨	٠ر١٠
٥- ذرة رفيعة	٣٥	٩ر٥	٤٠	٨ر٥	٤٦	٦ر٥	٤٥	٦ر٥	٣٧	٥ر٥
٦- أرز شعير	٥٠	٣ر٤	٦٨	٠ر٥	٩٣	٥ر٦	١٠١	١ر٥	٩٢	٤ر٤
الاجمالى	٦٦٤	٤ر١٠	٧١٢	٣ر٩	٦٢٧	٥ر٧	٦٤٥	٨ر٦	٩٨٠	٢ر٨

المصدر : حسبت من الجداول المرفقة بالملاحق ارقام (١١) الى (١٧) .

بالنسبة لاجمالى الكميات المستهلكة منها خلال هذه الفترة وهو ما يعكس بالتالى زيادة الاستخدام الوسيط منها بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة فى الاستهلاك النهائى .

ان تناقص الاستخدام الوسيط من الحبوب عبر الفترة ٦٦/١٩٦٧ ـ ٧١/١٩٧٥ قد يعزى الى محدودية الكميات المستخدمة منها كتقاوى أو فى الصناعات الغذائية مع تناقص الكميات المستخدمة منها كأعلاف للماشية والدواجن ، وذلك عكس الفترة الاخيرة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ حيث تزايد الاستخدام الوسيط من الحبوب خلالها وبمعدل بلغ نحو ٢ر٩٪ سنويا فى المتوسط ، وهو ما يزيد عن معدل الزيادة فى اجمالى الكميات المستهلكة منها عبر هذه الفترة ، وهو ما تبعه بالتالى ارتفاع الاهمية النسبية للاستخدام الوسيط منها الى نحو ٢ر٨٪ كما هو مبين بالجدول (٢ـ٣) . وترجع زيادة الاستخدام الوسيط من الحبوب خلال هذه الفترة الى التوسع فى المزارع المتخصصة فى الانتاج الحيوانى والدواجنى ، مع قيام مشروعات تصنيع الاعلاف اللازمة لهذا الغرض . هذا ولقد انحصر التوسع فى الاستخدام الوسيط المحبوب عبر هذه الفترة على حبوب الذرة الشامى ، والشعير والردة حيث ارتفع متوسط الاستهلاك السنوى منها فى هذا المجال الى نحو ٣٤٨ ، ٨٤ ، ٣١٨ ألف طن من كل منها وعلى الترتيب وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٢ر١٥٪ بالنسبة للذرة الشامى ، وحوالى ٣ر٥٪ ، ٠ر١٦٪ بالنسبة لكل من الشعير والردة على الترتيب ، وهو ما ترتب عليه بالتالى ارتفاع الأهمية النسبية للاستخدام الوسيط من حبوب الذرة الشامى الى نحو ١٠٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منها خلال الفترة الاخيرة على حين بلغت هذه النسبة نحو ٧ر٦٢٪ بالنسبة للردة ، وحوالى ٧٥ ٪ بالنسبة للشعير كما هو مبين بالجدول المشار اليه سابقا .

ان نقص الكميات المستهلكة من الحبوب فى الاستخدامات الوسيطة خلال ٦٦/١٩٦٧ ـ ٧١/١٩٧٢ انما يشير الى غياب مشاركة استخداماتها الوسيطة فى زيادة اجمالى الكميات المستهلكة من الحبوب خلال هذه الفترة بل يقع عبء ذلك على الاستهلاك النهائى فقط ، أما زيادة الاستخدام الوسيط منها خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ـ١٩٨٠ وبمعدل أعلى من معدل الزيادة فى اجمالى الكميات المستخدمة منها

من الحبوب بمعدلات تعادل تقريبا معدل الزيادة في السكان حيث قدرت بنحو ٢ر٤٪ سنويا خلال النصف الثاني من الستينات ، وبنحو ٢ر٩٪ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ، بينما قدر معدل الزيادة السكانية في الفترة مابين منتصف الستينات ، ومنتصف السبعينات بنحو ٢ر٣٪ تقريبا ، وهو ما يعني ضمنيا الثبات النسبي تقريبا للاستهلاك الفردي من الحبوب خلال النصف الثاني من الستينات ، مع نموه خلال النصف الاول من السبعينات بمعدل يبلغ نحو ٠ر٦٪ سنويا أما بالنسبة للفترة الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ فتشير تقديراتها الى نمو الاستهلاك الفردي من الحبوب خلالها بمعدل بلغ نحو ٢ر٣٪ سنويا حيث قدر معدل النمو في اجمالي الاستهلاك الآدمي من الحبوب خلال هذه الفترة نحو ٥٪ سنويا على حين قدر معدل النمو في السكان بحوالي ٢ر٧٪ سنويا خلال نفس الفترة .

ومما سبق يتضح أن الزيادة في الاستهلاك الآدمي من الحبوب ترجع في المقام الأول الى الزيادة السكانية حيث يمكن القول بأن الزيادة السكانية مسئولة عن نحو ٦١ر٥٪ من الزيادة السنوية في الاستهلاك الآدمي من الحبوب عبر الفترة ١٩٦٢/٦١ — ١٩٨٠ ، على حين تعد الزيادة في الدخول واعادة توزيعها ، وغيرها من العوامل المؤثرة على زيادة الاستهلاك الفردي منها ، مسئولة عن ٣٨ر٥٪ من الزيادة السنوية في اجمالي الاستهلاك الآدمي منها خلال نفس الفترة . الا أنه من الواضح تباين مسئولية الزيادة السكانية في زيادة الاستهلاك من الحبوب خلال كل من النصف الأول من الستينات ، والنصف الاخير من السبعينات عنه في النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من السبعينات حيث تعد مسئولة عن نحو ٤٧ر٩٪ من الزيادة السنوية في الاستهلاك الآدمي من الحبوب خلال النصف الأول من الستينات وعن حوالي ٥٤ر٠٪ من الزيادة السنوية في الاستهلاك منها خلال النصف الثاني من

السبعينات . أما فى النصف الثانى من الستينات فتعد الزيادة السكانية مسئولة عن ٩٥٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى من الحبوب ، بينما تعد مسئولية عن نحو ٦ر٧٨٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى منها خلال النصف الأول من السبعينات .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الزيادة فى الدخول واعادة توزيعها ، وغيرها من العوامل المسئولة عن زيادة الاستهلاك الفردى من الحبوب ، تعد مسئولة عن نحو ١ر٢٥٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى منها خلال النصف الأول من الستينات على حين تقل مسئوليتها فى هذا الشأن خلال النصف الثانى منها حيث تعد مسئولة عن ٥٪ فقط من الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى منها . أما فى النصف الأول من السبعينات فتعد هذه العوامل مسئولة عن نحو ٤ر٢١٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى من الحبوب خلال هذه الفترة وتزيد هذه النسبة لتصل الى حوالى ٤٦٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى منها خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ .

ان كبر مسئولية الزيادة فى الدخول عن الزيادة السنوية فى الاستهلاك السنوى الآدمى من الحبوب خلال النصف الأول من الستينات قد لا يرجع فقط الى زيادة الدخل الفردى خلال هذه الفترة حيث وجود الخطة الخمسية الأولى وزيادة التوظف ، بل يرجع كذلك الى اعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الدنيا من السكان حيث تحديد الحد الأدنى للاجور وارتفاع نسبة التوظف فيما بين هذه الفئات فضلا عن التحكم فى أسعار السلع الزراعية ، ذلك فضلا عن كون الحبوب تعد من السلع الضرورية التى لم يصل مستوى الاستهلاك الفردى منها بين هذه الفئات السكانية الى مستوى الاشباع ومن ثم ارتفاع المرونة الدخلية نسبيا بالنسبة لهذه المجموعة من السلع الغذائية . أما بالنسبة لضعف تأثير الدخل على الزيادة فى الاستهلاك السنوى الآدمى من الحبوب

خلال الفترة من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات فيوجع ذلك طبيعيا الى محدودية الزيادة فى دخول المستهلكين نظرا لظروف حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣ وماترتب عليهما من محدودية التوسع فى النشاط الاقتصادى من جهة ، فضلا عن ضعف النمو فى الانتاج المحلى من السلع الزراعية ، والرغبة فى زيادة الصادرات منها وعدم التوسع فى الواردات من البعض الآخر منها من جهة أخرى . أما بالنسبة لتزايد مسئولية الدخول فى الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى من الحبوب خلال الفترة الاخيرة فهو مايعزى طبيعيا الى ارتفاع مستوى الدخل الفردى ، واعادة توزيعه لصالح الفئات الفقيرة من السكان ، حيث ارتفع مستوى الدخل الفردى بينها وبمعدلات كبيرة كنتيجة لسياسة الانفتاح وما ترتب عليها من التوسع فى الكثير من الانشطة الاقتصادية والذى صاحبه بالتالى ارتفاع أجور الكثير من فئات العمل الحرفى فى كثير من القطاعات، فضلا عن تزايد الهجرة الى الدول العربية وما ترتب على ذلك من زيادة فى تحويلات العاملين بالخارج . ذلك فضلا عن استمرارية التحكم فى أسعار الحبوب ودعمها .

٢ــ١ــ٢ مجموعة المحاصيل البقولية :

تتمثل هذه المجموعة وبصفة رئيسية فى محصولى الفول ، والعدس حيث تعبر الكميات المستهلكة منهما عن النسبة الغالبة ان لم يكن كلية من اجمالى الكميات المستهلكة من المحاصيل البقولية ، هذا الا أن الاستهلاك الكلى من هذين المحصولين قد تزايد بمعدلات لا تعكس وجود علاقة طردية بين النمو السكانى وزيادة الدخول والاستهلاك منهما خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠ ، حيث قدر معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك الكلى منهما بمعدل أقل من معدل الزيادة فى السكان خلال هذه الفترة وهو ما يعكس بالتالى تناقص الاستهلاك الفردى منها ، اذ ارتفع متوسط الاستهلاك

السنوى من المحصولين من ٢٩٦ ألف طن خلال السنوات ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٦٠/ ١٩٦١ الى حوالى ٣٢٧ ألف طن سنويا خلال السنوات ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٧ر٠٪ خلال هذه الفترة ، وكما هو مبين بالجداول رقم (٢ـ٦) (٢ـ٧) الا أنه من الملاحظ تباين معدل النمو فى الاستهلاك منهما عبر هذه الفترة حيث يمكن أن يوصف الاستهلاك الكلى منهما بالثبات النسبى تقريبا خلال النصف الأول من الستينات ، الا أنه حقق زيادة بمعدل يبلغ نحو ٩ر٠٪ سنويا خلال النصف الثانى منها ارتفع الى ٨ر٣٪ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ، أما فى الفترة الاخيرة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ فقد تناقص الاستهلاك الكلى من المحصولين بمعدل بلغ نحو ٩ر١٪ تقريبا سنويا (٢ـ٧) .

هذا وان كان الاستهلاك الكلى من المحصولين كل على حدة يعكس نفس العلاقة السابقة الا أنه من الملاحظ تباين معدلات النمو فى الاستهلاك الكلى من محصول الفول عنه بالنسبة للعدس حيث حقق الاستهلاك الكلى من الفول معدل زيادة بلغ نحو ٣ر٠٪ سنويا خلال الفترة ٦١/ ١٩٦٢ـ١٩٨٠ ، على حين زاد الاستهلاك الكلى من العدس بمعدل بلغ نحو ٨ر١٪ سنويا خلال نفس الفترة . كما أنه من الملاحظ تناقص الاستهلاك الكلى من العدس خلال فترة الستينات ، مع تزايد الكميات المستهلكة منه بمعدلات متباينة خلال السبعينات وذلك عكس الحال بالنسبة للاستهلاك الكلى من الفول حيث تناقص الاستهلاك الكلى منه خلال النصف الثانى من السبعينات بالكميات والمعدلات المبينة بالجداول المشار اليها سابقا .

وبالنسبة للاستخدام الوسيط لكلا المحصولين فهو يتمثل فى الكميات المستخدمة منهما كتقاوى للزراعة ، فضلا عن مايستخدم من كميات أخرى من الفول كأعلاف للماشية والحيوانات الزراعية . ومن الملاحظ تناقص الكميات المستخدمة منهما فى هذا المجال خلال الفترة تحت الدراسة ، وبمعدلات تزيد عن معدل التغير فى الاستهلاك الآدمى

منها بما تبعه بالتالى تناقص الاهمية النسبية للاستخدامات الوسيطة الى اجمالى الكميات المستهلكة منهما حيث أصبح الاستخدام الوسيط يمثل ما نسبته ٧ر١٨٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منهما خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ بعد أن كان يمثل ما نسبته ٦ر٢٣٪ من اجمالى الكميات المستهلكة فى عامى ٥٩/١٩٦٠ــ٦٠/١٩٦١ كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ــ٦) ٠

ان التناقص الكمى والنسبى فى الاستخدامات الوسيطة المحصولية انما يرجع فى واقع الامر الى تناقص المساحات المنزرعة من كلا المحصولين وبالتالى انخفاض الاحتياجات من التقاوى ، فضلا عن تزايد الواردات منهما ٠ أما بالنسبة للاستهلاك الآدمى منهما والذى يشكل الجانب الأكبر من اجمالى الكميات المستهلكة فتشير تقديراته السنوية الى تغيره فى نفس الاتجاهات المشار اليها سابقا بالنسبة للاستهلاك الكلى مع تباينات طفيفة من حيث معدل التغير كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢ــ٧) والذى يعكس تناقص الاستهلاك الفردى منهما اذا ما قورنت بمعدلات النمو فى السكان خلال هذه الفترة ، حيث يمكن تقدير تناقص الاستهلاك الفردى من الفول بمعدل بلغ نحو ٩ر١٪ سنويا ، على حين يقدر معدل التناقص فى استهلاكه من العدس بنحو ٥ر٠٪ خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠ ، مع تباينات كبيرة خلالها حيث وصل معدل التناقص ذروته خلال النصف الاخير من السبعينات اذا بلغ نحو ٦ر٥٪ بالنسبة للفول ، ونحو ٨ر٠٪ بالنسبة للعدس بعد أن كان يحقق نموا متزايدا خلال النصف الأول من السبعينات ٠

جدول رقم (٢-٦) اجمالى الاستهلاك الآدمى من محصولى الغول
والعدس وتوزيعه النسبى فيما بين الاستهلاك الآدمى ، والوسيط
خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٨٠

البيان	٥٩/١٩٦٠ - ٦١/١٩٦٢		٦١/١٩٦٢ - ٦٥/١٩٦٦		٦٦/١٩٦٧ - ٧٠/١٩٧١		٧١/١٩٧٢ - ٧٥/١٩٧٦		٧٦/١٩٧٧ - ٨٠/١٩٨١	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١ - الغول :										
- استهلاك وسيط	٦٥	٦٢ر٣	٦٥	٢٦ر٧	٦١	٢٣ر٦	٦٧	٢٢ هر	٥٨	٢٢ر٣
- استهلاك آدمى	١٨٢	٧٣ر٧	١٧٨	٧٣ر٣	١٩٨	٧٦ر٤	٢٣١	٢٧ هر	٢٠٢	٧٧ر٧
جملـــــة	٢٤٧	١٠٠	٢٣٤	١٠٠	٢٥٩	١٠٠	٢٩٨	١٠٠	٢٦٠	١٠٠
٢ - عدس :										
- استهلاك وسيط	٥	١٠ر٢	٥	٦ر١٠	٤	١ر٩	٥	٨ر٧	٣	هر٤
- استهلاك آدمى	٤٤	٨٩ر٨	٤٢	٤ر٨٩	٤٠	٩٠ر١	٥٩	٢ر٩٢	٦٤	٩٥ هر
جملـــــة	٤٩	١٠٠	٤٧	١٠٠	٤٤	١٠٠	٦٤	١٠٠	٦٧	١٠٠
الاجمالـــى :										
- استهلاك وسيط	٧٠	٢٣ر٦	٧٠	١ر٢٤	٦٥	٢١ هر	٧٢	٩ر١٩	٦١	١٨ر٧
- استهلاك آدمى	٢٢٦	٧٦ر٤	٢٢٠	٩ر٧٥	٢٣٨	٧٨ هر	٢٩٠	١ر٨٠	٢٦٦	٨١ر٣
الاجمالى	٢٩٦	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٣٠٣	١٠٠	٣٦٢	١٠٠	٣٢٧	١٠٠

المصدر : حسبت من الجداول المرفقه بالملاحق ارقام ١٨ ، ١٩ .

جدول رقم (٢-٧) معدل النمو فى الاستهلاك من محصولى الغول
والعدس خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ - ١٩٨٠

البيـــان	٦١/١٩٦٢ - ٦٥/١٩٦٦	٦٦/١٩٦٧ - ٧٠/١٩٧١	٧١/١٩٧٢ - ٧٥/١٩٧٦	٧٦/١٩٧٧ - ٨٠/١٩٨١	٦١/١٩٦٢ - ٨٠/١٩٨١
اجمالى الاستهلاك	-٦ر٠	٩ر٠	٨ر٣	-١ر١	٧ر٠
- غـول	-٦ر٠	٣٠ر١	١ر٣	-٨ر٢	٣ر٠
- عدس	-١ر١	-هر١	٢ر٨	٠ر١	٨ر١
استهلاك آدمى :	-٧ر٠	٦ر١	٢ر٤	-٠ر٢	٨ر٠
- غـول	-٧ر٠	٢ر٢	٣ر٣	-٠ر٣	هر٠
- عدس	-٣ر١	-٠ر١	٨ر١	٨ر١	١ر١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢-٦) .

ان تغير الاستهلاك من هذين المحصولين على النحو المشار اليه وتناقص الاستهلاك الفردى منهما لا يعزى الى نقص فى الطلب عليهما وتحول المستهلك الى بدائل أخرى ، بل يعزى كلية الى نقص الكميات المتاحة منهما بالسوق المحلى مما قد يكون له انعكاساته على مستوياتها السعرية أو تنظيم توزيعها فى السوق المحلى .

٢ـ ١ـ ٣ـ الفول السودانى والسمسم :ـ

يعد محصول الفول السودانى ، والسمسم من مجموعة حاصلات البذور الزيتيه ، الا أنها لا تستعمل فى صناعة استخراج زيت الطعام محليا حيث يعتمد فى ذلك وبشكل أساسى على بذرة القطن وغيرها من البذور الزيتية الاخرى . فالاستهلاك المحلى من الفول السودانى انما يتمثل وبشكل أساسى فى الاستهلاك الآدمى المباشر وان كانت تستخدم منه كميات قليلة فى بعض الصناعات الغذائية أو كتقاوى ، أما الاستهلاك من السمسم فيتمثل فى كل من الاستهلاك الآدمى المباشر وفى بعض الصناعات الغذائية الاخرى والتى قد تشمل فى ذلك صناعة استخراج الزيوت .

هذا وبالنسبة للاستخدامات الوسيطة من الفول السودانى خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ١٩٨٠ فتشير تقديراتها الى أنها تبلغ نحو ألف طن سنويا ممثلة بذلك نحو ٥ ـ ٦٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منه . أما الاستهلاك الآدمى منه فيقدر بنحو ٢١ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ـ ٦٠/١٩٦١ ، ازداد الى نحو ٣٩ ألف طن سنويا خلال النصف الأول من الستينات ، وبمعدل نمو سنوى ١٣٪ فى المتوسط الا أنه تناقص فى السنوات التالية ليصل الى نحو ١٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وبمعدلات متباينة بلغت ذروتها خلال النصف الاخير من الستينات حيث بلغت نحو ١٢٪ سنويا ، انخفض الى نحو ٤ر١ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ثم الى ٢ر١٪ سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ كما هو مبين بالجداول رقم (٢ـ٨) ، (٢ـ٩) .

أما بالنسبة للسمسم فقد تزايد الاستهلاك الاجمالى منه من نحو ٢٠ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٣٧ الف طن سنويا خلال النصف الأول من السبعينات وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٨٪ منها خلال النصف الأول من الستينات انخفض الى نحو ٨ر٠٪ سنويا خلال النصف الثانى منها ثم بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٩ر٦٪ خلال النصف الأول من السبعينات ، الا أنه تناقص بمعدل ٦٪ سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ حيث بلغ متوسط الاستهلاك السنوى منه نحو ١٦ ألف طن كما تشير الى ذلك نفس الجداول السابقة وبالنسبة للاستهلاك الوسيط فتشير تقديراته الى زيادته من نحو ٨ آلاف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ الى حوالى ٢٠ ألف طن سنويا خلال النصف الاول من الستينات ممثلا بذلك نحو ٧٧٪ تقريبا من اجمالى الكميات المستهلكة منه خلال هذه الفترة ، الا أنه انخفض الى نحو ٦ ألف طن سنويا خلال النصف الاخير من الستينات ليمثل نحو ٢ر٢٢٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منه خلال هذه الفترة . أما فى فترة السبعينات فقد انحصر الاستهلاك من السمسم على الاستهلاك الآدمى دون الاستهلاك الوسيط .

ان تناقص الاستهلاك الكلى من الفول السودانى على النحو المبين سابقا وبالتالى تناقص الاستهلاك الفردى منه قد يعزى وبدرجة كبيرة الى تغير تفضيلات المستهلك نحو الاستهلاك منه خاصة وان الانتاج المحلى منه يفيض عن احتياجات السوق المحلى حيث يحقق فائضا للتصدير سنويا ، كما أنه قد يعزى من ناحية أخرى الى محاولة التوسع فى الصادرات منه على حساب السوق المحلى توفيرا للنقد الاجنبى ، أو لكلا العاملين معا . أما بالنسبة للسمسم فمن الطبيعى أن تعزى الزيادة فى الاستهلاك منه خلال الستينات ، والنصف الأول من السبعينات وبما يعكس تزايد الاستهلاك الفردى منه خاصة خلال النصف الأول من الستينات ، والنصف الأول من السبعينات

جدول رقم (٢ــ٨) الاستهلاك من محصولى الفول السودانى والسمسم
خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠

البيان	٦٠/٥٩ ــ ٦٥/٦٤		٦٥/٦٤ ــ ٧٠/٦٩		٧٠/٦٩ ــ ٧٥/٧٤		٧٥/٧٤ ــ ١٩٨٠	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١ــ فول سودانى								
ــ استهلاك وسيط	١	٤٫٨	٢	٥٫١	١	٤٫٨	١	٦٫٢
ــ استهلاك آدمى	٢٠	٩٥٫٢	٣٧	٩٤٫٩	٢٠	٩٥٫٢	١٥	٩٣٫٨
جملـــــة	٢١	١٠٠	٣٩	١٠٠	٢١	١٠٠	١٦	١٠٠
٢ ــ سمسم								
ــ استهلاك وسيط	٨	٤٠	٢٠	٧٦٫٨	٦	٢٢٫٢	—	—
ــ استهلاك آدمى	١٢	٦٠	٦	٢٣٫١	٢١	٧٧٫٨	٢٩	١٠٠
جملـــــة	٢٠	١٠٠	٢٦	١٠٠	٢٧	١٠٠	٢٩	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول الاول المرفقه بالملاحق ارقام (٢٠) ، (٢١) .

جدول رقم (٢ــ٩) معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من محصولى الفول
السودانى والسمسم خلال السنوات ٦١/١٩٦٢
١٩٨٠
(%)

البيان	٦٥/٦٤ ــ ٧١/٧٠	٧١/٧٠ ــ ٧٥/٧٤	٧٥/٧٤ ــ ٨٠/٧٩	٧١/٧٠ ــ ٨٠/٧٩
١ ــ فول سودانى	١٣٫٠	ــ ١٢٫٠	ــ ٤٫٠	ــ ١٫٠
٢ ــ سمسم	٨٫٠	٥٫٠	٦٫٩	٢٫٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢ــ٨) .

الى التزايد فى أعداد السكان ، وارتفاع مستوى الدخل الفردى وقد ساعد على ذلك محاولة توفير احتياجات السوق المحلية منه عن طريق الاستيراد . أما تناقص الاستهلاك الكلى منه خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، وبالتالى تناقص الاستهلاك الفردى ، وعلى الرغم من قصور الاستهلاك خلال هذه الفترة على الاستهلاك الفردى دون الاستهلاك الوسيط فهو ماقد يعزى الى زيادة الواردات من السلع الغذائية المصنعة البديلة والتى يعد السمسم من مدخلاتها الرئيسية .

٢ — ١ — ٤ — الخضروات :

تشير التقديرات لاجمالى الاستهلاك من الخضروات (شاملة فى ذلك الحاصلات النشوية كالبطاطس ، والقلقاس ، والبصل وباستثناء البطيخ والشمام) الى زيادته من نحو ٢٥٤١ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٥٨١٣ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٩ر٤٪ سنويا خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ — ١٩٨٠ ، وان تباين هذا المعدل باختلاف المحصول حيث بلغ نحو ٥ر٧٪ سنويا بالنسبة لاجمالى الاستهلاك من البطاطس ، وحوالى ٨ر٦٪ ، ٢ر٣٪ سنويا بالنسبة لكل من القلقاس والبصل على الترتيب ، على حين بلغ نحو ٩ر٤٪ سنويا بالنسبة لاجمالى الاستهلاك من الخضروات الاخرى خلال نفس الفترة وكما هو مبين بالجداول (٢ — ١٠) ، (٢ — ١١) . كذلك من الملاحظ تباين معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك من الخضروات خلال النصف الأول من الستينات ، والنصف الثانى من السبعينات عنه فى الفترة فيما بينهما حيث بلغ نحو ٧ر٦٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات انخفض الى ٧ر٣٪ خلال النصف الثانى منها ثم الى ٢ر٣٪ سنويا خلال النصف الأول من السبعينات ، الا أنه ارتفع الى نحو ٠ر٦٪ سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، وهو ما يمكن أن يعزى الى نفس الاسباب السابق الاشارة اليها فى حالة الاستهلاك من الحبوب . كما تبين أيضا

من الجدول رقم (١ــ ١١) وجود العلاقة الاحلالية فيما بين النوعيات المختلفة الرئيسية من الخضروات حيث صاحب انخفاض معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك من البطاطس مع تناقص الاستهلاك من البطاطا خلال النصف الثانى من الستينات ، ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك من القلقاس باعتباره من الحاصلات النشوية البديلة للبطاطس . هذا كما صاحب ارتفاع معدل الزيادة فى الاستهلاك من البطاطس خلال الفترة التالية انخفاض معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك من القلقاس والخضروات الاخرى مع تناقص الاستهلاك من البطاطا .

وبالنسبة للاستهلاك الوسيط من الخضروات فهو لا يمثل الا نسبة ضئيلة من اجمالى الاستهلاك منها حيث تنحصر مجالاته على ما يستخدم منها وبكميات صغيرة كتقاوى فى بعض الزراعات والتى تكاد تنحصر فى البطاطس ، والقلقاس ، والبصل على حين تعتمد باقى الزراعات على البذور أو الشتلات . فالمساحات المنزرعة من البطاطس عبر الفترة المشار اليها تقدر احتياجاتها من تقاوى البطاطس بنسبة تراوحت ما بين ٣ر٢١ ــ ٣ر٢٤٪ من اجمالى الكميات المستهلكة منها خلال نفس الفترة ، كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٢ــ ١٠) . ولهذا يمكن القول أن اتجاه الاستهلاك الكلى من الخضروات على النحو المشار اليه سابقا انما يرجع كلية الى اتجاهات الاستهلاك الآدمى منها دون أن يكون للاستهلاك الوسيط أى تأثيرات ملموسة . وعليه فمن الملاحظ تغير الاستهلاك الآدمى منها بمعدلات تساير معدلات النمو فى اجمالى الكميات المستهلكة والمبينة سابقا وكما هو مبين بالجدول رقم (٢ــ ١١) .

ان زيادة الاستهلاك الآدمى من الخضروات بالمعدلات المشار اليها سابقا مع المقارنة بمعدل الزيادة السكانية خلال نفس الفترة انما تشير ضمنيا الى زيادة الاستهلاك الفردى منها بمعدل بلغ نحو ٥ر٢٪ سنويا خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ــ١٩٨٠ كما أن فى ذلك ما يعنى مسئولية الزيادة السكانية عن نحو ٤٩٪ من الزيادة السنوية

فى الاستهلاك من الخضروات على حين تعد الزيادة فى الدخول واعادة توزيعها وغيرها من العوامل المؤثرة فى استهلاك الفرد منها مسئولة عن ٥١٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك منها خلال هذه الفترة . كذلك من الملاحظ تباين مسئولية هذه العوامل باختلاف الفترة الزمنية حيث تزيد مسئولية الزيادة السكانية وتقل مسئولية العوامل الاخرى خلال الفترة من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات ، على حين تقل مسئوليتها وترتفع مسئولية العوامل الاخرى خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ حيث ارتفاع مستوى الدخول واعادة توزيعها ، مع استمرارية أساليب الرقابة على الاسعار .

٢ — ١ — ٤ — الفاكهة :

تبين تقديرات الاستهلاك السنوى من حاصلات الفاكهة الرئيسية تزايد الاستهلاك منها خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ — ١٩٨٠ بمعدلات تعكس تزايد الاستهلاك الفردى حيث ارتفع اجمالى الاستهلاك من الموز الى نحو ٩٥ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ بعد أن كان يقدر بنحو ٥٦ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ ، أى بمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٤ر٣٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة المشار اليها . كما زاد الاستهلاك السنوى من الموالح من ٢٥٩ ألف طن سنويا فى بداية الستينات الى نحو ٦٣٥ ألف طن سنويا خلال النصف الثانى من السبعينات وبمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٤ر٦٪ سنويا فى المتوسط خلال السنوات ٦١/١٩٦٢ — ١٩٨٠ ، على حين زاد الاستهلاك السنوى من البطيخ والشمام خلال نفس الفترة بمعدل بلغ نحو ٥ر٤٪ سنويا فى المتوسط اذ ارتفع من ٦٦٠ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ الى حوالى ١٣١٠ ألف طن سنويا فى الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ . أما العنب فيقدر معدل

الزيادة السنوية في الاستهلاك منه خلال هذه الفترة بنحو ٥ر٥٪ سنويا اذ ارتفع متوسط الاستهلاك السنوى منه الى ٢٤٨ ألف طن خلال النصف الثانى من السبعينات بعد أن كان يقدر بنحو ٩١ ألف طن سنويا فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠، ٦٠/١٩٦١، كما تبين ذلك الجداول رقم (٢ــ١٢) ، (٢ــ١٣).

هذا واذا كان الاتجاه العام للاستهلاك من أغلب الحاصلات المشار اليها سابقا يشير الى تزايد الاستهلاك الفردى منها خلال الفترة ٦١/٦٢ــ ١٩٨٠ الا أن تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهلاك منها عبر الفترات الزمنية الأقصر نسبيا قد لا تعكس وجود العلاقة الطردية بين معدلات نمو السكان والدخول وغيرها من عوامل زيادة الاستهلاك الفردى ، والاستهلاك السنوى من البعض منها حيث يلاحظ تناقص معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك الكلى من البلح والبطيخ والشمام خلال السبعينات الى مستوى أقل من معدل الزيادة السنوية فى السكان وبما يعكس انخفاض الاستهلاك الفردى منها وذلك عكس الحال خلال الستينات كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ــ١٣) . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للاستهلاك الكلى من الموز ، والموالح حيث تناقص معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك الكلى منها خلال فترة السبعينات عنه خلال فترة الستينات ، ولكن بمعدلات قد تعكس تزايد الاستهلاك الفردى منها ، وان كان بمعدل اقل منه خلال فترة الستينات . هذا وقد يختلف عن ذلك الاستهلاك من محصول العنب حيث ارتفاع معدل زيادته السنوية خلال السبعينات الى معدلات تعكس تزايدا كبيرا فى الاستهلاك الفردى منه بعد أن كان يتصف الاستهلاك الكلى منه بالثبات النسبى تقريبا خلال النصف الأول من الستينات مع تزايده بمعدل أقل من الزيادة السكانية خلال النصف الثانى منها وبما يعكس تناقص الاستهلاك الفردى منه خلال الستينات .

جدول رقم (٢ــ١٠) اجمالى الاستهلاك من حاصلات الخضر خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ ــ ١٩٨٠

البيان	١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٦١/٦٠		١٩٦٢/٦١ ــ ١٩٦٥		١٩٦٧/٦٦ ــ ١٩٧٠/٧١		١٩٧١/٧٢ ــ ١٩٧٥		١٩٧٦ ــ ١٩٨٠	
	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%	الف طن	%
١ ــ بطاطس :										
ــ وسيط	٥٥	٢٤٫٣	٥٨	١٨٫٢	٧٨	٢٢٫٧	١٢٣	٢٤٫١	١٦٨	٢١٫٣
ــ آدمى	١٧١	٧٥٫٧	٢٦٠	٨١٫٨	٢٦٥	٧٧٫٣	٣٩٢	٧٦٫١	٦٢٠	٧٨٫٧
جملة	٢٢٦	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٣٤٣	١٠٠	٥١٥	١٠٠	٧٨٨	١٠٠
٢ ــ قلقاس :										
ــ وسيط	٣	١٣	٣	١٢	٤	١١٫٨	٥	١١٫٩	٧	١٫٩
ــ آدمى	٢٠	٨٧	٢٢	٨٨	٣٠	٨٨٫٢	٣٧	٨٨٫١	٧٠	٩٠٫١
جملة	٢٣	١٠٠	٢٥	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٢	١٠٠	٧٧	١٠٠
٣ ــ بطاطا :										
ــ وسيط	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ
ــ آدمى	٧٧	١٠٠	٧٦	١٠٠	٧٣	١٠٠	٦٦	١٠٠	٦٦	١٠٠
ــ جملة	٧٧	١٠٠	٧٦	١٠٠	٧٣	١٠٠	٦٦	١٠٠	٦٦	١٠٠
٤ ــ بصل :										
ــ وسيط	١	٠٫٣	١	٠٫٣	٢	٠٫٥	٣	٠٫٧	٣	٠٫٦
ــ آدمى	٣٠٣	٩٩٫٧	٣٧٨	٩٩٫٧	٣٧٤	٩٩٫٥	٤١٢	٩٩٫٣	٥٠١	٩٩٫٤
ــ جملة	٣٠٤	١٠٠	٣٧٩	١٠٠	٣٧٦	١٠٠	٤١٥	١٠٠	٥٠١	١٠٠
٥ ــ خضروات اخرى										
ــ وسيط	٥٩	٢٫٣	٦٢	٢٫٠	٨٤	٢٫٢	١٣١	٣٫٠	١٧٨	٣٫١
ــ آدمى	٢٤٨٢	٩٧٫٧	٣١١٥	٩٨٫٠٠	٣٧٢١	٩٧٫٨	٤٢٨٦	٩٧٫٠	٥٦٣٥	٩٦٫٩
ــ جملة	٢٥٤١	١٠٠	٣١٧٧	١٠٠	٣٨٠٥	١٠٠	٤٤١٧	١٠٠	٥٨١٣	١٠٠

المصدر : حسبت من الجداول المرفقه بالملاحق ارقام (٢٢) الى (٢٥) .

جدول رقم (٢ــ١١) تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهـــلاك
من الخضروات فى السنوات ٦١ / ١٩٦٢ــ١٩٨٠

%

البيـــان	٦١/١٩٦٢ــ٦٥/١٩٦٦	٦٦/١٩٦٧ــ٧٠/١٩٧١	٧١/١٩٧٢ــ٧٥	٧٦/١٩٧٧ــ٨٠	٦١/١٩٦٢ــ٨٠
١ ــ اجمالى الاستهلاك	٦ر٧	٣ر٧	٣ر٢	٦ر٠	٤ر١
ــ بطاطس	١٠ر٠	هر١	٩ر٠	٩ر٤	٧ هر
ــ قلقـاس	٢ هر	٦ر٣	٤ هر	١٣ر٨	٦ر٨
ــ بطاطـا	ــ٤ر٠	ــ٨ر٠	ــ٢ر٠	صفـر	ــ٨ر٠
ــ بصـــل	٦ر٧	ــ٢ر٠	١ر٢	٤ر٠	٣ر٢
ــ خضروات اخرى	٦ر٦	٤ر٦	٢ر٧	٥ر٦	٤ر١
٢ ــ الاستهلاك الآدمى	٦ر٩	٣ر٦	٣ر١	٦ر٠	٤ر١
ــ بطاطـس	١٣ر٠	٤ر٠	٨ر٦	١٠ر٤	٨ر١
ــ قلقـاس	٢ر٨	٦ر٤	٤ر٦	١٤ر٠	٧ر٠
ــ بطاطـا	ــ٤ر٠	ــ٨ر٠	ــ٢ر٠	صفـر	ــ٨ر٠
ــ بصـــل	٦ر٧	ــ٣ر٠	١ر٢	٤ر٢	٣ر٢
ــ اخرى	٦ر٦	٤ر٦	٢ر٧	٥ر٦	٤ر١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢ــ١٠) .

جدول رقم (٢ـ١٢) تقديرات الاستهلاك من حاصلات الفاكهه الرئيسية
خلال السنوات ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

الف طن

البيـان	١٩٦٠/٥٩ ١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٤/٦٥	١٩٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٠/٧١	١٩٧١/٧٢ ـ ١٩٧٥/٧٦	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠
١ ـ مـــوز	٥٦	٥٢	٧٤	٩٥	١٠٩
٢ ـ موالـح	٢٥٩	٣٦٤	٥٦٣	٦٣٥	٧٥٣
٣ ـ بلح طازج	٢٢٧	٢٦٣	٢٣٦	٢٥١	٢٧٠
٤ ـ بطيخ وشمام	٦٦٠	٩٥٢	١١٠٢	١١٦٥	١٣١٠
٥ ـ عنـــب	٩١	٩٢	٩٩	١٦١	٢٤٨

المصدر : حسبت من الجداول المرفقه بالملاحق ارقام (٢٦) الى (٣٠) .

جدول رقم (٢ـ١٣) معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من حاصلات
الفاكهة الرئيسية خلال السنوات ١٩٦٢/٦١ـ١٩٨٠

%

البيـــان	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٦٤/٦٥	١٩٦٥/٦٦ ـ ١٩٧٠/٧١	١٩٧١/٧٢ ـ ١٩٧٥/٧٦	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٦٢/٦١ ـ ١٩٨٠
١ ـ مـــوز	ـ٢ر٢	٧ر٣	٤ر٥	٠ر٣	٤ر٣
٢ ـ موالـح	٤ر١٠	١ر٩	٠ر٢	٦ر٣	٦ر٤
٣ ـ بلح طازج	٤ر٤	ـ٢ر٢	٤ر١	٦ر١	٣ر١
٤ ـ بطيخ وشمام	٣٠ر١١	٠ر٣	١ر١	٠ر٢	٤ر٠
٥ ـ عنـــب	ـ	٠ر١	٩ر١٠	٦ر٩	٥ر٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢ـ١٢) .

ان انخفاض معدل الزيادة السنوية في الاستهلاك من محصول الموز خلال السنوات الاخيرة قد يعزى وبصفة أساسية الى قصور الانتاج المحلى منه فى الفترة الاخيرة وبالتالى عدم توافره فى الاسواق . أما بالنسبة للموالح فقد يعزى ذلك الى التوسع فى الصادرات منها فى السنوات الاخيرة على حساب السوق المحلى أو وصول مستوى الاستهلاك الفردى منها الى مستوى يقارب حد الاشباع لكليهما معا وكذلك الحال أيضا بالنسبة للبطيخ . أما انخفاض معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك من البلح الطازج فهو أمر قد يعزى بشكل أساسى الى محدودية الانتاج المحلى منه أو للتوسع فى تجفيفه أو لكليهما معا .

ان نمو الاستهلاك الكلى السنوى من الحاصلات المشار اليها سابقا وعلى النحو السابق ذكره انما يشير الى انحصار الجانب الأكبر من مسئولية الزيادة السنوية فى الاستهلاك منها على الزيادة السكانية ، وتناقص مسئولية الزيادة فى الدخول وغيرها من العوامل مقارنة بفترة الستينات ، حيث يقدر معدل النمو فى الاستهلاك الكلى من الحاصلات المشار اليها مجتمعة بنحو ٣ر٢٪ سنويا خلال النصف الأول وبنحو ٣ر٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٠ ، وهى مايعنى مسئولية الزيادة السكانية عن نحو ٩٩٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك منها خلال النصف الأول من السبعينات على حين تعد هى المسئولة عن نحو ٧٩٪ من الزيادة السنوية فى الاستهلاك منها خلال الفترة الاخيرة . ان صغر مسئولية الزيادة فى الدخول فى الزيادة السنوية من حاصلات الفاكهة خلال الفترة الاخيرة بالفترات السابقة قد يعزى الى ضعف معدل الزيادة فى الدخول النقدية ، بل قد يعزى ذلك الى الوصول بمستوى الاستهلاك الفردى منها الى حد يقارب مستوى الاشباع منها كما سبق القول أو الى أنها تترجم فى ارتفاع مستوى الاسعار بمعدلات كبيرة نسبيا خاصة وأن الاستهلاك من هذه المجموعة من السلع يحكمه الكميات التى تتاح بالسوق المحلى منها ، والتى قد تتوافر بمعدلات لا تساير معدلات النمو فى الطلب عليها .

٢ـ ١ـ ٦ اللحوم ، والاسماك ، والالبان .

تشير التقديرات الواردة بالجدول رقم (٢ـ ١٤) الى تزايد الاستهلاك الكلى من اللحوم من نحو ٣١٢ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/ ١٩٦٠ ، ٦٠/ ١٩٦١ الى نحو ٥٠٨ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وبمعدل نمو سنوى يقدر بحوالى ٢ر٩٠٪ فى المتوسط (جدول رقم (٢ـ ١٥) ، وهو ما يعنى بالتالى تزايد الاستهلاك الفردى منها وان كان بمعدلات ضئيلة نسبيا حيث يقدر بنحو ٠ر٤٦٪ سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة . هذا الا أنه لمن الملاحظ صغر معدلات الزيادة فى الاستهلاك الكلى من اللحوم خلال الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات حيث تصل الى مستوى أدنى من مستوى معدل النمو السكانى خلال هذه الفترة وبما يعكس بالتالى تناقص نصيب الفرد منها خلال هذه الفترة وذلك على عكس الحال خلال النصف الأول من الستينات وفى الفترة الاخيرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ حيث حقق الاستهلاك الكلى من اللحوم معدلات مرتفعة نسبيا تزيد عن معدل النمو السكانى وبما يعكس تزايد الاستهلاك الفردى خلال هاتين الفترتين ، كما يتبين ذلك من الجدول رقم (٢ـ ١٥) . ان فى زيادة الاستهلاك الكلى من اللحوم وبمعدل بلغ نحو ١ر٤٪ سنويا خلال النصف الأول من الستينات ما يشير الى زيادة الاستهلاك الفردى منها بمعدل يبلغ نحو ٦ر١٪ تقريبا سنويا خلال نفس الفترة ، على حين أنه فى تناقص معدلات الزيادة السنوية فى الاستهلاك الكلى منها خلال النصف الثانى من الستينات لتصل الى نحو ٤ر١٪ سنويا ما يعنى تناقص الاستهلاك الفردى منها بمعدل يبلغ نحو ٩ر٠٪ سنويا خلال نفس الفترة . أما فى النصف الأول من السبعينات فيقدر معدل التناقص فى الاستهلاك الفردى من اللحوم بنحو ٥ر٠٪ سنويا حيث بلغ معدل الزيادة فى الاستهلاك الكلى منها خلال هذه الفترة نحو ٨ر١٪ سنويا أى بمعدل أقل من معدل أقل من معدل الزيادة السكانية نحو ٢٨ر٢٪ سنويا خلال هذه الفترة . هذا واذا كان الاستهلاك الكلى من اللحوم

خلال الفترة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ حقق معدل نمو بلغ نحو ٣ر٤٪ سنويا وبما يشير الى زيادة الاستهلاك الفردى منها خلال هذه الفترة بمعدل يبلغ نحو ٧ر١٪ سنويا ، الا أنه ليس فى ذلك ما يشير الى تحسن فى مستوى نصيب الفرد منها مقارنة بما كان عليه خلال النصف الأول من الستينات ، نظرا لانخفاضه خلال الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات كما سبق بيانه .

ان صغر معدلات النمو فى الاستهلاك الكلى من اللحوم الى مستوى أدنى عن معدل النمو السكانى خلال الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات يعزى وفى المقام الأول الى محدودية الانتاج المحلى منها ، وعدم توافر الامكانات لتوفير العجز منها عن طريق الاستيراد خلال هذه الفترة ، وذلك عكس الحال فى الفترة الاخيرة حيث حقق الانتاج المحلى من اللحوم معدلات نمو مرتفعة نسبيا مقارنة بالفترات السابقة الى جانب زيادة الواردات منها مما ترتب عليه زيادة الاستهلاك الكلى ، والفردى من اللحوم على النحو المبين سابقا ، وذلك كنتيجة طبيعية لتزايد مستوى الدخل الفردى واعادة توزيعه ومن ثم ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك من اللحوم .

هذا ويتماثل الاتجاه السابق بالنسبة للاستهلاك الكلى من اللحوم الحمراء والاستهلاك الكلى من اللحوم البيضاء حيث انخفض معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك منهما خلال خلال الفترة من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات مقارنة بما كان عليه فى النصف الأول من الستينات ، مع ارتفاعه خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، لكن من الملاحظ أنه على الرغم من تناقص معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك الكلى من لحوم الدواجن خلال الفترة المشار اليها ـ الا أنها مازالت تعكس الزيادة المستمرة فى متوسط نصيب الفرد منها ، وان كانت بمعدلات

أقل عنه خلال النصف الأول من الستينات أو خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٨٠، وذلك عكس الحال بالنسبة للاستهلاك الكلى من اللحوم الحمراء حيث تشير معدلات النمو فى الاستهلاك الكلى منها الى تناقص متوسط نصيب الفرد منها خلال الفترة من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات ، وهو ما يرجع أساسا الى محدودية الزيادة فى الانتاج المحلى من اللحوم الحمراء خلال هذه الفترة مقارنة بالزيادة فى الانتاج المحلى من لحوم الدواجن وخاصة فى الفترة الاخيرة التى شهدت توسعا ملحوظا فى مشروعاتها الانتاجية ، وهو ما ترتب عليه بالتالى ارتفاع الاهمية النسبية للكميات المستهلكة من لحوم الدواجن بالنسبة لاجمالى الكميات المستهلكة من اللحوم حيث وصلت هذه النسبة نحو ٥ر٢٩٪ خلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ بعد أن كانت تقدر بنحو ٣ر١٨٪ خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ ، وهو ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (٢—١٤) .

أما بالنسبة للاسماك فقد ازداد الاستهلاك الكلى منها من نحو ١١٢ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ — ٦٠/١٩٦١ الى نحو ١٣٠ ألف طن سنويا وبمعدل نمو سنوى ٤ر٤٪ تقريبا خلال النصف الأول من الستينات ، الا أنه انخفض الى نحو ٨٩ ألف طن سنويا وبمعدل يبلغ نحو ١ر٧٪ سنويا خلال النصف الثانى منها كما هو مبين بالجداول رقم (٢—١٤)، (٢—١٥) ، وهو ما يعزى الى نقص الانتاج المحلى منها خلال هذه الفترة ابان حرب ١٩٦٧ حيث توقف الصيد فى كثير من مناطق الصيد المصرية وتدهور الانتاج من البحيرات الداخلية . الا أنه من الملاحظ تزايد الاستهلاك الكلى من الاسماك فى الفترة التالية ليصل الى نحو ١٠٧ ألف طن سنويا خلال النصف الأول من السبعينات وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٠ر٤٪ تقريبا عنه فى النصف الثانى من الستينات ثم ارتفع الى نحو ١٦٨ ألف

طن سنويا وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ١٠٪ تقريبا خلال الفترة ١٩٧٦ــ ١٩٨٠ مقارنة بالنصف الاول من السبعينات ، وهو ما يعزى أساسا الى التوسع فى الانتاج المحلى من الاسماك وتوافرها بالاسواق حيث التوسع فى المزارع السمكية والاهتمام بالمصايد البحرية والداخلية . الا أنه يمكن القول بأن الاتجاهات السابقة لتطور الاستهلاك الكلى من الاسماك لا تعكس تحسن مستوى متوسط نصيب الفرد منها خلال الفترة الاخيرة بما كان عليه فى النصف الاول من الستينات نظرا لتناقصه وبمعدلات كبيرة خلال النصف الثانى منها كما هو مبين بالجدول رقم (٢ــ١٥) . فعلى حين بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو ٦١ر٤ كجم سنويا خلال النصف الاول من الستينات الا أنه لم يبلغ سوى نحو ٢١ر٤ كجم فى المتوسط سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ــ ١٩٨٠.

ومن ثم ، يمكن القول بأن الكميات المتاحة من اللحوم والاسماك فى السوق المحلى خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠ تعد هى العامل الرئيسى المحدد لتطور الاستهلاك منها على النحو المبين سابقا .

أما بالنسبة للاستهلاك الكلى من الالبان فقد ارتفع من نحو ١٢٨٣ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ــ٦٠/١٩٦١ الى نحو ٢٦١٩ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٩ر٣٪ تقريبا ، وهو ما يعكس تزايد الاستهلاك الفردى منه بمعدل سنوى بلغ نحو ٥ر١٪ فى المتوسط خلال الفترة ٦١/١٩٦٢ ــ ١٩٨٠ ، الا أنه من الملاحظ زيادة الاستهلاك الكلى منه خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ــ١٩٨٠ بمعدلات نمو مرتفعة بلغت نحو ٨ر٨٪ سنويا عن المستوى السائد خلال النصف الاول من السبعينات وهو ما يشير بالتالى الى

تزايد الاستهلاك الفردى منه بمعدل يبلغ نحو ٢ر٦٪ سنويا خلال هذه الفترة وهو ما يعزى أساسا الى تزايد مستوى الدخل الفردى وبالتالى زيادة الطلب على الالبان ومنتجاتها ، وقد شجع على ذلك زيادة الواردات من الالبان ومحاولة توفيرها بالاسواق المحلية مع التحكم فى أسعارها خاصة وأن هناك الكثير من مشروعات القطاع العام الخاصة بتصنيع الالبان والتى استهدفت توفير احتياجاتها من الالبان عن طريق الاستيراد بغرض استغلال طاقتها الكاملة فى نفس الوقت الذى تطرح فيه منتجاتها بأسعار تحكمية لصالح المستهلك .

وبالنسبة للبيض فقد تزايد الاستهلاك الكلى منه الى نحو ٧٢ ألف طن سنويا خلال الفترة الاخيرة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ بعد أن كان يقدر بنحو ٣١ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/ ١٩٦٠ـ ٦٠/ ١٩٦١ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٩ر٤٪ سنويا فى المتوسط كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ـ١٥) . وبالنسبة للاستهلاك الآدمى منه فقد تزايد من نحو ٢٨ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٦٠/ ١٩٦١ الى حوالى ٦٣ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ وبمعدل نمو سنوى يقدر بنحو ٧ر٤٪ خلال الفترة ٦١/ ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ . أما الاستهلاك الوسيط منه فبلغ معدل الزيادة السنوية منه نحو ٩ر٥٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة حيث ارتفع من نحو ٣ آلاف طن الى نحو ٩ آلاف طن سنويا ، وهو ما يرجع الى التوسع فى مشروعات انتاج الكتاكيت . كذلك من الملاحظ زيادة الاستهلاك الآدمى الكلى منه بما يعكس التزايد المستمر فى الاستهلاك الفردى عبر الفترة المشار اليها ، وهو ما يعزى الى عامل الزيادة فى مستوى الدخل الفردى ، فضلا عن محدودية المتاح من بدائل البروتين الحيوانى الاخرى وقد ساعد على ذلك دخول البيض فى مجال الاستيراد وتوفره بالاسواق بأسعار تحكمية لصالح المستهلك قدر الامكان وخاصة ما يقوم القطاع العام بتوزيعه .

جدول رقم (٢ــ١٤) الاستهلاك من اللحوم والألبان ، وألاسماك والبيـــض
خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ــ ١٩٨٠

البيـــــان	٥٩/٦٠ــ٦٠/٦١	٦١/٦٢ــ٦٥/٦٦	٦٦/٦٧ــ٧٠/٧١	٧١/٧٢ــ٧٥	٧٦ــ٨٠
١ــ لحوم حمراء	٢٥٥	٢٨٤	٢٨٩	٣١٠	٣٥٨
٢ــ لحوم دواجن	٥٧	٧٤	٩٤	١٠٧	١٥٠
جملة اللحـوم	٣١٢	٣٥٨	٣٨٣	٤١٧	٥٠٨
٣ــ أسماك	٣١٢	١٣٠	٨٩	١٠٧	١٦٨
٤ــ ألبان	١٢٨٣	١٣١١	١٦٠٣	١٧٥٨	٢٦١٩
٥ــ بيض	٣١	٣٧	٥١	٥٧	٧٢
٦ــ استهلاك وسيط	٣	٣	٨	٨	٩
ــ استهلاك آدمى	٢٨	٣٤	٤٣	٤٩	٦٣

المصدر : حسبت من الجداول المرفقة بالملاحق ارقام (٣١) الى (٣٤) .

جدول رقم (٢ــ١٥) معدلات النمو السنوى فى الاستهلاك من اللحوم والالبان ، والاسماك
والبيض خلال السنوات ٦٠/١٩٦١ ــ ١٩٨٠

البيـــــان	٦١/٦٢ــ٦٥/٦٦	٦٦/٦٧ــ٧٠/٧١	٧١/٧٢ــ٧٥	٧٦ــ٨٠	٦١/٦٢ــ٨٠
١ــ لحوم حمراء	٣ر٢	٤ر٠	٥ر١	١ر٣	٢ر١
٢ــ لحوم الدواجن	٨ر٤	٩ر٤	٨ر٢	٤ر٧	٥ر٩
اجمالى اللحوم	٤ر١	٤ر١	٨ر١	٣ر٤	٩٠ر٢
٣ــ أسماك	٤ر٤	ــ ١ر٧	٠ر٤	١٠ر٠	٨ر٢
٤ــ ألبان	٦ر٠	٤ر١	٠ر٢	٨ر٨	٣ر٩
٥ــ بيض	٣ر٥	٦ر٦	٤ر٢	٥ر١	٤ر٩
ــ استهلاك وسيط	ــ	٢١ر٠	ــ	٢ر٦	٥ر٩
ــ استهلاك آدمى	٨ر٥	٤ر٨	٨ر٢	٥ر٥	٧ر٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢ــ١٤) .

٢ــ١ــ٧ــ السكر وزيوت الطعام :

تزايد الاستهلاك الآدمى من السكر خلال الفترة ١٩٦٢/٦١ ــ ١٩٨٠ بمعدلات تعد مرتفعة نسبيا • وحيث تعكس التزايد المستمر فى متوسط نصيب الفرد منه خلال هذه الفترة وان تباين من حيث معدل النمو السنوى بين الفترات الزمنية المختلفة طبقا لما تشير اليه تقديرات الاستهلاك الكلى منه المبينة بالجدول رقم (٢ــ١٦) • حيث ازداد اجمالى الاستهلاك منه ليصل الى نحو ٧٤١ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٧٦ــ ١٩٨٠ بعد أن كان يقدر بنحو ٣٠٥ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٠/١٩٦١ ، وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٤ر٥٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة هذا الا أنه من الملاحظ صغر معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك الكلى منه خلال النصف الثانى من الستينات حيث بلغ نحو ٨ر٢٪ ، وهو وان كان يعكس تزايد الاستهلاك الفردى منه بمعدلات محدودة ، الا أن ذلك قد يعزى الى ظروف حرب ١٩٦٧ حيث محدودية الانتاج المحلى مقارنة بالفترة السابقة مع ضعف امكانات الاستيراد خلال هذه الفترة • أما فى الفترة التالية فقد ارتفع معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك الاجمالى منه ليصل الى المستوى المبين بالجدول رقم (١ــ١٧) ، وبما يعكس ارتفاع معدل الزيادة فى الاستهلاك الفردى منه ، وهو مايعزى أساسا الى تغير نمط الاستهلاك الآدمى لصالح السلع الغذائية والمشروبات التى تعتمد على السكر فى تصنيعها واعدادها وقد ساعد على ذلك التوسع المشاهد أخيرا فى صناعة المشروبات الغازية التى تستهلك جانبا كبيرا منه ، والتى تلاقى حاليا طلبا متزايدا عليها •

وكذلك الحال أيضا بالنسبة للاستهلاك الكلى من زيوت الطعام حيث تزايد بمعدلات بلغت نحو ٢ر٩٪ سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة السابق ذكرها اذ ارتفع الاستهلاك السنوى منها الى نحو ٥٢٦ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ بعد أن كان يقدر بنحو ١٢٧ ألف طن فى المتوسط خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ــ ٦٠/١٩٦١ ، كما تشير الى ذلك الجداول رقم (٢ــ١٦) ، (٢ــ١٧) • هذا

واذا كانت تقديرات الاستهلاك الآدمى من الزيوت تعكس تزايد الاستهلاك الفردى منها خلال هذه الفترة بمعدلات تعد مرتفعة نسبيا الأمر الذى قد يعزى الى تقلص الكميات المنتجة من السمن الطبيعى كنتيجة لارتفاع أسعار الالبان ومحدودية الكميات المتوفرة منها مما جعل من الزيوت بديلا أرخص بالنسبة للعواد الأعظم من قطاع المستهلكين ، الا أنه لمن الملاحظ أيضا أن للاستخدامات الوسيطة للزيوت دورا كبيرا فى تزايد الاستهلاك الكلى من الزيوت حيث زادت الكميات المستهلكة منها فى هذا المجال بمعدلات أعلى عن معدلات الزيادة السنوية فى الاستهلاك الآدمى منها كما هو مبين بنفس الجداول المشار اليها سابقا ، ومن ثم ارتفاع أهميتها النسبية بالنسبة لاجمالى الكميات المستخدمة من الزيوت حيث وصلت هذه النسبة نحو ٣ر٢٨٪ من اجمالى الكميات المستهلكة من الزيوت خلال الفترة ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ بعد أن كانت تمثل نحو ٣ر٦٪ خلال عامى ٥٩/١٩٦٠ ، ٦٠/ ١٩٦١.

جدول رقم (٢-١٦) تقديرات الاستهلاك من السكر ، والزيوت بالألف طن
خلال السنوات ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٨٠

البيـــان	٥٩/٦٠-٦٠/٦١	٦١/٦٢-٦٢/٦٦	٦٦/٦٧-٧٠/٧١	٧١/٧٢-٧٥	٧٦/٨٠
١- السكر (استهلاك آدمي)	٣٠٥	٤٠٥	٤٦٥	٥٩١	٧٤١
٢- الزيوت :					
أ- استهلاك آدمي :					
- زيت بذرة القطن	١٠٦	١٢٧	١٢٧	١٨٣	١٩٨
- زيوت مجمدة	٩	٣٦	٦٣	٩٥	١٤٤
- زيوت أخرى	١٤	١٣	٢١	٢٥	٣٥
الاجمالي	١٢٩	١٧٦	٢١١	٣٠٣	٣٧٧
ب- استهلاك وسيط :					
- زيت بذرة القطن	٨	٢٥	٣١	٨٥	١٢٨
- زيوت أخرى	-	١٦	٢٨	١٧	٢١
الاجمالي	٨	٤١	٥٩	١٠٢	١٤٩
جملة الزيوت	١٢٧	٢١٧	٢٧٠	٤٠٥	٥٢٦

المصدر : حسبت من الجداول المرفقة بالملاحق ارقام (٣٥) الى (٣٧) .

جدول رقم (

جدول رقم (٢-١٧) تقديرات معدل النمو السنوى فى الاستهلاك من السكر والزيوت خلال
السنوات ٦١/١٩٦٢ - ١٩٨٠

البيـــان	٦١/٦٢-٦٥/٦٦	٦٦/٦٧-٧٠/٧١	٧١/٧٢-٧٥	٧٦-٨٠	٦١/٦٢-٨٠
١- السكر	٨ر٦	٢ر٨	٢ر٥	٩ر٤	٤ر٥
٢- اجمالي الزيوت	٥ر١٧	٤ر٥	٠ر٩	٧ر٥	٢ر٩
- استهلاك آدمي	٤ر٩	٧ر٣	٠ر٨	٨ر٤	٦ر٥
- " وسيط	٠ر٥	٥ر٧	٨ر١٢	٤ر٨	١٩ر٥

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٢-١٦) .

٢-٢ الفجوه بين الانتاج والاستهلاك ودرجة الاكتفاء الذاتى :-

جرى تقدير الفجوه على أساس الانتاج المحلى والمتاح للأستهلاك . حيث الفرق يمثل عجز الانتاج عن مواجهة الاستهلاك . وبالدراسة وجد أن المحاصيل التى يفوق الاستهلاك فيها الانتاج المحلى هى الموضحة بالجدول رقم (٢-١٨) والمتمثله فى :

٢-٢-١ القمح (١)

حيث بلغ متوسط العجز فى الانتاج حوالى ٩٥٨ الف طن سنويا فى النصف الأول من الستينيات أخذ فى التزايد المستمر حتى وصل الى ٢٧٨٥ الف طن كمتوسط للنصف الثانى من السبعينيات، الامر الذى انخفضت معه درجة الاكتفاء الذاتى من ٦٠ر٤٪ فى النصف الأول من الستينات الى ٤٠ر٢٪ فى النصف الثانى من السبعينيات ، واذا اضيف دقيق القمح الى القمح تزداد كميات العجز وتنخفض درجة الاكتفاء الذاتى بشكل كبير . واذا استمرت معدلات الانتاج والاستهلاك على ماهى عليه فى السنوات القادمة فستنخفض درجة الاكتفاء الذاتى بحيث لايصبح الانتاج المحلى قادر على الوفاء باكثر من احتياجات المواطنين لمدة ٢-٣ شهور فقط الأمر الذى قد يؤدى الى مشاكل خطيره فيما لو تأخرت الواردات لأى سبب من الأسباب ، علاوه على ذلك فان الدولة مضطره لبناء صوامع اضافيه لتخزين احتياجات المواطنين من القمح ، الذى يحتاج الى رؤوس الاموال ، هذا كله بالاضافه الى تزايد الطلب على النقد الاجنبى من أجل توفير الغذاء ، وليس من أجل استيراد سلع استثماريه أو مستلزمات انتاج تخدم اغراض التنمية الاقتصادية ، علاوه على الضغط على الميزان التجارى الذى يعانى من عجز مستمر ومتزايد .

---

(١) لايتضمن الدقيق .

٢-٢-٢ الذره الشاميـة :

فقد أظهرت الدراسة أن هناك ميلا نحو الاكتفاء الذاتى من الذره الشامية ، ففى حـين كانت البلاد تنتج حوالى ٢ر٨١٪ من جملة استهلاكها ، فى النصف الأول من الستينات ، ارتفعـت هذه النسبه الى ١٠٠٪ فى مرحلة السبعينيات ، مما يشير الى عدم وجود أعباء اضافيه على الميزان التجارى وخلافه لتوفير الذره الشامية .

٢-٢-٣ الفـول :

حيث كانت البلاد تحقق اكتفاء ذاتيا من محصول الفول طوال فترة الستينيات ، ثم بـدأ ظهور العجز فى السبعينات ، الأمر الذى ادى الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى الى ٧ر٨٨٪ فـى النصف الثانى من السبعينيات . وعند هذا الحد لايوجد مؤشر خطر لأن كمية العجز بلغت حوالـى ٣١ الف طن ، ولكن اذا استمر معدل انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى على ماهو عليه . فسـتزداد الكميات الواجب استيرادها وبالتالى اضافة اعباء على الميزان التجارى وموارد النقد الأجنبى ،وارتفاع الاسعار المحلية أو زيادة الدعم الذى يمثل عبء على الموازنه العامه للدولة ، الا أن خطـة وزارة الزراعة تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى السنوات القادمة .

٢-٢-٤ العـدس :

أخذت درجة الاكتفاء الذاتى من محصول العدس فى الانخفاض بشكل مستمر عبر السنـوات الماضية مع تذبذب من فترة لاخرى كما هو مبين فى الجدول رقم (٢-١٨) حيث بلغت حوالـى ٣٠٪ فى النصف الثانى من السبعينات . وعلى كل حال فان الكميات المستهلكه من العدس تعتـبر قليله نسبيا ولاتشكل أهمية نسبية كبيرة ، وليس من المنظور تحقيق الاكتفاء الذاتى فى السنوات القادمه

٢-٢-٥ اللحوم الحمراء :

حيث تشير البيانات المتاحة عن فترة السبعينات الى أن درجة الاكتفاء الذاتى آخذه فـى

جدول رقم (٢ــ١٨) تقدير الفجوه ونسبه الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة ٦١/٦٢ ــ ١٩٨٠

(الكمية : الف طن)

السنوات	١٩٦١/٦٢ ــ ١٩٦٥/٦٦			١٩٦٦/٦٧ ــ ١٩٧٠/٧١			١٩٧١/٧٢ ــ ١٩٧٥			١٩٧٦ ــ ١٩٨٠		
المحصول	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الفجوة	٪ للاكتفاء الذاتى	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الفجوة	٪ للاكتفاء الذاتى	الانتاج	المتاح للاستهلاك	الفجوة	٪ للاكتفاء الذاتى
القمح	١٤٥٩	٢٤١٧	٩٥٨	٦٠٫٤	١٤٢٤	٢٦٦٢	١٥٦٨	٤٧٫٦	١٧٧٨	٣٥٢٤	١٧٤٦	٥٠٫٥	١٨٧٢	٤٦٥٧	٢٧٨٥	٤٠٫٢
الذرة الشامية	١٩١٣	٢٣٥٥	٤٤٢	٨١٫٢	٢٣٢١	٢٤٢٥	١٠٤	٩٥٫٧	٢٤٦٥	٢١٨٤	—	١١٣	٢٩٢١	٢٩١١	—	١٠٠
الفول	٣١٢	٢٥٦	—	—	٢٨٥	٢٧٣	—	—	٢٨٤	٣١٢	٢٨	٩١٫٠	٢٤٣	٢٧٤	٣١	٨٨٫٧
العدس	٥٠	٤٩	—	—	٣٤	٤٦	١٢	٧٣٫٩	٥٣	٦٧	١٤	٧٩٫١	٢١	٧٠	٤٩	٣٠٫٠
لحوم حمراء	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨٧	٣١٠	٢٣	٩٢٫٦	٢١٩	٣٥٨	٥٩	٨٣٫٥
لحوم بيضاء	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٠	١٠٧	١٧	٨٤٫١	١٠٧	١٥٠	٤٣	٧١٫٣
زيت بذرة القطن	١٢١	١٥٢	٣١	٧٦٫٦	١٢٢	١٥٨	٣٦	٧٧٫٢	١٣٢	٢٢٨	٩٦	٧٥٫٩	١٤٢	٣٣٠	١٨٨	٤٣٫٠
زيوت مجمدة	٢٩	٣٦	٧	٨٠٫٦	٥٣	٥٣	—	١٠٠	٩٥	٩٥	—	١٠٠	١٤٤	١٤٤	—	١٠٠

المصدر : حسب من جداول الملاحق .

الانخفاض ، وستستمر على ماهى عليه فى السنوات القادمه ، ولاسبيل لمواجهه الزيادة فى الاستهلاك الا عن طريق الاستيراد حيث من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتى طالما أن الطلب على اللحوم الحمراء آخذ فى التزايد كنتيجة موضوعية لاهمية هذه السلعة ومرونة الطلب عليها وارتفاع الدخول الذى طرأ فى السنوات القليلة الماضية . وصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتى ناجمة اساسا عن القصور فى توفير الاعلاف المركزه وعدم وجود مراعى لتربية المزيد من قطعان الماشية والجاموس ، فأى زيادة فى هذه القطعان يحتاج الى زراعة المزيد من الأراضى بالبرسيم وعلف الحيوان واستيراد العلائق المركزه . وحيث من الصعب زيادة الرقعة المزروعه بالبرسيم لمحدودية الرقعة الزراعية فسيصعب توفير العلف اللازم .

٢-٢-٦ اللحوم البيضاء :

مازالت البلاد لاتحقق اكتفاء ذاتيا فى لحوم الدواجن على الرغم من امكانية التوسع فى الانتاج فقد انخفضت درجة الاكتفاء الذاتى الى حوالى ٣ر٧١٪ تقريبا فى النصف الثانى من السبعينات كما هو مبين فى الجدول رقم (٢-١٨) وقد لاتشكل فى المستقبل مشكلة اقتصادية ، لأن هذه الصناعه مربحه وأقل تكلفة ورأس مال من مشروعات الانتاج الحيوانى الاخرى ، كما ان الدوله توليها أهميه خاصة ، على ان تكون بديل عن اللحوم الحمراء ، وان كان من المتوقع أن يستمر العجز لعدة سنوات قادمه .

٢-٢-٧ زيت بذرة القطن :

لم تزل البلاد تعتمد على الخارج فى سد احتياجاتها من زيت بذرة القطن ، فالانتاج المحلى يغى بحوالى ٤٣٪ من احتياجات الاستهلاك كما هو الحال فى النصف الثانى من السبعينات وان كانت النسبة السابقة قد بلغت ٩ر٧٥٪ فى النصف الأول من السبعينات . أى أن استمرار معدلات الاستهلاك والانتاج على ماهى عليه سيؤدى الى زيادة العجز وبالتالى الواردات وما يترتب عليها من زيادة الدعم وارتفاع الاسعار فى السوق المحلية .

هذا وتجدر الاشارة الى أن باقى السلع التى لم تذكر فى الجدول رقم (٢-١٨) ومن بينها الارز والذره الرفيعه والخضروات والفاكهه ، فان البلاد تحقق فيها اكتفاءا ذاتيا ويترك فائض للتصدير ، مع ملاحظة أن صادرات الارز أخذت فى التناقص الأمر الذى يستلزم زيادة الانتاج أو خفض معدلات الاستهلاك عما هى عليه الآن والا ستتلاشى صادراتنا من الارز رغم أهميتها .

كما ان السكر يتم تصدير بعض الكميات منه واستيراد كميات أخرى من اصناف أقل جوده حيث تستفيد البلاد بفروق الاسعار .

الفصل الثالث

السياسات الزراعية وعلاقتها بمعدلات الاستهلاك من السلع الغذائية

الفصل الثالث

السياسة الزراعية وعلاقتها بمعدلات الاستهلاك من السلع الزراعية الغذائية

تقديم :

تلعب السياسة الزراعية الدور الاعظم فى تحديد مسار قطاع الزراعة وذلك فى اطار السياسة الاقتصادية القومية . والسياسة الزراعية عبارة عن مجموعة البرامج التى تستهدف تحقيق اهداف قطاع الزراعة المتمثلة فى زيادة الانتاج ورفع انتاجية العامل الزراعى ورفع مستوى معيشة الزراع وتطوير المجتمع الزراعى ككل .

هذا وترتبط السياسة الزراعية باحتياجات المواطنين من مختلف السلع الغذائية الزراعية وغير الزراعية . ونظرا لتزايد معدلات الاستهلاك فى السنوات الاخيرة ، والتى تم دراستها فى الفصول السابقة بما شكل ضغطا على قطاع الزراعة يفوق قدراته ، الامر الذى جعل الدولة مضطره لتغطية عجز قطاع الزراعة الانتاجى عن طريق الاستيراد من الخارج ، وذلك يمثل عبئا على ميزان المدفوعات وارتفاع تكلفة المعيشة على المواطنين لارتفاع اسعار الاستيراد . كما ان الدعم الموجه للغذاء يشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة .

ونتيجة طبيعية للعلاقات المتبادلة بين السياسة الاقتصادية الزراعية ومعدلات الاستهلاك فان هذا الفصل يحاول بالدراسة والتحليل بيان هذه العلاقة وموضحا السياسة الزراعية فى السنوات الماضية والدور الذى لعبته فى محدودية الانتاج من قطاع الزراعة على الرغم من الزيادة الكبيرة فى معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية المختلفة . وذلك لمحاولة وضع تصور قادر على الاسهام فى توجيه السياسة الزراعية بما يخدم تحقيق اعلى نسبة من الاكتفاء الذاتى عن طريق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية المتاحة . وسيشمل هذا الفصل كل من سياسة الموارد الارضية والانتاج ، السياسة الاستثمارية الزراعية ، سياسة الائتمان الزراعى ، سياسة العمالة وتكنولوجيا الانتاج ، سياسة التجارة الخارجية والسياسة السعرية الزراعية .

٣ـ١ سياسة الموارد الارضية والانتاج :

٣ـ١ـ١ سياسة الموارد الارضية :

يعتبر التوسع الافقى فى مصر ضرورة ماسة تمليها مقتضيات التنمية الاقتصادية بسبب ضيق الرقعة الزراعية وتزايدا الضغط على الموارد الزراعية • كما أن التوسع الرأسى فى الظـــــروف الراهنه اصبح حتميا •

واذا كان التوسع الافقى ـ باعتباره عملية انتاجية ـ يتوقف على محدودية الموارد المائية فان امكانيات زيادة الانتاج الزراعى بالتركيز على التوسع الرأسى يعتبر هو الامل الذى نرجـــوه لمواجهة زيادة الطلب على السلع الغذائية الزراعية •

وفيما يلى سوف نعرض أهم المشاكل المتعلقة بالموارد الارضية حتى يمكن التعرف على الحلول والسياسات الواجب اتخاذها نحو هذه المشاكل •

أهم المشاكل التى تواجه الموارد الارضية فى مصر :

- التناقص فى الرقعة المزروعة اما بسبب الزحف العمرانى على رقعة الارض وأما بسبـــب عمليات التجريف واستئصال الطبقة السطحية •
- ضعف استخدام الموارد الزراعية وانخفاض انتاجيتها كما ونوعا ويرجع ذلك الى مشكلة التفتـت والحيازات القزمية كما يساعد ايضا على ذلك الاسراف فى استخدام ميـــاه الرى •

- انخفاض الجداره الانتاجية للاراضى المصرية ٠

السياسات المقترحة للتغلب على مشاكل الموارد الارضية :

- الحد من تناقص الاراضى الزراعية ووقف الاعتداء عليها حيث تستقطع مساحات كبيرة للتوسعات السكنية والمشروعات الصناعية ومبانى الخدمات وتصل المساحات المستقطعة سنويا الى ٥٠ ألف فدان مما يهدد الموارد الارضية الحالية خاصة وانها اراضى داخل الوادى تفوق انتاجيتها تلك الاراضى التى يمكن استصلاحها خارج الوادى ٠
- وقف التجريف المستمر للاراضى الزراعية بهدف صناعة الطوب الاحمر مما ينجم عنه هدم الطبقات اللازمة لنمو جذور النباتات وحرمان الارض من الطبقة الرسوبية الطميية الفنية بالمواد اللازمة لنمو النباتات ٠
- المحافظة على خصوبة التربة وحمايتها من التدهور وذلك عن طريق صيانة الاراضى الزراعية وتعميم نظام الصرف المغطى حتى يشمل كل الاراضى الزراعية ٠ وأيضا تنفيذ مشروعات الصرف العادى فى تلك الاراضى التى تدهورت مصادرها المكشوفة ٠

٣ـ١ـ١ـ١ سياسة تحسين وصيانة الاراضى :

تتضمن هذه السياسة جميع البرامج المتعلقة برفع انتاجية الاراضى الزراعية والمحافظة عليها من التدهور ٠ وتشترك فى هذه السياسة وزارتا الزراعة ممثلة فى الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين

الأراضى ووزارة الرى ممثلة فى هيئة الصرف [١] . ومن هنا يجب ضرورة التنسيق بين أجهزة الوزارتين القائمة بالتنفيذ .

وترتبط سياسة تحسين وصيانة الأراضى المصرية بسياسة انتاج الأسمدة الكيماوية التى تعتبر من أهم مستلزمات الانتاج الزراعى نظرا لارتفاع التكثيف فى الزراعة المصرية وتزايد احتياجات الأراضى الزراعية للتسميد فى ظل نظام الرى المستديم .

وبالنسبة لمشروعات الصرف فانها من الأهمية بمكان بحيث يجب الاسراع فى تعميم نظام الصرف المغطى فى الأراضى التى لم يتم بها بعد . على أنه تجدر الاشارة الى أن الصرف الحقلى المغطى يصبح قاصرا مالم يتم توسيع وتعميق المصارف العامه والرئيسية والفرعية المكشوفة بما يحقق اعماق الصرف المناسبة مع الاهتمام بصيانتها .

ومما هو جدير بالذكر ان مساحات الصرف العام [٢] المنفذه حتى ١٩٨١/٦/٣٠ بلغت نحو ٤٫٩٧٤ مليون فدان ، ومن المنتظر الانتهاء من تنفيذ شبكات الصرف العام فى مساحة أخرى تقدر بنحو ٢٫٢٦٥ مليون فدان حتى نهاية عام ١٩٨٨ . أما بالنسبة لمشروعات الصرف المغطى التى تم تنفيذها حتى ١٩٨١/٦/٣٠ بلغت نحو ٢٫١٠٠ مليون فدان ، ومن المقرر أن يتم تنفيذ الصرف المغطى فى ٢٫٩٠٠ مليون فدان أخرى حتى نهاية عام ١٩٨٣ .

كما تجدر الاشارة الى انه تم توقيع اربع اتفاقيات مع البنك الدولى لتنفيذ مشروعات الصرف العام والمغطى . كما تساهم كل من هولندا والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية فى تمويل بعض اعمال مشروعات الصرف .

---

(١) مشروع تطوير نظم الزراعة المصرية ، دراسة تحليلية لسياسات الموارد الأرضية والمائية المصرية ص ٧ .

(٢) استراتيجية وسياسات وزارة الرى ، مهندس وجيه عباس ابو العطا ، نوفمبر ١٩٨٢ .

وحتى تأتى سياسة الصرف ثمارها المرجوه فانه يجب مراعاة الآتى :

- ضرورة توفير البيانات الحقيقية الخاصة بنوعية التربة ونوعية النبات والظروف المناخية .
- يجب ربط مقننات الصرف بمقننات الرى وأسلوب الرى المتبع والتركيب المحصولى السائد وحالة التربة ومصادر المياه الأرضية ومدى تذبذب مناسيبها .
- دراسة أسلوب الصرف المناسب للأراضى المستصلحة الجديدة مرتفعة المنسوب بما يكفل عدم التأثير على الأراضى القديمة المجاورة والمنخفضة .
- عدم البدء فى تنفيذ الصرف الحقلى المغطى الا بعد اتمام تعديل وتعميق المصارف العامه الرئيسية والفرعية المكشوفة واتمام انشاء محطات طلمبات الصرف التى تخدم المنطقة .
- الاحلال والتجديد لمحطات طلمبات الصرف يمثل عاملا اساسيا فى الحفاظ على كفاءة التشغيل والاداء . وايضا فان صيانة شبكات الصرف لاتقل أهمية عن انشاء الجديد منها .
- ضرورة تدعيم الارشاد فى مجال الصرف .

على ان الفائده من الاهتمام بالصرف سواء المكشوف أو الحقلى المغطى لاتقتصر فقط على زيادة الانتاج وتخفيض ملوحة التربة ومنسوب المياه الجوفية بل تتعدى ذلك كله الى زيادة كميات مياه الصرف المتجمعه فى المصارف العامه المكشوفة مما يعطى الفرصة لزيادة كميات مياه المصارف التى يعاد استخدامها مره أخرى فى الرى . ومن المعروف ان مياه اغلب المصارف تصلح للرى بعد خلطها بمياه الترع بنسب تتوقف على ملوحة هذه المياه .

ومن المعروف ان جميع مصارف الوجه القبلى الحالية تصب فى النيل فيما عدا مصارف محافظة القيوم التى تصب فى بحيرة قارون ووادى الريان . أما بالنسبة للوجه البحرى فقد اقيمت بعض المحطات على المصارف الرئيسية لرفع مياهها الى الترع واستعمالها مره أخرى لذا يجب عدم اغفال هذا المصدر الهام من مصادر المياه وخاصة بعد التوسع فى انشاء المصارف العامه المكشوفة والصرف الحقلى المغطى حيث أن الحاجة الى التوسع الأفقى فى الأراضى الزراعية تحتم استخدام كل الموارد

المائية المتاحة نظرا لمحدودية هذه الموارد وسيأتى ذكر ذلك بالتفصيل عند الحديث عن سياسة الموارد المائيـــة ٠

٣ـ١ـ١ـ٢ سياسة الموارد المائية :

مما لا شك فيه انه لدراسة الأراضى الممكن استصلاحها واستزراعها مستقبلا لابد من التعـــرف على المياه المتوفره الآن والمياه التى يمكن تدبيرها سواء من مشروعات أعالى النيل أو من مياه المصـارف التى يعاد استخدامها مره أخرى فى أغراض الرى أو من المياه الجوفيه فانه يجب التعرف على المـــوارد المائية المتاحة حاليا ومستقبلا ٠

كما يجب الاشارة الى أنه بالاضافة الى مصادر المياه الفعلية الموجودة فى مصر وهى ميـــــاه النيل المياه الجوفيه فان اقصى ما يمتد اليه البعد من مصادر جديدة هى مياه الامطار وتحليه ميـــاه البحر وتحويلها الى مياه عذبه ٠

الا انه بالنسبة للأمطار فان مصر تعتبر من البلاد شحيحة الامطار حيث بلغ أعلى معدل لسقوط الامطار ٢٠٠ مم فى السنة على الساحل الشمالى الغربى ، ومثل هذا المعدل لايوفر مياها يستطـــاع الاعتماد عليها فى اغراض الزراعة بالمعنى المفهوم حيث أنه يلزم سقوط الامطار بمعدل لايقل عن ٧٠٠مم فى السنة للزراعة المثمرة وما دون ذلك من معدل سقوط الامطار يمكن أن يؤدى الى انبات المراعـــى أو لرى الزراعة الصحراوية الجافه ٠

وعلى هذا الأساس فان الامطار فى مصر يجب أن تستبعد من الحساب عند التطلع الى تدبير موارد مائية جديده ، ويكفى أن يقوم المطر بأداء دوره الحالى فى انبات المراعى وفى رى الزراعـــه الجافـه ٠

وبالنسبة لتحلية مياه البحر وتحويلها الى مياه عذبة فقد ثبت حتى الآن ان تكاليف هذه العملية مازالت باهظه بحيث لايمكن الاعتماد عليها فى تدبير مياه للزراعه وربما يمكن احتمال تكاليفها لتدبـــير

مياه الشرب أما فى أغراض الزراعه فانها غير اقتصادية على الأقل فى الوقت الحاضر .

كما ان هناك قطاعات أخرى غير الزراعة تتنافس على مياه النيل — التى تمثل ٩٢٫٥٪ من الموارد المائية المتاحه حاليا — حيث ان جملة ما يتم صرفه من مياه خلف خزان السد العالى لايستخدم فقط لأغراض الرى وأنما ايضا لاغراض أخرى مثل توفير الكهرباء والملاحة ومياه الشرب والمصانع ... الخ .

ويتفاوت الطلب على مياه النيل — حتى بالنسبة لكل قطاع على حده — من شهر لآخر حيث يكون الطلب اكبر ما يمكن فى اشهر الصيف (ماعدا الملاحه حيث تحتاج لمنسوب ثابت) ،وكذلك يختلف من ساعة لأخرى اذا ما أخذنا فى الاعتبار ان الحاجة الى الطاقة الكهربية تختلف من ساعة لأخرى حيث يزيد الطلب على الكهرباء ليلا ويقل نهارا ، ومن ذلك يتضح جليا أن طلب كل قطاع من هذه القطاعات للمياه لايتمشى مع طلب القطاع الآخر مما يستوجب تنظيما دقيقا لحساب التصرفات اللازم امرارها من خلف السد العالى للوفاء بالطلب الكلى لهذه القطاعات .

وبالنسبة للزراعة بصفة خاصة بأعتبارها المستهلك الاكبر لمياه النيل فان طلبها لمياه الرى يختلف من موسم لآخر حيث يتوقف ذلك على التركيب المحصولى السائد فى ذلك الموسم وعلى طرق الرى المستخدمه والمقننات المائية السائده .

وقبل ان نعرض للسياسات المائية الواجب اتباعها حاليا وحتى عام ٢٠٠٠ فانه لابد من عرض موجز للموارد المائية واستخداماتها المختلفة .

١ــ الموارد المائية :

(أ) المتاحة حاليا :

مواردنا المائية المتاحة حاليا تبلغ ٦٠٫٧ مليار متر مكعب موزعه كالتالى :

٥٥٫٠ مليار متر مكعب حصتنا الحاليه من مياه النيل .

٢ر٩ مليار متر مكعب من الخزان الجوفى بالدلتا والوجه القبلى .
٢ر٣ مليار متر مكعب من مياه المصارف التى يعاد استخدامها مره أخرى .

(ب) المتاحه مستقبلا :

من المنتظر حتى عام ٢٠٠٠ أن تبلغ الموارد المائية الأضافية ٧ر١١ مليار متر مكعب موزعه كما يلى :

٠ر٢ مليار متر مكعب حصتنا الاضافية من مياه النيل بعد تنفيذ قناه جونجلى اعتبارا من عام ١٩٨٥ .
٠ر٢ مليار متر مكعب من الخزان الجوفى بالدلتا والوجه البحرى .
٧ر٧ مليار متر مكعب من اعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الرى .

وبالنسبة للتدرج فى كميات مياه الصرف التى يعاد استخدامها مره أخرى فى أغراض الرى فانها تبلغ ٦ر٣ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٥ يستخدم منها حاليا ٢ر٣ مليار متر مكعب أى أن الاضافة الصافية تبلغ ٠ر٤ مليار متر مكعب وفى عام ١٩٩٠ ومابعدها تبلغ كمية مياه المصارف التى يعاد استخدامها مره أخرى حوالى ـ ر١٠ مليار متر مكعب يستخدم منها حاليا ٢ر٣ مليار متر مكعب أى أن الزيادة الاضافية تبلغ ٧ر٧ مليار متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ .

وعلى ذلك تصل الموارد المائية المتاحة كما يلى :

عام ١٩٨٥ ٧ر٦٠ + ٠ر٨ = ٧ر٦٨ مليار متر مكعب .
عام ١٩٩٠ ٧ر٦٠ + ٧ر١١ = ٤ر٧٢ " " "
عام ١٩٩٥ ٧ر٦٠ + ٧ر١١ = ٤ر٧٢ " " "
عام ٢٠٠٠ ٧ر٦٠ + ٧ر١١ = ٤ر٧٢ " " "

(٢) الاستخدامات المختلفة للموارد المائية :

(أ) الاستخدامات الحالية :

تبلغ جملة الاستخدامات الحالية لمختلف الاغراض ٥٩ر٥ مليار متر مكعب موزعه كالتالى :

٤٩ر٧ مليار متر مكعب لرى المساحات المنزرعه بالآراضى القديمه ومساحتها ٦ مليون فدان .

٣ر٣ مليار متر مكعب للشرب والاستخدامات المنزلية .

٢ر٥ مليار متر مكعب للأحتياجات الصناعية .

٤ر٠ مليار متر مكعب تصرف لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكية (الملاحه والموازنات وتوليد الكهرباء فى فترة السده الشتوية وفترة أقل الاحتياجات الاستهلاكيه) .

(ب) الاستخدامات المتوقعة مستقبلا :

حددت سياسة وزارة الرى جملة الاستخدامات المائية المتوقعة مستقبلا لأغراض الشرب والصناعه وزراعة الآراضى القديمة (٦ مليون فدان) علاوه على الاستخدامات الأخرى غير الزراعية (الملاحة) ، الموازنات ، الكهرباء كل خمس سنوات كالتالى :

جدول (٣ـ١) ـ استخدامات المياه المتوقعه مستقبلا (مليار متر مكعب)

البيان / السنه	لزراعة الاراضى القيمه	لمياه الشرب	الصناعه	الملاحه والموازنات	الجملة
١٩٨٥	٤٩ر٧	٣ر٧	٢ر٩	٤ر٠	٦٠ر٣
١٩٩٠	٤٨ر٧	٤ر٨	٣ر١	٤ر٠	٦١ر٦
١٩٩٥	٤٩ر٧	٥ر٩	٣ر٦	٤ر٠	٦٣ر٢
٢٠٠٠	٤٩ر٧	٦ر٨	٤ر٠	٤ر٠	٦٤ر٥

المصدر: من بيانات الدراسة ، ووزارة الرى .

(٣) الموارد المائية التى ستتاح لأغراض التوسع الأفقى :

حددت الموارد المائية المتاحه لأغراض التوسع الزراعى الأفقى وفق الفائض من الموارد التى ستتاح بعد استنزال استخدامات المياه لزراعه الاراضى القديمة ومساحتها ٦ مليون فدان ومياه الشرب والصناعه والمياه المنصرفه للأغراض غير الاستهلاكية كالتالى :

جدول (٣ـ٢) الفائض من المياه للتوسع الأفقى (مليار متر مكعب)

البيان السنوات	الموارد المتاحه من المياه	الاستخدامات المتوقعه لرى ٦ مليون فدان بالاضافه للاستهلاكات غير الزراعية	الموارد المتاحه لاغراض التوسع الافقى
عام ١٩٨٥	٦٨ر٧	٦٠ر٣	٨ر٤
عام ١٩٩٠	٧٢ر٤	٦١ر٦	١٠ر٨
عام ١٩٩٥	٧٢ر٤	٦٣ر٢	٩ر٢
عام ٢٠٠٠	٧٢ر٤	٦٤ر٥	٧ر٩

المصدر : من بيانات الجدول السابق :

ويلاحظ من الجدول السابق أننا لم تأخذ فى الحسبان المياه المتوقع توفيرها من مشروعات اعالى النيل حيث يستلزم الاتفاق مع حكومات هذه الدول وهو امر غير مؤكد . وكما يتضح من العرض السابق للموارد المائية المتاحه حاليا والمتاحه مستقبلا من ناحية الاستخدامات المائية حاليا والمنتظره مستقبلا من ناحية أخرى أن جملة الموارد المائية المتاحه لأغراض التوسع الافقى تبلغ ٩ر٧ مليار متر مكعب وهى تكفى للتوسع الأفقى فى مساحة ٨٥ر١ مليون فدان باستخدام طرق الرى الحديثة . وحيث أن هذه المساحة الاضافية لاتكفى لمواجهة الزيادة فى السكان المتوقعه حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن ثم فانه يجب النظر الى سياسات أخرى لتدبير موارد مائية أخرى بخلاف تلك التى ذكرناها وهى زيادة

المستخدم من المياه الجوفيه ومن مياه المصارف . ومن هنا تأتى أهمية ترشيد الاستخدام الحالى لمياه الرى .

تنمية الموارد المائيـة :

يمكن الوصول الى هذا الهدف بترشيد استخدام مياه الرى وتطوير نظم الرى المتبعـه حاليا وبقدر العائد المنظر من هذا الترشيد بنحو ٥ر٠ مليار متر مكعب .

وللشروع فى تنمية الموارد المائية الحالية عن طريق ترشيد استخدام المياه فانه يلزم معرفـه مدى كفاءة الاستخدام الحالى لهذه الموارد سواء على مستوى الحقل أو ترع التوزيع للتعرف علـى المشاكل التى تعوق تطوير الرى وتحد من انطلاقاته وأهم هذه المشاكل هى :

- زيادة المقننات المائية للمحاصيل عن المقننات الاقتصادية ، ولعلاج هذه المشكلة يجب تحديـد المقننات المائية للمحاصيل المختلفة فى المناطق الانتاجية المختلفة وان تتم عمليات الرى فى الوقت المناسب وبالقدر اللازم للنبات ولنوع التربة . كما أن اتباع طرق الرى الحديثة والمتطوره مـن شأنه أن يقلل من فاقد الاستخدام على مستوى الحقل مما يسمح بالاقتصاد فى المياه مع تعظـيم الانتاج .

- زيادة الفاقد من ترع التوزيع عن طريق التسرب وخاصة فى الاراضى الرمليه حيث يصل هذا الفاقـد الى ٨٪ ، وبمجابهة هذه المشكلة يجب تبطين المجارى المائية وخاصة فى الاراضى الرمليـه مرتفعة المساميه .

- عدم تلاؤم التركيب المحصولى مع السياسة المائية ، نظرا لندرة الموارد المائية فانه يجب النظـر الى العائد من المحاصيل المختلفة فى اطار اقتصادى باخذ فى الاعتبار الموارد الاقتصاديـة المتاحة للمجتمع ، كما يجب زراعة الاراضى المستصلحه بالمحاصيل ذات الاحتياج المائى القليـل وفى نفس الوقت ذات العائد الاقتصادى العالى .

— زيادة الفاقد فى استخدام المياه للاغراض غير الزراعية ، من اجل ذلك يجب العمل على تقليل هذا الفاقد اذ انه يعمل الى حوالى ٦٠٪ سبب سوء شبكات مواسير مياه الشرب او سبب سوء الاستخدام .

ومن السياسات المائية الاخرى ذات الفائدة فى هذا المجال ما يلى :

— الاهتمام باساليب الرى الحديثة مثل الرى بالتنقيط وخاصة لحاصلات الفاكهة والرى بالرش لباقى الحاصلات الاخرى وخاصة فى الاراضى المستصلحة . نظرا لما توفره هذه الاساليب من مياه الرى يمكن الاعتماد عليها فى برامج التوسع الافقى .

— العمل على ميكنة نظم الرى فى الاراضى القديمة لامكان ضبط استخدام المياه بها ومحاولة رفع كفاءة الاستخدام الحالى على مستوى الحقل .

— تحسين فتحات الرى الحالية واتباع طريقة التوزيع النسبى حتى تحصل كل منطقة انتاجية على حاجتها من المياه والتى تتناسب والزراعات الموجودة بها .

— تطهير مجارى النيل من الحشائش المائية نظرا لخطورتها على المنشات المائية وامتصاصها لكميات كبيرة من مياه الرى ، كما ان الفاسد منها (السعطبة) يغير صلاحية المياة ويفسدها .

٠٣ ١ـ٢ـ سياسة الانتاج :

يمتلك القطاع الخاص فى مصر حوالى ٩١٪ من اجمالى المساحات المزروعة ويقوم على استغلال تلك المساحات نحو ٢٫٨ مليون حائز وذلك فى شكل حيازات تتميز فى غالبيتها العظمى لصغر الحجم وتعددها مما لايتيح الفرصة للاستفادة من وفورات السعة ، كما انها تتميز بالميل الى الاكتفاء الذاتى الهائل اكثر من ميلها الى الانتاج للسوق ، كما ان نحو ٣٠٪ منها موجهة لانتاج الاعلاف الخضراء والبرسيم لتغذية الحيوان الزراعى .

ولزيادة الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية يجب اتباع سياستى التوسع الافقى والتوسع الراسى حيث يؤديان معا الى زيادة الانتاج . ونظرا لما لوحظ فى الفصول السابقة من قصور الانتاج من

اهم هذه السلع فانه فى الوقت الذى يجب فيه العمل على زيادة المساحات المزروعة من تلك الحاصلات التى تزداد الفجوة الغذائية الخاصة بها عاما بعد اخر بزيادة المساحات المزروعة منها ، فانه يجب الاهتمام بالتوسع الراسى لما له من نتائج ملموسة وخاصة فى محصولى الذرة والارز .

والاهتمام بالسياسة الخاصة بالانتاج يستلزم توفير المستلزمات الاتية :

- توفير المبيدات والاسمدة بالكميات المطلوبة والمواعيد المطلوبة حيث ان نقصها عن معدلاتها لا يؤدى الى الاستفادة الكاملة منها ، كما ان وصولها الى المزارع فى غير المواعيد الملائمة يقلل من فائدتها .
- تشجيع مراكز البحث العلمى المهتمة باحلال الاصناف الاجنبية لما تتمتع به من انتاجية عالية وايضا قدرة على النقل والتخزين مما يقلل الفاقد منها .
- تسهيل الحصول على القروض من بنوك القرية مما يشجع الزراع على الاهتمام بزيادة الانتاج .
- الاهتمام بالارشاد الزراعى وانتقال المرشد الى المزرعة لاعطاء النصح والارشاد .
- العمل على احلال بعض اصناف الاقطان الامريكية ذات الانتاجية المرتفعة والتى تتيح زراعة محصول اخر معها محل بعض الاصناف المصرية مما يتيح وفرا فى المساحات يمكن زراعتها بالمحاصيل ذات الطلب الكبير .
- العمل على تقليل الفاقد من الحاصلات الزراعية وذلك عن طريق الاهتمام بتعبئة وتغليف هذه السلع مما يقلل من الفاقد خلال العمليات المختلفة سواء على مستوى الحقل او على مستوى تاجر الجملة او التجزئة .
- تشجيع اقامة مخازن التبريد حتى يمكن الاستفادة من وفورات الانتاج نظرا لما يتميز به الانتاج الزراعى من الموسمية .

التركيب المحصولى واثره على الانتاج الزراعى :

بدراسة نمط الاستغلال الحالى بين مختلف الزروع النباتية يتبين ان الانسان والحيوان يتنافسان

على الرقعة المنزرعة حاليا ، حيث تحتل محاصيل الاعلاف نسبة كبيرة فى التركيب المحصولى مما يحدد من التوسع فى زراعة المحاصيل التى يزداد الطلب عليها وبالتالى اللجوء الى سد الفجوة ما بين الانتاج المحلى والاستهلاك عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى .

ولن نصل الى هدف زيادة الانتاج الزراعى — بعد استنفاذ العوامل الاخرى — الا عن طريق التغيير الجذرى فى التركيب المحصولى لصالح تلك الحاصلات التى مازال الانتاج منها قاصرا عن الوفاء بالاحتياجات السكانية وخاصة حاصلات الحبوب والبقوليات . واذا كان التركيب المحصولى الحالى يشهد ثباتا نسبيا للمساحات المنزرعة من المحاصيل المختلفة داخل الوادى (الاراضى القديمة) فان امكانية تغيير هذا التركيب يمكن البدء فيها بالاراضى المستصلحة حيث توجه لزراعة المحاصيل التى يزداد الطلب عليها يوما بعد اخر .

ونظرا لان احداث ذلك التغيير المرغوب فى التركيب المحصولى يستلزم تضافر عدة سياسات وخاصة فى الاراضى القديمة . فانه يجب العمل على زيادة المساحات المزروعة من تلك المحاصيل المرغوب زيادة الانتاج منها فى الاراضى المستصلحة . على انه يمكن ايضا توفير جزء من الاراضى القديمة لصالح تلك المحاصيل وذلك عن طريق احداث تغيير جذرى فى محصول من اهم المحاصيل الصيفية الا وهو القطن .

وحيث ان القطن المصرى يمكث فى الارض فترة طويلة مما لا يتيح زراعة محصول اخر من على نفس المساحة المحصولية ، بحيث يضطر الزراع الى زراعة البرسيم التحريش فى فترة الشتاء ، فاننا نجد ان زراعة بعض اصناف الاقطان قصيرة التيلة والتى تمتاز بقصر فترة مكثها فى الارض مما يتيح معها زراعة محصول آخر فضلا عن زيادة انتاجية هذه الاقطان قصيرة التيلة مما يمكن معه ايضا تقليل المساحات المزروعة من الاقطان داخل الاراضى القديمة وتوفير هذه المساحات فضلا عن زراعة محصول شتوى كامل ايضا . وبالطبع سيكون توجيه ذلك الوفر لصالح المحاصيل التى تعانى من قلة الانتاج منها .

واذا كان التوسع فى زراعة الاقطان قصيرة التيلة يسمح بزيادة المساحات المنزرعه من الحاصلات الشتوية المختلفة فى نفس البقعة من الارض الزراعية والسابقة لزراعة الأقطان قصيرة التيلة ، كما تسمح بتوفير جانبا من المساحات المنزرعه بالاقطان المصرية والتى يمكن توجيهها نحو التوسع فى زراعة الحاصلات الأخرى فى كل المواسم المختلفة .

وحيث ان الاقطان قصيرة التيلة تمتاز بقصر فترة نضجها بالارض وامكانية زراعتها فى مواعيد متأخرة نسبيا الى درجة تسمح بزراعة هذه الاقطان بعد اى من الحاصلات الشتوية المنزرعه بخلاف البرسيم التحريش ، وهو ما يعنى امكانية التوسع فى المساحات المنزرعه من أى من هذه الحاصلات الشتوية فى نفس المساحة الارضية التى ستزرع بالاقطان قصيرة التيلة مع تعويض النقص فى الانتاج من البرسيم التحريش وذلك بزراعة جانب منها بالبرسيم المستديم الذى يحقق عددا أكبر من الحشات بالمقارنة بالبرسيم المستديم .

كما أن امتياز الاقطان قصيرة التيلة بانتاجيتها العالية بالمقارنة بغيرها من الاقطان المصرية يسمح بالحصول على نفس الانتاج من الاقطان من مساحة أرضية أقل ، وبالتالى توفير جانبا من المساحة المنزرعه حاليا بالاقطان المصرية وتوجيهها نحو التوسع فى زراعه الحاصلات الزراعية الأخرى والتى تزرع فى كل من الموسم الشتوى والصيفى والنيلى أو فى زراعة المحاصيل المستديمة .

ونظرا لأنه من غير المرغوب فيه حاليا زيادة المعروض من الاقطان المصرية فى السوق العالمى وحيث أنه يمكن تشغيل مصانع النسيج المصرية بالأقطان قصيرة التيلة لذا فان افتراض ثبات مستوى الانتاج الحالى من الاقطان (مصرية ، قصيرة التيلة) سوف يصاحبه توفير جانبا كبيرا من المساحات المنزرعه بالأقطان المصرية وتوجيهها نحو التوسع فى المساحات المنزرعه من الحاصلات الزراعية الأخرى .

وبناء على ماسبق ، وبدراسة نمط الاستغلال الزراعى الحالى فى كل من مناطق مصر العليا ومصر الوسطى ، والوجه البحرى يمكن تقدير الزيادات المتوقعه فى المساحات المنزرعه بالحاصلات الشتوية السابقة لزراعة الاقطان قصيرة التيلة فى نفس البقعة الارضية المنزرعه بها ، الى جانب تقدير

مايمكن توفيره من المساحات المنزرعه حاليا والتى يمكن توجيهها نحو التوسع فى زراعة الحاصـــلات الشتوية الأخـــرى .

ولرفع نسبة الأكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية الرئيسية وبخاصـــــة حاصلات الحبوب (قمح ــ ذره) وحاصلات البقول (فول ــ عدس) فانه يمكن توجيه المساحات المتوفره من زراعـــــة الاقطان قصيرة التيلة لزراعتها بهذه الحاصلات ، كما يمكن أيضا زيادة المساحات المزروعه مـــــن السمسم والفول السودانى وفول الصويا لتقليل الواردات من الزيوت .

٣ــ٢ السياسة الاستثمارية فى قطاع الزراعه خلال الفترة ٦٠/٦١ ــ ٧٩/١٩٨٠ :

تستهدف السياسة الاستثمارية الزراعية النهوض بقطاع الزراعة وتطويره وذلك بقصد زيـــــادة الانتاج وزيادة الموارد الأنتاجية ورفع معدل مردود الوحده المنزرعه ، وكذلك رفع مستوى معيشـــــة الزراع عن طريق زيادة الدخل .

ونظرا للدور الكبير الذى يلعبه قطاع الزراعه فى الأقتصاد القومى فقد وجهت له الحكومـــــه اهتماما كبيرا فى الستينيات ، الا أن هذا القطاع لم يشهد نفس الاهتمام فى السبعينات وبخاصه فـــى النصف الثانى منها .

وتذهب الاستثمارات فى قطاع الزراعة الى التوسع الرأسى متمثلا فى الانتاج النباتى والانتـــاج الحيوانى والانتاج الثمار ، والتوسع الأفقى متمثلا فى استصلاح الأراضى وزيادة حجم الرقعـــــه المزروعه ، أو على الأقل المحافظة على المساحه الحالية حيث اصبح الزحف العمرانى على الأراضـــى الزراعية يشكل خطرا كبيرا .

هذا ويعتمد اداء قطاع الزراعه على عوامل عديده منها حجم الاستثمارات الموجهه لهـــــذا القطاع .

وفيما يلى استعراض للسياسة الاستثمارية فى قطاع الزراعه عبر الستينات والسبعينات ، مـــــع محاولة لقياس بعض جوانب كفاءة الاداء فى هذا القطاع .

٣-٢-١ الاستثمارات القومية :

لم تتجاوز الاستثمارات القومية عبر الخطة الخمسية الأولى ٣٧٢ مليون جنيه سنويا وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٧٢/٧١ . وبعد العام المذكور أخذت الاستثمارات القومية فى الأرتفاع بشكل كبير حتى وصلت الى ٤٧٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ (بالأسعار الجارية) والرقم الأخير ينخفض الى ١٨٨٨٫٣ مليون جنيه اذا ماقوم بالأسعار الثابته لعام ١٩٧٠/٦٩ (١)

-أ- التوزيع النسبى للأستثمارات القومية :

حظى قطاع الصناعه بالنصيب الأكبر من الاستثمارات القومية خلال الخطة الخمسية حيث وجهت الحكومه لهذا القطاع حوالى ٢٧ ٪ - ٣٪ من جملة الاستثمارات القومية بينما خص قطاع الزراعه ما نسبته ١٤٪ - ١٧٪ تقريبا ، واذا استثنى قطاعى الرى والصرف تتراوح النسبة بين ٨٪ - ١٥٫٦ ٪ تقريبا . أما فى السنوات الخمس الأخيرة من الستينيات نال قطاع الصناعة ما نسبته ٢١٫٩ ٪ - ٣٤٫٦ ٪ تقريبا ، بينما خص قطاع الزراعه ما نسبته ١٥٫٧ ٪ - ١٨ ٪ تقريبا وبدون الرى والصرف ٩ ٪ - ١٣٫٧ ٪ تقريبا وخص النقل والمواصلات ١٢٫٦ ٪ - ٢٠ ٪ تقريبا والكهرباء ٧٫٧ ٪ - ١٨٫٩ ٪ تقريبا . أى جاء قطاع الزراعه فى الترتيب الرابع تقريبا .

وفى السنوات الخمس الأولى من السبعينيات انخفض نصيب قطاع الزراعه من الاستثمار القومى وزاد نصيب الصناعه والبترول ، وقطاع النقل والمواصلات والاسكان ، فقد ذهب لقطاع الصناعه نسبة تراوحت بين ٣٤٫٨ ٪ ، ٤٣٫٢ ٪ من جملة الاستثمارات القومية بينما نال قطاع الزراعه نسبة تراوحت بين ٨٫٦ ٪ ، ١٣٫٨ ٪ تقريبا (بما فيها الرى والصرف) . وفى النصف الأخير من السبعينات أيضا لم توجه الدولة لقطاع الزراعة الا نسبة تراوحت بين ٧٫٩ ٪ ، ٩٫٧ ٪ من جملة الاستثمارات القومية وباستثناء الرى والصرف تصل الى ٢٫٥ ٪ تقريبا عام ١٩٨١/٨٠ - أما قطاع الصناعة فناله الجزء الأكبر من الاستثمارات يليه النقل والواصلات والاسكان .

---

(١) وزارة التخطيط - شعبة الزراعه - بيانات غير منشوره .

— ب — مدلول الاستثمارات القومية :

١ — بناء قطاع صناعى يصحح الخلل فى الهيكل الاقتصادى مع تطوير قطاع الزراعه والأهتمام بقطاعات النقل والمواصلات والأسكان والكهرباء . وذلك عبر الخطة الخمسية الأولى والتى عاصرت فترة التحول الاشتراكى .

٢ — ظل الحال على ماهو عليه خلال الفترة ٦٥/٦٦ — ٦٩/١٩٧٠ مع تذبذب كبير بين سنه وأخرى أيضا مع عدم وجود خطة .

٣ — اتسمت الفترة ٧٠/٧١ — ١٩٧٥ بتراجع قطاع الزراعه على قائمة جدول الأولويات بينما ظل الاهتمام بقطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والاسكان والأخير بصفة خاصة عام ١٩٧٥ .

٤ — تذبذب واضح فى الاستثمارات بين سنه وأخرى مما يدل على عدم وجود استراتيجية أو خطه باستثناء الخطة الخمسية الأولى .

٣ــ٢ــ٢ الاستثمارات الحكومية فى قطاع الزراعة :

نال قطاع الزراعه حوالى ٣٩٤ر٤ مليون جنيه على مدار الخطة الخمسية الأولى بمتوسط سنوى قدره ٧٨ر٩ مليون جنيه تقريبا انخفضت الى ٣٨١ر٩ مليون جنيه فى السنوات الخمس التالية ثم الى ٣٢٤ر٢ مليون جنيه فى النصف الأول من السبعينيات ثم ارتفعت الى ١٠٨١ر٢ مليون جنيه فى السنوات الخمس الأخيرة من السبعينيات . ويأخذ الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠/٦٩ تنخفض استثمارات النصف الأول من السبعينيات الى ٢٠٠ مليون جنيه والنصف الثانى الى ٥٥٢ر٨ مليون جنيه تقريبا .

مسار الاستثمار داخل قطاع الزراعة :

أ التوسع الرأسى :

خص التوسع الرأسى نحو ٣٤ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية الأولى بمتوسط سنوى قدره

٦ر٨ مليون جنيه تقريبا • كان نصيب الانتاج النباتى منها حوالى ٦ر٢٢ مليون جنيه بنسبة ٦٦٪ والانتاج الحيوانى ٤ر٧ مليون جنيه بنسبة ٨ر٢١٪ والانتاج السمكى ٤ مليون جنيه بنسبة ٨ر١١٪ تقريبـــا •

أما على مدار الفترة ٦٥/٦٦ ــ ٦٩/١٩٧٠ فقد بلغ نصيب التوسع الرأسى ٤ر٣٢ مليون جنيه بمتوسط سنوى قدره ٤ر٦ مليون جنيه ذهب الى الانتاج النباتى ٣ر٢١ مليون جنيه بنسبـــه ٨ر٦٥٪ والانتاج الحيوانى ٥ر٧ مليون جنيه بنسبة ٢ر٢٣٪ والانتاج السمكى ٦ر٣ مليون جنيـــه بنسبة ١١٪ تقريبـــا •

ولقد حدث تغيير فى هيكل الاستثمارات الموجه للتوسع الرأسى خلال النصف الأول مـــن السبعينيات ، حيث نال التوسع الرأسى ٧ر٥٨ مليون جنيه ، ذهب منها للأنتاج النباتى ٩ر٩ مليون جنيه بنسبة ٨ر١٦٪ والانتاج الحيوانى ٩ر٤١ مليون جنيه بنسبة ٤ر٧١٪ والانتاج السمكـــى ٩ر٦ مليون جنيه بنسبة ٨ر١١٪ تقريبا •

أما فى السنوات الخمس الأخيره من السبعينيات فقد بلغت استثمارات التوسع الرأســـى ٩ر١٨٦ مليون جنيه ، كان نصيب الانتاج النباتى منها ٦ر٨٢ مليون جنيه بنسبة ٢ر٤٤٪ تقريبـــا والانتاج الحيوانى ١ر٨٣ مليون جنيه بنسبة ٥ر٤٤٪ والانتاج السمكى ٢ر٢١ مليون جنيه بنسبـــه ٣ر١٢٪ تقريبا •

وجدير بالذكر أن اجمالى استثمارات التوسع الرأسى عبر العشرين سنه بلغ ٣١٢ مليون جنيـه نال الانتاج النباتى منها ٤ر١٣٦ مليون جنيه والانتاج الحيوانى ٩ر١٣٩ مليون جنيه والانتـــاج السمكى ٧ر٣٥ مليون جنيه •

ورغم أهمية الانتاج الحيوانى وازدياد الطلب عليه فليس هذا بمبرر كاف لزيادة الاهتمـــام به فى السبعينيات وعلى حساب الانتاج النباتى ، والاهمال الكبير للأنتـــاج السمكى ، ويزداد الأمر سوا اذا علمنا بأن الاستثمارات بجملتها صغيرة الحجم ولا تتلائم مع مشاكل قطاع الزراعة ولا الاهداف

التى يجب ان يحققها هذا القطاع ونعتقد ان الازمة جاثمة فى الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى والانتاج السمكى .

ب - التوسع الافقى :

بلغت استثمارات التوسع الافقى خلال الخطة الخمسية الاولى حوالى ١٥٤ر٥ مليون جنيه ارتفعت الى ١٧٦ر١ مليون جنيه فى السنوات الخمس التالية ثم تراجعت الى ١٢٨ر٤ مليون جنيه فى النصف الاول من السبعينيات وارتفعت الى ٢٦٥ر٥ مليون جنيه فى النصف الثانى من السبعينيات اى اى جملة استثمارات التوسع الافقى بلغت حوالى ٧٢٤ر٥ مليون جنيه خلال العشرين سنه (٦٠/٦١ - ١٩٨٠/٨١) .

جـ - الرى والصرف :

بلغت استثمارات الرى والصرف ٩٠ر٤ مليون جنيه عبر الخطة الخمسية الاولى ارتفعت الى ١٠١ر٢ مليون جنيه فى السنوات الخمس التالية ثم ١٢٠ر٩ مليون جنيه فى النصف الاول من السبعينيات لترتفع ارتفاعا كبيرا بلغ ٤٩٠ر٣ مليون جنيه فى السنوات الخمس الاخيرة من السبعينيات باجمالى قدره ٨٠٢ر٧ مليون جنيه على مدار العشرين سنه الماضية .

من العرض السريع السابق يتضح ان قطاع الرى والصرف جاء فى الترتيب الاول من حيث الاستثمار تلاه التوسع الافقى ثم التوسع الراسى .

وجدير بالذكر ان المقصود بالتوسع الافقى هو استصلاح الاراضى والمقصود بالرى والصرف هو مشروعات الرى ومشروعات الصرف المكشوف والمغطى .

٣-٢-٣- بعض الملامح الرئيسية الحالية لقطاع الزراعة :

أ - الدخل الزراعى :

ارتفع الدخل الزراعى من ٤٠٢ر٧ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ الى ٢٦٨٧ر٦ مليون جنيه

عام ١٩٧٩ وذلك بالاسعار الجارية اما بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٠/٥٩ فقد ارتفع من ٤٠٢ر٧ مليون جنيه الى ٦٠٣ر٢ مليون جنيه فقط • اى حقق معدل نمو سنوى بالاسعار الجارية قدره ٧٪ سنويا خلال الستينيات و ١٥٪ عبر السبعينيات - اما وفق الاسعار الثابتة فتصل معدلات النمو المذكورة الى ٢ر٦٪ للستينيات و ١ر٨٪ سنويا للسبعينيات •

اى انه معدل نمو الدخل الزراعى يعتبر عاليا نسبيا ياخذ الاسعار الجارية بينما ينخفض بشكل كبير باخذ الاسعار الثابتة •

ب - مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى :

اسهم قطاع الزراعة بحوالى ٢ر٢٨٪ من جملة الناتج المحلى الاجمالى كمتوسط لسنوات الخطة الخمسية الاولى وبحوالى ٩ر٢٨٪ كمتوسط للسنوات الخمس التالية وحوالى ٥ر٢٨٪ فى النصف الاول من السبعينيات و ٥ر٢٤٪ فى النصف الثانى من السبعينيات • وظل اسهامه يفوق ما اسهم به قطاع الصناعة على الرغم من ان الجزء الاكبر من الاستثمارات ذهب لقطاع الصناعة ويوضح الجدول التالى مساهمة قطاعى الزراعة والصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ونصيب كل منهما من الاستثمارات القومية •

جدول (٣-٣) مساهمة قطاعى الزراعة والصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى ونصيبهما من الاستثمارات

السنوات متوسط	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة	
	نسبة الاستثمار ٪	نسبة المساهمة فى الناتج المحلى الاجمالى ٪	نسبة الاستثمار ٪	نسبة المساهمة فى الناتج المحلى ٪
٦٠/٦١-٦٤/٦٥	١ر٢٥	٠ر٢٨	٤ر٢٦	٦ر٢٢
٦٥/٦٦-٦٩/٧٠	٨ر٢١	٩ر٢٨	٢ر٢٩	٤ر٢١
٧٠/٧١-١٩٧٥	٣ر١٢	٥ر٢٨	١ر٣٥	٥ر٢٠
٧٦-٨٠/١٩٨١	٤ر٧	٥ر٢٤	٥ر٣٨	٤ر٢٤

المصدر : حسبت من : تقارير المتابعة - وزارة التخطيط •

جـ — نسبة الاستثمار للدخل

لم تزد نسبة الاستثمار الى الدخل المحقق فى قطاع الزراعة عن ١ر١٧٪ تقريبا خلال الخطة الخمسية الاولى ثم انخفضت الى ٧ر١١٪ ، ٢ر٦٪ ، ٦ر٨٪ فى السنوات الخمس الاخيرة من الستينيات والسنوات الخمس الاولى من السبعينيات والسنوات الخمس الاخيرة من السبعينيات وبالترتيب وذلك فى حين وصلت الى ٦ر٤٣٪ من الدخل المحقق فى قطاع الصناعة للفترة ١٩٧٦ — ١٩٨١/٨٠ ولم تقل هذه النسبة عن ٥ر٢٠٪ تقريبا ٠اى انه على الرغم من ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، فان الدخل الذى يحققه لاتشكل هذه الاستثمارات الا نسبة ضئيلة منه وهى اقل بكثير من نظيرتها فى قطاع الصناعة ٠

د — العمالة

ارتفع عدد العاملين بقطاع الزراعة من ٦ر٣ مليون نسمة عام ١٩٦١/٦٠ الى ١٦ر٤ مليون نسمة عام ١٩٧٩ اى ان قطاع الزراعة يمتص عدد كبير من العمالة فى البلاد (١) ٠

هـ — متوسط اجر العامل

ارتفع اجر العامل الزراعى من ٢ر٣٠ جنيه عام ٦٠/٥٩ الى ٩ر٥٣ ثم ٢ر١٤٠ جنيه فى الاعوام ٦٩/٧٠ ، ١٩٧٩ على التوالى اى حقق زيادة بنسبة ١ر١٦٠٪ ٠ ما بين عامى ٦٩/٧٠ — ١٩٧٩ ٠اما اجر العامل فى الصناعة فقد بلغ عام ١٩٧٩ حوالى ٢ر٥٠٦ جنيه وفى البترول ١٦٢٥ جنيه وفى الكهرباء ٦ر٥٣١ جنيه والتشييد ٤ر٣٩٥ جنيه وذلك عام ١٩٧٩ والمتوسط العام لاجر العامل فى الاقتصاد القومى بلغ ٤ر٣٢١ جنيه عام ١٩٧٩ ٠ اى ان اجر العامل الزراعى ينخفض بشدة عن نظيره فى القطاعات الاقتصادية الاخرى (٢) ٠

و — انتاجية العمل

ارتفعت انتاجية العمل فى قطاع الزراعة من ٩ر١١١ جنيه عام ١٩٦١/٦٠ الى ٣ر٦٤٥ جنيه

(١) ، (٢) سعد متولى — دكتور ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة — معهد التخطيط القومى — مذكرة رقم (١٣٠٥) ١٩٨١

عام ١٩٧٩ — بينما وصلت انتاجية العمل فى قطاع الصناعة عام ١٩٧٩ ٣ر١١٠٩ جنيه والكهرباء ٣ر١٦٩٩ جنيه والتشييد ٦ر١٠٣٤ جنيه [١] — اى ان انتاجية العمل فى الزراعة تنخفض عن نظيرتها فى القطاعات الاقتصادية الاخرى .

م — الميزان التجارى الزراعى

ظل الميزان التجارى يحقق فائضا حتى عام ١٩٧٣ الذى بلغ فيه الفائض حوالى ١ر١٤٥ مليون جنيه وبعد ذلك التاريخ اخذ يحقق عجزا وصل الى ٦ر٦٥٩ مليون جنيه عام ٨٠/١٩٨١ [٢] .

وترجع اسباب العجز الى زيادة الواردات من السلع والمنتجات الغذائية فى الفترة الاخيرة على وجه الخصوص وبعد قوانين الانفتاح والاستيراد بدون تحويل عمله وما صاحبه من استيراد سلع استهلاكية ترفيه . الا ان الشئ الملفت للانتباه هو ان قطاع الزراعة تحول من قطاع يخفف حده العجز فى الميزان التجارى الى قطاع يزيد من حده العجز فى الميزان التجارى منذ بداية الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ ونكتفى بالتنويه ان اجمالى واردات البلاد من المنتجات الغذائية وصل الى ٥ر١٦٣٥ مليون جنيه عام ٨٠/١٩٨١ (يشمل فقط الحيوانات الحية ، اللحوم والخضروات والمشروبات الروحية) .

ن — الاراضى التى تم استصلاحها

تم استصلاح حوالى ١١٢٣ الف فدان منها ٤ر٥٣٦ الف فدان فى الخطة الخمسية الاولى ٨ر٢٧٥ الف فدان فى السنوات الخمس التالية و ٢١ الف فدان فى النصف الاول من السبعينيات و ٢١١ الف فدان فى السنوات الخمس الاخيرة من السبعينيات كما ان هناك ٨ر٧٨ الف فدان تم استصلاحها قبل الخطة الخمسية الاولى الا ان الذى زرع بالفعل تقدر مساحته بحوالى ٦٣٦ الف فدان وان من المفروض ان تزرع ٢١٧ الف فدان عام ١٩٨٠ [٣] .

(١) المرجع السابق .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — المؤشرات الاحصائية — اعداد متفرقة .
(٣) وزارة التخطيط — شعبه الزراعة — بيانات غير نشورة .

من الملاحظ ان الجزء الاكبر من الاستصلاح تم فى الستينيات وتوقف تقريبا الاستصلاح على مدار الفترة ٧١/٧٢ — ١٩٧٨ وتم استصلاح ٢١ الف فدان عام ٧٠/٧١ ، ١٤١ الف فدان عام ١٩٧٩ وحوالى ٧٠ الف فدان عام ١٩٨٠ .

٣—٢—٤— بعض الملاحظات العامة

نورد فيما يلى بعض الملاحظات المتعلقة بالاستثمارات التى وجهت لقطاع الزراعة والوضع الراهن لهذا القطاع الذى ولا شك كان للسياسة الاستثمارية الزراعية دورا اساسى فى التاثير على مسيرة التنمية فيه سواء افقيا او راسيا :—

١— ان اصلاح الخلل الهيكلى فى الاقتصاد لا يكون باهمال قطاع انتاجى هام — كما حدث لقطاع الزراعة ، حيث اوضحت تدفقات الاستثمار فى الفترة الماضية تراجع تصيب الزراعة من الاستثمارات القومية على الرغم من المشاكل التى تعانى منها الزراعة ومسئولية الزراعية عن توفير الغذاء والكساء للمواطن وكذلك توفيرها للعملات الصعبة عن طريق التصدير وايضا الاسهام فى تخفيف حده العجز فى الميزان التجارى — فلم تكن السياسة الاستثمارية تتمشى مع ذلك كله .

٢— لم تكن السياسة الاستثمارية سياسة استراتيجية — بل كانت تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار واشبه ما تكون بسياسة ازمات او سياسة غير مخططة .

٣— كان يبدو بوضوح الاهتمام بالتوسع الافقى — وهمومهم ولا شك — على حساب التوسع الراسى — وهو ايضا هام — وكان من المفروض ان يكون هناك توازن بين التوسع الراسى والافقى .

٤— الانقلاب الفجائى فى السبعينيات فيما يتعلق بالاهتمام بالانتاج الحيوانى وتدهور الاهتمام بالانتاج النباتى ، لا يمكن تبريره — فهل وصل الانتاج النباتى الى حالة مثلى والانتاج وفير ، وتدهور الانتاج الحيوانى الامر الذى يدعو الى الاهتمام المكثف به .

٥— من الواضح ان الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة لا تتلائم مع دوره فى الاقتصاد القومى ولا مع ما هو مطلوب منه قوميا .

٦— المساحات التى تم استصلاحها واستزراعها بالفعل على مدار العشرين سنه قد لا يتساوى مع الاراضى الزراعية التى خرجت من الزراعة للاستخدامات الاخرى غير الزراعية .

٣ـ٣ ـ سياسة الائتمان الزراعى

٣ـ٣ـ١ـ السياسات الائتمانية فى مصر :

تشير دراسات الاستهلاك للسلع الغذائية الزراعية فى ج . م . ع انها تزيد بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى ، بينما يزيد السكان فى مصر بمعدلات تزيد عن معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى . وامر هذا شانه ادى الى وجود فجوة غذائية تزيد مع الزمن حدتها وقد كان لهذه الفجوه الغذائية اثر كبير على زيادة العجز فى الميزان التجارى وايضا ميزان المدفوعات ، بسبب زيادة الواردات الغذائية لسد عجز الانتاج الزراعى والصادرات الزراعية عن الاستهلاك والواردات من السلع الغذائية .

ولمواجهة هذه المشكلة عمدت الدولة الى اتخاذ اجراءات وسياسات اقتصادية منها السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية ، ولقد انعكس ذلك على التسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة فى السنوات الاخيرة ، حيث بلغ نصيب الزراعة من الزيادة فى التسهيلات الائتمانية لعام ١٩٨٣ حوالى ١ر٨٪ ، كما تم تحديد سعر الفائدة المدينة على القروض والسلفيات على اساس ١٣٪ سنويا كحد اقصى بالنسبة لقطاعى الزراعة والصناعة بينما تتراوح بين ١٣٪ ، ١٥٪ سنويا لقطاع الخدمات و ١٦٪ سنويا كحد ادنى دون التقيد بحد اقصى لقطاع التجارة . كذلك قام البنك المركزى بوضع سقوف ائتمانية على القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحه لشركات القطاع العام (باستثناء تلك الممنوحه لمشروعات الامن الغذائى) والقطاع الخاص ، بالاضافة الى وضع سقف ائتمانى فرعى على القروض والتسهيلات الممنوحه للقطاع الخاص التجارى والقطاع العائلى ويستهدف البنك المركزى من تلك السياسة تقييد معدلات التوسع فى المعروض النقدى واتاحة قدر اكبر من الائتمان لقطاعي الزراعة والصناعة . ويوضح الجدول (٣ـ٤) رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفى موزعا حسب قطاعات النشاط الاقتصادى بالمليون جنيه فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

ومن الجدير بالذكر ان السياسة الائتمانية تلعب دورا متعاظما فى علاج الخلل الهيكلى فى الاقتصاد القومى بصفه عامه ، وفى قطاع الزراعة بصفة خاصة . حيث يعتبر الائتمان الركيزه الاساسية لخلق تنمية زراعية ناجحة تؤدى الى النهوض بقطاع الزراعة ، ويزداد دور الائتمان اذا ما كان الزراع غير قادرين على تمويل انتاجهم بقدر كاف يمكنهم من رفع معدلات الانتاج وتكثيف الزراعة على الرقعة المتاحة لديهم ، ولما كان معظم الزراع فى مصر من ذوى الملكيات الصغيرة ، فان جانب كبير منهم يعتبر مستهلك لما ينتجه وغير قادر على تطوير مزرعته لذلك يجب دعم المزارعين بتوفير القروض الميسرة لهم .

جدول (٣ــ٤) رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة
من الجهاز المصرفى موزعا حسب قطاعات النشاط الاقتصادى
(مليون جنيه)

القطاع	عام ١٩٨٢ ١٩٨٢/٦/٣٠	عام ١٩٨٣ ١٩٨٣/٦/٣٠	الزيادة	الاهمية النسبية
الزراعة	٤٧٣ر٣	٦٨٥ر٢	٢١١ر٩	٨ر١
الصناعة	٢٨٨٤ر٩	٣٧٢٢ر٨	٨٣٧ر٩	٣٢ر٢
التجارة	٤٠٨٢ر٤	٤٤٧٧ر٥	٣٩٥ر١	١٥ر٢
الخدمات	١٧٥٠ر٨	٢٤١٧ر١	٦٦٦ر٣	٢٥ر٦
قطاعات غير موزعة	٦٥٨ر٦	١١٤٦ر٦	٤٨٨ر٠	١٨ر٩
جملة	٩٨٥٠ر٠	١٢٤٤٩ر٢	٢٥٩٩ر٢	١٠٠ر٠

المصدر : مصطفى السعيد (دكتور) ــ السياسة الائتمانية فى مصر ــ جريدة مايو ٢٦ سبتمبر ١٩٨٣ ص ١٢ .

ومن ناحية اخرى فان الزراعة اشد احتياجا الى الائتمان اذا اخذنا فى الاعتبار ظروفها الانتاجية التى تختلف عن ظروف الانتاج الصناعى اختلافا كبيرا • وفى حقيقة الامر فان اهداف الائتمان الزراعى تنحصر فى خدمة اهداف السياسة الزراعية ، ومن هنا تبدوا اهمية توفير الائتمان الزراعى بايسر السبل واقل تكلفة ، رعاية للمزارعين وتنمية للانتاج بوجه عام ، وتزداد اهمية الائتمان بوجه خاص فى مصر حيث تسعى للتوسع الراسى باستخدام المزيد من الاسمدة والبذور المنتقاه واستخدام الوسائل الانتاجية الحديثة فضلا عن تطورها عن طريق التوسع فى الميكنة بمراحلها المختلفة ، والى التوسع الافقى بزيادة مساحة الرقعة المزروعة •

ـ ولنجاح السياسة الائتمانية الزراعية يجب ان يوخذ فى الحسبان خصائص التمويل الزراعى والتى من اهمها :

أ ـ يجب ان يزود الزراع بالتمويل اللازم لاداء الخدمات الزراعية فى الوقت المحدد وبالكميات المناسبة ، حتى لا تتوقف مشروعاتهم المزرعية او ينخفض الانتاج •

ب ـ يجب ان يتناسب حجم التمويل تبعا للحاجة الفعلية لكل محصول وفى كل منطقة انتاجية مع اخذ التكاليف الانتاجية ومقدار الناتج وقيمته فى الاعتبار ، بالاضافة الى ضروره مساهمة الزراع انفسهم فى التمويل •

جـ ـ التاكد من امكانية تسديد الزراع للقروض وكذلك توفر الضمانات لديه ولو بضمان المحصول نفسه •

د ـ الاشراف على القروض والتاكد من استخدامها فى المشروع الانتاجى الممنوحه له ، هذا الاشراف يضمن سداد القروض ، لذا يفضل القروض العينية فى صورة مستلزمات انتاج من اسمدة كيماوية وتقاوى محسنه ومبيدات حشرية الخ • عن القروض النقدية •

٣ـ٣ـ٢ـ تطور سياسة الائتمان الزراعى :

لقد حدث تطور كبير لسياسة الائتمان الزراعى خلال ربع القرن الاخير وهذه الدراسة سوف تركز على الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ ، حيث تم تاميم بنك التسليف الزراعى والتعاونى وجميع هيئاته ووضع تحت اشراف وزارة الزراعة فى عام ١٩٦١ (١) . وقد قام البنك بتزويد ١٦ جمعية تعاونية بموظفين مؤهلين وذلك للبدء فى تطبيق نظام بنك القرية وذلك لتوصيل السلف للزراع وللقضاء على المركزية ، وتسهيل اجراءات منح السلف وكان نظام الائتمان الزراعى التعاونى قائما على الاسس التالية :

١ـ امتناع البنك عن التعامل الفردى المباشر مع الزراع وقصر تعامله مع الجمعيات التعاونية الزراعية ، تدعيما لهذه الجمعيات ونشر الوعى التعاونى بين الزراع وتوثيق للروابط بين الجمعيات واعضائها .

٢ـ تقديم التسهيلات الائتمانية للمستاجرين الذين لا يتجاوز حيازتهم ثلاثين فدانا بضمان المحصولى وعدم التمسك بضمان الارض .

٣ـ تقديم الخدمات النقدية والعينية دون حاجة الى الانتقال الى مكاتب البنك فى المدن .

٤ـ ايجاد نوع من الاشراف من البنك لضمان تنفيذ هذه السياسة على الوجهة الاكمل .

اما اهداف نظام الائتمان الزراعى التعاونى فقد كان :

١ـ تنشيط الحركة التعاونية بتعميم العضوية التعاونية ، اذ اصبح المزارعون فى القرية جميعهم اعضاء فى الجمعية التعاونية ، حتى يمكنهم الحصول على خدمات البنك ، كما انشئت جمعيات تعاونية جديدة فى القرى التى لم تكن فيها مثل هذه الجمعيات من قبل .

٢ـ تدعيم الجمعيات التعاونية عن طريق ايجاد اجهزة كافية لها من الكتبه والمشرفين وانشاء المخازن ، وانشاء مقار ومخازن مناسبة للجمعيات ، وتدريب الاعضاء على العمل التعاونى وبث روح الولاء بينهم وبين الجمعية للنهوض بالنظام التعاونى .

(١) احمد ابو الغار ، محاضرات فى الائتمان الزراعى ، ١٩٦٧ .

٣ـ تمكين الجمعيات التعاونية من الاسهام فى تنمية الانتاج الزراعى والحيوانى وجعلها مراكز اشعاع للتوعيه والارشاد ودفعها لتتولى المزيد من الخدمات التعاونية لاعضائها كالحرث والرى الالى والمقاومة الجماعية للافات وتسويق المنتجات الزراعية وتنميه الثروة الحيوانية ونشر الصناعات الريفية مما يترتب عليه زيادة دخل المزارع ٠

٤ـ توفير الائتمان النقدى والعينى بايسر سبيل وباقل ما يمكن من اجراءات ، ونقل هذه المقومات الائتمانية الى مقر المزارعين بالقرى ليتفرغوا لاعمال الانتاج الزراعى ٠

وقد ادى هذا النظام الغرض المقصود منه لحد ما فاتسعت قاعدة البنيان التعاونى الزراعى حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية عام ١٩٦١ حوالى ٤٠٣٨ جمعية ، وعدد الاعضاء ١٦٦٠١٢٥٠ عضوا ويقدر متوسط العضوية فى الجمعية ٣١٠ عضوا ٠ ومن ناحية اخرى زادت الخدمات والمساحات المخدومة بعد تطبيق نظام الائتمان التعاونى حيث بلغت المساحة المخدومة حوالى ٣٣٧٥ الف فدان ، وبلغت قيمة السلف ٣٢٥٧٤ الف جنيه ، وبلغ عدد المتعاملين ٦٥٠٠٤٣ عضو ٠

وفى عام ١٩٦١ صدر قرار جمهورى يقضى بالا يدفع المزارعون ايه فوائد على القروض التى يقدمها اليهم بنك التسليف الزراعى والتعاونى ٠ وكان الهدف من ذلك تخفيض التكاليف الانتاجية عن الزراع والتسيير عليهم ، واتاحة الفرصة امامهم للحصول على مستلزمات الانتاج الزراعى من قروض عينية ونقدية ٠

وابتداء من عام ١٩٦٤ تقررت سياسه ائتمانية جديدة [1] رسمت فى ضوء الظروف والتجارب وتقوم على المبادئ التالية :

اولا : اباحة صرف القروض العينية وسلف مقاومة الافات وسلف الجنى لجميع الزراع بدون قيد نظرا للصلة المباشرة بين هذه القروض وبين الانتاج الزراعى الذى يتوقف عليها ٠

ثانيا : قصر القروض النقدية على من سدد سلف السنه السابقة والاقساط التى استحقت بالكامل ٠

---

(١) سجلات المؤسسه المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى ٠

ثالثا : تحديد القروض العينية والنقدية تحديدا دقيقا بالنسبة الى جميع المزارع وقد روعى فى هذا التحديد احتياجات الزراعة كيلا يرهق المزارع بقروض لا داعى لها .

وطبقا لهذه السياسة ادرك المزارع انه فى سبيل الحصول على سلف نقدية ، لابد له ان يسدد ما عليه من قروض طبقا للنظم القائمة ، كما ان مقررات القروض العينية طبقا لحاجة الزراعة وظروف كل محافظة ، وقضى ذلك لحد بعيد على السوق السوداء التى كان يروجها بعض المتلاعبين الذين يحصلون على كميات من مستلزمات الانتاج تزيد عن حاجتهم ليبيعوها الى من قد يحتاج الى كميات اكبر مما حصل عليه .

الا ان سير العمل بالجمعيات التعاونية قد تطلب قيام مشروع بنك القرية بعد ان كثرت شكاوى اعضاء الجمعية التعاونية من عدم ضبط الحسابات الشخصية لهم واضطراب حسابات الجمعيات وتضارب الاختصاصات بين المسئول فى الجمعية التعاونية عن الزراعة والمسئول عن التسليف مما ينتج عنه عدم احكام تنظيم حسابات الجمعية واعضائها وعدم احكام عمليات الاقراض ، وقد ساعد على ذلك عدم دراية اعضاء مجالس الادارة بالشئون المالية والادارية .

وتقوم تجربة بنك القرية على اساس فصل نشاط الجمعية الى جزئين رئيسين [1] مع اسناد كل جزء منها الى جهاز متخصص داخل الجمعية ذاتها مع تحديد اطار النشاط على الوجه التالى :

الاول : النشاط التعاونى وهو يهدف الى تحقيق استفادة الاعضاء من المزايا التعاونية مثل التسويق التعاونى ومقاومة الافات وتشجيع استخدام الميكنة الزراعية وتنمية الموارد الزراعية والقيام بكل ما يتعلق بالعمليات الزراعية والارشاد الزراعى وتنفيذ الدورة الزراعية وتحديد حجم الاقراض واهداف الانتاج ... الى غير ذلك من المهام التى تقوم بها الجمعية ، وتخضع الجمعية فى ذلك اداريا وفنيا للاجهزة المتخصصة بوزارة الزراعة والمؤسسة التعاونية الزراعية .

---

(١) سجلات المؤسسة المصرية للائتمان الزراعى .

الثانى : النشاط المصرفى ويقوم به بنك القرية وهو فرع لنشاط بنك التسليف الزراعى ويشرف عليه بنك التسليف اداريا ، ويهدف بنك القرية الى تنمية الانتاج الزراعى وزيادة دخل الفلاحين ويساعد على تنفيذ السياسة الزراعية ، وفى ظل هذا النظام تمارس عمليات الاقراض بسرعة سواء نقدية او عينية وتقديمها بمجرد الطلب .

وفى عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم ١١٧ الذى بموجبه تحولت المؤسسه المصرية للائتمان الزراعى الى هيئة مستقله وهى البنك الرئيسى للتنمية الائتمان الزراعى ، ويتبع البنك وزير الزراعة ويتبعه بنوك التنمية الزراعية فى المحافظات . وقامت بنوك التنمية بانشاء بنوك القرى اعتبارا من يناير ١٩٧٧ وذلك يقصد تمويل الزراع دون تدخل من الجمعيات التعاونية الزراعية ، وقد تم انشاء ٧٠٠ بنك قرية وحوالى ٤٢٢٢ مندوبيه بمعدل مندوبيه لكل قرية (١) .

ومن ذلك التاريخ يعتبر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات هى الاجهزة المنوط بها تنفيذ سياسة الائتمان الزراعى ، هذا ويقدم البنك السلف للزراع وفق مبادئ تستهدف تحقيق الاغراض الاتية :

١ــ تمكين الزراع من الحصول على احتياجاتهم من الائتمان ومستلزمات الانتاج
٢ــ رفع كفاءة الاداء فى مجال الائتمان الزراعى وتبسيط اجراءات الحصول على السلف
٣ــ توفير مستلزمات الانتاج بمخازن بنوك القرى بالكميات المناسبة
٤ــ تقديم السلف الاجله بالنقد وعينيا لاعضاء الجمعيات التعاونية
٥ــ العمل على زيادة الانتاج الزراعى عن طريق تعميم الخدمات الزراعية الالية
٦ــ مقاومة الافات باسلوب جماعى
٧ــ انشاء الصناعات الريفية لخدمة اهل الريف
٨ــ الاهتمام بتربية ماشية اللبن والتسمين
٩ــ التوسع فى الخدمات الصحية والاجتماعية .

---

(١) النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى بجمهورية مصر العربية ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ــ سبتمبر ١٩٨٢ .

٣-٣-٣ تطور القروض الممنوحه للزراع :

يعتبر الائتمان المهمه الاولى للمؤسسات التمويليه الزراعية المختلفه ، ويقوم الائتمان على صورتين :

١ - نقدا : لتغطية مصاريف الزراعه والجنى ومقاومة الافات وتجهيز المحاصيل .

٢ - عينا : فى شكل مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمده كيماوية ، وتقاوى محسنه ، ومبيدات حشريه ، وأدوات مقاومة آفات كالرشاشات والموتورات ، وفوارغ التعبئه .

ولقد توسعت العمليات الائتمانيه فى الريف المصرى وعمت سائر المشتغلين بالزراعة على أثر التيسرات التى قدمت اليهم تباعا .

ويبدو هذا التوسع بجلاء من مقارنه حجم وانواع القروض خلال الفتره ١٩٦٠-١٩٨٠ كما هو وضح فى جدول (٣-٥) حيث بلغ حجم الائتمان العام عام ١٩٧٠ حوالى ٧٦٫٩ مليون جنيه أى ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٦٠ ، ثم زاد حجم الائتمان العام باطراد سريع حتى بلغ عام ١٩٨٠ حوالى ٣٧٢٫٢ مليون جنيه اى بزيادة ١٣٫٦ مثلاعما كان عليه فى العام الاول ، هذا ويقدر متوسط معدل الزيادة السنوى لحجم الائتمان الزراعى العام فى الستينات بحوالى ١٠٫٨ ٪ ، زاد هذا المعدل السنوى الى ١٧ ٪ خلال السبعينات مما يدل على التوسع الواضح فى الخدمات الزراعية وترجع هذه الزيادة المطرده فى حجم الائتمان العام من ناحيه الى زيادة المساحه المخدومه بالائتمان حيث زادت نسبة تغطية الخدمات الائتمانية الزراعيه الى اجمالى المساحه المحصولية من ٣٦ ٪ عام ١٩٦١ ألى حوالى ٦٥ ٪ عام ٦٦/١٩٦٧ ، وبعد انتشار بنوك القريه والمندوبيات أصبحت خدمات الائتمان الزراعى تغطى معظم المساحه المحصوليه . ومن ناحيه اخرى ترجع هذه الزيادة الى زيادة معدلات الاقراض المقدمه للفدان من الزروع المختلفه (نتيجه زيادة معدلات التسميد المقرره ، ونتيجة استخدام أصناف محسنه عادة شرهه للأسمده ... الخ) وكذلك الى الارتفاع النسبى لأسعار مستلزمات الانتاج الزراعى وزيادة أجور أداء العمليات الزراعية (١) وتشمل القروض الممنوحه للزراع

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر تطور متوسط تكاليف انتاج الحاصلات الزراعية خلال فترة الدراسه .

على ثلاثة انواع :

١ ـ القروض قصيرة الاجـل :

هى القروض التى لاتتجاوز مدتها أربعة عشر شهرا وتستخدم فى شراء التقاوى والاسمده والمبيدات ... الخ وفى تمويل العمليات المزرعيه الجاريه ودفع التزامات الزراع الماليه لحين تسويق حاصلاتهم فى الوقت المناسب كما تشمل قروض لتنمية الثروة الحيوانيه .

٢ـ القروض متوسطة الأجـل :

هى القروض التى لاتتجاوز مدتها عشرة سنوات وتستخدم فى شراء الالات الزراعيـــة والماشيه وانشاء البساتين ... الخ

جدول (٣ـ٥) تطور اجمالى قيمة القروض التى صرفها بنك التنمية والائتمان الزراعى مقسمة حسب آجالها خـــلال الفـــترة ٦١/١٩٦٢ ـ ١٩٨٠

السـنه	قروض قصيرة الاجـل	قروض متوسطة الاجل	الجملة	نسبة القروض قصيرة الاجل للجملة %	نسبة القروض متوسطة الاجل للجملة %
١٩٦٢/١٩٦١	٤١٤٩٠	٩١٤	٤٢٤١٨	٩٧ر٨	٢ر١٥
١٩٦٥	٧٨٣٠٩	١٣١٢	٧٩٦٢١	٩٨ر٤	١ر٦
١٩٧٠	٧٥٧٨٦	١١٤٢	٧٦٩٢٨	٩٨ر٥	١ر٥
١٩٧٥	٨٠٨١٧	٨٨٧	٨١٧٠٤	٩٨ر٩	١ر١
١٩٧٦	٩١٨١٥	٢٢٢٥	٩٤٠٤٠	٩٧ر٦	٢ر٤
١٩٧٧	١٤٧٢١٥	٣٧٢١	١٥٠٩٣٦	٩٧ر٥	٢ر٥
١٩٧٨	١٦٨١٦٩	٦٦٧٤	١٧٤٨٤٣	٩٦ر٢	٣ر٨
١٩٧٩	١٩٢٩٤٥	١٧٤٣٧	٢١٠٣٨٢	٩١ر٧	٨ر٣
١٩٨٠	٢٨٠٨٩٢	٩١٣٣٩	٣٧٢٢٣١	٧٥ر٥	٢٤ر٥

المصدر : سجلات بنك التنمية والائتمان الزراعى .

٣- القروض طويلة الاجل :

هى القروض التى تتراوح مدتها ما بين عشر وثلاثين عاما ، وتستخدم للحصول على راس المال الثابت كالاراضى الزراعية او استصلاح الاراضى او اقامة الملحقات الثابتة عليها .

ومن الجدير بالملاحظة ان القروض قصيرة الاجل والتى تصرف للزراعات المختلفة الموسمية الصيفيه والشتوية والنيليه والتى تصرف اما على هيئة مستلزمات انتاج زراعى عينيه او سلف نقدية للمساهمة فى تكاليف العمليات الزراعية مازالت تحتل الرتبه الاولى بين انواع القروض الثلاثة سالفة الذكر كما يتضح من جدول (٣-٦) وبتحليل البيانات الوارده فى جدول (٣-٦) يتضح ان القيمة المطلقة للقروض العينية قد زادت من ١٤٫٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ١٠٤٫٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ اى انها تضاعفت ٧٫٢ مره كذلك زادت القيمة المطلقة للقروض النقدية من ١٢٫٨ مليون جنيه ١٩٦٠ الى ١٠٧٫١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ اى انها تضاعفت ايضا ٨٫٤ مرة

وبدراسة نسبة القروض العينه او النقدية الى الاجمالى العام للقروض خلال الفترة الدراسة يمكن تلخيص التغيرات فى السياسة الائتمانية للقروض قصيرة الاجل فى الملاحظات التالية :

١- خلال الستينات زادت نسبه القروض العينيه الى الاجمالى العام للقروض من ٥٣٫٣٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٤٫٨٪ عام ١٩٧٠ بينما انخفضت نسبه القروض النقدية الى الاجمالى العام للقروض من ٤٦٫٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٣٥٫٨٪ عام ١٩٧٠ ، ويعتبر ذلك تطور فى الاتجاه الرشيد حيث تقوم مستلزمات الانتاج الزراعية فى صورة عينيه تضمن حصول الزراع على المقننات السماوية بالكميه والنوعيه والمواعيد المناسبة كذلك التقاوى المحسنه ، والمبيدات الحشرية ... الخ .

كذلك فان الانخفاض النسبى فى تقديم السلف النقدية ربما يحفز الزراع على استخدام المدخرات الذاتيه فى تمويل العمليات الزراعية وحتى لا يتوسع الزراع فى استخدام التسهيلات الائتمانية النقدية فى تمويل عمليات استهلاكية تسبب لهم العجز فى السداد مستقبلا .

٢- خلال السبعينات حدث تطور عكس حيث انخفضت نسبة القروض العينيه الى الاجمالى العام للقروض من ٦٤٫٨٪ عام ١٩٧٠ حتى بلغت ادنى نسبه لها عام ١٩٨٠ بحوالى ٢٨٫١ وربما يعزى ذلك الى الثبات النسبى لاسعار مستلزمات الانتاج التى تدعمها الدولة وخاصة

أسعار الاسمده الكيماويه . بينما زادت نسبة القروض النقدية الى الاجمالى العام للقروض الزراعية من ٣٠ر٨٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٤ر٦٪ عام ١٩٧٩ ، بما يعزى ذلك الى الرغبة فى تغطيـــة الزيادة الملحوظه فى تكاليف العمليات الزراعية حيث زادت أجور العمال الزراعيين خلال السبعينات بسبب الهجرة الداخليه من الريف الى المدينه أو الهجره الخارجيه الى دول البترول العربيـة فعلى سبيل المثال زاد متوسط تكاليف انتاج الفدان فى بند أجور العمال فقط فى القطـــن من ٢٣ر٧ جنيه عام ١٩٧٠ الى ٨٢ر٤٧ جنيه عام ١٩٧٩ ، اى ان اجور العمال تضاعفـــت ٤ر٥ مره ، أما فى انتاج القمح فقد زادت اجور العمال من ٧ر٠٦ جنيه الى ٣٧ر٧٧ جنيـــه اى تضاعفت ٥ر٣ مره ، وفى انتاج القصب زادت اجور العمال من ٢١ر١٩ جنيه الى ١٠١ر٨٧ جنيه اى تضاعفت ٤ر٨ مره وهكذا فى باقى المحاصيل (١) .

جدول (٣ـ٦) تطور قيمة القروض العينيه والنقدية المقدمه للزراعات النباتيه المختلفه خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٠

(مليون جنيه)

السنوات	قـروض عينية	قـــروض نقدية	الاجمـالى العام للقروض	نسبة القروض العينيه للجمله %	نسبة القروض النقديه للجمله %
١٩٦٠	١٤ر٦	١٢ر٨	٢٧ر٤	٥٣ر٣	٤٦ر٧
١٩٦٥	٤٧ر١	٢٤ر٠	٧٩ر٦	٥٩ر٢	٣٠ر٢
١٩٧٠	٤٩ر٨	٢٣ر٧	٧٦ر٩	٦٤ر٨	٣٠ر٨
١٩٧٥	٤٩ر٣	٢٩ر٣	٨١ر٧	٦٠ر٢	٣٥ر٩
١٩٧٦	٥٣ر٢	٣٥ر٠	٩٤ر٠	٥٦ر٦	٣٧ر٢
١٩٧٧	٥٩ر٧	٧٢ر٢	١٥٠ر٩	٣٩ر٦	٤٧ر٩
١٩٧٨	٦٨ر٣	٧٦ر١	١٧٤ر٨	٣٩ر١	٤٣ر٥
١٩٧٩	٧٤ر٦	٩٣ر٨	٢١٠ر٤	٣٥ر٥	٤٤ر٦
١٩٨٠	١٠٤ر٦	١٠٧ر١	٣٧٢ر٢	٢٨ر١	٢٨ر٨

المصدر : سجلات بنك التنمية والائتمان الزراعـى .

(١) سجلات وزارة الزراعه ومن الجدير بالذكر ان هذه البيانات مكتبية وهى تقل كثيرا عن تكاليف الانتاج الفعليه للمحاصيل المختلفه الامر الذى يدعو الى ضرورة تقدير تكاليف الانتاج الفعليه ، وهذا خارج نطاق هذه الدراسه .

وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقه وكافيه عن متوسط القروض للزراعات المختلفه والممنوحه للفدان من بنك التنمية والائتمان الزراعى من ناحية وعدم توفر بيانات فعليه عن متوسط تكاليف انتاج الفدان لهذه المحاصيل من ناحيه اخرى الا انه يمكن القول بصفه عامه ان القروض المقدمه للزراع لاتغطى الا نسبه ضئيله من تكاليف الانتاج ، وقد يعزى ذلك الى ان الموارد المتاحه لبنك التنميه والائتمان الزراعى لتمويل الانتاج الزراعى لم تستطع مواجهة معدلات الزيادة المضطرده فى تكاليف الانتاج للزروع المختلفه ، وربما يدفع هذا الموقف الزراع الى تمويل عملياتهم الانتاجيه من مدخراتهم الخاصه طالما كانت الاحتياجات العينه مكفوله فى هذه القروض فى نفس الوقت يجب ان يأخذ فى الاعتبار ان غالبية الزراع ذوى حيازات صغيرة ليس لديهم مدخرات كافيه تتجه لانخفاض دخولهم ، الامر الذى قد يؤدى الى خفض الانتاج الزراعى ، أو يضطر صغار الزراع الى الحصول على قروض من مصادر اخرى ذات تكلفه مرتفعه (١) .

قروض الزراعات :

ويوضح جدول (٣ـ٧) تطور قيمة القروض العينيه والنقدية المقدمه من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لمحاصيل القطن والقمح والارز والاذره الشاميه والقصب بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٦٥ـ١٩٨٠ ويوضح الجدول رقم (٣ـ٨) الاهمية النسبيه للقروض ، وبتحليل البيانات الوارده فى هذا الجدول نجد ان سياسة الائتمان الزراعى تعكس السياسة الزراعية من حيث الاهتمام بتوفير مستلزمات الانتاج للمحاصيل الهامه فعلى سبيل المثال يمثل القطن المرتبه الاولى بين المحاصيل من حيث حصوله على القروض العينيه والنقديه حيث زاد نصيب القطن من القروض من حوالى ٤١٪ فى اوائل السبيعنات الى ٥٥٪ فى أواخر السبيعنات وهى خطوة فى الاتجاه الصحيح لتشجيع الزراع على تنفيذ الدوره الزراعيه وزراعة المساحات المحدده للقطن لتوفير القطن اللازم للصناعه المحليه والوفاء بعقود التصدير ويأتى نصيب مجموعة الحبوب فى المرتبه الثانيه حيث تتراوح نسبة اجمالى قروض الحبوب من ٣٣٪ و٢٤٪ خلال الفتره ١٩٧٠ـ١٩٨٠ ، وهذا يتمشى مع السياسة الزراعيه التى تهدف الى تأمين مخزون استيراتيجى لحين

(١) قارن فى ذلك أ سعد حسن متولى دكتوره تقيم تجربه التخطيط والتنمية بقطاع الزراعه ٥٩ ص مذكره رقم (١٣٠٥) ، معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .
ب ـ محمد عبد المنعم عفر دكتور دراسات فى التمويل الزراعى ، مذكره داخليه رقم ١١٥ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ـ ١٩٧٠

استيراد بقية حاجات البلاد الاستهلاكيه من الحبوب وهذا والجدير بالذكر ان الزراع يعزفون عن زراعة القطن فى السنوات الاخيرة لأسباب كثيرة أهمها انخفاض صافى عائد دورة القطن بالمقارنه بعائد الدورات الاخرى بينما يقبل الزراع على دورة الحبوب لأنها تحقق عائد اكبر فضلا عن انها ليست محاصيل مرهقه بالمقارنه بالقطن .

جدول رقم (٣ـ٧) اجمالى القروض التى صرفها البنك الرئيسى للمحاصيل الرئيسية خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠

(الف جنيه)

البيان	محاصيل رئيسية					
السنوات	قطن	ذرة (صيفى نيلى)	أرز	قمح	قصب	الجملة
١٩٦٥	٣٤٧٠١	٩١٩١	٦٦٥٥	١٠١٨٦	٥٢٠٨	٦٥٩٤٩
١٩٧٠	٣٧٤٥٩	٧٠٨٤	٧٨٠٦	٩٠٧٠	٦٦٥٤	٦٨٠٧٣
١٩٧٥	٣٥٠٨٧	٦١٣٩	٨٩٠٩	١١١٨١	٩٤٠٤	٧٠٧٢٠
١٩٧٦	٣٨٣٠٦	٧١٥٩	٩٦١٦	١٠٤٨٢	٩٨١٨	٧٥٣٨١
١٩٧٧	٧٧٠٥٥	٧١٢١	١٠٢٨٣	١١٠٥٠	١٦١٤٥	١٢١٦٥٤
١٩٧٨	٧٩٣٦٤	٨١٠١	١٠٢٣٢	١٣٥٦٤	١٨٠٢٧	١٢٩٢٨٨
١٩٧٩	٩٥٥٤٢	٨٤٢٢	١٢٧٨٢	١٣٧١٧	١٩٧٨٥	١٥٠٢٤٨
١٩٨٠	١١٥٣٢٠	١١٦٢٧	١٤٢٢٦	٢١٤٤٦	٢٣٩٩٥	١٨٦٦١٤

المصدر:

سجلات البنك الرئيسى التنمية والائتمان الزراعى ٠

جدول (٣ـ٨) تصور الاهمية النسبية للقروض العينية والنقدية لاهم المحاصيل بالمليون جنيه خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

السنه / المحصول ٥ ٪	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
القطن	٣٠ر٣	٣٥ر١	١١٥ر٣
٪	٤١ر٣	٤٤ر٦	٥٤ر٥
الحبوب	٢٤ر٠	٢٦ر٦	٥١ر٦
٪	٣٢ر٧	٣٣ر٩	٢٤ر٤
القصب	٥ر٢	٩ر٤	٢٤ر٠
٪	٧ر١	١٢ر٠	١١ر٣
الخضر	٢ر٦	٢ر٩	١٠ر٢
٪	٣ر٥	٣ر٦	٤ر٨
الفاكهة	١ر٢	٣ر١	٥ر٥
٪	١ر٥٣	٤ر٠	٢ر٦

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

أما بالنسبة للقروض القصيرة الأجل المقدمة لمحاصيل الخضر قد زادت من حوالى ٣٦٨ الف جنيه عام ١٩٦٠ الى ٢ر١٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، أى أن قروض الخضر قد تضاعفت حوالى ٢٨ مرة خلال عشرين عاما وبمتوسط معدل زيادة سنوى ١٩٪ ، وفى نفس الوقت زادت الاهمية النسبية لقروض الخضر بالنسبة لاجمالى القروض من ٥ر٣٪ عام ١٩٦٠ الى ٨ر٤٪ عام ١٩٨٠ ، هذا ويجب أن تأخذ السياسة الائتمانية الزراعية فى الاعتبار أن التوسع فى انتاج الخضر يحتاج الى امكانيات مادية وآلات وأسمدة وتقاوى منتقاه قد يعجز عنها صغار الزراع ، كما أن التوسع فى هذه الزروع يتوقف على مدى تدبير التمويل المنتظم . وقد يعزى احجام بنك التنمية والائتمان عن مد زراع الخضر بالسلف اللازمة الى الاسباب التالية :

١ـ صعوبة الحجز على الخضر فى حالة عدم القدرة على السداد بسبب عدم امكان جمع المحصول مرة واحدة كما فى المحاصيل الحقلية .

٢ـ صعوبة المحافظة عليها فى حالة الحجز سدادا للقروض بسبب سرعة قابليتها للتلف

وعلى الرغم من زيادة قرض الفاكهة من ٢٧ر١ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ٥ر٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ أى انها تضاعفت ٤ر٣ مرة الا أن نصيب الفاكهة من القروض قصيرة الاجل قد انخفض من ٦ر٤ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٦ر٢٪ عام ١٩٨٠ .

هذا وتشمل القروض قصيرة الاجل بالاضافة الى قروض الزراعات والتى تحتل المرتبة الاولى وتحصل على القدر الاكبر من القروض الزراعية ـ على قروض التجهيز لمحاصيل لتسويقها وتنمية الثروة الحيوانية وتطهير المصارف والمساقى ولميكنة الزراعة وهذه القروض تتذبذب من عام لاخر .

قروض لتنمية الثروة الحيوانية :

تحصل الثروة الحيوانية على قروض قصيرة ومتوسطة الاجل بلغ مجموعها حوالى ٦ر١٠٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وبنسبة ٨ر٢٨٪ من الاجمالى العام للقروض ـ وبهذا تحتل قروض

الثروة الحيوانية المرتبة الثانية بعد سلف الزروع — وهذا يعتبر تطور فى الاتجاه الصحيح فى سياسة الائتمان الزراعى من حيث الاهتمام بالثروة الحيوانية والتى تساهم بحوالى ٢٩٪ من قيمة الانتاج الزراعى ، وذلك على عكس الحال خلال الستينات حيث لم يتجاوز نصيب تنمية الثروة الحيوانية من هذه القروض عن ٣٪ ، زاد الى حوالى ٤٪ خلال النصف الاول من السبعينات وزاد من حوالى ٦ر٤٪ الى ٥ر١٣٪ خلال السنوات الاربع الاخيرة ١٩٧٦ — ١٩٧٩

هذا وتقدم سلف الثروة الحيوانية أساسا لاغراض التسمين حيث تقدم فى اطار المشروعات الثلاثة التالية (١) :

١ — مشروع تربية العجول البتلو : ويشترط تقديم ضمان عقارى فى صورة ارض زراعية لا يقل عن $\frac{1}{4}$ فدان للحصول على سلفة عن رأس واحدة .

٢ — مشروع تسمين العجول البقرية على البرسيم : ويشترط تقديم ضمان مقداره نصف فدان ، ينخفض الى $\frac{1}{4}$ فدان بمحافظة المنوفية للحصول على سلفة عن رأس واحدة .

٣ — مشروع التسمين على مدار العام : ويشترط تقديم ضمان مقداره $\frac{1}{2}$ فدان على الاقل للحصول على سلفة عن رأس واحدة . ويستأثر هذا المشروع باكثر من ٧٧٪ من مجموع سلف الثروة الحيوانية للأفراد فى عام ١٩٧٨ .

قروض لتنمية الميكنة الزراعية :

تحصل مشروعات الميكنة الزراعية ايضا على قروض قصيرة ومتوسطة الاجل وتحتل هذه القروض المرتبة الثالثة من حيث حجمها — بعد سلف الزراعات وسلف الثروة الحيوانية خلال فترة السبعينات — حيث بلغت حوالى ٣٠ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، وبنسبة ٢٥ر٨٪ من الاجمالى العام للقروض ، وعلى الرغم من ان قروض الميكنة الزراعية احتلت المرتبة الثانية معظم سنوات

---

(١) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

النصف الثانى من الستينات ، الا أن حجم هذه القروض لم يتجاوز مبلغ ٢ر٨ مليون جنيه ، أى ما نسبته ٢ر٣٪ من الاجمالى العام للقروض الزراعية ، ولقد زادت التسيرات للحصول على سلف لشراء الالات الزراعية بصورة واضحة عام ١٩٧٧ ، حيث يشترط ان يسدد المقترض $\frac{1}{4}$ ثمن الجرار مقدما . ويسدد بقية الثمن خلال ثلاث سنوات على خمسة اقساط[1] ، ويبين جدول(٣ــ٩) الاجمالى العام للقروض ونسبة كل من قروض الثروة الحيوانية والميكنة الزراعية والزراعات المختلفة الى جملة القرض .

---

(١) سجلات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

جدول رقم (٣-٩) الاجمالي العام للقروض ونسبة كل من قروض الثروة الحيوانية والميكنة الزراعية والزراعات المختلفة لجملة القروض خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠

البيان السنوات	الاجمالي العام للقروض	جملة القروض القصيرة والمتوسطة الاجل المقدمة لتنمية الثروة الحيوانية	نسبة قروض الثروة الحيوانية لجملة القروض %	جملة قروض القصيرة والمتوسطة الاجل المقدمة لتنمية الميكنة الزراعية	نسبة قروض الميكنة لجملة القروض %	نسبة قروض الزراعات المختلفة لجملة القروض
١٩٦٥	٧٩٦٢١	١٩٢٦	٢٫٤٢	١٦٩٧	٢٫١٣	٨٦٫٥٨
١٩٧٠	٧٦٩٢٨	١٩٧٢	٢٫٥٦	١١٢٥	١٫٤٦	٩٥٫٤٥
١٩٧٥	٨١٧٠٤	٢٣٦٩	٢٫٩٠	٣٩١	٤٨٫	٩٦٫٠٧
١٩٧٦	٩٤٠٤٠	٤٣٥٣	٤٫٦٣	١٩١٩	٢٫٠٤	٩٢٫٤٠
١٩٧٧	١٥٠٩٣٦	١٥٨٥٩	١٠٫٥١	١٧٣٤	١٫١٥	٨٧٫٩٦
١٩٧٨	١٧٤٨٤٣	٢١٤٧٤	١٢٫٢٨	٧١٨٨	٤٫١١	٨٢٫٩٩
١٩٧٩	٢١٠٣٨٢	٢٨٣٨٥	١٣٫٤٩	٨٢٩٠	٣٫٩٤	٨٠٫٠٧
١٩٨٠	٣٧٢٢٣١	١٠٧٠٦٧	٢٨٫٧٦	٣٠٦٩٦	٨٫٢٥	٥٦٫٨٧

المصدر:

سجلات بنك التنمية والائتمان الزراعي .

٣-٣-٤ سياسة التحصيل :

كان لابد من وضع سياسة لتحصيل مطلوبات بنك الائتمان الزراعى ، ولقد وضعت تلك السياسة فى الاعتبار خفر الزراع على سداد ما عليهم من ديون ، لان التأخير فى السداد يعنى تبديد فى استخدام الموارد المالية التى خصصتها الدولة لتنمية الانتاج الزراعى ، وتحسين دخول المزارعين (١) ، لهذا راعت سياسة التحصيل أن يكون السداد فى مواعيد مناسبة أى بعد بيع المحاصيل ومن فائض أثمانها ، هذا ويرتبط موعد سداد القروض بتاريخ حساب فائدة التأخير على السلف والتى تبلغ ٦٪ سنويا ، حيث أن ميعاد حساب فوائد التأخير بالنسبة للقمح يبدأ من اول يونيو ، وفى القطن ١٦ اكتوبر ، وفى الارز آخر اكتوبر خاصة وأن الدولة يسرت الائتمان للمزارعين وخصتهم بتسهيلات كثيرة ويمكن ايجاز سياسة التحصيل فى المبادىء التالية (٢) :

١- يتحمل كل محصول بالسلف المنصرفه له فى السنة الزراعية نفسها ، ومتأخرات السلف التى صرفت له فى الاعوام السابقة عن المحصول ذاته .

٢- المبالغ المتخلفة من القروض التى صرفت لمحصولات اخرى توزع على بعض المحاصيل بحسب أهميتها الانتاجية وعائدها .

ويواجه الائتمان الزراعى صعوبات عديده ، تؤثر على قدرته على توفير القروض اللازمة لتنمية الانتاج الزراعى من اهمها انخفاض نسبة التحصيل مما أدى الى التزايد المستمر فى رصيد المديونية الذى استمر على هذا المعدل ، فقد يهدد بنك التنمية والائتمان الزراعى بالتوقف عن

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن قدرة الزراع على السداد كمرشد فى استخدام الائتمان انظر المرجع السابق Murry . Agricultural Finance ;

(٢) سجلات بنك التنمية والائتمان الزراعى .

أداء نشاطه التمويلى ، نتيجة انخفاض السيولة النقدية لديه ، مما يحد من قدرته على خلق الائتمان اللازم لتمويل المزارعين • ويعزى تراكم المديونيات الى عوامل كثيره اهمها :

١- تتابع القرارات والتيسيرات مثل تجميد المتأخرات لدى الزراع وتقسيطها ، واسقاط المديونية المتراكمة على صغار الزراع واسقاط غرامات التأخير ، ومنح السلف العينية لجميع الحائزين بغض النظر عن حجم المديونية •

٢- انخفاض نسبة القروض متوسطة الاجل التى يمنحها البنك والتى لها آثار بالغة فى رفع مستوى الانتاج وتحقيق فائض يسمح بسداد القروض •

٣- عدم توفر الضمانات الكافية للقروض الممنوحه ، حيث تصرف القروض قبل ظهور المحصول وأن المحصول يظل بعد جمعه فى حوزة المزارع مما يعرض المحصول للتلف نتيجة العوامل الجويه مما يؤثر على دخل المزارع وبالتالى قدرته على السداد ، أو التهرب من توريد المحصول •

٤- ربط منح القروض بالحيازة ، وحيث أن تسجيل واثبات الحيازات غير دقيق بسبب المبالغة فى اثبات الحيازات الزراعية • أو التنازل عن جزء من الحيازة لاحد أفراد الاسرة البالغين ، أو نقل الحيازة من مزارع الى آخر ، فذلك يؤدى الى صعوبة التحصيل •

٥- أدى ارتفاع تكاليف الانتاج للمحاصيل المختلفة نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج مع عدم ارتفاع اسعار المحاصيل بنفس النسبة الى انخفاض دخل المزارع مما يضعف قدرته على السداد •

٦- فقد ثقة المزارعين فى حسابات الجمعية او المصرف بسبب عدم الدقة فى قيد العمليات وتعارض حسابات الجهات المختلفة وتعدد السجلات •

٧- زيادة عدد المستفيدين وزيادة المساحة المخدومة وضعف جهاز الصيارفه سواء من حيث العدد أو اسلوب العمل والاهمال فى توقيع الحجوز الادارية نظير مطلوبات البنك •

ومما تجدر ملاحظته أنه حدث تحول كبير فى السياسة التمويلية اعتبارا من عام ١٩٨٠ عما كانت عليه فى الماضى والتى كانت تنحصر فى تمويل العمليات الزراعية الجارية وبضمان المحصول وبتوريد جزء من الانتاج الى الجمعيات التعاونية على حساب تمويل الاصول الرأسمالية فى صورة آلات زراعية ، ثروة حيوانية وبساتين ... الخ ، حيث تراوحت نسبة قروض الزراعات المختلفة الى جملة القرض ما بين ٨٠٪ كحد ادنى و ٩٧٪ كحد اقصى ، هذا يعنى أن نصيب قروض الاصول الرأسمالية الزراعية تراوحت ما بين ٢٠٪ و ٣٪ خلال فترة الدراسة ، باستثناء عام ١٩٨٠ الذى انخفضت فيه الاهمية النسبية لقروض الزراعات المختلفة الى ٥٦ر٧٨٪ وحوالى ٢٣٥ر٥ مليون جنيه ، وزادت القروض الموجهة لتمويل الاصول الثابتة الزراعية حيث بلغ نصيب قروض الميكنة الزراعية الى ٢٥ر٨٪ بحوالى ٣٠ر٧ مليون جنيه ، ونصيب قروض الثروة الحيوانية الى ٢٨ر٧٦ ٪ بحوالى ١٠٧ر٠ مليون جنيه (١) .

القروض طويلة الاجل :

لم يكن للقروض الطويلة الاجل أثر يذكر فى السياسة التمويلية الزراعية وبخاصة بعد أن تولت الدولة بنفسها عمليات استصلاح الاراضى ، وبعد أن سمحت الدولة للافراد والشركات والجمعيات التعاونية باستصلاح الاراضى ، فأنه من الاصوب توجيه قدر مناسب من القروض الزراعية لهذا الغرض حيث أن التنمية الزراعية ترتكز على التنمية الرأسية والتنمية الافقية معا . ومع بداية النصف الثانى من السبعينات ، وفى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ظهرت مؤسسات خاصة جديدة فى مجال التمويل الزراعى — بجانب بنك التنمية والائتمان الزراعى الذى سيطر على

(١) قارن : سعد حسن متولى ، دكتور ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ٥٩ / ٦٠ — ١٩٧٩ مذكرة رقم (١٣٠٥) — معهد التخطيط القومى — ١٩٨١ .

عملية التمويل الزراعى حتى ذلك الوقت ـ مثل بنوك التنمية الوطنية التابعة للحزب الوطنى الديموقراطى ، ويحتمل قيام مؤسسات مختلفة تعمل فى مجال التمويل الزراعى سواء كانت مملوكة لافراد او شركات خاصة لتقديم السلف النقدية أو لبيع مستلزمات الانتاج بالاجل .

— ويجب الا يصرفنا ذلك عن ضرورة تطوير بنك التنمية والائتمان الزراعى بصفته القاعدة الاساسية للائتمان الزراعى وتوسيع نشاط وتصحيح مسار الائتمان منحا وتحصيلا وذلك بتحقيق مديونية الزراع وتأكيد ثقة الزراع فى سلامتها فضلا عن المسئولية المتكاملة عنها فى جميع مراحلها .

— كما يجب توفير مستلزمات الانتاج على اختلاف انواعها سواء من الانتاج المحلى أو المستورد لكافة احتياجات الزراعة .

— ولابد ان يساير الائتمان الزراعى مقتضيات التنمية الزراعية ويستجيب لرغباتها ، وحتى يؤدى الائتمان واجبه يجب أن يصاحب ذلك استمرار تعبئة امكانيات التحصيل لمواصلة امتصاص المتأخرات .

— التوسع فى قروض التنمية الزراعية بصفة عامة والتى تساعد على تمويل رأس المال الثابت فى قطاع الزراعة خاصة مثل شراء الالات الزراعية واستصلاح الاراضى .. الخ .

— تشجيع الودائع والمدخرات من الزراع وجمعياتهم والعمل على تنميتها .

٣ ـ ٤ ـ سياسة العمالة ، وتكنولوجيا الانتاج الزراعى :

ان للموارد البشرية الزراعية دورها المعروف فى مجال التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية وان اختلفت طبيعة هذا الدور باختلاف مرحلة التنمية التى تمر بها مثل هذ البلدان . فالموارد البشرية الزراعية قد تكون هى المصدر الاساسى لتوفير قوة العمل اللازمة للقطاعات الاقتصادية الاخرى خلال المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية حيث تتميز أغلب هذه البلدان وبحكم طبيعتها الزراعية فى تركز النسبة الأكبر من سكانها بالقطاع الزراعى ، ومن ثم وجود فائض كبير نسبيا من الايدى العاملة الزراعية به ، والذى يظهر فى شكل أو أكثر من أشكال البطالة المعروفة الا أنه مع بداية عملية التنمية الاقتصادية واستمراريتها ومايصاحب ذلك من زيادة فى فرص العمالة بالقطاعات غير الزراعية يتوالى تحرك الأيدى العاملة الزراعية الى خارج القطاع الزراعى بحثا عن فرص عمل أفضل وعائد أعلى . وفى مرحلة معينة من مراحل التنمية قد يصل المجتمع الى مستوى العمالة الكاملة بين الايدى العاملة الزراعية حيث تتناقص أعدادها أو زيادتها بمعدلات أقل نسبيا عن معدل النمو فى الاحتياجات المتزايدة للقطاع الزراعى منها والمصاحبة للتوسع فى القطاع الزراعى ذاته . هذا وأنه لمن الطبيعى أن يصاحب ذلك التطور فى مستوى العمالة الزراعية أرتفاع انتاجيتها كنتيجة لتناقص أعدادها أو زيادتها بمعدلات أقل عن معدل التوسع فى القطاع الزراعى ـ اما فى مرحلة الوصول الى مستوى العمالة الكاملة فمن الطبيعى أن تكون محاولة رفع الانتاجية الزراعية لقوى العمل المشتغلة بالزراعة هى المحور الرئيسى للتنمية الزراعية فى هذه المرحلة ، باتباع أساليب انتاجية متطورة تسمح بزيادة انتاجية وحدة العمل المستغلة فى الزراعة فى ظل السعة الأرضية الحالية للقطاع الزراعى ، أما من خلال الأستفادة من الأكتشافات البيولوجية والكيماوية التى تساعد على تحقيق هذا الهدف أو باتباع الأساليب الانتاجية التى تسمح بتخفيض احتياجات وحدة المساحة المنزرعة من العمل البشرى ، بما يمكن الموارد البشرية الزراعية الحالية من استغلال مساحة أرضية أكبر أى من خلال التوسع فى ادخال الميكنة الزراعية ، أو كليهما معا .

هذا وقد يكون لمثل هذه الاساليب دورها فى مجال التنمية الزراعية خلال الفترة السابقة لمرحلة

العمالة العاملة بين الايدى العاملة الزراعية ، الا انها تزداد أهمية خلال هذه المرحلة حيث تصبح هى عصب التنمية الزراعية ، حيث تتوقف امكانات زيادة الانتاجية الزراعية والتوسع المستقبلى فى السعة الارضية للقطاع الزراعى على مايمكن تحقيقه من تقدم فى هذا المجال .

ان وضع تصور عن مايجب أن تكون عليه سياسة العمالة ، وتكنولوجيا الانتاج الزراعى فى المستقبل لابد وان يسبقه التعرف على الموقف الراهن ، واحتمالاته المستقبليه ، وهو مايهدف اليه هذا الجزء من الدراسة .

(٣ ـ ٤ ـ ١) الوضع الحالى للعمالة ، وتكنولوجيا الانتاج الزراعى :

لقد تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية فى الفترة ماقبل منتصف السبعينات قضية البطالة الزراعية وخاصة المقنعة منها حيث كانت تعد من السمات المميزة للقطاع الزراعى فى ذلك الوقت ، الا أنه لمن الملاحظ اليوم معاناه القطاع الزراعى من النقص فى العمل الزراعى المتاح لديه ومن الارتفاع فى الاجور الزراعية ، وان كانت البيانات والمعلومات المتاحة حاليا قد تعجز عن تقدير حجم هذه المشكلة ، وتفسيرها حيث لاتتوافر بالقدر والنوعية المطلوبة خاصة بالنسبة للسنوات الحالية . اذ أن تقديرات التعداد السكانى الأخير عن حجم القوى العاملة الزراعية قد لاتفيد فى هذا الشأن نظرا لما طرأ من تغيرات جوهرية فى سوق العمل المصرى فى السنوات الأخيرة مع سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث زادت معدلات الهجرة الداخلية والخارجية بشكل قد يفسر والى حد كبير نقص الايدى العاملة فى القطاع الزراعى . فالنظر الى تقديرات التعداد السكانى عن قوى العمل الزراعى يعكس تزايدها من نحو ٤٤٠٦ ألف[1] فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٤٨٨١ ألف[1] فى عام ١٩٧٦ أى بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ٧ر٠٪ تقريبا خلال الفترة مابين التعدادين ، وان تناقصت أهميتها النسبية بالنسبة لاجمالى القوى العاملة فى المجتمع ككل حيث أصبحت تمثل مانسبته ٧ر٤٧٪ خلال عام ١٩٧٦ ،

(١) تشمل الأفراد ٦ سنوات فأكثر .

بعد أن كانت تمثل نحو ٥٧٪ خلال عام ١٩٦٠ . أما فى الفترة التالية للتعداد السكانى الاخير (١٩٧٦) فتشير تقديرات أبحاث العمالة بالعينة والتى يجريها الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء الى أن القوى العاملة الزراعية قد بلغت نحو ٤١٥٢ ألف[1] فى عام ١٩٨٠ ، وهو مايعكس تناقصها عن المستوى الذى كانت عليه خلال عام ١٩٧٥ طبقا لتقديرات نفس المصدر حيث قدرت بنحو ٤٤٢٨ ألف[2] خلال هذا العام أى مايعنى تناقصها بمعدل بلغ نحو ٢ر١٪ سنويا خلال الفترة مابين العامين المشار اليهما بافتراض صحة هذه التقديرات .

ان زيادة أعداد القوى العاملة الزراعية ، وتناقص أهميتها النسبية بالنسبة لاجمالى القوى العاملة فى المجتمع خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٦ على النحو السابق بيانه يعنى فى مضمونه زيادة القوى العاملة الزراعية بمعدلات أقل عن غيرها فى القطاعات الأخرى غير الزراعية وهو مايرجع أساسا الى تيار الهجرة المستمر من القطاع الزراعى الى القطاعات الاخيرة أما فى الفترة التالية وحتى عام ١٩٨٠ (واذا ماافترض صحة التقديرات الواردة بأبحاث العمالة بالعينة عن القوى العاملة الزراعية) فان تناقصها على النحو المشار اليها سابقا انما يعنى تزايد معدلات الهجرة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة . وقد تكون تلك هى الصورة المشاهدة اليوم وبعد سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث نمو حركة النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص ، والعام فى القطاعات غير الزراعية ووجود الكثير من فرص العمل ذات العائد المرتفع بها ، ذلك فضلا عن تزايد معدلات هجرة الايدى العاملة الزراعية الى البلدان العربية .

أما بالنسبة للنشاط الزراعى وتوسعاته خلال الفترات السابقة فمن الملاحظ زيادة مساحة الرقعة الارضية المنزرعة ، وان كانت زيادة محدودة مع زيادة درجة التكثيف المحصولى

---

(١) تشمل الافراد ٦ سنوات فأكثر .

(٢) تشمل الافراد ١٢ سنة فأكثر .

فيها ، ومن ثم زيادة المساحة المحصولية ، كما زادت أعداد الثروة الحيوانية وهى من المؤشرات التى قد تعكس زيادة الحاجة الى العمل البشرى الزراعى وخاصة اذا ما أغفلنا ماقد يكون للميكنة الزراعية او للتغير فى نمط التركيب المحصولى من آثار فى الأتجاه المضاد . فلقد تزايدت المساحة المحصولية من نحو ١٠٣٧٠ ألف[1] فدان فى عام ١٩٦٠ الى نحو ١١٢١١ ألف[2] فدان فى عام ١٩٧٦ أى بمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٥ر٠٪ فى المتوسط خلال هذه الفترة وهو مايقارب بل يقل عن معدل النمو السنوى فى أعداد القوى العاملة الزراعية خلال هذه الفترة ، وبالتالى فهو مايعنى الثبات النسبى تقريبا فى متوسط نصيب الفرد منها حيث يقدر متوسط نصيب الفرد من الايدى العاملة الزراعية من المساحة المحصولية بنحو ٣٥ر٢ فدان فى عام ١٩٦٠ وبحوالى ٣٠ر٢ فدان فى عام ١٩٧٦ . أما فى الفترة التالية وحتى عام ١٩٨٠ فمن الملاحظ الثبات النسبى تقريبا فى المساحة المحصولية حيث بلغت نحو ١١١٣٢ ألف فدان فى عام ١٩٨٠ ، وهو مايعنى بالتالى تزايد متوسط نصيب الفرد منها خلال هذه الفترة اذا ماأخذ بتقديرات ابحاث العمالة بالعينة عن القوى العاملة الزراعية والتى تشير الى تناقصها على النحو المشار اليه سابقا . أما بالنسبة لاعداد الثروة الحيوانية فقد تزايدت من نحو ٣٥٦٠ ألف[1] وحدة حيوانية فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٤٦٥٠ ألف وحدة فى عام ١٩٨٠ وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ١ر٣٪ تقريبا خلال هذه الفترة وهو مايعنى تزايد نصيب الفرد من الايدى العاملة الزراعية منها خلال هذه الفترة ، ومن ثم تزايد حاجة نشاط الانتاج الحيوانى الى العمالة الزراعية ، وان كان لايتوقع ان يكون لتأثيرها أهمية جوهرية بالنسبة لاجمالى الحاجة من الايدى العاملة الزراعية نظرا لقلة الاهمية النسبية لاحتياجات هذا النشاط منها مقارنة باحتياجات نشاط الانتاج النباتى .

ان تطور سعة النشاط الزراعى على النحو المبين سابقا قد لايعكس تزايد الحاجة الى عنصر العمل البشرى الزراعى بمعدلات جوهرية خاصة اذا مانظر الى تباين حاجة المحاصيل

---

(١) حسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، القاهرة ، اعداد مختلفة .

الزراعية من الايدي العاملة الزراعية ، وأن التركيب المحصولي قد تغير في السنوات الاخيرة لصالح زيادة المساحة المنزرعة من المحاصيل الأقل حاجة الى عنصر العمل البشرى (مثل البرسيم) ، وانخفاض المساحة المنزرعة من المحاصيل الأكثر حاجة الى العمل البشرى مثل القطن ، وقد يساند ذلك أيضا ماحدث من زيادة في درجة ميكنة العمليات الزراعية ، وذلك كله بافتراض بقاء معدلات أداء العامل الزراعي على ماهي عليه ، حيث تشير التقديرات الاجمالية لاحتياجات النشاط الزراعي من العمل الزراعي الى تزايدها من نحو ٣٦٠٠ ألف(١) عامل في عام ١٩٦٠ على حوالي ٤١٦٥ ألف عامل في عام ١٩٧٩ أي بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو ٠٫٧٥٪ في المتوسط خلال هذه الفترة .

ان تطور كل من أعداد القوى العاملة في الزراعة ، والاحتياجات منها على النحو السابق ليس فيه مايبرهن على وجود نقص في الايدي العاملة الزراعية عن الاحتياجات منها حتى عام ١٩٨٠ وهو مايخالف الواقع الحالي المشاهد بشأن معاناة النشاط الزراعي من النقص في العمل الزراعي المتاح ، وارتفاع أجوره ، الأمر الذي قد يعكس بدوره فقدان الثقة في دقة التقديرات التي تنشر حول قوى العمل الزراعي المتاح ، أو الاحتياجات منه ، وان كان هناك الكثير من المشاهدات الحالية حول سوق العمل في القطاع الزراعي التي يمكن الاستناد اليها في تفسير المشكلة الحالية للنقص في الايدي العاملة الزراعية وهي :

- زيادة معدلات الهجرة بين العمال الزراعيين الى خارج قطاع الزراعة سواء الى القطاعات غير الزراعية أو الى الدول العربية حيث أصبحت هذه الظاهرة واضحة الرؤية اليوم عنه في السنوات السابقة .
- لقد صاحب هجرة الأيدي العاملة الزراعية الى البلدان العربية احجام بعض أفراد الأسرة الزراعية خاصة الاناث منهم عن العمل الزراعي وخاصة لدى الغير اكتفاءا بتحويلات ذويهم اليهم من الخارج ، وهي ظاهرة تعد من السمات الاجتماعية للمجتمع الزراعي والتي يكثر مشاهدتها اليوم .

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق .

- اتساع قاعدة تملك الاراضى الزراعية نتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى وتوزيع الاراضى على المستفيدين منها من الاجراء وصغار الزراع ، وهو ماصاحب بالتالى تناقص أعداد العاملين بأجر فى الزراعة ، والذين يعدون المصدر الاساسى لتوفير عنصر العمل البشرى فى المزارع الكبيرة ، فضلا عن ارتفاع نسبة اعداد المهاجرين من بين هذه الفئة من العمال الزراعين ، ومن ثم ارتفاع نسبة اعداد الملاك الزراعيين الذى ينحصر عملهم فى مزارعهم الخاصة دون غيرها حيث يحجمون عن العمل لدى الغير حتى اذا ماكان لديهم فائض من العمل البشرى عن احتياجاتهم منه .
- لقد صاحب التوسع فى استصلاح ، واستزراع الاراضى الجديدة خارج نطاق الاراضى القديمة انتقال أعداد كبيرة من الاسر الزراعية الى المناطق المستصلحة سعيا وراء حيازة وتملك الاراضى الزراعية ، والتى كانت تتمثل جميعها فى فئات العمل الأجير فى الزراعة ، ومن ثم تركز اعداد الملاك الزراعين فى محيط الاراضى القديمة ، وصعوبة الاستفادة من فائض العمل بين الفئات المستفيدة من الاراضى المستصلحة ان وجد .
- انخفاض نسبة وأعداد الاطفال العاملين فى الزراعة نتيجة لاتساع قاعدة التعليم بالريف ، وزيادة ميولهم نحو تعلم المهن الحرفية غير الزراعية ، وهى من الفئات التى يعتمد عليها فى توفير الكثير من احتياجات النشاط الزراعى من العمل البشرى خاصة فى أوقات الزراعة والحصاد .
- وكذلك من الملاحظ اليوم تغير شروط العمل فى سوق العمل الزراعى اليوم حيث انخفاض عدد ساعات العمل اليومى فى الوقت الحاضر عنه فى السنوات السابقة مع ارتفاع الاجور وان كان العامل الاجير يعد من النتائج الطبيعية لتزايد معدلات التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة .

أما بالنسبة لاستخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة فما زال ينحصر فى القليل من العمليات الزراعية والتى تعتمد بصفة رئيسية على استخدام الجرار الزراعى بما قد يرفقه به من معدات ثانوية ، حيث يستخدم فى اجراء عمليات الحرث واعداد الارض للزراعة بصفة رئيسية ، كما يستخدم فى اجراء بعض العمليات الزراعية الاخرى ، كالرى ، والدراس ، وفى اعمال النقل المزرعية ، وان كان على نطاق ضيق . وبالنسبة لدرجة ميكنة كل من العمليات الزراعية المختلفة تشير الدراسات الى أن عملية الحرث وتجهيز الارض للزراعة تعد ميكنة بنسبة ١٠٠٪ فى الوقت الحالى ، وكذلك أيضا بالنسبة لعملية مقاومة الحشرات حيث تمت ميكنتها بنسبة ١٠٠٪ باستخدام موتورات الرش الى جانب استخدام الطائرات حاليا فى مقاومة دودة ورقة القطن . أما بالنسبة لعملية الرى فتقدر درجة ميكنتها بنسبة ٤٥٪ تقريبا وتعتمد فى ذلك على وحدات الرى النقالى بصورة أساسية . أما عمليات الدراس فتصل درجة ميكنتها حاليا الى نحو ٢٠٪ تقريبا وحيث يعتمد فى ذلك على الجرار الزراعى ايضا بما يرفق من آلات ثانوية دون الاعتماد على الالات الميكانيكية المتخصصة فى ذلك[1] أما باقى العمليات الزراعية كعمليات الزراعة ، والعزيق ، والحصاد وتجهيز الحاصلات فما زالت تعتمد بدرجة اساسية على العامل البشرى فى انجازها ، وان كان من المشاهد اليوم وأمام مشكلة النقص فى العمل البشرى المتاح للزراعة البدء فى ادخال الآلات الميكانيكية المتخصصة بغرض ميكنة هذه العمليات الاخيرة وان كانت ماتزال فى مرحلة التجارب والاختيار الاولى .

ان الميكنة الكاملة لعملية الحرث وتجهيز الارض للزراعة لايتوقع ان يكون لها تأثيرها الجوهرى على احتياجات الزراعة من العمل البشرى خلال الفترة المشار اليها سابقا وذلك لقلة الأهمية النسبية لاحتياجاتها من العمل البشرى مقارنة بغيرها من العمليات الزراعية الأخرى فضلا عن انها كانت تعد من العمليات الميكنة جزئيا خلال

---

(١) عبد القادر دياب (دكتور) الزراعة المصرية ، ملامح عامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة ، مذكرة رقم (١٣٣٢) — معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٤ .

الفترات السابقة للفترة تحت الدراسة . وذلك عكس الحال بالنسبة لميكنة عملية مقاومة الحشرات حيث يتوقع أن يكون لها تأثيرها الجوهرى على تناقص الاحتياجات من العمالة البشرية اللازمة لاجراءها وخاصة من عمل الاطفال الذين يعدون المصدر الاساسى لتوفير العمالة اللازمة لانجاز هذه العملية . أما ميكنة عملية الدراس بالدرجة السابقه بيانها فلا يتوقع أن يكون ذات تأثير على خفض الاحتياجات من العمل البشرى حيث تعتمد فى ذلك على الجرار الزراعى مع آلات الدراس المرفقة به والتى تحتاج الى عمالة بشرية أكثر على حساب العمل الحيوانى الذى كان يستخدم فى انجازها من قبل . وعليه يمكن القول بأن الارتفاع بدرجة ميكنة كل من العمليات الزراعية المبينة عالية قد لايكون ذات تأثير معنوى على احتياجات الزراعة من العمل البشرى بقدر ماقد يكون له من تأثير على زيادة الانتاجية الزراعية حيث سرعة اعداد الارض للزراعة والدقة فى آداءها فضلا عن تخفيف العبء عن الحيوان الزراعى ـ الا أنه ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن عدم التوازن فيما بين درجة ميكنة كل من العمليات الزراعية المختلفة قد ترتب عليه زيادة حدة التفاوت فى الاحتياجات من العمل البشرى فى الزراعة فى المواسم والاوقات المختلفة بما قد يمثله من وجود بطالة موسمية كبيرة فى بعض المواسم والاوقات ، ووجود نقص حاد فى العمل الزراعى المتاح عن الاحتياجات منه فى بعض المواسم والاوقات الأخرى .

واذا كانت عملية مقاومة الحشرات اصبحت ميكنة اليوم بدرجة ١٠٠٪ فان فى ذلك مايعنى احلال المبيدات الكيماوية محل العمل البشرى فى انجاز هذه العملية ، وهو مالـه تأثيره الايجابى سواء على الاحتياجات من العمل البشرى او الارتفاع بالانتاجية الزراعية حيث سرعة المقاومة وتلاشى الاخطار الناجمة عن التأخير فى المقاومة ، حتى زادت الكميات المستخدمة من المبيدات الكيماوية فى الزراعة من نحو ٢ر١ ألف طن فى عام ١٩٥٣ الى نحو ٢٠ر٢ ألف طن فى عام ١٩٨٠ . هذا كما أستندت تكنولوجيا الانتاج الزراعى فى المرحلة السابقة على التوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية للارتفاع بالانتاجية الزراعية حيث زادت وعلى سبيل المثال الكميات المستهلكة من الاسمدة الآزوتية (درجة تركيز ١٠٠٪) من نحو

١٧٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ الى نحو ٥٠٥ ألف طن فى عام ١٩٨٠ كما زادت الكميات المستهلكة من الاسمدة الفوسفاتية (درجة تركيز ١٠٠٪) من نحو ٣٣ ألف طن الى نحو ١٠١ ألف طن خلال نفس الفترة ، وكذلك الاسمدة البوتاسية حيث أرتفع الاستهلاك منها الى نحو ١١٫٦ ألف طن فى عام ١٩٨٠ بعد أن كان يقدر بنحو ١٫١ ألف طن فى عام ١٩٦٠[1] . هذا واذا كان فى هذه التقديرات مايشير الى زيادة معدلات تسميد الوحدة من المساحة المنزرعة بأضعاف ماكانت عليه سابقا الا أنه يجدر الاشارة الى أن جانبا من هذه الزيادة قد يرجع الى التوسع فى زراعة الاراضى الرملية والتى تتميز بكبر احتياجاتها من الاسمدة ، الى جانب التوسع فى زراعات الخضر ، والفاكهة ، والمحاصيل الدرنية ذات الاحتياجات المرتفعة منها . وهذا كما أنه ومن ناحية أخرى لايمكن الأدعاء بتحقيق معدلات التسميد المثلى حيث تشير المشاهدات والتجارب العملية الى استجابة الحاصلات الزراعية الى اضافة المزيد من الاسمدة الكيماوية عن المعدلات الحالية ، وبالتالى امكانية الارتفاع بالانتاجية الزراعية . كما تشير التجارب الحالية ايضا الى امكانية تحقيق زيادات جوهرية فى الانتاجية من الحاصلات الزراعية الرئيسية اذا ماأضيفت العناصر المغذية النادرة التى تفتقر اليها التربة الزراعية .

كذلك تميزت تكنولوجيا الانتاج الزراعى خلال المرحلة السابقة فى جانب منها فى اعتمادها على النواحى البيولوجية حيث أستنبطت الكثير من اصناف الحاصلات الزراعية التى تتميز بأرتفاع انتاجيتها مقارنة بالاصناف المنزرعة منها ، وان انحصر هذا الاهتمام على القليل من الحاصلات الزراعية الرئيسية دون غيرها حيث شملت كل من القطن ، والذرة الشامى ، والارز محققة بذلك نتائج ايجابية مقارنة بغيرها من الحاصلات الاخرى . الا انه مازالت التجارب التطبيقية التى تجرى حاليا تكشف عن استنباط العديد من أصناف الحاصلات

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق

الزراعية التى يتوقع أن يكون لها تأثيرها الجوهرى على الانتاجية الزراعية كما هو الحال فى مجال الانتاج من الذرة الشامى ، والارز ، والقطن ، كما هناك أيضا من الاصناف التى يتوقع أن يكون لها تأثيرها من ناحية امكانية التكثيف المحصولى حيث تتميز بقصر قدرة مكثها فى الارض الزراعية ، وهو ماله تأثيره الايجابى على الانتاج الزراعى فى النهاية - ذلك فضلا عن ادخال بعض البدائل المحصولية ذات الانتاجية المرتفعة كمحصول بنجر السكر كبديل لمحصول قصب السكر ، وفول الصويا كمحصول زيتى[1].

هذا واذا كانت الزراعة المصرية تتميز بتنوع وكثرة الحاصلات الزراعية التى تزرع غالبيتها على مستوى جميع مناطق القطاع الزراعى ، الا أنه ومن أجل تنظيم الانتاج الزراعى ، والارتفاع بالانتاجية فقد أخذ بنظام التجميع الزراعى لأهم الحاصلات الرئيسية حيث تجمع المساحات المنزرعة منها فى مساحات أكبر لتلافى الاضرار الناجمة عن تجاور زراعة المحاصيل المختلفة ذات الاحتياجات المتباينة سواء من مياه الرى او الصرف او عمليات الخدمة . ذلك فضلا عن الأخذ بمبدأ التخصص على نطاق ضيق حيث تنحصر زراعة اصناف معينة من الاقطان على مراكز معينة دون غيرها منعا لاختلاط الاصناف المختلفة والارتفاع بالانتاجية ، هذا واذا كان كل من مبدئى التجميع والتخصص الاقليمى ينفذ الآن بالنسبة لبعض للحاصلات ، الا أن الغالبية الأكثر من الحاصلات الزراعية مازالت تخرج عن هذه الدائرة على الرغم من الاحتمالات القائمة لزيادة الانتاجية اذا ماأخذ بنظام التخصص الاقليمى فى انتاج الحاصلات الزراعية طبقا للميزة النسبية فى انتاجها[2].

(٣-٤-٢) نظرة مستقبلية حول سياسة العمالة ، وتكنولوجيا الأنتاج الزراعى:

قد يختلف طبيعة الدور المنتظر أن تساهم به الموارد البشرية الزراعية فى مجال التنمية الاقتصادية فى المرحلة القادمة عنه فى المرحلة السابقة - فالموارد البشرية الزراعية التى كانت

---

(١) لمزيد من التفصيل : أنظر: معهد التخطيط القومى - التنمية الزراعية فى مصر " نظرة مستقبلية " قضايا التخطيط والتنمية ، مجلد رقم (١) ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٢) لمزيد من التفصيل : انظر : معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، نظرة مستقبلية ، مرجع سابق .

تعد مصدرا لتوفير الايدى العاملة اللازمة للتنمية فى القطاعات غير الزراعية ، الى جانب توفير الايدى العاملة اللازمة لمقابلة نمو السعة الارضية للقطاع الزراعى نفسه خلال المرحلة السابقة ، قد تعجز عن القيام بنفس الدور خلال المرحلة القادمة أمام النقص المشاهد اليوم فى المتاح منها للقطاع الزراعى ذاته . وعليه فمن المتوقع أن يأتى الجانب الأكبر لمساهماتها فى مجال التنمية فى المرحلة المقبلة من خلال الارتفاع بانتاجية المشتغلين بالزراعة ، وهو مايتوقع امكانية تحقيقه اما من خلال زيادة انتاجية وحدة المساحة الارضية المنزرعة ، أو من خلال زيادة نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة من المساحة الارضية المنزرعة أو كليهما ، وهو ما يمكن تصويره على النحو التالى :

$$\text{حـ} = \frac{\text{ت}}{\text{ض}} \times \frac{\text{ض}}{\text{ل}} = \frac{\text{ت}}{\text{ل}}$$

حيث : حـ = انتاجية العامل الزراعى ، ت = الانتاج الزراعى

، ض = المساحة الارضية المستغلة فى الزراعة ، ل = أعداد المشتغلين فى الزراعة .

وقد يكون هناك حاليا من المؤشرات التى تعكس امكانية زيادة انتاجية الوحدة من المساحة الارضية المنزرعة من خلال التقدم البيولوجى ، والتوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية فى الزراعة أو اعادة تنظيم عملية الانتاج الزراعى ، او غيرها من الوسائل ، حيث مازالت الاحتمالات قائمة لاحداث طفرة فى هذا المجال ، وخاصة بالنسبة لاغلب الحاصلات الزراعية الرئيسية ، كما تشير الى ذلك تجارب البحث العلمى الزراعى ، وتطبيقاتها الجارية حاليا ، الا أنه لايتوقع أن يكون هذا المسار كافيا بمفرده لتحقيق النتائج المرجوة من القطاع الزراعى أمام مشكلة العجز الحالى فى الانتاج الزراعى عن الاحتياجات منه ، وهو مايعنى بالتالى حتمية اللجوء الى المسار الثانى ، وهو زيادة نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة من المساحة الارضية المنزرعة الى جانب السير فى الاتجاه الثانى وهو زيادة انتاجية الوحدة من المساحة الارضية المستغلة فى الزراعة .

هذا وقد تأتى الزيادة فى نصيب العامل الزراعى من المساحة الارضية المنزرعة من خلال تناقص اعداد المشتغلين فى الزراعة مع ثبات الرقعة الارضية المنزرعة أو من خلال زيادة مساحة الارض الزراعية بمعدل اعلى عن معدل النمو فى اعداد المشتغلين فى الزراعة أو من كلا الاحتمالين معا . وقد يكون تناقص اعداد المشتغلين فى الزراعة (او على الاقل ثباتها النسبى) ، وبالتالى زيادة نصيب الفرد منها من المساحة الارضية المنزرعة أحدى الاحتمالات المتوقعة خلال المرحلة القادمة ، الا أن ذلك ليس بالاتجاه المعنى هنا ، بل يستهدف زيادة نصيب الفرد منها من خلال اضافة موارد ارضية جديدة الى المساحات المنزرعة حاليا ، خاصة وأن هناك مساحات كبيرة منها قابلة للاستغلال الزراعى ولم تستغل بعد ، مع توافر المقومات الاخرى للزراعة بها . هذا الا أن الاتجاه الاخير قد يتعذر النجاح فى تحقيقه فى ظل المعاملات الفنية لاساليب الانتاج المتبعه حاليا فى الزراعة والتى تكثف من استخدام عنصر العمل البشرى ، حيث قد يصعب تدبير العمالة الزراعية اللازمة للتوسعات فى الاراضى الجديدة مالم تتبع أساليب وطرق الزراعة التى تعتمد بصفة رئيسية على الميكنة الزراعية المتطورة ، مع القليل من عنصر العمل البشرى ، ليس فقط بالنسبة للتوسعات فى المساحات المستهدفة ، بل ايضا على نطاق القطاع الزراعى بالاراضى القديمة حتى يسهل تحرير جزء من العمالة الزراعية المشتغلة فى دائرتها والاتجاه بها نحو مناطق التوسع الجديدة .فاذا ما افترض ان خطط التنمية الزراعية القادمة تستهدف استصلاح واستزراع مساحات جديدة تبلغ نحو ١٢٥ ألف فدان فى المتوسط سنويا وحتى عام ٢٠٠٠ لكان معنى ذلك زيادة الحاجة الى الايدى العاملة الزراعية بمعدل يبلغ نحو ١ر٨٪ تقريبا سنويا وذلك بافتراض استمرارية أساليب وطرق الزراعة الحالية ، وتماثل التركيب المحصولى بالاراضى المستهدف استصلاحها مع التركيب المحصولى الحالى ، وان كان ذلك ليس بالامر المتوقع حيث قد تفرض الاراضى الزراعية الجديدة بحكم نوعيتها الاتجاه نحو التوسع فى زراعة المحاصيل الزراعية التى تتميز بأرتفاع حاجتها الى العمالة الزراعية (كالخضروات والفاكهة) ، وبالتالى زيادة الحاجة الى الايدى العاملة الزراعية بمعدلات اكبر عن المعدل المشار اليه ، وهو ماقد يصعب تدبيرها مستقبليا ، فى ضوء معدلات النمو فى أعداد الايدى العاملة الزراعية المشاهدة فى الفترة السابقة وفى الوقت المعاصر ، ومع افتراض اتباع اساليب وطرق الزراعة المتبعة حاليا .

ان الحاجة الى اتباع أساليب وطرق الزراعة الميكنة لايفرضها هدف زيادة نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة من المساحة الارضية المنزرعة مستقبلا بل تعد حاليا وسيلة ضرورية من أجل الارتفاع بانتاجية الوحدة من المساحة المنزرعة حاليا أمام مشكلة العجز الحالى فى العمل الزراعى المتاح لرى القطاع الزراعى ومايترتب عليه من تأخر فى حصاد وجنى الحاصلات الزراعية ، وبالتالى تأخر اعداد الارض لزراعات الموسم التالى ، ومن ثم نقص الانتاجية عن المستويات الممكن تحقيقها فى غياب هذه المشكلة . وعليه وفى ضوء المستوى الحالى لدرجة ميكنة كل من العمليات الزراعية المختلفة يمكن تحديد الملامح العامة لسياسة العمالة والميكنة الزراعية فى المرحلة المقبلة فى النقاط التالية :ـ

١ ـ الاتجاه وبخطوات سريعة نحو ميكنة العمليات الزراعية التى تمثل احتياجاتها من الايدى العاملة الزراعية نقطة الاختناق فى مسار انجاز العمليات الزراعية ويأتى فى مقدمتها عمليات حصاد وجنى وتجهيز الحاصلات خاصة الرئيسية منها لارتفاع حاجتها من الايدى العاملة الزراعية مقارنة بغيرها من العمليات الزراعية ، وان كان ذلك قد لايستلزم بالضرورة ميكنة بعض العمليات الزراعية الأخرى حاليا كعمليات زراعة وخدمة بعضا من الحاصلات الزراعية حيث حاجتها القليلة من الايدى العاملة الزراعية ، وقد تأتى ميكنة مثل هذه العمليات الاخيرة فى مرحلة لاحقة لمرحلة ميكنة عمليات الحصاد وتجهيز المحاصيل الرئيسية ، وذلك باستثناء ماقد تفرضه الجوانب الفنية لعملية الميكنة من ضرورة ميكنة بعضا من عمليات الزراعة والخدمة فى بعض الحاصلات الزراعية لضمان كفاءة ميكنة حصادها وتجهيزها .

٢ ـ الاتجاه نحو تطبيق طرق الزراعة والخدمة الميكنة لمجموعة الحاصلات الزراعية الرئيسية ، وخاصة تلك الحاصلات التى ترتفع حاجتها الى الايدى العاملة الزراعية واللازمة لعملية الزراعة بدرجة تقارب احتياجاتها فى عمليات الحصاد وتجهيز المحصول (كمحصولى الأرز ، والقصب على سبيل المثال) .

٣ ـ اذا كانت الملكيات والحيازات الصغيرة هى التى تسود الزراعة المصرية الى جانب وجود تفتت الحيازة الزراعية فان فى ذلك ، ومن الناحية العملية مايفرض ضرورة اختيار

الآلات والمعدات الزراعية المتطورة الصغيرة التى يسهل استخدامها وصيانتها من ناحية الى جانب قلة ماقد يلزم من استثمارات فى سبيل اقتناء الزراع لمثل هذه الآلات والمعدات الزراعية من ناحية أخرى .

٤ — ان صغر حجم الحيازة الزراعية ، وبالتالى الدخل المزرعى قد لايساعد القاعدة العريضة من الزراع على اقتناء الآلات والمعدات الزراعية اللازمة ، ومن ثم يمكن الأتجاه نحو التعاونيات الزراعية للقيام بدورها فى هذا المجال باقتناء مايلزم القرية من آلات ومعدات زراعية ، مع وجود السياسات الائتمانية التى تشجع وتمكن كبار الزراع على اقتناء مثل هذه للآلات والمعدات ليس بغرض خدمة مزارعهم فقط بل لخدمة مزارع الغير من صغار الزراع أيضا مقابل أجور محددة كما هو الحال حاليا بالنسبة للجرارات الزراعية .

٥ — ان دخول التعاونيات الزراعية فى هذا المجال قد لايكون بديلا كافيا لاقامة مراكز حكومية متخصصة تقوم على اقتناء الآلات والمعدات الزراعية التى قد يصعب على الزراع اقتناءها لارتفاع تكلفتها فقط ، بل قد يلزم اقامة مثل هذه المراكز باعتبارها مراكز اشعاع لاختيار ونشر الآلات الزراعية المتطورة ، وكذلك أيضا كمراكز صيانة لما قد يحوزه الزراع والتعاونيات من مثل هذه الآلات والمعدات الزراعية ، ويضاف الى ذلك امكانية مشاركتها فى تطوير وتحديث الآلات والمعدات الزراعية بما يلائم ظروف الزراعة المصرية من خلال الجمع بين الخبرة الزراعية ، وخبرة الفنين العاملين فى مجال الميكنة الزراعية .

٦ — ان الحاجة الى ميكنة عمليات الحصاد وتجهيز المحاصيل الزراعية الرئيسية كمرحلة أولى كما سبق بيانه لايعنى اغفال أهمية الأرتفاع بدرجة ميكنة عمليات الرى عن المستويات الحالية بل هى ضرورة تفرضها ضرورة ترشيد مياه الرى ، وتحسين الصرف .

٧ — ان الأتجاه المرحلى نحو التوسع فى الميكنة الزراعية بالأراضى القديمة على النحو المشار اليه لايعنى بالضرورة أن يكون هو نفس الاتجاه بالنسبة للزراعة فى الاراضى

الجديدة المستهدف استصلاحها ، اذ قد تواجه عمليات الاستصلاح والاستزراع بها فى المراحل الأولى بمشكلة النقص فى الايدى العاملة الزراعية ، ومن ثم تعد الميكنة الشاملة لكافة العمليات الزراعية المختلفة من السمات الواجب أخذها فى الحسبان عند التخطيط لاستصلاح واستزراع الاراضى الجديدة .

٨ — ان التوسع فى تطبيق اساليب وطرق الزراعة الميكنة وبالتالى وجود الآلات ومعدات الزراعية المتطورة قد يستلزم بالضرورة وجود مراكز لتدريب الزراع وغيرهم من العاملين فى هذا المجال على كيفية تشغيل وصيانة مثل هذه الآلات والمعدات الزراعية .

ان الاتجاه نحو التوسع فى تطبيق اساليب وطرق الزراعة الميكنة لايعد وسيلة لزيادة انتاجية الفرد من المشتغلين بالزراعة من خلال الارتفاع بمتوسط نصيب الفرد منهم من المساحة الارضية المنزرعة فقط ، بل له تأثيره ايضا على زيادة انتاجية الوحدة من المساحة المنزرعة ايضا حيث الانجاز الاسرع والدقيق للعمليات الزراعية — الا أن ذلك لايعد العامل الوحيد لزيادة انتاجية الوحدة من المساحة المنزرعة ، بل هناك ايضا العامل البيولوجى ، والكيماوى والذى قد يتميز بكبر تأثيره نسبيا ، وبل وسرعة تحقيقه للنتائج المتوقعه حيث انخفاض تكلفته بالنسبة للزراع وسهولة انتشاره فيما بينهم مقارنة بتكنولوجيا الانتاج الميكانيكية . ومن هنا قد تأتى الجوانب البيولوجية والكيماوية لتكنولجيا الانتاج الزراعى فى المرتبة الاولى بالنسبة للجانب الميكانيكى منها أمام تمثيل صغار الزراع للنسبة الغالبة من الزراع بالقطاع الزراعى ، حيث تعد هذه الجوانب من اهم الوسائل الحالية لزيادة الانتاجية المزرعية ومستوى دخول القاعدة العريضة من الزراع بالاراضى القديمة ، وبأقل تكلفة مقارنة بالوسائل الميكانيكية التى تتطلب الكثير من الاستثمارات التى قد يعجزون عن تدبيرها ، فضلا عن بطء انتشارها فيما بينهم .

وفى هذا الشأن وبناء على ما تشير اليه المشاهدات الحالية بقطاع الزراعى ، وتحليله ، وكذلك نتائج التجارب العلمية وتطبيقاتها العملية يمكن التنبؤ باحتمالات كبيرة لزيادة انتاجية

الوحدة من المساحة الارضية المنزرعة من خلال الاصناف المستنبطة حديثا من الحاصلات الزراعية او ماتم ادخاله من بدائل محصولية جديدة تتميز بارتفاع انتاجيتها او غيرها من العوامل والتى يجب ان تكون من السمات المميزة لتكنولوجيا الانتاج الزراعى فى المرحلة القادمة والتى يمكن الاشارة اليها فى النقاط التالية :-

١ - تشير البحوث العلمية الزراعية وتطبيقاتها العملية الى استنباط العديد من الاصناف المرتفعة الانتاجية خاصة من المحاصيل الزراعية الرئيسية كالذرة ، والارز ، والقمح وغيرها ، وهى وان كانت مازالت فى مرحلة التجارب الاولية الا ان هناك من الاصناف المنزرعة حاليا منها والتى تتميز بارتفاع انتاجيتها مقارنة بالبعض الآخر المنزرع حاليا منها ايضا ، وهو مايستلزم تعميم زراعة الاصناف الاولى من خلال ارشاد الزراع وتوفير احتياجاتهم منها الى حين التوسع فى زراعة الاصناف المستنبطة حاليا تبعا لما تكشف عنه نتائج التجارب التطبيقية لزراعتها .

٢ - الاتجاه نحو التوسع فى زراعة البدائل المحصولية الجديدة المرتفعة الانتاجية كمحصول بنجر السكر ، وفول الصويا ، والاقطان قصيرة التيلة .

٣ - الاتجاه نحو زيادة درجة التكثيف المحصولى بالتوسع فى زراعة الحاصلات الزراعية المحملة على غيرها من الزروع حيث تشير النتائج التطبيقية لدى الزراع على نجاح التحميل زراعة بعض المحاصيل الزراعية المعروفة حاليا (فول الصويا ، بصل .. الخ) على غيرها من الزراعات .

٤ - الاتجاه نحو الاخذ بمبدأ التخصص الاقليمى فى زراعة الحاصلات الزراعية وفى اصنافها ، وعلى الاقل بالنسبة للحاصلات الزراعية النقدية غير الرئيسية الى جانب الرئيسية منها .

٥ - الاتجاه نحو تطبيق مشروع التجميع الزراعى بالنسبة للحاصلات الزراعية الرئيسية التى لم يشملها الى الآن .

٦ — الوصول بمعدلات تسميد الارض الزراعية بالاسمدة الكيماوية الى المعدلات المثلى طبقا لما تكشف عنه التحليلات اللازمة للتربة الزراعية فى كل من المناطق والاقاليم المختلفة ، وطبقا للاحتياجات الفعلية لكل من اصناف الحاصلات الزراعية المنزرعة بها . ان التسليم بأهمية الاكتشافات البيولوجية ، والكيماوية (وكذلك الميكانيكية) واستمراريتها يستلزم بالضرورة تدعيم وتطوير مراكز البحث العلمى فى مجال الزراعة سواء مايتصل منها باستنباط الاصناف الجديدة من الحاصلات الزراعية او تغذية النبات وبحوث التربة الزراعية ، وكذلك الصناعات الكيماوية والميكانيكية المرتبطة بالزراعة . ان تدعيم مراكز البحث العلمى الزراعية لايقف عند انشاء الجديد منها وتطوير القائم منها فحسب ، بل يستلزم ايضا توفير الامكانيات المالية ، والمادية اللازمة ، الى جانب توفير المهارات البشرية اللازمة والعمل على استقرارها . كما انه لابد أن يصاحب ذلك توفير وتدعيم الاجهزة والخدمات المعاونة لها فى توصيل وتنفيذ انجازاتها على مستوى القطاع الزراعى كجهاز الارشاد الزراعى ، ومراكز التدريب .

٣ـ٥ سياسة التجارة الخارجية

٣ـ٥ـ١ تطور الواردات من السلع الغذائية :

تلعب الواردات من السلع الغذائية دورا توازنيا فيما بين الانتاج والاستهلاك ، حيث تسد الفجوه بين الانتاج المحلى والاستهلاك . ونظرا لنمو الاستهلاك بمعدلات فاقت نظيرها فى الانتاج المحلى ، فقد تزايدت الواردات من مختلف السلع الغذائية بشكل كبير جدا عبر العشرين سنه الماضية ٦٠/٦١ ـ ٨٠/١٩٨١ والتى يوضحها الجدول التالى رقم (٣ ـ ١٠) .

١ـ القمح ودقيق القمح : ارتفعت واردات البلاد من القمح من ٧٩٥ الف طن كمتوسط للفترة ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ حتى وصلت الى ٢٤٣٦٣ الف طن كمتوسط للفترة ٧٦/٨٠/١٩٨٤ ـ بمعدلات نمو بلغت ١١٪ عبر الستينات و٨ر٤٪ فى النصف الثانى من السبعينات ، هذا بالاضافة تالى الكميات التى تم استيرادها من دقيق القمح وبلغت نحو ٧ر٦٠٢ الف طن فى النصف الاول من الستينات سنويا ، ونصف مليون طن تقريبا فى المتوسط فى النصف الثانى من الستينات وحوالى ٦٦٠ الف طن فى النصف الثانى من السبعينات . اى أن هناك زيادة كبيرة فى معدلات الاستيراد من القمح ، أما دقيق القمح فمعدلات الاستيراد بعد أن انخفضت فى النصف الأول من السبعينات عاودت الارتفاع بشكل كبير فى النصف الثانى من السبعينات .

٢ـ الذره الشامية : ان جزء من الذره الشامية يذهب علف للحيوان ، مما يجعل الطلب عليها متزايد وانعكس ذلك فى ارتفاع الواردات بشكل كبير جدا حتى بلغ أكثر من نصف مليون طن سنويا كمتوسط للنصف الثانى من السبعينات كما هو واضح فى الجدول رقم (٣ـ٧) .

٣ـ الفول : على الرغم من ان واردات البلاد عبر الستينات لم تكن الا فى بعض السنوات وبكميات صغيرة للغاية ، الا انه فى السبعينات اصبحت تستورد البلاد سنويا كميا تتزايد حتى بلغت فى المتوسط حوالى ٣٤ الف طن سنويا فى النصف الثانى من السبعينات .

جدول رقم (٣ـ١٠) الكميات المستورده من اهم السلع الغذائيه

ومعدل نموها السنوى المركب خلال الفترة ٦١/٦٠ـ٨١/٨٠

الزمن / السلعه	متوسط الفترة ٦١/٦٠ ٦٥/٦٤	متوسط الفترة ٦٦/٦٥ ٧٠/٦٩	متوسط الفترة ٧١/٧٠ ١٩٧٥	متوسط الفترة ٧٦ـ٨١/٨٠
القمح	ـ ر٧٩٥	١٤١٣ر٧	١٩٣٣ر٧	٢٤٣٦ر٣
دقيق القمح	٦٠٢ر٣	٥٠٨ر٨	٣١٥ر٦	٦٥٩ر٧
الذره الشاميه	٢١٧ر٤ (١)	١٢٩ر٨ (٢)	١٩٩ر٧	٥٨٥ر٥
فول بقلى	٢ر٥	ـ ر٢	٢٩ر٨	٣٣ر٩
عدس	٦ر٤	١٣ر٢	١٥ر٩ (٣)	٤٩ر٣
سكر	٧٢ر١ (٤)	١٠٠ر٧ (٥)	٥٧ر٥	٢٢٧ر٥ (٦)
زبد طبيعى وسمن	٣ر٠	٣ر٠	١ر٤	١٧ر٤
زيت بذرة القطن	ـ ر١٣	ـ ر٣٠ (٧)	٧٤ر٨	٣٥ر٥ (٨)
حيوانات للذبح	٢٣ر٦	١٧ر٨	٣ر٢	٢ر٢
لحوم مجمده	٦ر٩	١٠ر٥	١٠ر٢	٧٠ر٤
لحوم محفوظه	١ر٨	٢ر٩	٣ر٢	٥ر٨

المصدر : حسبت من وزارة التخطيط ـ شعبة التجارة الخارجيه وبيانات غير منشوره

٤ـ السكر : كانت فى أوائل الستينات من الاقطار المصدره للسكر ، ولكن فى أواخر الستينات واوائل السبعينات وامام زيادة الطلب الاستهلاكى ونقص العرض اخذت الواردات تتزايد بشكل كبير وبخاصه فى النصف الثانى من السبعينات الذى بلغت فيه كمية الواردات حوالى ٢٢٧ر٥ الف طن سنويا أى تضاعفت عما كانت عليه فى الستينات والنصف الاول من السبعينات .

٥ـ العدس : تعتبر مصر من الدول المستورده للعدس الا أنها كانت تستورد كميات صغيره فى الستينات ارتفعت بشكل كبير فى النصف الثانى من السبعينات حتى بلغت ٤٩٣ر٣ الف طن سنويا فى المتوسط .

٦ـ زيت بذرة القطن : تأرجحت الكميات المستورده من زيت بذرة القطن عبر الستينات بين ٣٠ر٦١٣ الف طن سنويا فى المتوسط وقفزت الى ٧٤ الف طن سنويا فى المتوسط فى النصف الاول من السبعينات وهبطت الى ٣٥ر٥ الف طن فى النصف الثانى من السبعينات.

٧ـ اللحوم المجمده : لم تتجاوز واردات البلاد من اللحوم المجمده ١٠ر٥ الف طن فى المتوسط حتى نهاية النصف الأول من السبعينات ثم قفزت الى ٧٠ر٤ الف طن فى المتوسط فى النصف الثانى من السبعينات . اى بلغت سبع أمثال ما كانت عليه .

وجدير بالملاحظة أن معدل الزيادة فى الواردات ارتفع بشكل كبير وواضح فى النصف الثانى من السبعينات ، وهذا الارتفاع الكبير يرجع اساسا الى زيادة الطلب المحلى الفعال على السلع الغذائية المختلفة فى حين ظل العرض المحلى منها بدون زيادة قادره على مواجهة الزيادة فى الطلب وفى ظل عدم وجود سياسة استهلاكية واضحة ولا سياسة تجارية تحد من الواردات ادى الأمر الى زيادة الواردات بشكل كبير . كما أن اسباب ارتفاع الطلب على السلع الغذائية يرجع اساسا الى زيادة الدخل وخاصه فئات معينه من المجتمع ظهرت بعد الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ لأن الزيادة فى الطلب ومعدلات الاستهلاك لاتتمشى مع الزيادة السكانية ـ كما أن بعض السلع مثل

القمح والذره الشامية - اصبح الطلب عليها من أجل مزارع الماشية والدواجن والتى انتشرت بشكل كبير فى السنوات الأخيرة نظرا لأن عائد الاستثمار فى هذه المشروعات مرتفع بدرجة كبيرة

ولعل توضيح اعباء هذه الواردات قد يؤدى الى بيان حجم المشكلة ، فلقد ارتفعت قيمه الواردات الغذائية من حوالى ٨٢ر مليون جنيه عام ٦٠/٦١ الى ١٤٣ر٩ مليون جنيه عام ٦٩/٧٠ ثم ٤٨١ر ، ٩٣٨ر٤ مليون جنيه عامى ١٩٧٥ ، ٨٠/١٩٨١ على التوالى أى تضاعفت قيمة الواردات أكثر من عشر مرات تقريبا خلال هذه الفترة ، فى حين ان كميات الواردات لم تزداد بهذا القدر ، مما يدل على أن جزء من الزيادة فى قيمة الواردات يرجع ايضا الى ارتفاع أسعار الواردات فى الاسواق العالمية نتيجة للتضخم الذى اجتاح العالم فى السنوات الماضية ، وكذلك نتيجة لتغيير سعر صرف الجنيه المصرى اعتبارا من عام ١٩٧٩ (تخفيض قيمة الجنيه المصرى) (١)

كما بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الاساسية حوالى ١٦١٠ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ (٢) ، منها حوالى ٨٣٤ر٤ واردات القمح والدقيق ، أى حوالى ٥١ر٨٪ من قيمة الواردات من السلع الغذائية ، ١٥٥ مليون جنيه واردات الذره الشامية ، ١٨٥ مليون جنيه واردات السكر ، ١٣١ مليون جنيه واردات زيت الطعام ، ١١٥ر٢ مليون جنيه لحوم مجمده ،

هذا وتمثل واردات القمح والذره الشاميه ٦١ر٤٪ من اجمالى قيمة واردات السلع الغذائيه فى نفس السنه ١٩٨٢/٨١ .

وتجدر الاشاره الى أن اسعار استيراد السلع الغذائية ارتفعت بشكل كبير خلال الفتره من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢/٨١ ، حيث ارتفع سعر الطن المستورد من القمح من ١٣٠ دولار الى ٢١٠ دولار فيما بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٢/٨١ ، ووصل سعر طن الدقيق الفاخر المستورد الى

---

(١) وزارة التخطيط - شعبة التجارة الخارجية - بيانات غير منشوره .

(٢) محمد حمدى صبحى الاتربى - ملحوظات أوليه حول الحجم الحقيقى لمشكلة دعم السلع الغذائيه وزارة التموين - ١٩٨٣ .

٣١٥ دولار عام ١٩٨١/٨٠ ـ وارتفع سعر طن اللحوم المجمده من ٦١٧ دولار عام ١٩٧٨ الى ١٧٢٢ دولار عام ١٩٨٢/٨١ ، وذلك كما هو مبين فى الجدول التالى رقم (٣ـ١١) .

جدول رقم (٣ـ١١) متوسط أسعار الاستيراد على اساس القيمه (سيف) بالدولار للطن

السنه / السلعه	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١
القمح	١٣٠	١٧٦	٢٠٠	٢١٠
الدقيق الفاخر	١٨٥	٢٤٧	٣١٥	٢٨٢
الذره الشاميه	٦٧	١٥٨	١٨٧	١٩٣
العدس	١٦٨	٣٨٨	٥٣٧	٥١٤
الفول	١١٠	٣٦٠	٣٨٠	٤٢٠
زيت الطعام	٦٥٥	٧٩٠	٦٩٠	٦٨٠
السكر	٢١٥	٢٦٤	٧٦٠	٤٨٢
الشاى	١٢٨٧	١٦٩٧	٢١٥٠	١٨٠٠
الدواجن المجمده	٧١٩	١٢٨٢	١٥٠٠	١٥٠٠
اللحوم المجمده	٦١٧	١٦٥٩	١٧٠٥	١٧٢٢

المصدر :

وزارة التموين ، بيانات غير منشوره .

ولقد ادى تزايد حجم الواردات وفى نفس الوقت ارتفاع أسعارها الى زيادة العبء على ميزان المدفوعات والميزان التجارى الجارى حيث حقق ميزان المدفوعات عجزا بلغ ٣ر٩٦٨ ، ٣ر٤٩٥ ، ٣ر٨٨٢ مليون جنيه فى الأعوام ٧٨/٧٩ ، ٧٩/٨٠ ، ٨٠/٨١ على التوالى ، أما الميزان التجارى الجارى فقد حقق عجزا كبيرا جدا بلغ ٦ر٢٦٦٣ ، ر٢٧٢٦ ، ٧ر٣١٠١ مليون جنيه فى الأعوام سالفة الذكر وبالترتيب (١) .

ومن ناحية ثانية أدت زيادة قيمة الواردات الى زيادة حجم الدعم الموجه للسلع الغذائيه حيث بلغ حوالى ٣ر١٤٦٩ مليون جنيه فى الموازنه العامه لعام ٨١/٨٢ (٢) وذلك فقط للسلع الموضحه بالجدول رقم (٣-١١) .

ولا شك أن الاسباب الكامنه وراء الوضع الراهن سالف البيان ، تكمن اساسا فى عدة عوامل أهمها :-

١- ضعف الطاقة الانتاجية من السلع الغذائية المختلفة وذلك نتيجة موضوعية لمحدودية الرقعه الزراعية وانخفاض الغله المحصوليه .

٢- الاسراف فى الاستهلاك وخاصة فى الحبوب وفى مقدمتها القمح الذى يبلغ متوسط استهلاك الفرد منه حوالى ١٨٤ كيلو جرام ، ولكن الواقع الفعلى ان جزء من هذه الكمية يوجه لغذاء الحيوان نظرا لأن اسعار القمح فى السوق المحلية منخفضه عن اسعار تيمن الحيوان .

٣- اصرار الدوله على سياسة الدعم دونما التأكد من أن الدعم يذهب الى مستحقيه ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة كبيرة فى الاستهلاك وخاصة لدى الطبقات مرتفعه الدخل .

٤- ظهور فئة عريضة من المجتمع فى السنوات الاخيرة ذات دخول مرتفعة مما أدى الى زيادة معدل الاستهلاك من مختلف السلع الغذائية .

---

(١) البنك المركزى المصرى - مارس ١٩٨٢ .
(٢) محمد الاتربى ، مرجع سابق ص ١٣ .

٥ـ السياسة التجارية التى أتبعت بعد الانفتاح عام ١٩٧٤ وما ترتب عليها من قوانين جديده مثل قانون الاستيراد بدون تحويل عمله ، مما أدى الى استيراد سلع غذائيه تعتبر كماليه .

هذا ولقد ارتبط التطور الكبير فى الواردات بالسياسة التجارية وما طرأ عليها من تغيير عبر سنوات الدراسة ٦٠/٦١ ـ ٧٩/١٩٨٠ والتى كان لها أثر واضح على زيادة معدلات الاستيراد من مختلف السلع بصفه عامه ومن السلع الغذائية بصفه خاصة .

٣ـ٥ـ٢ الاطار المؤسسى للتجاره الخارجية :

من السياسات التى لها تأثيرها الكبير على قطاع الزراعة ، سياسة التجارة الخارجية بصفة عامة وسياسة التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية بصفة خاصة ، وبغض النظر عن دور التجارة فى عملية التنمية الاقتصادية ككل ، فان لسياسة التجارة الخارجية اثرها على الانتاج والاستهلاك معا ، كما انها تتأثر بهما ايضا ، وحيث ان سياسة التجارة الخارجية للحاصلات الزراعيه هى جزء من سياسة التجارة الخارجية فانه سيتم دراستها فى هذا الاطار .

ويمكن بصفة عامة التمييز بين مرحلتين تاريخيتين فى سياسة التجارة الخارجية . مرحلة ماقبل الانفتاح ومرحلة مابعد الانفتاح . كما ان للاطار المؤسسى والتنظيمى دوره فى سياسة التجارة الخارجية .(١)

اولا : مرحلة ماقبل الانفتاح الاقتصادى حتى عام ١٩٧٤ـ عندما صدرت القوانين الاشتراكية فى بداية الستينات تم سيطرة القطاع العام على قطاع التجارة الخارجية حيث انشئت المؤسسه المصرية العامه للتجارة الخارجية عام ١٩٦١ واقتصر نشاط التجارة الخارجية على شركات القطاع العام . وفى عام ١٩٦٧ انشئت مجالس سلعية للاسهام فى تخطيط التجارة الخارجية فى ضوء ماهو متوفر لديها من بيانات عن الانتاج والاستهلاك واحتياجات الاسواق الخارجية ومواصفات السلع .

وفى عام ١٩٧١ تم فصل الاعمال التنفيذية عن وزارة التجارة وتم اسنادها الى الهيئات والمؤسسات التابعه لها وانشئت هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وتحولت المجالس السلعية الى لجان للبت النهائى فى العروض المقدمه استيرادا كانت ام تصديرا .

---

(١) تقييم سياسات التجارة الخارجية وادارة النقد الاجنبى ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ١٩٨١ .

وفى عام ١٩٧٢ انشئ المجلس الاعلى للتجارة الخارجية يرأسه نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الذى يقوم بوضع خطة التجارة الخارجية فى اطـــار الخطة الاقتصادية للبلاد ، وانشئ ايضا وكالة وزراة لشئون التجارة الخارجيـــة واخرى للميزان التجارى حيث تقوم الوكالة المذكورة بتحديد كمية وقيمة السلع المـراد استيرادها بالاتفاق مع الوزارات المعينه ووفق الموارد المتاحه ، وفى هذه الفترة تم اطلاق حرية التصدير للقطاعات المختلفه او باشتراكها مع شركات التجارة الخارجيـــة (باستثناء القطن والارز والموالح والبترول) فهى مقصورة على شركات التجارة الخارجية

ووفق هذا التنظيم يقوم كل قطاع منتج بتحقيق اهدافه التصديرية ولا يجـــــوز لوزارتى التموين والصناعه بوقف تصدير اى سلعه الا بعد موافقه اللجنة الوزارية المعينه وموافقة مجلس الوزراء ،

وعلى الرغم من هذا التنظيم الجديد لم يستطيع المجلس الاعلى للتجارة تحقيـــق اهدافه حيث لم يتغلب على الروتين ولم ينظم اعمال لجان البت ولم يخلق الكـــادرات الفنية المتخصصه ولم يستطيع ايضا توفير احتياجات القطاعات من السلع المستوردة فـى المواعيد المناسبة ، مما كان لذلك كله اثره السئ على التجارة الخارجية ،

ثانيا : بعد الانفتاح الاقتصادى ـ صدر القرار الجمهورى رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٤ بتشكيـــل وزارة التجارة الخارجية ووكالتين للوزراة احدهما لتخطيط التجارة الخارجية واخـــرى لتنمية الصادرات وذلك تمشيا مع سياسة الانفتاح التى اتبعتها البلاد عام ١٩٧٤ ،وظلت تتوالى القوانين المنظمه لقطاع التجارة وتحديد الهيكل التنظيمى الذى اصبح علـــى الوجـه التالى :ـ

١ ـ المجلس الاعلى للتجارة الخارجية ويرأسه وزير التجارة وتتمثل فيه الوزرات المعنيـة والاجهزة التى لها علاقة بالتجارة الخارجية وتحددت مهمة المجلس فى تحديـــد اهداف قطاع التجارة الخارجية وسياساته وتخطيطه ، ولقد جمد نشاط المجلس

فيما بعد عام ١٩٧٤ لانه تم انشاء لجنة اقتصادية تتبع مجلس الوزراء تقوم باختصاصات المجلس المذكور .

٢ — الامانة الفنية للمجلس الاعلى للتجارة الخارجية . تشكلت فى يونيو ١٩٧٤ .

٣ — لجان التخطيط السلعى وعددها خمس لجان كل لجنة تختص بمجموعة من السلع وتقوم باعداد دراسات عن الانتاج والاستهلاك والهيكل الاساسى لخطة التجارة السنوية ومتابعة تنفيذ الخطة .

٤ — لجان المشتريات الخارجية وهى مختصه بطرح المناقصات للسلع التى يتم استيرادها .

٥ — لجان التصدير وتختص باصدار تصاريح التصدير .

٦ — القطاعات المستفيدة .

٧ — القطاع التجارى .

٨ — الهيئة العامه للرقابة على الصادرات والواردات .

هذا ولقد تم الغاء المؤسسه المصرية العامه للتجارة الخارجية عام ١٩٧٦ وتحولت وزارة التجارة الى قطاع فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ١٩٧٨ تم ضم للوزارة المذكورة التعاون الاقتصادى عام ١٩٨٠ .

وفى عام ١٩٨٠ تضمن التشكيل الوزارى انشاء منصب نائب رئيس وزراء للشئون المالية والاقتصادية ولم يأتى ذكر لوزارة التجارة وان ظلت الانظمه كما هى فى قطاع التجارة الخارجية

ويمكن استنتاج مايلى من خلال العرض السابق :ـ

١ ـ عدم استقرار الاجهزة المشرفه على قطاع التجارة الخارجية مما يؤثر سلبيا على تحقيق اهداف القطـــاع .

٢ ـ لايوجد تكامل بين القطاعات المناط بها نشاط التجارة الخارجية مما ادى الى عـــدم وجود تنسيق فى رسم السياسات وتنفيذها ومتابعتها .

٣ ـ لم يعد هناك دور كبير لوزارة التخطيط فى مجال التجارة الخارجية بعد الانفتاح كمـا كان الحال قبل الانفتاح .

٤ ـ دخول القطاع الخاص كمستورد ومصدر فى التجارة الخارجية .

٣ ـ ٥ ـ ٣ تطور سياسة التجارة الخارجية :

لقد تغيرت السياسات التجارية عبر الفترة التاريخية ٦٠ ـ ١٩٨٠ ، ففى الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٣ كانت السياسات خاضعة للتحكم الحكومى الكامل فى التجارة الخارجية اى مرحلة تخطيط التجارة الخارجية ، وبعد عام ١٩٧٣ كان الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ الذى ترتب عليه تحرير التجارة الخارجية الذى اقتضى وضع قوانين جديدة تتمشى مع السياسة الاقتصادية الجديدة ، وفتح المجال للقطاع الخاص ليلعب دورا كبيرا فى التجارة الخارجية .

وبصفة عامة فان الفترتين التاريخيتين سالفتى ذكر اتسمت السياسات التجارية فى كل منهما ببعض الخصائص نحاول بيان اهمها :ـ

١ ـ سياسة التجارة الخارجية للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٣ :

أتسمن سياسة التجارة فى هذه الفترة بالخصائص الآتيه :ـ

أ ـ قصر الاستيراد والتصدير على القطاع العام الحكومى ممثلا فى شركات التجارة الخارجية .

ب ـ تبنى سياسة احلال الواردات .

جـ ـ تقليص دور القطاع الخاص بشكل كبير .

د ـ زيادة حجم التجارة مع الدول الاشتراكية استيرادا وتصديرا .

هـ ـ سياسة تصدير فائض الانتاج .

ولقد ترتب على هذه السياسة مايلى :ـ

أ ـ تدهور الصادرات .

ب ـ عدم فعالية القطاع العام لعدم وجود شركات منافسه له فى مجال التجارة الخارجية .

جـ ـ السيطرة على الميزان التجارى .

د ـ توفير احتياجات البلاد من السلع الاساسية سواء للاستهلاك او الانتاج .

٢ ـ سياسة التجارة الخارجية منذ الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ حتى الآن .

لقد تميزت سياسة التجارة الخارجية فى هذه الفترة بعدة خصائص اهمها مايلى :

أ ـ استمرار قصر استيراد وتصدير بعض السلع على شركات القطاع العام .
ب ـ استمرار الروتين فى اجراءات الاستيراد والتصدير .
جـ ـ التغيير المستمر فى منظمات التجارة الخارجية .
د ـ السماح للافراد بالاستيراد وفق نظام الاستيراد بدون تحويل عمله .
هـ ـ تحول التجارة الى دول السوق الحر وتقليصها مع الدول الاشتراكية .
و ـ استمرار سياسة تصدير فائض الانتاج .

ولقد ترتب على هذه السياسة مايلى :ـ

أ ـ زاد حجم واردات القطاع الخاص بشكل كبير بينما ظلت صادراته محدودة للغاية .
ب ـ تقلص حجم الصادرات بصفة عامه وظهور العجز فى الميزان التجارى وتراكم العجز عبر الزمن
جـ ـ عدم قدرة القطاع العام على منافسه القطاع الخاص .
د ـ توفير الاحتياجات من السلع وتوافر نسبى للنقد الاجنبى .
هـ ـ اخذ القطاع الخاص دوره فى التجارة الخارجية ولو انه ليس الدور المطلوب .

٣ـ٥ـ٤ الوضع الحالي للتجارة الخارجية :

١ ـ اختلال ميزان المدفوعات لقد وصل العجز فى الميزان التجارى الجارى الى اكبر معدل له عام ١٩٧٩ حيث وصل الى ٢ر٢٩١٤ (١) مليون جنيه بينما كان فى مطلع السبعينات ١٧٣ (٢) مليون جنيه . اما عام ١٩٨٠ فقد بلغ ٢٦٠٧ (٣) مليون جنيه تقريبا .

(١ ، ٣) وزارة التخطيط ـ شعبة التجارة الخارجية .
(٢) نشرة البنك المركزى المصرى ـ ١٩٧٩ .

ويعزى هذا العجز الى زيادة كبيرة فى الواردات وجمود نسبى فى الصادرات الذى نجم اساسا عن زيادة الطلب عن العرض من الانتاج المحلى من ناحية ونظام الاستيراد بدون تحويل عمله الذى ادى الى استيراد سلع كمالية وترفيهية تملا الاسواق .

كما ان هناك عجز فى ميزان العمليات الجارية رغم ارتفاع حصيلة العمليات الجارية غير المنظورة . فقد تراجعت حصيلة الصادرات السلعية منسوبة الى المتحصلات الجارية من ٨٣٪ عام ١٩٧١/٧٠ الى ٤٠٪ عام ١٩٧٩ فى حين ارتفعت قيمة المتحصلات غير السلعية من ١٧٪ الى ٦٠٪ فى نفس الفترة .

ومن مظاهر خلل ميزان المدفوعات ايضا الاعتماد المتزايد على فائض العمليات الرأسمالية (منح وقروض) التى تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومى .

٢ — جمود الصادرات وتوكيزها . تتركز الصادرات المصرية بصفة اساسية فى تصدير القطن الارز[1] ، البصل ، المنسوجات والبترول .

هذا ولقد شكلت صادرات القطن ومنتجاته والبترول ومنتجاته حوالى ٧٥٪ من اجمالى الصادرات المصرية عام ١٩٧٩ . وان الاعتماد فى التصدير على هذه السلع فقط يؤدى الى تقلص مستمر فى الصادرات ، خاصة بعد انخفاض اسعار البترول فى الوقت الراهن ، ومثل هذه السياسة تعتبر سياسة فاشلة ، فالامر يتطلب تنويع الصادرات والعمل ايضا على اعطاء دفعة لقطاع التصدير بحيث تتحرك الصادرات الى الامام بما يخفف العبء على ميزان المدفوعات .

٣ — زيادة الواردات بشكل كبير : لقد ارتفعت الواردات بشكل كبير وخاصة السلع الاستهلاكية التى بلغت قيمتها حوالى ٦٧٪ من اجمالى الواردات السلعية عام ١٩٧٩ . وحتى عام ١٩٧٤ كانت الصادرات الزراعية تكفى لاستيراد السلع الغذائية ، الا انها منذ عام ١٩٧٥ وحتى الان عجزت عن ذلك ووصل عجز الميزان التجارى الزراعى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ .

---

(١) انخفضت صادرات الارز بشكل كبير فى الفترة الاخيرة وقد لايتم تصدير الارز مستقبلا .

٤ ـ تدهور شروط التبادل التجارى : لقد سارت نسب التبادل الصافية والاجمالية بشكل ادى الى تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالح الاقتصاد القومى حيث يعنى هذا ان مصر يجب ان يدفع كمية صادرات اكبر للحصول على نفس الكمية من الواردات .

اى انه يمكن القول ان الوضع الحالى للتجارة الخارجية المصرية بصفة عامه يمر بمرحلة خطرة حيث يزداد العجز فى الميزان التجارى ويزداد ايضا الخلل فى ميزان المدفوعات الذى سيدفع الى المزيد من الاقتراض من الخارج لاللحصول على مستلزمات الانتاج والمصانع بل لتوفير الغذاء للمواطنين ، الامر الذى سيرهق كاهل الاقتصاد المصرى بسداد اقساط القروض وفوائدها . لذا فان الامر يتطلب اعادة النظر فى سياسات التجارة الحالية واتباع سياسة اكثر فعالية وايجابية تبنى اساسا على تنشيط الصادرات والحد من الواردات والانتاج من اجل التصدير وليس الاعتماد على فائض الانتاج .

٥ ـ بعض السياسات التى اسهمت فى الوضع الحالى للتجارة الخارجية .

لقد سبق بيان ان تدهور العجز فى الميزان التجارى جاء الجزء الاكبر منه فى السنوات القليلة الماضية ، وماذلك الا نتيجه موضوعية لبعض سياسات التجارة الخارجية وعوامل اخرى سواء كانت انتاجية ام استهلاكية . وسنبين فى الآتى بعض السياسات التى ربما تكون قد اسهمت فى الوضع التجارى المتردى حاليا :

أ ـ تنظيم النقد الاجنبى حتى الانفتاح الاقتصادى كانت هناك رقابة صارمه مفروضة على النقد الاجنبى من حيث تداوله ، وكان سعر الصرف الرسمى ان الدولار يعادل اربعون قرشا فقط . وبعد الانفتاح الاقتصادى كان لزاما ان تعيد الدولة النظر فى القيود المفروضة على النقد الاجنبى وكذلك سعر صرف الدولار مقابل الجنية وكذلك باقى العملات الاخرى . وترتب على ذلك ان انشئت الدولة السوق الموازية التى تحولت الى مجمع للنقد لدى البنوك التجارية بعد ذلك

بهدف استقطاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج الامر الذى تطلب تعديل سعر الصرف ، وكان ذلك عام ١٩٧٩ حيث اعطيت علاوة تشجيعية للنقد الاجنبى قدرها ٧٩٪ من السعر الرسمى .

وترتب على هذه السياسة ان بلغت موارد مجمع النقد حوالى ٢٥٤١ مليون جنيه فى حين كانت ٢٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ولقد حقق المجمع فائضا قدره ٧٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بعد ان كان ٢ر٣٤٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ .

ولقد ارتفعت الصادرات عن طريق السوق الموازية من ٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٣٥٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، بينما ارتفعت الواردات فى نفس الفترة من ١٨٠ مليون جنيه الى ٢٠٨١ مليون جنيه ، وكان القسم الاكبر من الواردات عبارة عن سلع وسيطة حيث بلغت نسبتها ٦٧٪ من اجمالى الواردات عام ١٩٧٩ .

اى ان مجمع النقد والسوق الموازية اسهما فى زيادة حصيلة البلاد من النقد الاجنبى وفى نفس الوقت زيادة الواردات بشكل كبير جدا بعكس الحال بالنسبه للصادرات .

ب - الاستيراد بدون تحويل عمله : تمشيا مع سياسة الانفتاح وتحرير التجارة صدر قانون عام ١٩٧٥ تم تعديله عدة مرات يقضى بالسماح بالاستيراد بدون ان تتحمل الدوله اى اعباء نقدية اجنبية ، تعدل القانون عدة مرات ثم صدر القرار رقم ٦٠٠ عام ١٩٧٩ يقضى بسداد الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بالنقد الاجنبى وتم الغائه فيما بعد . ولقد ادت هذه السياسه الى ان بلغت قيمة الواردات وفق هذا النظام حوالى ٧ر٨٨١ مليون جنيه عام ١٩٧٩ بنسبة ٨ر٣٣٪ من اجمالى واردات البلاد ، وتمثل الواردات من السلع التموينية والغذائية ١١٪ من اجمالى الواردات ووسائل النقل والمعدات الهندسية حوالى ٥ر٤٢٪ والباقى عبارة عن معادن وحراريات واخشاب .

اى ان هذا النظام الذى استهدف اساسا استخدام مدخرات المصريين بالخارج فى توفير احتياجات المواطنين من السلع الغذائية والتموينية دون تحمل الدولة اعباء مالية (نقد اجنبى) ادى الى زيادة الواردات بشكل كبير ولكن الجزء الاكبر منها سلع كمالية حيث سيارات الركوب والمعدات الهندسية شكلت الجزء الاكبر من تلك الواردات .

جـ - سعر الصرف : كان سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل الدولار حتى النصف الاول من عام ١٩٧٨ حوالى ٤٣ قرشا لكل دولار فى النصف الثانى تم تعديله بحيث اصبح الدولار يعادل ٧٠ قرشا ، هذا التعديل ادى الى ارتفاع قيمة الواردات الى مايقرب من الضعف مما ادى الى ارتفاع اسعارها فى السوق المحلية ، كذلك اسعار السلع المصنعه محليا والتى تستخدم مستلزمات انتاج من الخارج حيث ارتفعت اسعارها . كما ارتفعت قيمة الصادرات ولكن نتيجة لارتفاع عوائد قناة السويس والصادرات من البترول . اما صادرات السلع الصناعية والزراعية فلم يحدث فيها ارتفاع يذكر .

هذا ومن المعروف فى التجارة الدولية ان خفض سعر الصرف للعملة الوطنية انما يستهدف زيادة صادرات السلع الوطنية والحد من الواردات وبالتالى الاستهلاك ولكن ذلك يتطلب ان يكون الطلب الخارجى على المنتجات المحلية مرنا ، وكذلك الطلب المحلى على السلع الاجنبية مرنا هو الاخر ، الا ان هذه السياسة لم تؤدى الغرض منها بل جاءت بنتيجة عكسية تمثلت فى زيادة قيمة الواردات بشكل كبير . ولقد تم تخفيض آخر لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار عام ١٩٨٢ حيث اصبح الدولار يساوى ٨٠ قرشا مما دفع ايضا الى قيمة الواردات دون زيادة مقابلة فى كميتها .

وجدير بالذكر ان الطلب على الدولار فى مصر مرتفع جدا ، ويصل فى الوقت الراهن سعر الدولار ١٨ر١ جنيه ، وهذه الظاهرة لايوجد تفسير علمى لها ، لان الطلب على العملات الحرة الاخرى ليست بهذه الحده ، وربما للزيادة الكبيرة فى الواردات من

امريكا فى الفترة الاخيرة دوره فى هذه الظاهرة ،او قد تكون العوامل السيكولوجية هى المسئوله .

د — القوانين المنظمه للاستيراد والتصدير : لقد توالت القوانين والقرارات المنظمة للاستيراد والتصدير فى السنوات الاخيرة بشكل متلاحق وملفت للانظار ونجد الآتى :

١— منع القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٧٥ تصدير الحاصلات الزراعية التى يتم استيرادها وتعدل هذا القرار خمسة عشرة مرة حتى عام ١٩٨٢ .

٢— نظم التصدير للسلع المسموح بتصديرها بيروقراطية روتينية ، وهذا الوضع لايتمشى مع الحاصلات الزراعية سريعة التلف التى تحتاج الى سرعة تصديرها ، فهناك ١٣ جهة مسئولة تمر عليها السلعة المصدرة تبدأ بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات وتنتهى بمصلحة الجمارك ، وكل جهة لابد من توقيعها .

٣— تعدل قانون الاستيراد بدون تحويل عملة ١٨ مرة خلال الفترة ١٩٧٤ — ١٩٨١ .

ان هذا الكم الكبير من القوانين ود يمومة تعديلها يجعل المصدرين يحجمون عن التصدير بينما المستوردين زاد استيرادهم لقدرتهم على تدبير امورهم .

هـ — ادارة التجارة الخارجية : هناك سبعة جهات حكومية مسئولة عن ادارة نشاط التجارة الخارجية تبدأ بالمجلس الاعلى للتجارة الخارجية وتمر بوزارة الاقتصاد وشركات القطاع العام للتجارة الخارجية وقطاعات الانتاج ذات العلاقة وهيئة السلع التموينية والقطاع الخاص ووكالات الاستيراد والتصدير ، وتنتهى بالبنوك ، وهذه الايدارات يتبعها ادارات اخرى فهناك ٨ وكالات وزارة ، ١٩ شركة تمارس نشاط التجارة الخارجية .

ان هذا التعدد يعقد اجراءات التجارة الخارجية ويصعب فى اطارها خلق تنسيق مناسب بينهما ، وادى هذا الوضع الى تفشى الروتين والبيروقراطية وتعقيد اجراءات التصدير والاستيراد الامر الذى لاينسجم مع سياسة تشجيع الصادرات.

من خلال العرض السابق يتضح ان السياسات سالفة الذكر كان لها دور سلبى فى مجال التجارة الخارجية ، الامر الذى يتطلب ضرورة اعادة النظر فيها بحيث ان تكون هذه السياسات قادرة على تحقيق الهدف من وضعها واتباعها ، فالامر يستدعى اعادة النظر فى سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة بحيث توضع القوانين اللازمة لجعل هذه السياسة قادرة على الاسهام فى توفير السلع والخدمات الضرورية من مدخرات العاملين بالخارج ، وليس استيراد السلع والخدمات الكمالية مرتفعة الاسعار والتى تسهم فى التضخم الذى يعانى منه الاقتصاد القومى .

كما ان الامر مدعاه لتقييم اقتصادى للجنة مقابل العملات الاجنبية بما يكفل القضاء على السوق السوداء توفير النقد الاجنبى لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية ويتطلب الامر اعادة النظر فى بنوك الانفتاح وضرورة السيطرة على حركة رؤوس اموالها سواء كانت ودائع مصرية ام ارباح وخلافه .

ان الواقع الحالى يتطلب تخطيط التجارة الخارجية ، بحيث تتحدد الجهات المسئولة عن ادارة نشاطها وتسهيل الاجراءات وتعديل القوانين بما يكفل ان يؤدى هذا القطاع دوره على الوجه الاكمل فى الاقتصاد القومى .

٣ـ٦ : السياسة السعرية :

ينصب اهتمام هذا الجزء من الدراسة بصفة أساسية على السلع الغذائية ، حيث يتعرض للمراحل التى مرت بها سياساتها السعرية ، ونماذج من تلك السياسات التى اتبعت بالنسبة لبعض السلع . يلى ذلك التطور فى أسعار كل من المنتج والمستهلك ومنه يتضح الاتجاه التصاعدى لتلك الاسعار والذى يترتب بصفة أساسية على زيادة الطلب عن العرض كذلك توقعات اسعار كل من المنتج والمستهلك خلال السنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ . يلى ذلك مناقشة مجالات الاختيار الرئيسية فى السياسة السعرية ثم اثر الدعم ، ونخلص بمجموعة من المقترحات فى هذا الصدد .

٣ـ٦ـ١ : مراحل تطور السياسة السعرية :

المرحلة الاولى : منذ نهاية الحرب العالمية وحتى اواخر الخمسينات :

وتتصف هذه المرحلة بعدة خصائص لعل اهمها يمكن ايجازه فيما يلى :

- تدخل الدولة فى النواحى السعرية للسلع الزراعية وخاصة الغذائية منها .
- من مظاهر تدخل الدولة فرض الدولة رقابة على الاسعار . وخاصة اسعار المستهلك .
- تحديد اسعار عدد قليل من السلع الضرورية مثل الخبز ، السكر ، الزيت كذلك ظهور نظام الدعم بالنسبة للخبز ـ ونظام الحصص (البقنات) التموينية للسكر والزيت والكيروسين .

وضع اول سياسة سعرية لسلعة غذائية وهى القمح (١) :

خلال هذه الفترة قامت الدولة بالتدخل فى سوق القمح بهدف شراء محصول القمح عن طريق بنك التسليف بعد تحديد حد ادنى لسعر الاردب ، وذلك كنتيجة للزيادة الكبيرة فى المحصول عام ١٩٤٠ مما ادى الى انخفاض اسعاره وحدث العكس عام ١٩٤١ حيث انخفض المحصول انخفاضا كبيرا — مما ادى الى تحديد حد ادنى لمساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠ ٪ من الحيازة — وادخل على هذا النظام عدة تعديلات حتى وصلت النسبة الى نحو $\frac{1}{3}$ الحيازة عام ١٩٥٥/٥٤ وارتبط ذلك بنظام التوريد الاجبارى .

وخلال هذه الفترة ايضا ادخل عدد كبير من السلع تحت نظام التسعير الاجبارى سواء كانت منتجات محلية أو واردات ، بالاضافة الى جميع المواد الغذائية الضرورية تقريبا . وقد استمر هذا المبدأ مطبقا بالنسبة للسلع الغذائية الضرورية منذ ذلك الحين .

هذا وقد ابتدأ ظهور بند مخصصات خفض نفقات المعيشة فى الميزانية خلال السنوات التالية لانتهاء الحرب . حيث بلغت الاعتمادات المخصصه لهذا البند نحو ٢ر٣ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، وصل الى نحو ١٦ر٦ مليون جنيه عام ١٩٤٨ ، ثم الى نحو ١٩ مليون جنيه عام ١٩٥١ — موزعة لنحو ١٣ مليون جنيه للقمح ، ٦ر٢ مليون جنيه للزيت ، ٣ر٢ مليون جنيه للذرة ، ٩ر٠ للسكر وفى عام ١٩٥٣/٥٢ وصلت الى نحو ٣٠ مليون جنيه . وقد اعتمد تمويل هذه الاعانات على ارباح مبيعات الارز والبذور والاسمدة والقطن . وقد بلغت مخصصات الدعم عام ١٩٦٠/٥٩ نحو ٩ مليون جنيه موزعة الى نحو ٢ مليون جنيه للقمح ، ٥ر٣ للسكر ، ٥ر٢ للكيروسين ، مليون جنيه سلع متنوعة .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه لم تكن هناك سياسة سعرية شاملة او متكاملة خلال الفترة منذ نهاية الحرب الثانية وحتى بداية الستينات (نهاية الخمسينات) . بل كانت فى الواقع مجموعة من الاجراءات والقرارات تهدف الى مجابهة الظروف الطارئة وتثبيت اسعار مجموعة من

(١) محمد صبحى الاتربى ، دراسة تمهيدية عن تطور السياسة السعرية للسلع الغذائية فى مصر ، اغسطس ١٩٨٢ .

السلع الضرورية وتوفير مجموعة من السلع الغذائية لسكان الحضر .

وقد اعتمدت تلك الاجراءات على مجموعة من الاساليب والوسائل ملخصها ما يلى :

- تطبيق نظام التسعير الجبرى لمجموعة من السلع الغذائية .
- تطبيق نظام الاسعار المحددة للتسليمات الاجبارية للقمح .
- دعم اسعار المستهلك لبعض السلع .
- تطبيق نظام المقننات التموينية لمجموعة من السلع الاساسية .

المرحلة الثانية : الفترة منذ اوائل الستينات وحتى منتصف السبعينات(١) :

خلال هذه الفترة تمت عدة اجراءات متعلقة بالقطاع الزراعى — كصدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى وتعديلاته ، والتأميم الشامل لتجارة القطن ، وبداية نشاط التسويق التعاونى الذى شمل القطن وجانب من محاصيل الارز والبصل بالاضافة الى محصول القمح .

كما خضعت لنظام التسليم الاجبارى محاصيل الفول ، والعدس والسمسم والفول السودانى وذلك خلال سنوات مختلفة فى تلك الفترة .

وكانت نسبة التوريد الاجبارى للمحاصيل على نحو ١٠٠٪ للقطن ، ٦٠٪ للارز ، ٥٢٪ للبصل ، ٦ر٢٧٪ للقمح .

وعلى ذلك — وبناء على السيطرة على مستلزمات الانتاج ايضا — فقد اتسع نطاق تدخل الدولة فى مجال تحديد الاسعار . وقد اتسع نظام دعم السلع الغذائية ليشمل العديد من السلع التى لم تكن خاضعة فى المرحلة السابقة ، كما ادخل بعض التعديلات على نظام المقننات التموينية .

(١) المصدر السابق .

الا أن هذا التوسع فى تدخل الدولة فى الاسعار سواء للمنتج او للمستهلك خلال تلك المرحلة لم يؤد الى وضع سياسة سعرية شاملة ، بل الى استمرار وقوع تلك السلع لتأثير نفس القوى المؤثرة فى السوق الحرة .

وقد انشىء جهاز الاسعار عام ١٩٧١ ليعمل على وضع سياسة سعرية شاملة لاسعار وختلف السلع والخدمات بمختلف القطاعات ، ولكن انحصر دوره فى الابحاث الاستشارية والغي فى عام ١٩٧٧ فى اطار اجراءات الانفتاح .

وقد ارتفعت الاسعار فى نهاية هذه الفترة وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ نظرا لارتفاع التكاليف الانتاجية . وزيادة الطلب .

وخلال هذه الفترة ازداد دور الدولة فى تحقيق (محاولة تحقيق) الثبات النسبى لاسعار السلع الغذائية الضرورية ، وحماية المستهلك من تزايد اسعار السوق العالمية ، وترتب على ذلك زيادة مخصصات الدعم حيث ارتفعت من نحو ١٢ مليون جنيه عام ٦٩ / ١٩٧٠ الى نحو ٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ .

المرحلة الثالثة : الفترة من منتصف السبعينات حتى الان :

رغم التغيرات التى طرأت على السياسة الاقتصادية فى المجتمع خلال هذه الفترة ، فان السياسة السعرية الزراعية لم تتعرض لتغيرات جذرية ، فقط الرفع لبعض الاسعار المحددة لحصص التوريد لبعض المحاصيل كالارز والفول والعدس والبصل خلال عامى ١٩٨١/٨٠ ، والغاء نظام التوريد الاجبارى لمحصول القمح اعتبارا من عام ١٩٧٧ .

ونتيجة لتأثير مختلف العوامل فى الاقتصاد القومى اذ زادت اسعار السلع الغذائية الاساسية زيادة كبيرة ، خاصة المواد التى لا تخضع لتدخل الدولة . ويتضح من جدول (٣-١٢) الزيادة الكبيرة فى الارقام القياسية لاسعار الغذاء خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات .

جدول (٣-١٢) تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين للغذاء
في حضر الجمهورية (١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠)

السنة	الرقم العام للطعام والشراب	الحبوب والنشويات	اللحوم والاسماك والبيض	الالبان ومنتجاتها	الخضروات
١٩٧٨	٢٤٦ر	١٤١ر١	٣١٩ر٦	٢٩٣ر٤	٢٩٥ر
١٩٧٩	٢٦٥	١٣٤ر٢	٣٤٩ر٧	٣٢٢ر٠	٣٢٩ر
١٩٨٠	٣٣٥ر٦	١٨١ر١	٤٦٠ر	٣٨٠ر	٣٨٦
١٩٨١	٣٨٣ر١	١٩٠ر٠	٥٠٦ر٢	٤٧٢ر٤	٤٥١
١٩٨٢	٤١٦ر٢	٢١٤ر٧	٥٥٨ر٢	٥٢٣ر٠	٥٣٩

المصدر : محمد صبحي الاتربي " دراسة تمهيدية عن تطور السياسة السعرية للسلع الغذائية " اغسطس ١٩٨٢ ، ص ٢٩ .

٣-٤-٢ تحليل للسياسات المستخدمة لبعض المحاصيل :

السياسات السعرية لمحصول القمح :

تعتبر فترة الحرب العالمية الثانية هي بداية وضع السياسة القمحية حيث صدر القانون الخاص بتحديد الحد الاعلى لمساحة القطن عام ١٩٤١ ، ثم صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٢ بشأن منح مكافآت تشجيعية لزراع الحبوب وفي سبتمبر من نفس العام صدر أمر عسكري بتحديد حد أدنى لمساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من المساحة المزروعة في شمال الدلتا ، و ٦٠٪ في باقي مناطق الدولة وعدلت هذه النسب في العام التالي الى

٤٠٪ فى شمال الدلتا ، و ٥٠٪ فى باقى مناطق الدولة وظلت هذه النسب سارية حتى عام ١٩٤٩-١٩٥٠ وذلك على اثر اشتراك مصر فى الاتفاقية الدولية للقمح كدولة مستوردة والتى ضمنت لمصر ٢٠٠ ألف طن سنويا بأسعار محدودة وألغيت القيود على المساحة المزروعة مما أدى الى انخفاض الانتاج الكلى ولذا أعيد فرض قيود المساحة عام ١٩٥٠-١٩٥١ بنسبة ٢٠٪ فى شمال الدلتا ، ٤٠٪ فى المناطق الاخرى وظلت هذه القيود حتى عام ١٩٥٤-١٩٥٥ حيث رفعت تلك القيود وأعيدت فى العام التالى وحددت بنسبة ٢٣٪ من مجموع حيازة الاراضى لكل حائز .

هذا بالاضافة الى اتباع سياسة التوريد (التسليم) الاجبارى عن طريق تحديد كميات معينة عن كل فدان والتى تتراوح بين أردب الى ثلاثة اردب وفقا لنوعية التربة فى المناطق المختلفة ، ويتولى بنك التسليف استلام هذه الكميات نيابة عن الحكومة بالاسعار التى تحددها الدولة سنويا ، وقد أخرج من نطاق التوريد الاجبارى ابتداء من عام ١٩٧٦. كما تتولى الدولة استيراد القمح من الخارج لتوفير احتياجات الاستهلاك المحلى وذلك بأسعار تزيد كثيرا عن الاسعار المحلية وتمثل الواردات نحو ٢٠٠ ٪ من الانتاج المحلى وتتضمن أسعار القمح المنتج المستويات التالية :

- اسعار يحددها مجلس الوزراء ، ويتم هذا التحديد بناء على دراسات تتقدم بها وزارتى الزراعة والتموين حيث تعد وزارة الزراعة تقديراتها عن الانتاج والتكاليف وتقترح أسعار تكفى لتغطية تكاليف الانتاج ، والتى تشمل تحضير الارض للزراعة وثمن التقاوى ومصاريف الزراعة والرى وثمن السماد ومصاريف الحصاد والنقل والدرس وما يخص المحصول من ايجار الارض ، بالاضافة الى هامش ربح يعادل القيمة الايجارية لهذا المحصول كما تحدد وزارة الزراعة الكمية المنتجة من القمح وتحدد الحصة التى يلزم الزراع بتوريدها ومواصفاتها لشئون مؤسسة الائتمان الزراعى وقد كانت الاسعار التى تحددها وزارة الزراعة للمنتج لا تعكس أسعار التداول الحر فى اسواق القرية ، حيث ان الاسعار الفعلية للقمح فى الريف تمر بموسمية وقد كانت

تزيد بنسبة ٢٤٠٪ من السعر المحدد للتسليم الاجبارى وقد أدى ذلك الى زيادة اقبال سكان الريف على شراء دقيق القمح المخصص للمدن والى استهلاك الخبز البلدى المخصص للمدينة أيضا الامر الذى يؤديه الى زيادة الاعباء التى تتحملها الدولة فى سبيل تثبيت سعر رغيف الخبز ٠

- أسعار تشترى بها مؤسسة المطاحن من المنتجين رأسا وهى مرتجة عن الاسعار التى يتم بها توريد حصص الحيازة الى مؤسسة الائتمان الزراعى ٠
- اسعار السوق الحر ٠ وهى التى يتم بها البيع من المنتجين الى المستهلكين رأسا والى تجار القطاع الخاص وقد كانت مرتفعة دائما عن اسعار التوريد الاجبارى حتى عام ١٩٧٨ ٠ وحدثت ظاهرة عكسية ولاول مرة وهى ارتفاع اسعار التوريد الاجبارى عن سعر السوق الحر للقمح مما يستلزم الامر اما خفض اسعار التسليم الاجبارى او الكف عن اتباعه ٠

وبالاضافة الى سعر المنتج تحدد الدولة أسعار الجملة والتجزئة للقمح والدقيق والخبز وبالنسبة للخبز فانه يمكن القول أن سعره يعتريه تغير بالارتفاع نتيجة لخفض وزنه ورفع نسبة التصافى فقد انخفض وزن الرغيف من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٧٢ من ١٥٦ جرام الى ١٤٠ جرام ٠ وارتفعت نسبة الاستخراج من ٨٢٪ الى ٨٧ر٧٪ الى ٩٢٪ اول عام ١٩٨٠

السياسات السعرية لمحصول الارز :

يعتبر محصول الارز المحصول التصديرى الثانى بعد القطن ومحصول غذائى رئيسى للاستهلاك المحلى وتتحدد المساحة المزروعة سنويا بأوامر ادارية ٠ حيث تصدر وزارة الرى تصاريح محددة فيها المناطق والمساحة وتتأثر المساحة المزروعة بسياسة استصلاح الاراضى وأيضا بمساحات المحاصيل الاخرى المنافسة للارز فى الدورة الزراعية كالقطن والذرة ولما كانت المساحة غير محددة بنسبة معينة من الحيازة فان أسعار الارز المطلقة والنسبية وأسعار

المحاصيل المنافسة تلعب دورا هاما فى توجيه الموارد الارضية مسار محصول الارز من المزرعة الى مناطق الاستهلاك النهائى يمر بعدة مراحل ويتطلب اجراء بعض العمليات الصناعية على المحصول الخام تقوم بها مضارب الارز ٠

وقد بدأ التسويق التعاونى للارز عام ١٩٦٣/٦٢ فى بعض المحافظات ثم أخذت الدولة فى تطبيقه كنظام شامل فى عام ١٩٦٦/٦٥ وذلك لمزاياه بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك ،وعم فى جميع المحافظات المنتجة للارز عام ١٩٦٧/٦٦ ، ويهدف التسويق التعاونى الى تسويق ٥٠٪ من جملة المحصول تاركا الباقى لتصرف الافراد فى الريف ٠

وقد بدأت الدولة فى تحديد اسعار الارز المبيض بكافة أصنافه عام ١٩٣٩ ، فى حين بدأت فى تحديد أسعار الارز الشعير عام ١٩٤٢ وتختلف الاسعار المحددة للارز الشعير حسب النوع وتحدد على اساس وزن الضريبة ٩٤٥ كيلو جرام ودرجة نظافة ٩٦٪ ، ويزيد السعر أو ينقص حسب درجة النظافة وقد عدلت هذه الاسعار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم عدلت مرة اخرى عام ١٩٦٤ وقد ظلت الاسعار الجبرية للارز الشعير منخفضة وتبلغ حوالى ١٥ ـ ١٧ جنيها ، وللضريبة خلال الفترة ١٩٤٢ ـ١٩٥٨ ، حيث كانت تجارة الارز فى أيدى القطاع الخاص ولم تدخل الحكومة مشترية الا فى عام ١٩٥٨ وقد عملت الدولى على رفع سعر الارز الشعير حيث ارتفع سعر الطن من نحو ٢١ جنيها عام ١٩٦٥ ليصل لنحو ٤٠ ج عام ١٩٧٥ثم الى ٥٠ جنيها عام ١٩٧٦ والى ٧٠ جنيها عام ١٩٧٩ ٠

فى الوقت الذى كان فيه سعر السوق الحر للارز يزيد بمقدار ٥٠٪ عن سعر التوريد الاجبارى عام ١٩٦٥ ، وبنسبة ٦٥٪ عام ١٩٧٤ ، وبنسبة ٨٠٪ عام ١٩٧٦ ، وانخفض هذا الفرق بين السعرين الى نحو ٣٤٪ عام ١٩٧٩ ٠

السياسات السعرية لمحاصيل الخضر :

تحتل المحاصيل الخضرية مكانة هامة فى غذاء الانسان ويتصف كل من عرض الخضر والطلب عليها بخصائص معينة وتتداول الخضر حتى وصولها الى المستهلك عدة هيئات تسويقية تختلف حسب نوع الخضر نفسها ، وهذه الهيئات التسويقية هى التاجر المحلى ، وتاجر الجملة المحلى ، وسوق الجملة ، والتعاونيات المحلية ، وشركات التصدير والتصنيع ، وسوق التجزئة .

ومن المعروف ان التاجر المحلى وتاجر الجملة المحلى هما النوع الرئيسى للهيئات التسويقية المحلية للخضر المصرية حيث يعدان مصدار هاما من مصادر تمويل المنتج بالاجل ويقوم هذان التاجران المحليان بالشراء لحسابهما الخاص أو لحساب بعض الهيئات التسويقية الاخرى ومعظم كميات الخضر المستهلكة فى الريف المصرى يتم بيعها مباشرة الى المستهلك ويتم ذلك خاصة عن طريق التعامل فى اسواق القرية والمناطق القريبة ، ويتركز هذا التعامل فى الخضر سريعة العطب .

وتعد أسواق الجملة مرحلة رئيسية فى المسلك التسويقى المحلى للخضر حيث يتجمع بها معظم انتاج الخضر المعد للتوزيع الى المستهلك الحضرى ولا زال التسويق التعاونى بالنسبة للخضر المعد للتوزيع الى المستهلك الحضرى ولا زال التسويق التعاونى بالنسبة للخضر محدود النشاط حيث بدأ فى عام ١٩٦١ ، وينقصه التمويل والجهاز الفنى والادارى والمالى وكذا الوسائل والمعدات التسويقية .

وقد اتخذ اول اجراء سعرى بالنسبة للخضر عام ١٩٤٣ ، وذلك بالزام تجار التجزئة ببيع الخضر الطازجة بسعر لا تجاوز سعر الجملة مضافا اليه ٤٠٪ وتلا ذلك استبعاد الخضر من التسعيرة واضافتها عدة مرات وفى عام ١٩٥٢ تحددت اسعار التجزئة بمحافظة القاهرة على اساس أسعار الجملة التى كانت سائدة مع اضافة نسبة من الربح لا يتجاوز ٢٥٪ ويتم تعديل الاسعار على فترات تتراوح بين سبعة أيام الى شهر .

وفى اواخر عام ١٩٦١ أصدرت وزارة التموين قرارا بادخال معظم حاصلات الخضر فى جداول التسعيرة الجبرية ، على أن تصدر التسعيرة اسبوعيا ويحدد فيها سعر الجملة وسعر التجزئة على اساس أن يكون سعر التجزئة عبارة عن سعر الجملة مضافا اليه ٢٠٪ وهذه التسعيرة لا تمثل أسعار التعامل فى الحضر ، بل كحد اقصى للسعر بما يسمح بحركة قوى العرى والطلب فى السوق وعلى ذلك فيمكن القول بأن الاسعار المحددة هى عبارة عن اسعار المستهلك سواء للجملة او للتجزئة ، وليس هناك مستوى سعرى محدد بالنسبة للمنتجين مما يعطى الفرص للوسطاء للتحكم فى اسعار المنتجين ، بالاضافة الى القصور فى الخدمات التسويقية ، مما ينعكس اثره على الانتاج ودخل الزراع ، وكذلك على المستهلكين سواء بالنسبة لتوفر العرض او الاسعار .

٣-٦-٣ فاعلية السياسات السعرية الزراعية المستخدمة :

تتحدد فاعلية السياسات السعرية الزراعية بمدى مقدرتها على تحقيق المستهدف منها سواء كان ذلك فى مجال الانتاج او الاستهلاك والمهم فى هذا الصدد فاعلية السياسة السعرية فى مجال الانتاج الزراعى ، والمعيار فى ذلك هو أثر السياسة السعرية فى توجيه الانتاج الزراعى والتأثير عليه وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى أن الاسعار المطلقة ذات تأثير ضعيف او معدوم على الانتاج ، وانما الاثر الاكبر يتأتى عن طريق الاسعار النسبية ، وذلك للترابط الداخلى بين اسعار مختلف المنتجات والتناسب بين أسعار المدخلات اللازمة لانتاج الوحدة من المحصول .

وهذا الاثر يتأتى عن طريق الموسم السابق نظرا للفجوة الزمنية بين السعر والانتاج مما يتطلب أن تحدد الاسعار وتعلق للمنتج قبل بداية الموسم بفترة كافية ولا يؤدى التغير فى اسعار السلع الى نفس القدر من التغير فى هيكل الانتاج حيث يعتمد الاخير على عوامل متعددة ، فقرارات الزراع الانتاجية تتوقف على مقدار الاربحية النسبية من فروع الانتاج الزراعى

المختلفة - مثال ذلك التغير فى اسعار القطن بالزيادة لا يؤدى الى زيادة مساحة القطن اذا كانت اربحية القمح أو الانتاج المنافس اعلى والعكس صحيح كما يجب التفرقة بين استجابة الانتاج للتغيرات السعرية وبين الفائض التسويقى وبمعنى آخر يجب دراسة اثر رفع اسعار السلع والمنتجات الزراعية على الفائض التسويقى ، حيث يرى البعض أن رفع الاسعار يؤدى الى زيادة الانتاج وفى نفس الوقت يقلل من الفائض التسويقى حيث يزيد الزراع من استهلاكهم العائلى ، لان الكمية الاقل من الانتاج المباع تحقق لهم الدخل النقدى اللازم والعكس فى حالة انخفاض الاسعار حيث يؤدى الى زيادة الفائض التسويقى لحاجة الزراع للدخول النقدية ولكن هذه الخاصية قد تكون اكثر وضوحا فى الزراعات الاكثر تخلفا .

كما تعد المناطق غير المرتبطة بالسوق التى لا تتوافر لها امكانيات النقل والتسويق غير ذات استجابة سعرية .

وللتعرف على مدى فاعلية السياسة السعرية - الاستجابة السعرية - فى مجال الانتاج الزراعى تتخذ المساحة المزروعة كمؤشر (كمقياس) لمدى الاستجابة السعرية وليس الفائض التسويقى او الحجم الكلى للحصول ، وذلك نظرا لوضعية الزراعة وخضوع الانتاج الزراعى للعوامل الطبيعية وكما سبق ، فان العامل المؤثر فى مدى الاستجابة السعرية ليس سعر المحصول ولكن النسب السعرية بين مختلف المحاصيل المتنافسة (كالقطن ، القمح ، أو البرسيم المستديم والفول والذرة والارز أو نوعيات الخضر المختلفة) مما يستلزم دراسة هذه العلاقات .

وفى الزراعة المصرية هناك العديد من المحددات التى تؤثر على مدى الاستجابة السعرية ومنها :

- تلزم الدولة الزراع قانونا بزراعة مساحة محدودة بمحاصيل معينة ، هذه المساحات لا تزيد عن نسبة معينة من الحيازة (القطن) او لا يقل عن نسبة معينة من الحيازة (القمح) .
- الزراع مضطر لزراعة جزء معين من المساحة الارضية بمحاصيل الاستهلاك العائلى أو

الذاتى كالذرة مثلا .

- الزراع مضطر لزراعة مساحة معينة بالعلف الاخضر لاعاشة حيواناته .
- هناك بعض المحددات على زراعة محاصيل معينة فى مناطق معينة كالارز مثلا .

ومما يتبقى بعد ذلك من حيازة المزارع من الممكن اعتباره داخلا فى الاستجابه السعريه وفى ضوء ذلك اثر اى سياسة سعرية على توجيه الانتاج الزراعى يعتبر محدمدا ءالا فى بعض المحاصيل الفردية التى قد تزداد اسعارها زيادة كبيرة جدا .

وفى غياب اى محددات على الاستغلال الزراعى فانه يمكن تقسيم المحاصيل تبعا للأستجابه السعرية الى محاصيل منخفضة الاستجابة او ذات استجابة سعرية منخفضة وهى محاصيل الاستهلاك الذاتى كالذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة والقمح والارز ومحاصيل ذات استجام سعرية متوسطة وهى التى تستخدم للأستهلاك الذاتى وللسوق والحبوب وقصب السكر .

وللزيادة فاعلية واثر السياسات السعر فان الامر يتطلب مايلى :

- التقليل من المحددات الموضوعية على الانتاج الزراعى ، واستخدام الاسعار النسبية لتوجية الانتاج بدلا من تلك المحددات .
- وضع سياسة سعرية شاملة للسلع الزراعية الرئيسية تأخذ العلاقات بين السلع فى الاعتبار كذلك مستلزمات انتاجها .
- اتخاذ تكاليف الانتاج بمفردها كأساس لتحديد اسعار السلع الزراعية قد لايكون افضل الاساليب ولكن يمكن الاسترشاد بطرق المساواة ، وذلك لان استخدام طريقة تكاليف الانتاج بمفردها لتقدير سعر المنتج يوضح الان ان سعر المنتج يوضح الان ان سعر المنتج قد وصل الى مستوى مرتفع ويجب ان يقل عن ذلك كذلك يجب ربط سعر المنتج بسعر المستهلك حيث وصل سعر المستهلك الى عدة اضعاف سعر المنتج فى بعض السلع (كالخضر والفاكهه والبقول) وذلك يأتى عن طريق تقليل الوسطاء فى سوق السلع الزراعية عن طريق زيادة نشاط القطاع الحكومى مع تحديد سعر المستهلك ومراقبته .

٣ـ٤ تطور أسعار المنتج والمستهلك للسلع الزراعية الرئيسية وتوقعاتها :

بدراسة أسعار المنتج للسلع الزراعية الرئيسية ، يتضح ولا ول وهلة تزايدها المستمر من سنة لاخرى . حيث بلغت نسبة الزيادة عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٠ نحو ٣٦٠٪ ، ٣٢٩٪ ، ٢٢٦٪ ، ٢٢٦٪ ، ٢١٩٪ ، ٢٤٨٪ ، ١٩٢٪ ، ٢٦٢٪ ، ٨٨٪ ، ١١٤٪ ، ١٥٧٪ ، ١١٨٪ ، ١٨٩٪ ، ٧٠٪ ، ١٤٥٪ ، ٦٦٪ فى سلع البيض ، اللبن ، لحوم الدواجن ، لحوم الماشية ، السمك ، البصل الشتوى الطماطم ، البطاطس الباذنجان ، الارز ، الذرة الرفيعة ، الذرة الشامية الفول ، الشعير ، العدس ، القمح ، لكل على الترتيب . وقد كانت زيادة فى أسعار المنتج فى مجموعة البروتين الحيوانى ، يليها مجموعة الخضر ، ثم البقول ثم الحبوب ، وذلك بمتوسط نحو ٢٧٢٪ ، ١٨٣٪ ، ١٦٧٪ ، ١٠٥٪ وذلك فى عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٠ . كما يتضح من جدول (٣ـ١٣) ، (٣ـ١٥)

واذا كان التزايد مستمر فى سعر المنتج ، فان ذلك او جانب منه يمكن ارجاعه الى :

١ ـ زيادة الطلب ، حيث يتزايد السكان والدخل ، مع عدم تزايد الانتاج بنفس القدر ، أو ثباته ، او تناقصه فى بعض السلع ، مما يؤدى بالضرورة الى ارتفاع الاسعار .

٢ ـ زيادة تكاليف الانتاج ، وخاصة تكاليف العمل ، حيث يؤدى زيادة التكاليف الى مطالبة المنتجين برفع أسعارهم ، أو خروج بعضهم من الانتاج ، فيقل العرض فيرتفع السعر بالضرورة .

٣ ـ القوة الاحتكارية للمنتجين ، وقد لاتوجد مثل تلك الخاصية فى المنتجات

---

(١) معهد التخطيط القومى "التنمية الزراعية فى مصر ـ ماضيها وحاضرها" يوليو ١٩٨٠ .

جدول (٣ ـ ١٣) ـ تطور اسعار المنتج لاهم السلع الزراعيه للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ (مليم / كيلو)

السلع \ السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القمح	٣٨ر٦	٣٥ر٤	٣٥ر٠	٣٨ر١	٤٦ر٩	٥١ر٤	٤٧ر٠	٥٤ر١	٦١ر٦	٦٤ر٠
العدس	١٠٤ر٨١	١٠١ر٢٥	٩٨ر٠٥	١١١ر٢٥	١٣١ر١٦	١٥٥ر١٨	١٥١ر٨٨	١٦٦ر٦٦	١٠٧ر٨٨	٢٥٦ر٨٢
الشعير	٣٤ر٣	٤٢ر٠	٣٢ر٦	٣٩ر٣	٥١ر٩	٥٤ر٧	٥١ر٦	٦٠ر٣	٦٤ر٧	٥٨ر٣
الفول	٤٩ر١٣	٥٩ر٤٦	٥٦ر٤٦	٥٥ر٠٠	٨٨ر٨٩	١٠٨ر٤٦	١٠٨ر٥٤	١٠٨ر٨٨	١٣٨ر٩١	١٤٢ر٠٠
الذره الشاميه	٣٤ر٠	٣٢ر٤	٢٣ر٣	٤٥ر٠	٥٠ر٨	٥٠ر٢	٥٠ر٤	٦٦ر٧	٧٠ر٨	٧٤ر٠
الذره الرفيعه	٢٧ر٤	٣٠ر٠	٢٨ر٢	٤٣ر٢	٤٣ر٨	٤٧ر٣	٤٨ر٩	٧٠ر٢	٦٤ر٧	٧٠ر٥
الارز	٢٠ر٨	٢٨ر٤	٢٦ر٨	٢٨ر٠	٣٥ر١	٤٠ر٣	٥٠ر٠	٥٦ر١	٦٥ر٢	٦٥ر٨
البصل الشتوى	١٢ر٨٠	١٣ر٩١	١٥ر٤	١٨ر٩٦	١٩ر١٤	٢٤ر٢٩	٢٩ر١٥	٣١ر٥٧	٢٢ر٠٤	٤٤ر٠٦
الطماطم	٢٨	٢٩	٣٠	٣٨	٤٦	٣٥	٣٦	٦١	٢٢	٠٥
البطاطس	٢٤	٢٥	٢٤	٢٦	٣٧	٥٤	٧٢	٦٧	٨٢	٨٧
الباذنجان الرومى	١٦	١٧	١٧	٢٠	٢٩	٢٤	٢٨	٢٨	٢٨	٣٠
لحوم ماشيه	٣٨٠	٤٠٠	٥٠٢ر٨٨	٥٥٠	٦١٢	٧٧١	٩١٤ر٦٣	١٠٣٩ر٦٦	١١٢١ر٢٦	١٢٤٠ر٦٢
لحوم دواجن	٣١٠	٣٣٠	٣٩٨ر٨٧	٤٤٦	٤٨٨	٦٨٧	٧١٨ر٥٤	٨٣٥ر١٠	٩٧٠ر٤٣	١٠١١ر٠٦
اللبن	٤٤	٤٩	٦٢ر٧٠	ـ ر٧٣	٨٥ر٨٠	٩٥ر٩٠	١٢٠ر٢١	١٣٧ر٢٧	١٦٨ر٩٦	١٨٩ر٠٢
البيض	٢٢٠	٢٤٥	٢٧٥	٣٤٥	٤٠٢ر٠	٥٠٠	٦٦٠	٧٥٢	٨٩٥ر٢٨	١٠١١ر٥٠
السمك	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٢٢٠	٢٨٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٥٧٥

المصدر:ـ جمعت من ـ وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ نشره الاقتصاد الزراعى ـ اعداد مختلفه

جدول (٣ ـ ١٤) ـ تطور اسعار المستهلك لاهم السلع الزراعية للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩

(ملم/كيلو)

السلع \ السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القمح	٤٤	٤٤ر٩	٤٥ر٣	٤٨ر٦	ـ ر٥٧	٦٢ر٤	٦٠ر١	٦٦ر١	ـ ر٧٥	ـ ر٩٠
العدس	١٠٩	١٠٩	١١٣	١١٥	١٤٠	١٦٨	١٨٣	١٨١	٢٣٠	٣٠٠
الشعير	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
الفول	٨٢	٩٣	٧٦	٧٢	٩٤	١١٦	١٢٨	١٣٣	١٩٠	٢٣٠
الذره الشاميه	ـ ر٣٨	٣٩ر٩	٤٤ر٥	٥١ر٦	٥٨ر٢	٥٩ر٣	٦١ر٦	٧٠ر٩	٨٦ر٤	٩٨ر٢
الذره الرفيعه	٣٣	٣٢ر٦	٤٠ر٨	٤٧ر٢	٥٣ر٨	٥٥ر١	٥٧ر٤	٦٧ر١	٨٤ر٦	٩٦ر٨
الارز	٥٠	٥٤	٥٠	٥٣	٥٨	٥٨	٦٨	٧٢	٩٠	١٠٠
البصل الشتوى	٢٥	٣٠	٤٩	٤٤	٣٨	٥٦	٧٣	٥٥	٦٥	٧٥
الطماطم	٣٧	٤١	٤٩	٨٠	٩٥	٨٦	٨٩	١١٥	١٢٥	١٤٠
البطاطس	٣٥	٣٨	٤٧	٤٤	٤٩	٧٧	١٠٩	١٠٠	١٢٠	١٥٠
الباذنجان الرومى	٢٧	٣٠	٣٠	٤٩	٥١	٤٣	٥٨	٦٦	٧٥	٩٥
لحوم ماشيه	٦٥٠	٦٩٩	٧٦٩	٨٠١	٨٦٧	١٠٨٠	١٣٤٨	١٥٠٢	١٧٨٠	١٩٥٠
لحوم دواجن	٤٥٠	٤٩٢	٥٣٠	٥٦٣	٦٣٦	٧٥٣	٩٢٣	١٠٤٨	١١٥٦	١٢٥٨
اللبن	٨٠	٩١	٩٤	٩٨	١١٠	١٣٦	١٧٢	١٧٩	٢١٠	٢٨٠
البيض	٣٣٠	٣٣٦	٣٥٠	٣٩٢	٤٤٨	٥٦٠	٧٠٠	٨٤٠	٩٨٠	١١٤٨
السمك	٣٠٠	٣٠٣	٣١٧	٣٤٦	٤١٣	٤٣٦	٥٧١	٦٩٢	٧٢٠	٨٣٠

المصدر:ـ جمعت : وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ نشره الاقتصاد الزراعى ـ اعداد مختلفه .

جدول (٣-١٥) - نسبة الزيادة في اسعار المنتج والمستهلك عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٠

السلعة	% الزيادة في سعر المنتج	% الزيادة في سعر المستهلك
القمح	٦٥٫٨	١٠٤٫٥
العدس	١٠٥٫٠	١٧٥٫٢
الشعير	٦٩٫٩	-
الفول	١٨٩٫٠	١٨٠٫٤
الذرة الشامية	١١٧٫٦	١٥٨٫٤
الذرة الرفيعة	١٥٧٫٢	١٩٣٫٣
الارز	١١٣٫٦	١٠٠
البصل الشتوى	٢٤٨٫١	٢٠٠
الطماطم	١٣٢٫١	٢٧٨٫٣
البطاطس	٢٦٢٫٥	٣٢٨٫٣
الباذنجان	٨٧٫٥	٢٥١٫٨
لحوم الماشية	٢٢٦٫٣	٢٠٠
لحوم دواجن	٢٢٦٫١	١٧٩٫٥
اللبن	٣٢٩٫٥	٢٥٠
البيض	٣٥٩٫٧	٢٤٧٫٨
السمك	٢١٩٫٤	١٧٦٫٦

المصدر :-

حسبت من بيانات الدراسة - جدول (٣-١٣) ، (٣-١٤)

الزراعية ، ولكن عدم مرونة الطلب تدفع المستهلكين الى استمرارية الطلب رغم ارتفاع السعر ، ويحد من هذه الحالة عدم مرونة العرض .

وتناول سعر المنتج لا ينتهى بالطبع عند التعرف على مستواه ، او اتجاهه ولكن يتطلب الامر التعرف على :-

(أ) من يقوم بتحديد السعر .

(ب) على اى اساس يتم تحديد السعر .

(جـ) هل هذا السعر عادل او مجزى للمنتج

(د) علاقة سعر المنتج بسعر المستهلك .

وقد سبق التعرض لبعض هذه الجوانب فى دراسة سابقة .(١)

وبدراسة الاتجاه العام لسعر المنتج لمجموعة السلع الزراعية الرئيسية والتى عن طريقها امكن توقع اسعار المنتج للسنوات ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ وتتضح فى جدول (٣-١٦) وفيها يظهر الاتجاه المستمر نحو الارتفاع لاسعار المنتج لكل السلع الزراعية .

وبالنسبة لاسعار المستهلك ، فالزيادة التى طرأت عليها اكبر منها فى اسعار المنتج ، حيث بلغت بنسبة الزيادة عام ١٩٧٩ عن عام ١٩٧٠ نحو ١٠٤٪ ، ١٧٥٪ ، ١٨٠٪ ، ١٩٣٪ ، ١٠٠٪ ، ٢٠٠٪ ، ٢٧٨٪ ، ٣٢٨٪ ، ٢٥١٪ ، ٢٠٠٪ ، ١٧٩٪ ، ٢٥٠٪ ، ٢٤٨٪ ، ١٧٦٪ فى سلع القمح ، العدس ، الفول ، الذرة الشامية ، الذرة الرفيعة ، الارز ، البصل الشتوى ، الطماطم ، البطاطس الباذنجان المروى ، لحوم الماشية ، لحوم الدواجن ، اللبن ، البيض ، السمك على الترتيب كما يتضح من جدول (٣ - ١٥)

---

(١) معهد التخطيط القومى "التنمية الزراعية فى مصر - ماضيها وحاضرها" ، يوليو ١٩٨٠ - الجزء الثالث ، ص ص ٣٣٢ - ٣٤٥ .

جدول (٣ ـ ١٦) توقعات اسعار كل من المنتج والمستهلك لبعض السلع الزراعية

(مليم / كيلو)

السلعه	توقعات سعر المنتج			توقعات سعر المستهلك		
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
القمح	٨١٫٤٧٧	٩٧٫٧٩٧	١١٤٫١١٧	١٠٨٫٢٤٨	١٣١٫٥٣٨	١٥٤٫٨٢٨
العدس	٣١٤٫١١٠	٣٩٢٫٩٤٠	٤٧١٫٧٧٠	٣٦٤٫٤٨٧	٤٥٩٫٥٧٧	٥٥٤٫٦٦٧
الشعير	٨٤٫١٦٥	١٠٠٫٩٢٥	١١٧٫٦٨٥	—	—	—
الفول	٢٠٨٫٣١١	٢٦٣٫٩٠١	٣١٩٫٤٩١	٢٧١٫٥٨٩	٣٥٤٫٩١٩	٤٣٠٫٢٤٩
الذره الشاميه	١٠٦٫٢٢٨	١٣٢٫١١٨	١٥٨٫٠٠٨	١٢٦٫٤١٧	١٥٧٫٦٣٧	١٨٨٫٨٥٧
ذره رفيعه	١٠٢٫٢١٤	١٢٨٫٣٠٤	١٥٤٫٣٩٤	١٢٥٫٢١٠	١٥٧٫٥٣٠	١٨٩٫٨٥
الارز	٩٢٫٩٣٠	١١٦٫٨٧٥	١٤٠٫٨٢٠	١١٩٫٨٢١	١٤٥٫٧٨٦	١٧١٫٧٥١
البصل الشتوى	٥٨٫٠٣٥	٧٤٫١١٠	٩٠٫١٨٥	١٠٣٫٨١٣	١٢٨٫٩٦٣	١٥٤٫١١٣
الطماطم	٨٨٫٢٠٢	١٠٩٫٦٨٢	١٣١٫١٦٢	٢٠٤٫٢٣٩	٢٦٠٫٦٨٩	٣١٧٫١٣٩
البطاطس	١٣٣٫٢٧٧	١٧٢٫٦٩٧	٢١٢٫١١٧	٢١٠٫٣٤٣	٢٧٣٫٨٨٨	٣٣٧٫٤٣٣
الباذنجان	٤١٫٣١٤	٤٩٫٧٠٤	٥٨٫٠٩٤	١٢٤٫٠٥٠	١٥٨٫١٧٠	١٩٢٫٢٩٠
لحوم الماشيه	١٨١٧٫٩٠	٢٣٢٤٫٩٠	٢٨٣١٫٩٠	٢٧١٨٫٢٥	٣٤٧٢٫٣٧	٤٢٢٦٫٤٩
لحوم دواجن	١٥٠٩٫٧٧٩	١٩٣٣٫٧٢٤	٢٣٥٧٫٦٦٩	١٧٨٠٫٤٢١	٢٢٥٦٫٣٨٦	٢٧٣٢٫٣٥١
اللبن	٢٧٢٫٤٥١	٣٥٣٫٣٤١	٤٣٤٫٢٣١	٣٥٥٫٣٧٦	٤٥٥٫٥٥٦	٥٥٥٫٧٣٦
البيض	١٤٩١٫٦٩٠	١٩٤٩٫٣٦٥	٢٤٠٧٫٠٤٠	١٥٨٥٫٥٨٩	٢٠٥٠٫٩١٩	٢٥١٦٫٢٤٩
السمك	٨١٦٫٨٠٢	١٠٥٠٫٢٨٢	١٢٨٣٫٧٦٢	١١٤٥٫٨٢١	١٤٥٦٫٧٨٦	١٧٦٧٫٧٥١

المصدر: احتسبت من : بيانات جدولى (٣ـ١٣) ، (٣ ـ ١٤)

ـ استخدمت المعادلات الخطية حيث (ت) فى المعادلات الخطية اكثر معنوية منها فى المعادلات الأسيه .

وقد تحققت اعلى زيادة فى أسعار المستهلك فى مجموعة الخضر يليها مجموعة البروتين الحيوانى ، فمجموعة البقول ، فالحبوب ومتوسط نحو ٢٦٤٪ ، ٢١٠٪ ، ١٧٧٪ ، ١٣٩٪ على الترتيب .

ويمكن أن تعزى تلك الزيادة فى أسعار المستهلك الى عوامل منها :

١ ـ تعدد الوسطاء فى السوق وبالتالى زيادة تكلفتهم والمغالاة فى ارباحهم .

٢ ـ زيادة الطلب عن العرض بما يؤدى الى رفع سعر المستهلك .

٣ ـ عدم وجود تسعيرة محددة للمستهلك لمعظم المنتجات الزراعية ، مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار بدون ضوابط أو أسباب حقيقية تؤدى الى هذا الارتفاع .

٤ ـ غياب القطاع العام أو عدم فاعليته نتيجة لضآلة الكميات التى يقوم بتوزيعها وبالتالى ينعدم تأثيره على سعر السوق .

وبدراسة الاتجاه العام لسعر المستهلك لمجموعة السلع الزراعية السابقة امكن تقدير توقعات أسعار المستهلك لاعوام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، حيث يتضح فى جدول (٣ـ ١٦) ومنها يتبين الاتجاه المتزايد لاسعار المستهلك لتلك السلع الزراعية

٣ـ ٦ ـ ٥ ـ الهامش التسويقى (التكاليف التسويقية) للمنتجات الزراعية :

يعتبر الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك أحد المعايير الرئيسية للتعرف على كفاءة النشاط التسويقى . ويعرف هذا الفرق بالهامش التسويقى أو التكاليف التسويقية وعناصر هذه التكاليف تتضمن تكاليف عنصر العمل ، العمليات التصنيعية التى تجرى على السلعة ، وتكاليف النقل ، والتخزين . كذلك مختلف التكاليف المتغيرة والثابتة كالاجور الاهتلاك والايجار والفوائد ، ويضاف الى هذا الهامش الربح فى العمليات التسويقية .

ويتوقف حجم هذه التكاليف على المسافة بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك بالاضافة الى نوعية العمليات التى تجرى على المنتجات وعدد الوسطاء الذين يتداولون السلعة ، كذلك على طول فترة الاحتفاظ بالسلعة من وقت الانتاج الى وقت الاستهلاك والهدف من التعرض للهامش التسويقى هو التعرف على مايشله من سعر المنتج والمستهلك والعمل على خفضه ، بما يؤدى الى حصول المنتج على سعر مجز لانتاجه ، وحصول المستهلك على السلعة مستوفاة لرغباته بسعر مناسب ، كذلك حصول المؤسسات التسويقية على أجور عادلة مقابل خدماتها .

وتتباين نسبة الهامش التسويقى[1] من مجموعة سلعية الى أخرى ، كذلك من سلعة لاخرى . ويأتى فى مقدمة المجموعات السلعية من حيث ضخامة الهامش التسويقى مجموعة الخضر ، يليها البروتين الحيوانى ، فمجموعة الحبوب ثم مجموعة البقول كذلك تتباين نسبة الهامش التسويقى داخل المجموعة ذاتها من سلعة لاخرى . فبينما يصل الهامش التسويقى لنمو ١١٧٪ فى البصل ينخفض لنمو ١١٪ فى العدس . ويتحقق اعلى هامش تسويقى فى مجموعة الخضر والتى تضم البصل ، الباذنجان الرومى . الطماطم البطاطس حيث يمثل الهامش التسويقى نحو ١١٧٪ ، ١١٥٪ ، ٩٥٪ ، ٥١٪ لكل على الترتيب . ويعد هذا الهامش غاية فى الارتفاع وهو مؤشر يتضح منه ان هناك خلل كبير فى الجهاز التسويقى لتلك السلع . فقد يكون من المتوقع والمقبول أن يكون الهامش التسويقى لهذه المجموعة من السلع مرتفع وذلك نظرا لما تتصف به هذه المجموعة من خصائص ، ولكن أن يصل الهامش التسويقى الى اكثر من مرتين وثلث لما يحصل عليه المنتج فان هذا يعنى قدر كبير من الخلل فى الهيكل التسويقى وعدم العدالة المترتبة عليه .

يلى ذلك مجموعة البروتين الحيوانى حيث يمثل الهامش التسويقى فى كل من السمك لحوم الماشية ، اللبن ، لحوم الدواجن ، والبيض نحو ٥٥٪ ، ٥٢٪ ، ٤٧٪ ،

---

(١) نسبة الهامش التسويقى (الهامش التسويقى النسبى) وهو نسبة مايشله الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك الى سعر المنتج .

٢٦٪ ، ١٩٪ لكل على الترتيب . ويعد مرتفع فى السمك واللحوم ، ومنطقى فى سلعتى البيض ولحوم الدواجن .

يلى ذلك من حيث نسبة مايمثله الهامش التسويقى مجموعة الحبوب والتى تشتمل على الارز والقمح والذرة الرفيعة ، والذرة الشامية . حيث يمثل الهامش التسويقى نحو ٥٩٪ ، ٢٥٪ ، ٢٢٪ ، ٢٠٪ لكل سلعة على الترتيب . واستبعاد الارز الذى يعد الهامش التسويقى له مرتفع وذلك نظرا لما يتطلبه من عمليات تصنيعية وتجهيزية قبل عرضه للمستهلك ، فان نسبة الهامش التسويقى لباقى المجموعة تعد منطقية . وتعد نسبة الهامش التسويقى فى مجموعة البقول والفول والعدس أقل بالنسبة لباقى للمجموعات حيث يمثل نحو ٣٤٪ ، ١١٪ لكل منهما على الترتيب . وذلك كما يتضح من جدول (٣ـ١٧)

وارتفاع التكاليف التسويقية لايعنى بالضرورة عدم كفاءة نظام التسويق وربما يعنى أن تكاليف الانتاج منخفضة فى المناطق البعيدة عن الاسواق ، وبالتالى تكون تكاليف التسويق مرتفعة نسبيا الى تكاليف الانتاج . وبصفة عامة فان الهامش التسويقى الكبير يعنى أسعار مرتفعة بالنسبة للمستهلكين ، وأسعار ودخول منخفضة بالنسبة للمنتجين . وتبعا لهذا الرأى فانه كلما قل الهامش التسويقى كلما ازدادت كفاءة السوق ، ومن الواضح أن هذا الرأى غير سليم على اطلاقه ، اذ أن كفاءة السوق لايمكن قياسها بحجم الهامش التسويقى سواء كنسبة مئوية أو كميات مطلقة . كذلك فان هناك اتجاه عام بأنه كلما زاد عدد الوسطاء فى السوق فانه تزداد نسبة مايستقطع مما يدفعه المستهلك ومايستقطع مما يتسلمه المنتج . وتبعا لهذا الرأى فكلما قل عدد الوسطاء كلما زادت كفاءة السوق ، وهذا الرأى ايضا غير دقيق . فاذا تمكن اثنان من الوسطاء من تأدية خدمة معينة بتكاليف أقل مما لو انفرد بها واحد فكلاهما سيكون وجوده مناسب فى السوق حيث سيبقى المستهلك عليهما . ولكن اذا تمكن واحد فقط من اداء هذه الخدمة بتكاليف اقل من الاثنين معا فسوف مايختفى الثانى .

جدول (٣-١٤) نسبه الهامش التسويقى* (%)

السلع / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	متوسط الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩
القمح	١٣ر٩	٢١ر٤	٢١ر٧	٤٠ر٦	٢٥ر٢٧
العدس	٣ر٩٩	٨ر٢٦	١٠ر٦	١٦ر٧٩	١٠ر٠٩
الفول	٦٦ر٩	٦ر٩	٣٦ر٧	٦١ر٩	٣٤
اللذره الشاميه	١١ر٧	١٨ر١	٢٢ر٠	٣٢ر٧	٢٠
الذره الرفيعه	٢٠ر٤	١٦ر٤	٣٠ر٧	٣٧ر٣	٢١ر٩
الارز	٦٢ر٣	٤٣ر٩	٣٨	٥١ر٩	٥٩ر١٤
البصل الشتوى	٩٥ر٣	١٣٠ر٥	٩٩ر٧	٦٨ر٣	١١٧ر٣٣
الطماطم	٣٢ر١	١٤٥ر٧	٩٨ر٤	١١٥ر٣	٩٤ر٨
البطاطس	٤٥ر٨	٤٢ر٥	٤٦ر٣	٧٢ر٤	٥١ر٢
الباذنجان	٦٨ر٧	٧٩ر١	١٦٧ر٨	٢١٦ر٦	١١٤ر٨
لحوم ماشيه	٧١	٤٠	٥٨ر٧	٥٧ر١	٥١ر٧
لحوم دواجن	٤٥ر١	٩ر٦	١٩ر١	٢٤ر٤	٢٦ر٣٣
اللبن	٨١ر٨	٤١ر٨	٢٤ر٢	٤٨ر١	٤٦ر٧
البيض	٥٠	١٢	٩ر٤	١٣ر٤	١٩ر١
السمك	٦٦ر٦	٤٥ر٣	٤٤	٤٤ر٣	٥٤ر٥

المصدر :-

احتسبت من بيانات الدراسه.

* نسبه الهامش التسويقى (الهامش التسويقى النسبى) وهو نسبه مايمثله الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك الى سعر المنتج .

والجانب الاكبر من اجمالى الهامش التسويقى ينصب على تكاليف العمل ولـــذا فان تكاليف هذا العنصر هى النقطة الاساسية التى يجب أن توجه اليها الجهـــود لخفض التكاليف التسويقية • وتعتبر التكاليف التسويقية اكثر استقرارا من الاسعار ، وذلك لان العديد من العناصر التى تدخل فى تكوين هذه التكاليف تبقى ثابتة نسبيا عنـــد تغيير الظروف الاقتصادية كتكاليف النقل والتخزين والضرائب وغيرها ، حيث تتغـــير ببطء ومعدل ضئيل بمرور الوقت •

فعند تغير أسعار التجزئة زيادة او نقصا يقع الاثر على الاسعار المزرعيـــة (أسعار المنتج) حيث لا ينقسم هذا التغير بالتساوى بين الهامش التسويقى والزراع ، وذلك لان الهامش التســويقى اكثر ثباتا كما سبق القول •

فعند انخفاض اسعار التجزئة ينخفض الهامش التسويقى المطلق اقل من الاسعـــار ولكن كنسبة مئوية من سعر المستهلك يرتفع • والاستقرار النسبى للهامش التسويقى بالمقارنة بالتغيرات فى أسعار التجزئة من الاهمية بمكان فى تحديد تأثير هيكل التكاليف التسويقيـــة للغذاء على الاسعار والدخول المتسلمة بواسطة الزراع ، وبالتالى فان التغيرات فـــى كفاءة الجهاز التسويقى ذات اثر مهم على الدخول النقدية لمجتمع الزراع(١) .

ويمثل الهامش التسويقى دائما جزء ثابتا من سعر التجزئة أو سعر المنتج ، فـــان التغيير النسبى فى سعر التجزئة وسعر المنتج سوف يكون متطابق وتكون التقلبات فى الدخل المزرعى بنفس درجة التقلبات فى انفاق المستهلك • ولذا فان الاتجاه الاستقرارى فـــى الهامش التسويقى عما فى اسعار التجزئة سوف يجعل التغيرات فى أسعار التجزئة تؤدى الى تقلبات أشد فى أسعار دخول المنتجين • وليس فقط الهامش التسويقى ككل غير مرن ولكـــن ايضا ظاهرة عدم المرونة توجد فى كل مستوى من مستويات الهامش التسويقى اذا اخـــذ

(١) Slater. c., "The Role of Eood Marketing in latin America Economic Development" Marketing and Economic Develoment"- Bennett; D.P. American Marketing Association- 1965-P. 30 .

على حدى . وكما سبق ، يتضح من بيانات جدول (٣-١٧) الاتجاه المستمر للهامش التسويقى للارتفاع سواء المطلق او النسبى ، وهناك عوامل عديدة تؤدى الى ذلك لعل أهمها :

١ - انه باتجاه المستوى العام للاسعار الى الارتفاع فسترتفع كافة الخدمات ، وبالتالى سيستمر الاتجاه التصاعدى فى الهامش التسويقى من سنة لاخرى طالما تركت عملية التسويق لقوى العرض والطلب (السوق الحر) .

٢ - طالما ازدادت باستمرار كميات الغذاء التى تمر خلال السوق - بزيادة عدد السكان - ومع مقدرة المسالك التسويقية على استيعاب تلك الكميات ، ذلك لان معدل النمو فى جهاز التسويق أقل من معدل نمو الانتاج ، وبالتالى تزداد تكاليف تسويق تلك الكميات .

٣ - زيادة الخدمات التسويقية التى يطلب المستهلك اجرائها على السلع لاشباع رغباته فى الشكل والزمن والمكان (كالتعبئة والتغليف والحفظ ...) ستؤدى بالتالى الى ارتفاع التكاليف التسويقية لتلك السلع .

٤ - ضعف وانخفاض كفاءة الخدمات التسويقية اصلا فى الدول النامية يؤدى الى ارتفاع تكاليفها . وذلك لغياب المنظمات التسويقية المتطورة سواء خاصة أو عامة أو تعاونية .

٣ ـ ٦ ـ ٦ ـ الدعم وأسعار السلع الزراعية :

تؤدى ارتفاع أسعار السلع وخاصة الغذاء الى انخفاض الدخل الحقيقى للافراد ، وبالتالى مستوى المعيشة ، وسيظل اسيرا لاسعار الغذاء ومما هو جدير بالملاحظة انه قد صاحب الزيادة فى الاسعار زيادة الاستهلاك من كافة السلع الزراعية الغذائية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (١) وفى نفس الوقت انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية نتيجة لزيادة الاستهلاك وربما كذلك وقصور الانتاج الانتاج من بعض السلع .

وتلك الاوضاع تحتم بالضرورة الاجراءات التى تضمن فى حدود معينة توفير السلع الضرورية بكميات معينة وبأسعار ملائمة لمحدودى الدخل ، لانه كنتيجة للتضخم وارتفاع الاسعار وعدم السيطرة عليها تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاصحاب الاجور والدخول الثابتة والمحدودة . بما حدا بالدولة الى تقديم الدعم وخاصة دعم السلع التموينية الذى وصل لنحو ٦ر٨٨٤ ، ٠ر٩٤٤ مليون جنيه يمثل نحو ١ر٧٥٪ ، ٤ر٧٤٪ من اجمالى الدعم فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على الترتيب والذى قد وصل الى نحو ٧ر١ مليار عام ١٩٨١ ، كما يتضح من جدول (٣ ـ ١٨) وهذا التزايد المستمر فى مقدار الدعم دعى الى اعادة التفكير فى سياساته وأساليبه .

---

(١) راجع ـ دكتور سعد طه علام ـ " الدعم وأسعار السلع الزراعية الغذائية " ـ معهد التخطيط القومى ـ مذكرة خارجية (١٢٨٣) يناير ١٩٨١ ـ ص ٣ .

جدول (٤ـ١٨) الدعم الموجه للسلع والمحاصيل الزراعية للسنوات ١٩٧٨ـ ١٩٨٢/٨١

(بالالف جنيه)

السلعـــة	الوطن	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١
قمح مستورد	طن	١٩٦٧٣٧	٤٠٣٩٣٠	٦٦٦٣١٩	٦١٨١٦٩
قمح محلى	"	١٥٧٧	٦٥٦٣	٣٧١٧	٧٢١١
دقيق مستورد	"	٥٥٠٤٦	١٣٦٦٢١	—	١٨١٧٦٤
دقيق محلى	"	١٥١	—	—	—
اذرة مستوردة	"	٥٦٢٥٦	٤٠٦٥٨	٢٣١١٨٠	١٦٠٠٦١
عدس مستورد	"	١٠٣٠٩	١١٥٠٧	١١١١٨٤	٢٩٢١٥
عدس محلى	اردب	٨١٥	٧٣٠	١٩٦٦١	٢٨
سمسم مستورد	طن	١٨٦٧	١٣٤٨	٤٠٤	٥٩٣٢
" محلى	"	—	—	٢٤٣٧	٥٤١
فول مستورد	اردب	٢٨٨٠	٧٢٤٤	—	٢٢٧٢٠
فول محلى	اردب	٧١٩	١٥٦٧	١٠٥	٧٩٩٨
زيت مستورد	طن	٨٢٢٥٠	١٠٤٠٨٧	١٤٩٧١	١٢٧٣٤٩
زيت محلى	"	٩٣٨	٣٣١٨	—	٦٣٣٥
شاى مستورد	"	١٠٤٠٥	٥٦٢٢٥	١٩٧٤٥٢	٢٨٩٥٧
لحوم مجمدة	"	٨٤١٥	٤٥٥٧٢	١٣٥٠٢	١٣٥٨٦٨
اغنام حيه	رأس	٨١٣	—	—	١٢٤٩
شحوم	طن	٤٩٦٨١	٦٩٠٥٥	٢٦٥٧٨	١١٢٣٦٩
عجول وابقار	رأس	—	—	١٨٨٥٦	١٧٢٠٧
احماض دهنية	طن	٤٧٨٢	٥٢٩٦	١٤٦٠٥	—
بيض	"	—	—	٦٦١	—
فاصوليا	اردب	—	١٩	—	١١٩
سكر مستورد	طن	—	٦٥٤٨	٤٢٩١	١٢٧٦٢٢
" محلى	"			١٣١٣٠٣	٤١٧٤٥
دواجن مستورد	"	—	٧٥٧	٨٤٢٥٣	٢٥٠٩٦
" محلى	"	—		—	٤٦
مسلى طبيعى	"	—	٦٥٠	٩٢٦٧٦	—
محلى وصناعى					
كبدة دواجن	"	—	—	٣٤	—
جبن	"		٤٩	٢٢٦٠	—
اسماك مجمدة	"	—	٢٠٣٦	—	١١٨٦٤
لبن مكثف	كرتونه	—	٤١	٤٥٣٦	—
صابون	طن		١٨٩	١٥٢٠٤	—
كبده بقرى	"			٦٨٩	
جمال صينى	رأس	—	٤٨		
صلصة طماطم	طن	—	—	٣٦٨	
الارز	"	—	—	٣٥٥٣٤	
الاجمالى		٤٨٣٦٣٧	٩٠٥٠٥٩	١٦٩٠٤١٧	

المصدر : قوائم الحسابات الجارية للهيئة العامة للسلع التموينية ـ بيانات غير منشوره

والجانب الاعظم من الدعم ينصب الى دعم السلع التموينية ، وامتد ايضا ليشمل دعم مستلزمات الانتاج ، وتخفيف أعباء القروض على صغار الزراع ، كذلك لمواجهة خسائر بعض شركات القطاع العام ، ودعم وسائل النقل العام .

ولعل هناك عدة عوامل أدت ومازالت تؤدى — اذا لم يمكن ايقاف مفعولها — الى تزايد الدعم عاما بعد آخر ، ومنها تزايد معدلات النمو السكانى مع ثبات او تناقص الموارد الزراعية مما يؤدى الى تناقص نصيب الفرد من المساحة المزروعة وبالتالى من جملة الانتاج الزراعى . كذلك نقص كفاءة التسويق الزراعى وتزايد دور الوسطاء مما يؤدى الى زيادة حجم الهامش التسويقى وبالتالى ارتفاع اسعار المستهلك الى مستويات تعجز معها مستويات الدخول الحالية للجانب الاكبر من السكان عن توفير الاحتياجات الضرورية وخاصة الغذائية .

كذلك فان قصور نظام التسعير والرقابة مع تزايد الطلب عن العرض يؤدى الى زيادة الاسعار وخلق سوق سوداء للسلع مما يدعو الى دعم السلع الضرورية . ولما كان جانبا كبيرا من احتياجات الاستهلاك يستورد من الخارج حيث الاسعار العالمية مرتفعة مما تضطر معه الدولة الى تقديم دعم لتلك السلع لتناسب القوة الشرائية للسوق المحلية وحيث أن دعم السلع يعنى خفض أسعارها وبالتالى زيادة استهلاكها مما يعنى زيادة مخصصات الدعم باستمرار .

ولايعد الدعم وسيلة مثلى لاعادة توزيع الدخل القومى ، حيث أنه ضعيف الفاعلية لعدم مقدرته على التفرقة بين مستويات الدخول ، حيث تستفيد منه الطبقات الغنية بنفس القدر وربما اكثر من الطبقات الفقيرة . كما وأن الاستفادة الاكبر من اعانات

الدعم تتركز فى المناطق الحضرية عن المناطق الريفية والتى من المفترض أن مستويات الدخول منخفضة فيها عن المناطق الحضرية • كذلك فانه من الضرورى أن تنتفع الطبقات المستحقة وحدها بالدعم وليس أصحاب الدخول الكبيرة وفئة التجار والوسطاء وغيرهم ، لان الامر يقتضى التوصل الى حل اقتصادى اجتماعى يخفف العبء عن ميزانية الدولة — وعدم زيادته باستمرار — كما يحقق فى ذات الوقت العدالة الاجتماعية باعادة توزيع الدخل القومى وفى نفس الوقت يسمح بسيادة الاسعار الاقتصادية لما لها من مزية بالنسبة للقطاع العام والخاص •

وقد يرى البعض أن المقابل للدعم هى زيادة الاجور ، فالى أى مدى يمكن زيادة الاجور بمقدار يغطى الارتفاع فى الاسعار نتيجة لتوقف سياسة الدعم الحالية - ولكن استبدال الدعم بزيادة الاجور له آثار سلبية بل عكسية ، وذلك لان :

١ — رفع الاجور يؤدى الى زيادة تكاليف انتاج السلع ، ويؤدى بالتالى الى زيادة اسعارها بمعدلات اعلى من زيادة الاجور •

٢ — اما اذا بقيت الاسعار ثابتة ، فان زيادة الاجور تؤدى الى زيادة التكاليف تؤدى الى خفض الفائض المتبقى للتنمية •

٣ — رفع الاجور سيؤدى الى زيادة الطلب الاستهلاكى • وزيادة الطلب مع بقاء حجم العرض على ما هو عليه — او زيادته بمعدلات اقل — سيؤدى الى ارتفاع الاسعار وزيادة التضخم وبالتالى يتلاشى اثر زيادة الاجور وقد يتحول الى اثر سلبى باستمرار زيادة الاسعار •

لذا فانه قد يكون من الضرورى ان يستمر الدعم فى المدى الزمنى المتوسط ولكن مع ترشيد هذا الدعم ، بمعنى أى من السلع التى تستحق الدعم ، وأى الفئات

هى التى يجب أن تحصل على الدعم ؟ وما هى الاساليب والوسائل التى تضمن وصول الدعم الى تلك الفئات ـ المستحقة ؟

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دراسة كل سلعة منفردة وعلاقتها بالسلع الاخرى وتقدير نوعية وكمية السلع التى يتضمنها الدعم ، مع الاخذ فى الاعتبار استبعاد نوعيات السلع غير الضرورية من قائمة الدعم .

ومن ثم فان من اللازم وضع سياسة شاملة لدعم السلع الزراعية المختارة (الضرورية) تربط بين دعم مستلزمات الانتاج ودعم السلع ذاتها ، وفى أى مرحلة يقدم الدعم هل يقدم فى مرحلة الانتاج ام فى مرحلة الاستهلاك .

وفى ذات الوقت ، يجب الربط بين دعم السلع الضرورية والضرائب المفروضة على السلع الكمالية وذلك بعد أن يرفع الدعم تماما عنها وتستخدم تلك الضرائب لتغطية جانب من دعم السلع الضرورية .

ويجب أن يكون واضحا ان العامل الوحيد الذى يمكن ان يؤدى الى خفض الدعم او الغاءه هو زيادة ـ وفره ـ الانتاج الزراعى ، لذا يجب الاهتمام والتركيز على هذا الجانب بصفة أساسية .

وبالنسبة لضمان وصول الدعم الى مستحقيه فيجب العمل فى تلك الاتجاهات :

١ ـ الاستمرار والتوسع فى انشاء شركات الامن الغذائى بالمحافظات وعدم تركيزها فى المدن الكبرى حتى تغطى احتياجات سكان الريف من السلع المدعمة .

٢ ـ التوسع فى انشاء الجمعيات الاستهلاكية ، واحكام الرقابة عليها ـ وتعميم اسلوب البطاقات والتوسع فى السلع الداخلة فيها مع تنظيمها بما يسهل هذا الاسلوب .

٣ ـ مراقبة الاسعار المحددة للسلع ، سواء قام بتوزيعها القطاع العام او القطاع الخاص ، مع الاهتمام بقضية الاسعار والتسعير واجراء الدراسات اللازمة لذلك وقد يكون من الاجدى اعادة انشاء الجهاز المركزى للاسعار وبتنظيم جديد يحقق الاهداف المنشودة .

٤-١-٧- مجالات الاختيارات الرئيسية في السياسة السعرية : تدخل الدولة من عدمه ؟

في محاولة للأجابة على هذا التساؤل فلابد من التفرقة ، أو تجزئة السؤال الى اسعار المنتج واسعار المستهلك .

فبالنسبة لأسعار المنتج يجب ان يؤخذ في الاعتبار اولا العوامل التالية :

أ — الخلل الموجود والقصور في جهاز التسويق ، بحيث انه لا يعكس بالضبط طلب المستهلك .

ب — تدخل الدولة في توزيع وتسعير ودعم مستلزمات الانتاج الزراعي .

جـ — اذا كانت الدولة تهدف الى احداث تغييرات في التركيب المحصولي ، واحداث قدر من التخصص الاقليمي ، فلابد ان تضمن تحقيق عائد متساوى او متوازن على الاقل من التراكيب المحصولية المختلفة .

د — الاسعار المحلية وارتباطها بالاسعار العالمية . والمدى المسموح به لتأثر الاسعار المحلية بالاسعار العالمية وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية المستوردة والمصدره مما يتطلب الموازنة بين السعرين .

هـ — صغر حجم الحيازة — خاصة في الاراضي القديمة — وبالتالي ضآلة الدخل المزرعي المتحقق منها ، مما يتطلب عدم حدوث تقلبات حاده في هذا القدر من الدخل بما يضمن مستوى معيشي معين لصغار الزراع — وهم الغالبية .

ومن ثم ، فأن العوامل السابقة تحتم تدخل الدولة في اسعار المنتج للسلع الزراعية الرئيسية ، وذلك في المدى القصير على الاقل وهو المتوقع ان يستمر فيه تواجد وعمل العوامل السابقة .

والتدخل المذكور قد يتخذ العديد من الاساليب والصور بما يفضي على او يحد من الآثار السلبية للعوامل السابقة ، ويحقق اهداف الخطة الزراعية .

أما بالنسبة لأسعار المستهلك من السلع والمنتجات الزراعية ، فيؤخذ فى الاعتبار العوامل التالية :

أ — ايضا ، الخلل والقصور فى جهاز التسويق ، بحيث انه لا يعكس بالضبط طلب المستهلك بالاضافة الى ضخامة الهامش الذى يستقطعه من سعر المستهلك .

ب — تحمل الدولة لمبالغ متزايده للدعم السلعى الذى وصل لنحو ١٠٠٠ مليون جنيه ويتزايد باستمرار ، مما يتطلب تسعير السلع المدعومة وضمان وصولها لمستهلكيها .

جـ — استيراد جانب غير قليل من السلع الزراعية من الخارج ، والتباين الموجود بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية مما يتطلب قدر من التدخل فى الاسعار لاحداث الموازنة بينهما .

د — يتضح من الدراسة الاتجاه المتزايد لاسعار المستهلك — جدأول (٣—١٩) ، (٣—١٦) بحيث تعجز معه مستويات الدخول المتوقعه عن تحقيق مستوى غذائى مناسب مما يتطلب تدخل فى اسعار المستهلك حتى لا تزداد الفجوه بين الدخول والاسعار .

فوجود العوامل السالفة ، وتوقع استمراريتها للمدى الزمنى المتوسط على الاقل يتطلب تدخل الدولة فى أسعار المستهلك للسلع الزراعية الرئيسية . والتدخل فى اسعار المستهلك له من الاساليب والوسائل التى تؤدى الى زيادة الانتاج وتشجيع القطاع الخاص والحد من الاستغلال ووصول السلع بأسعار مناسبه (عادله) للمستهلك ، وضمان وصول الدعم الى مستحقيه .

وعلى ذلك فان هناك اختيارين رئيسيين فى مجال السياسة السعرية .

أولهما : هو تركها بالكامل لقوى السوق لتحدد اسعار كل من المنتج والمستهلك .

والثانى : هو التدخل من قبل الدولة وقد يتم :

أ — بصورة مباشرة وذلك بتحديد اسعار المنتج او المستهلك او كليهما .

ب — بصورة غير مباشرة — كتوجيه الانتاج والاستهلاك والدعم وخلافه .

أ — التدخل المباشر فى الاسعار :

وفيه تتدخل الدولة بتسعير المنتجات الزراعية سواء التصديرية منها (كالقطن) ، او المستوردة (كالقمح) ، او المنتجات المحلية . ويتحدد سعر المنتج عن طريق وزارة الزراعة ، والذى يأخذ مستواه النهائى بعد اخذ العوامل السياسية والاقتصادية فى الاعتبار . وتوازن وزارة الزراعة بين عدة اساليب لتحديد الاسعار واهمها ما يعرف بالتكاليف مضاف اليها هامش معين .

تحديد السعر للمنتج :

تقوم الدولة عن طريق مؤسساتها المعنية ، بأعلان سعر المنتج (وزارة الزراعة — بنك التسليف او غيرهما) لبعض السلع الزراعية . ويجب أن يكون معلوم ان الدولة اذا ما حددت سعر للمنتج تكون مستعدة لشراء كل ما يعرض عليها من كميات السلعة بهذا السعر ، واذا لم يحدث ذلك — وكان هناك زيادة فى العرض عن الطلب — فسوف ينخفض سعر السلعة عن السعر المحدد من قبل الدولة . والهدف من تحديد سعر معين للسلعة هو تأمين مستوى دخل معين للمنتجين . وحيث لا يوجد اى ضمان لسيادة السعر المحدد من قبل الدولة ، فأن تدخل الدولة كمشتر للسلعة هو الضمان الوحيد . وعلى ذلك يمكن القول ان تحديد سعر للمنتج مع عدم تدخل الدولة كمشتر لا معنى له ، حيث لا يحقق النتائج المستهدفة .

هذا بالنسبة للسلع التى تقوم الدولة بتحديد اسعارها للمنتج ، والتدخل فى السوق كمشتر . أما النمط الثانى للسعر ، فهى السلع التى تتحدد اسعارها فى السوق .
والمعنى الاقتصادى المقصود للسوق ، هو ان تقوم قوى العرض والطلب فى السوق الحر بتحديد السعر . فهل هذا يتم فعلا فى سوق المنتجين للسلع الزراعية ؟ وحيث لا يوجد سوق حر بالمفهوم النظرى ، ولا يوجد سوق حر فى المنتجات الزراعية ، حيث يسيطر الوسطاء والتجار على سوق المنتجين ، ويتولوا تحديد سعر الشراء من المنتج ، الذى يتباين من منطقة لاخرى ومن وسيط لاخر وايضا من وقت لاخر .

وهنا تكمن اهم مشاكل سعر وسوق السلع الزراعية ، حيث يغلب الجانب الاكبر من الانتاج الزراعى عن طريق هؤلاء الوسطاء ـ خاصة السلع الغذائية الذين يتحكمون فى أسعار المنتجين ، ليس فقط بل أيضا اسعار المستهلكين . بالاضافة الى السيطرة والتحكم فى انسياب السلعة بما يخدم اهدافهم فى تحديد أسعار معينة للمنتج والمستهلك ، تحقق لهم أكبر ربح كنتيجة لاستغلال كلا الطرفان .

ب ـ التدخل غير المباشر فى الاسعار :

وهو الاسلوب الثانى من أساليب التدخل فى الاسعار ، وقد يتأتى عن طريق التدخل فى جانب المدخلات الزراعية (Input side) ـ وذلك للتأثير على أسعارها وكمياتها ـ بما يؤدى للتأثير على أسعار المنتجات . مثال ذلك التدخل فى أسعار وكميات الاسمدة ، والبذور ، والمبيدات ، والقروض الزراعية ، وضريبة الاراضى الزراعية ، والقيمة الايجارية للارض . ومحاولة الحفاظ على مستويات اسعار ثابتة لتلك المدخلات خلال فترات زمنية معينة ، سواء كانت منتجات محلية أو مستوردة وهو مايعنى التأثير على / وتوجيه الانتاج الزراعى من سلعة او مجموعة من السلع .

" ملخص وتوصيات "

ملخص وتوصيات

تزايدت معدلات الاستهلاك بشكل كبير عبر فترة الدراسة (٥٩/٦٠ـ١٩٨٠) مما كان له اثره على السياسة الزراعية بما يتطلب اعادة النظر فى السياسة الزراعية الحالية ، علاوة على ضرورة ترشيد الاستهلاك ، ذلك ان هذه الزيادة لم يقابلها زيادة مماثلة فى الانتاج ، مما ضغط بشدة على الميزان التجارى وميزان المدفوعات نظرا لاضطرار الدولة مجابهة العجز فى الانتاج ، بالاستيراد من الخارج ، كما ارتفعت اسعار السلع الغذائية كنتيجة منطقية لارتفاع اسعار الواردات فى السنوات الاخيرة ، وأدى هذا الوضع الى زيادة حجم الدعم مما شكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة .

فلقد بلغ معدل النمو المركب لاستهلاك القمح عبر فترة الدراسة حوالى ٤ر٢٥٪ سنويا فى حين بلغ معدل نمو الانتاج ١ر٣٪ تقريبا ـ كما بلغ معدل نمو استهلاك الذرة الشامية ٤ر٠٪ بينما بلغ معدل نمو الانتاج ٣ر٠٪ ـ وبلغ معدل نمو استهلاك الارز ٣ر٠٪ والانتاج ٢ر٨٪ تقريبا وبالنسبة لمجموعة الحبوب بلغ معدل نمو استهلاكها ٦ر٣٪ سنويا والانتاج ١ر٠٪ سنويا . اى ان الاستهلاك كان ينمو بمعدلات اكبر من معدلات نمو الانتاج . الامر الذى ادى الى اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وجعل درجة الاكتفاء الذاتى فى الحبوب تنخفض بشكل حاد فى السنوات الاخيرة وبصفة خاصة فى القمح حيث بلغت حوالى ٣٠٪ تقريبا .

اما مجموعة البقول فقد بلغ معدل نمو الاستهلاك السنوى المركب حوالى ٣ر٠٪ والانتاج ٤ر٠٪ تقريبا والعدس حوالى ١ر٨٪ بالنسبة للاستهلاك و (ـ ٦ر٤٪) بالنسبة للانتاج .

ولقد بلغ معدل نمو استهلاك الفول السودانى (ـ ١ر١٪) والانتاج (ـ ٩ر٠٪) والسمسم بلغ معدل نمو الاستهلاك منه ٤ر٢٪ بينما بلغ معدل نمو الانتاج ٢ر٠٪ تقريبا .

وبلغ معدل نمو الاستهلاك السنوى المركب من الخضروات ٧ر٠٪ للبطاطس ، ٣ر٢٪ للبصل ، اما معدل نمو الانتاج فقد بلغ ٦ر١٪ ، ١ر٣٪ تقريبا على التوالى .

وفيما يخص الفاكهة فقد بلغ معدل نمو استهلاك الموالح ٦ر٤٪ سنويا والبطيخ والشمام ٤ر٠٪ ، والعنب ٥ر٠٪ فى حين بلغ معدل نمو الانتاج السنوى ٦ر٨٪ ، ٣ر٠٪ ، ٥ر١٪ تقريبا للمحاصيل المذكورة على التوالى .

اما اللحوم فقد بلغ معدل نمو الاستهلاك السنوى حوالى ٩ر٢٪ للحوم ، ٢ر٨٪ للالبان ، ٩ر٣٪ للبيض .

اما الاستهلاك من السكر والزيوت ، فقد بلغ معدل نموه السنوى ٤ر٥٪ للسكر ٢ر٩٪ للزيوت ، فى حين بلغ معدل نمو الانتاج حوالى ٤ر٣٪ للسكر ١ر١٪ بالنسبة لزيت بذرة القطن .

اى انه بصفة عامة فاقت معدلات نمو الاستهلاك من السلع الغذائية نظيرتها فى الانتاج ، ولقد ادى هذا الامر الى اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك مما جعل نسبة الاكتفاء الذاتى تنخفض فى الفترة الاخيرة ٧٦/ ١٩٨٠ الى حوالى ٢ر٤٠٪ بالنسبة للقمح بدورن اخذ الدقيق فى الحسبان ، ٧ر٨٨٪ بالنسبة للذرة الشامية ، ٣٠٪ بالنسبة للعدس ، ٥ر٨٣٪ بالنسبة للحوم الحمراء ، ٣ر٧١٪ بالنسبة للحوم البيضاء و ٤٣٪ بالنسبة لزيت بذرة القطن .

ولقد ادى ذلك الى زيادة الكميات المستوردة من هذه السلع الغذائية على مدى الفترة ٥٩/ ٦٠ ـ ١٩٨٠ ، حيث بلغ متوسط الاستيراد السنوى من القمح ٤ر٢ مليون خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ودقيق القمح ٦ر٠ مليون طن والذرة الشامية ٥٨ ر٠ مليون طن ، والسكر ٥ر٢٢٧ الف طن ، واللحوم المجمدة ٤ر٧٠ الف طن والمحفوظة ٥ر٥ الف طن وحيوانات حية للذبح ٢ر٢ الف طن وزيت بذرة القطن ٥ر٣٥ الف طن

ولقد بلغت قيمة اجمالى الواردات من السلع الغذائية حوالى ٤ر١٦١٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ منها ٤ر٨٣٤ مليون جنيه تمثل واردات القمح والدقيق ، ١٥٥ مليون جنيه واردات الذرة الشامية ، ١٨٥ مليون جنيه وواردات السكر و ٠ر١٣١١ مليون جنيه وواردات زيت الطعام ٠

كما ان اسعار الاستيراد ارتفعت بشكل كبير ، فقد بلغ متوسط سعر الطن المستورد ٢١٠ دولار للقمح ، ٢٨٢ دولار للدقيق ٠ ٥١٤ دولار للعدس ، ١٧٢٢ دولار للحوم المجمدة ، ١٥٠٠ دولار للدواجن المجمدة ، ٦٨٠ دولار لزيوت الطعام وذلك عام ١٩٨٢/٨١ ٠

وقد ادى ذلك بدوره الى ارتفاع حجم الدعم الذى بلغ حوالى ٣ر١٤٩٦ مليون جنيه فى موازنة عام ١٩٨٢/٨١ للسلع الغذائية الرئيسية ٠

ونجم عن الوضع السابق ان ارتفعت اسعار المستهلك حيث تراوحت فيما بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ حوالى ٤٤ـ ٩٠ مليم /كجم للقمح ، ١٠٩ ـ ٣٠٠ مليم /كجم للعدس ، ٨٢ ـ ٢٣٠ مليم /كجم للفول ٣٨ ـ ٢ر٩٨ مليم كجم / للذرة الشامية ٥٠ ـ ١٠٠ مليم /كجم للارز ، ٦٥٠ ـ ١٩٥٠ مليم /كجم للحوم الماشية ، ٤٥٠ـ ١٢٥٨ مليم /كجم للحوم الدواجن ، وقد تزايدت اسعار المستهلك من الاسعار السابقة زيادة كبيرة حتى الآن ٠وذلك على الرغم من حجم الدعم الكبير الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة والذى لو اضيف الى هذه الاسعار لتضاعفت ٠

ان استمرار معدلات الاستهلاك بما هى عليه وكذلك الانتاج ، فان ذلك سوف يؤدى فى المستقبل الى زيادة حجم الفجوة بينهما ، مما سيؤدى الى زيادة الواردات ، وفى ظل ارتفاع اسعار الاستيراد ، سيؤدى ذلك الى ارتفاع اسعار المستهلك وزيادة

حجم الدعم وزيادة الطلب على العملات الاجنبية ، اى ان هناك حلقة متصلة ستستمر فى التصاعد اذا لم يتم وضع حد لارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات نمو الانتاج ،

ان اسباب ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية متعددة ومتنوعة ولعل ابرزها مايلى :

١ ـ ارتفاع معدلات نمو السكان حيث تصل الى نحو ٢ر٦٪ تقريبا ، فى حين ان معدل نمو الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية لايصل الى هذا المعدل مما يجعل الفجوة تتسع بمرور الايام والسنين وتزيد الاستهلاك .

٢ ـ التحضر والهجرات الداخلية ، فلقد صاحب عملية التحضر والتحول من الريف الى الحضر والهجرة من القرى الى المراكز والمحافظات والعاصمة الى زيادة كبيرة فى معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ، حيث كان سكان الريف يعتمدون على مزارعهم فى جزء كبير من استهلاكهم .

٣ ـ ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوى فى الفترة الماضية ، سواء كان ذلك نتيجة لزيادة الناتج المحلى الاجمالى او كنتيجة لعوامل اخرى كالانفتاح الاقتصادى وظهور فئات دخلية جديدة ، او نتيجة لتواجد اعداد كبيرة من العاملين فى الخارج وتحويلاتهم النقدية للبلاد ، وماترتب على كل ذلك من زيادة فى الطلب الفعال على السلع الغذائية الرئيسية وبصفة خاصة اللحوم ، كتغير فى نمط الاستهلاك والانتقال من السلع الرديئة الى السلع الجيدة .

٤ ـ تغير الانماط الاستهلاكية وبصفة خاصة فى الريف ، فبينما كان الريف المصرى يعتمد اساسا فى غذائه على الذرة الشامية والذرة الرفيعة ، فقد اصبح القمح هو الغذاء الرئيسى ، كما ان الاعتماد على المزرعة لتوفير اللحوم والبيض اصبح يتضاءل بشكل واضح ، الامر الذى ادى الى زيادة كبيرة فى معدلات الاستهلاك .

٥ ـ محدودية الرقعة الزراعية ، حيث تبلغ الرقعة الزراعية حوالى ٦ مليون فدان تقريبا ، وماتم استصلاحه من اراض لم يتجاوز ٩٠٠ الف فدان عبر السنوات الماضية ، منها حوالى ٥٠٠ الف فدان وصلت مرحلة الانتاج الحدى ، فى حين تم استقطاع مساحات كبيرة من اجود الاراضى الزراعية نتيجة للزحف العمرانى او التجريف ، وبالتالى فان الانتاج يظل محددا ولايستطيع مقابلة الاستهلاك .

٦ ـ الدعم ، حيث ان التزايد الكبير فى حجم الدعم ادى الى زيادة فى معدلات الاستهلاك ـ حيث نتيجة للدعم اصبحت اسعار بعض السلع الغذائية كالقمح اقل من اسعار التبن الذى يعتبر محصولا ثانويا ، وادى ذلك الى استعمال القمح فى غذاء الحيوان نتيجة لانخفاض اسعاره فى السوق عن اسعار العلف او البرسيم ، مما جعل معدلات الاستهلاك من القمح تزيد بشكل كبير .

هذا ولعل من اسباب قصور مقابلة الانتاج للاستهلاك ، الاختلالات فى السياسة السعرية ، حيث يزرع الزراع المحاصيل ذات الربح النسبى الاعلى ، علاوة على عوامل اخرى اهمها :

١ ـ التركيب المحصولى الراهن ، حيث مازال التركيب المحصولى يعتمد على فكرة جوهرية ، هى ان ثلث الارض تقريبا يجب ان يزرع قطنا وان ربع الارض (المساحة المحصولية) يزرع برسيما ، وينتج عن ذلك محدودية الرقعة التى تخصص لانتاج الغذاء ، مما ادى الى انخفاض معدلات نمو انتاج الغذاء فى البلاد كما تم ايضاحه فى البحث .

٢ ـ انخفاض انتاجية الوحدة المنزرعة ، فعلى الرغم من ان الزراعة تعتمد على مياه النيل ، والاراضى الزراعية خصبة ، فان متوسط انتاجية الفدان منخفض مقارنة بنظيرتها فى الاقطار المتقدمة وبصفة خاصة فى محصول القمح والارز والفواكه والخضروات .

٣ — الفاقد فى الانتاج ٠ ان الفاقد فى مراحل الانتاج المختلفة يؤدى الى انخفاض معدلات الانتاج ، وتظهر مشكلة الفاقد بصفة خاصة فى الخضروات والفواكه حيث تصل الى اكثر من ٣٠ — ٤٠٪ فى بعض الاحيان ، كذلك فى الحبوب حيث يتراوح بين ١٠٪ — ١٥٪ فى مختلف المراحل ٠

٤ — ضعف حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، فالسياسة الاستثمارية اوضحت ان حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة لايعادل الا نحو ٢ر٥٪ من اجمالى الاستثمارات القومية ، وهذه الاستثمارات من المفروض ان تطور قطاع الزراعة بكامله وترفع انتاجية الوحدة المنزرعة وانتاجية العامل الزراعى ، وتزيد رقعة الاراضى المستصلحة والمستزرعة وتنمى الثروة الحيوانية ٠ ان هذه الاستثمارات لاتتلاءم مع اهمية قطاع الزراعة فى الاقتصاد القومى ٠ وقد انعكس ذلك فى عدم قدرة هذا القطاع بالوفاء باحتياجات السكان من الغذاء ، الامر الذى يحتم اعادة النظر فى السياسة الاستثمارية ٠

٥ — تفاقم مشكلة التمويل والاقراض الزراعى ، وعدم ملائمة القروض المقدمة للزراع مع احتياجاتهم للاستثمار فى مزارعهم واستخدام الالات فى المزرعة ، ومقاومة الافات ، وتربية الماشية ، فنتج عن عدم وجود سيولة نقدية كافية لدى الزراع ضعف معدلات الانتاج وتخلف الاساليب الانتاجية ٠

٦ — عدم فاعلية السياسة السعرية الحالية ، فالسياسة الزراعية لم ينجم عنها زيادة او توسع فى انتاج الغذاء وذلك نتيجة موضوعية متعلقة بالسياسة السعرية المتمثلة فى الزام الدولة بزراعة محاصيل محددة واضطر الزراع لزراعة جزء من اراضيهم للاستهلاك العائلى وزراعة جزء آخر بالعلف الحيوانى ، وزراعة بعض المحاصيل فى مناطق معينة كالارز ومايتبقى من رقعة زراعية هو الذى يستجيب فقط للاسعار

الامر الذى يتطلب اعادة النظر فى السياسة السعرية حتى تكون اكثر قدرة على توجيه الانتاج .

٧ - عدم وجود سياسة تجارية واضحة تخص الحاصلات الزراعية ويكون فيها المزارع قادرا على تصريف انتاجه وفق الاسعار العالمية ، فالمحاصيل التى يتم تصديرها تستلمها الحكومة وبأسعار اقل بكثير من الاسعار العالمية ، مما يجعل المزارع يشعر بالغبن ويحجم عن زراعة هذه المحاصيل ، وبصفة خاصة القطن والقصب .

ولقد ادت كافة العوامل سالفة البيان الى ارتفاع معدلات الاستهلاك بشكل كبير وفى الجانب الآخر لم يزد الانتاج بنفس المعدلات ، بل بمعدلات اقل منها بكثير ، مما ادى الى :

١ - زيادة حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك .
٢ - زيادة حجم الواردات وقيمتها وبالتالى زيادة حدة العجز فى ميزان المدفوعات
٣ - زيادة حجم الدعم وبالتالى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة .
٤ - ارتفاع اسعار السلع الغذائية فى السوق المحلية .

هذا واذا استمرت الاوضاع الراهنة على ما هى عليه فان الازمة الراهنة ستتفاقم حدتها فى السنوات القادمة ، وفى احدى الدراسات[1] . من المتوقع ان يصل حجم الاستهلاك فى عام ٨٤/١٩٨٥ من القمح ٦ر٥ مليون طن والدقيق الفاخر ١ر٤ مليون طن والذرة الشامية ٤ر٦ مليون طن والارز ١ر٦ مليون طن والفول ٣٦٠ الف طن والعدس ١١٧ر٨ الف طن والفاكهة والخضر ١٢ر٢ مليون طن واللحوم والاسماك ٩٨٧ر١ الف طن والسكر ١ر١ مليون طن والزيوت والدهون ٤٨٨ر١ الف طن تقريبا .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة - تطور تجارة مصر الخارجية ومستقبلها - الدورة السابعة يونيو ١٩٨١

وازاء هذا الحجم الضخم من الاستهلاك المتوقع يستوجب الامر اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الكفيلة بمواجهة الازمة قبل وقوعها . ولعله من العوامل الكفيلة بالاسهام فى مواجهة الازمة الراهنة المتوقعة مايلى :—

اولا : فى جانب السياسة الاستهلاكية

اصبح ترشيد الاستهلاك ضرورة ملحة ، حيث تعتبر دعامة اساسية فى مواجهة ازمة الاستهلاك ، والاستهلاك من السلع الغذائية يستهدف اساسا مد الانسان باحتياجاته من العناصر الغذائية المختلفة وفى مقدمتها البروتين الحيوانى والفيتامينات والاملاح المعدنية . ولهذا فان التركيز فى الفترة القادمة يجب ان يتوجه نحو اعداد الدراسات الجادة لمعرفة الانماط الاستهلاكية الحالية وكيفية تغييرها فى المستقبل بحيث يأخذ الانسان احتياجاته فقط . لذا فان البحث يجب ان ينصب على توفير مصادر البروتين الحيوانى والبروتين النباتى ، اما على جانب الكربوهيدرات ، فان مايستهلكه الفرد من القمح والدقيق يعتبر كبيرا جدا ، الامر الذى يدعو للشك فى ان هذه الكميات يستهلكها الانسان ، بل ان جزء منها يذهب لغذاء الحيوان نتيجة لانخفاض اسعار القمح عن تبن القمح وعن الاعلاف .

كما ان متوسط نصيب الفرد من القمح حوالى ١٨٤ كجم / سنة فاذا تم خفضه الى حوالى ١٤٠ كجم / سنة فان الاستهلاك من القمح ينخفض بنسبة ٢٤٪ تقريبا واذا اضيف الى ذلك معالجة مشكلة الفاقد فى الحبوب فسينخفض الاستهلاك .

اما استهلاك الخضروات الحالى فيجب العمل على المحافظة عليه دونما زيادة فى المستقبل

---

(١) المجالس القومية المتخصصة — تطور تجارة مصر الخارجية ومستقبلها — الدورة السابعة — يونيو ١٩٨١ .

مع العمل على التغلب على مشكلة الفاقد فى الخضروات والفاكهة ، التى ستؤدى الى زيادة كبيرة فى الانتاج وتقليل حجم الاستهلاك ايضا ، حيث كميات ليست قليلة يتم فقدها فى مرحلة الاستهلاك وفى كل بيت .

هذا بالاضافة الى ضرورة اعادة النظر فى سياسة الدعم الحالية بحيث يصل الدعم الى مستحقيه ويؤدى الغرض منه ولايضر بقطاع الزراعة .

ثانيا : فى جانب سياسة الانتاج .

ان المجال امام زيادة الانتاج من مختلف المحاصيل الزراعية ، ذلك نتيجة موضوعية لضعف الغلة المحصولية ، لامكانية التوسع الافقى والاستغلال الامثل للموارد الزراعية والمائية المتاحة .

هذا وتشير الدراسات الى انه بالامكان رفع انتاجية الحبوب فى المدى الطويل بمعدل ٥٠٪ ـ ٧٠٪ ماهى عليه الآن وذلك باستخدام البذور المحسنة والمعالجة المناسبة والزراعة فى المواعيد المناسبة . كما ان الخضروات يمكن ان تزيد انتاجيتها بحوالى ١٦٠٪ ـ ٢٦٠٪ مما هى عليه الآن . ويعنى تحقيق ذلك بالامكان زيادة انتاج الحبوب بحوالى ٥٠٪ مما عليه الآن والخضروات الى اكثر من الضعف .

ومن ناحية اخرى فان الدراسات تشير الى ان الموارد المائية المتاحة كافية لاستزراع ٢ مليون فدان اضافية ، ولو تم ذلك واستصلحت هذه المساحة فان الانتاج من كافة المنتجات الزراعية سيزيد بنسبة ٣٣٪ تقريبا فى المدى الطويل .

كما ان الاراضى التى استصلحت حتى الآن لايستغل منها الانحو ٥٠٠ الف فدان ولاتسهم الا بنحو ٢٪ من جملة الانتاج الزراعى ، والافاق رحبه امام هذه

الرقعة لزيادة انتاجها . اى ان الانتاج يمكن أن يرتفع اذا ما امكن توفير مستلزمات الانتاج المختلفة وزيادة الانفاق على البحث العلمى فى مجال الزراعة وتطوير سبل الارشاد الزراعى ، والاهتمام بقطاع الزراعة بصفة عامة . كما ان تحسين الصرف وخفض منسوب المياه فى التربة سيؤدى الى زيادة الانتاج ـ واذا تعمم الصرف المغطى سيؤدى ذلك الى زيادة الرقعة المنزرعة .

ثالثا : فى جانب السياسة الزراعية

من الضرورى اعادة النظر فى مكونات السياسة الزراعية بما يكفل الاستغلال الامثل للموارد الزراعية وتمكين قطاع الزراعة من الوفاء باحتياجات السكان من الغذاء وبالتالى الاسهام فى تخفيف حدة العجز فى ميزان المدفوعات ، وجعل السلع الزراعية فى متناول يد المستهلك بأسعار مناسبة .

ويتطلب ذلك اعادة النظر فى بعض السياسات . من اهمها السياسة الاستثمارية بحيث تصبح هذه السياسة قادرة على تطوير قطاع الزراعة عن طريق توفير الاستثمارات المناسبة وتوجيهها الوجهة المناسبة ، سواء كانت موجهة للتوسع الزراعى الرأسى (انتاج نباتى ـ حيوانى ـ سكر) او موجهة للتوسع الزراعى الافقى .

كما ان السياسة الحالية للاقراض الزراعى يجب ان تتغير بحيث تمد المزارع باحتياجاته من القروض بشروط ميسرة فى المواعيد المناسبة وبالاحجام المناسبة لتمكينه من خدمة محاصيله خدمة مناسبة واستخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة وبتوفير حياة ملائمة له ولاسرته .

ايضا فان سياسة العمالة الزراعية والميكنة الزراعية يجب اعادة النظر فيها بحيث يمكن رفع انتاجية العامل الزراعى عن طريق التدريب واستخدام الميكنة فى الزراعة مما سيؤدى الى زيادة الانتاج .

كما ان سياسة التجارة الخارجية من الواجب اعادة النظر فيها بما يشجع الصادرات والزراعة من اجل التصدير وليس تصدير فائض الانتاج ، علاوة على تخفيف القيود على الصادرات وبصفة خاصة الروتين الادارى ، علاوة على انه من الواجب دراسة الاسواق العالمية ومعرفة مدى قدرتها الاستيعابية لبعض المحاصيل التصديرية . كما انه من الواجب دراسة الاسواق العالمية فيما يخص الاستيراد بحيث يمكن الاستفادة من فروقات الاسعار فى هذه الاسواق لصالح البلاد .

ايضا فان السياسة السعرية الحالية وسياسة الدعم من الضرورى اعادة النظر فيها حيث اسهمتا فى ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية ، ويمكن ان تلعب السياسة السعرية دورا هاما فى خلق نوع من التوازن بين الانتاج والاستهلاك اذا ما روعى فيها العوامل الآتية :

١ ـ استقرار اسعار السلع الغذائية ، ولفترات زمنية متوسطة (ثلاث لخمس سنوات) يجب ان يتحقق ، لما يترتب على ذلك من عوامل استقرار فى المجتمع ككل ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية ، ولكن ايضا من النواحى الاجتماعية والسياسية مما يؤدى بدوره الى عدم وجود ارتفاعات غير موضوعية فى الطلب على السلع الغذائية فى بعض الفترات خوفا من ارتفاعات متوقعة فى الاسعار وبالتالى نقص المعروض من تلك السلع ، وحدوث زيادة غير موضوعية فى الاستهلاك .

٢ ـ لابد من ان تتدخل الدولة فى عملية تحديد الاسعار سواء بالنسبة للسلع المنتجة او المستوردة ، فليس موضوعيا ان تترك الاسعار حرة فى ظل ظروف واوضاع الدول النامية ، ويجب ان تتم عملية تحديد الاسعار على اساس دراسات علمية آخذة فى الاعتبار التكاليف الحقيقية للسلعة ، على ان تتولى ذلك جهة مركزية .

٣ ـ لابد من العمل على تحقيق قدر من التوازن فى السياسة السعرية بين الحصول

على جانب من الفائض الزراعى لخدمة اهداف التنمية ، وبين تحفيز زيادة الانتاج الزراعى والغذائى منه بصفة خاصة .

٤ ـ ان السياسة السعرية الزراعية والغذائية منها بوجه خاص يجب ان تكون متمشية مع الواقع الاقتصادى الحالى مع الاسترشاد بالاسعار العالمية .

٥ ـ حيث ان عملية تسعير السلع مرتبطة بعملية تسويقها ، مما يتطلب قيام المؤسسات التسويقية والمنتجات الزراعية ، والتى تتولى مهمة توصيل السلع من المنتج الى المستهلك بكفاءة مما يضمن سيادة الاسعار المحددة ، وخفض التكاليف التسويقية والحد من ارباح الوسطاء . وذلك يتطلب بجانب المستلزمات المالية الاحتياجات التكنيكية والادارية والفنية ، وقد يكون من الاجدى انشاء مؤسسة تسويقية فى كل محافظة ينصب دورها على السلع والمنتجات الزراعية تستخدم الاساليب الحديثة وليس الاساليب البدائية المستخدمة حاليا .

٦ ـ فى ظل الاوضاع الحالية لايد ان يستمر الدعم قائما مع ضرورة ترشيده لان الاضرار الناتجة عن الغاؤه او خفضه اكبر من قيمة الدعم ذاته ولكن الاهم هو وصول الدعم الى مستحقيه ، لذا كاجراء مبدئى لابد من تعميم استخدام نظام التوزيع بالبطاقات واتخاذ الاساليب والاجراءات الاخرى الكفيلة بتأمين وصول الدعم الى مستحقيه .

وجدير بالذكر ان ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية فى السنوات الماضية اثر بشكل واضح على السياسات الزراعية ، وتمثل ذلك الاثر فى كون السياسات الزراعية لم تكن مستقرة ، بل كانت متغيرة لمواجهة الضغط الاستهلاكى من السلع الغذائية ، فالسياسة الانتاجية ، متمثلة فى التركيب المحصولى انتابها تغير واضح وان كان متخبطا ، فأحيانا تزداد الرقعة القمحية وتنخفض الرقعة الارزية ، وفى بعض فترات اخرى يحدث العكس ، كما ان السياسة الاستثمارية كانت سياسة مرتبكة

فبعد ان كان الاهتمام بالانتاج النباتى يحظى الاولوية فى الاستثمارات ، بعد ازمة الغذاء العالمية عام ١٩٧٤/٧٣ توجه الاهتمام الى الانتاج الحيوانى ، ثم فى اواخر السبعينات اصبح هناك توازن فى الاستثمارات الموجهة لكلا الانتاجين النباتى والحيوانى . وعلى صعيد السياسة الائتمانية ، فقد طرأت تعديلات كبيرة تمثلت فى تغيير الهيكل الائتمانى ككل ، حيث انشىء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام ١٩٧٦ واصبح النشاط التعاونى مستقلا بذاته ، كما طرأت تغيرات هامة على حجم ونوعية القروض الممنوحة للزراع واصبح الاهتمام واضحا بالاقراض من اجل التنمية الزراعية سواء كان ذلك فيما يخص الثروة الحيوانية او الميكنة الزراعية وذلك بهدف زيادة الانتاج النباتى والحيوانى ، كما ان معدلات الفائدة على القروض ارتفعت عما كانت عليه فى الماضى .

واذا اضيف الى ذلك التغيرات المستمرة فى السياسة السعرية ، كمحاولة لتوجيه الانتاج بحيث يؤدى الى زيادة انتاج الغذاء ، الا ان مدى الاستجابة كان محدودا نتيجة لعوامل عديدة من بينها محدودية الرقعة الزراعية وصغر حجم الحيازة والنمطية الزراعية السائدة فى الريف والمتمثلة فى زراعة جزء من حيازة المزارع بالعلف وجزء آخر بمحاصيل الاستهلاك من اجل الاستهلاك الذاتى ، علاوة على عدم مراعاة تناسب التغيرات فى الاسعار المحلية مع الاسعار العالمية ، كما ان استمرار اعتماد الصادرات على فائض الانتاج وبصفة خاصة فى محصول الارز والبطاطس والموالح لم يجعل هناك سياسة تجارية زراعية واضحة ، وان كانت الدولة تشجع الصادرات وحاولت عبر السنينات اتباع سياسة تجارية تمثلت فى احلال الواردات بهدف الاعتماد على الذات فى توفير السلع الغذائية ذات العجز الانتاجى ، ولكن عدم نجاح السياسة السعرية وتقلبها وتقلب الاسعار بالتالى ادى الى عدم نجاح السياسة المذكورة وظل الاستهلاك يبتلع الانتاج .

من هنا فان تغيير السياسات الاستهلاكية والسياسات الزراعية ، بما يكفل تحقيق زيادة فى الانتاج والحد من الاستهلاك ، يشكل اهمية خاصة فى مواجهة ازمة الغذاء المتوقعة فى نهاية الثمانينات .

ونأمل ان يكون هذا البحث قد بين طبيعة المشكلة ومختلف جوانبها ومسبباتها والعوامل التى يمكن ان تسهم فى حلها .

والله ولى التوفيق .

الملاحـــــق

ملحق (١) : تطور المساحة ومتوسط الانتاجية والانتاج من المحاصيل الزراعية خـــلال الفـــــــترة ٥٩/٦٠ ــ ١٩٨٠

ملحق (٢) : تطور الانتاج والاستهلاك من السلع الزراعيـة الغذائية خلال الفترة ٥٩/٦٠ ــ ١٩٨٠

ملحق (١) : تطور المساحة ومتوسط الانتاجية والانتاج من المحاصيل الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

جدول رقم (١)
اجمالى الانتاج من حاصلات الحبوب
خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ - ١٩٨٠

(ألف طن)

البيان	قمح	شعير	ذرة شامية	ذرة رفيعة	أرز شعير	الاجمالى
٥٩/١٩٦٠	١٤٤٣	١٤٢	١٥٠٠	٦٣٠	١٥٣٥	٥٢٥٠
٦٠/١٩٦١	١٤٤٩	١٥٥	١٦٩١	٦٠٣	١٤٨٦	٥٣٨٤
٦١/١٩٦٢	١٤٣٦	١٣٣	١٦١٧	٦٢١	١١٤٢	٤٩٥٩
٦٢/١٩٦٣	١٥٩٣	١٤٦	٢٠٠٤	٦٥٩	٢٠٣٩	٦٤٤١
٦٣/١٩٦٤	١٤٩٣	١٣٤	١٨٦٧	٧٢٩	٢٢١٩	٦٤٤٢
٦٤/١٩٦٥	١٥٠٠	١٤١	١٩٣٤	٧٤٠	٢٠٣٦	٦٦٥١
٦٥/١٩٦٦	١٢٧٢	١٣٠	٢١٤١	٨٠٦	١٧٨٨	٦١٣٧
٦٦/١٩٦٧	١٤٦٥	١٠٢	٢٣٧٦	٨٥٩	١٦٧٩	٦٤٨١
٦٧/١٩٦٨	١٢٩١	١٠٠	٢١٧٦	٨٨١	٢٢٧٩	٦٧٢٧
٦٨/١٩٦٩	١٥٨١	١٢١	٢٢٩٧	٩٠٦	٢٥٨٦	٧٤٩١
٦٩/١٩٧٠	١٢٦٩	١٠٥	٢٣٦٦	٨١٣	٢٥٥٦	٧١٠٩
٧٠/١٩٧١	١٥١٦	٨٣	٢٣٨٩	٨٧٤	٢٦٠٥	٧٤٦٧
٧١/١٩٧٢	١٧٢٩	٧٦	٢٣٤٢	٨٥٤	٢٥٣٤	٧٥٣٥
٧٢/١٩٧٣	١٦١٦	١٠٧	٢٤١٧	٨٣١	٢٥٠٧	٧٤٧٨
١٩٧٣	١٧٢٦	١٠١	٢٤١٧	٨٣١	٢٥٠٧	٧٥٨٢
١٩٧٤	١٨٦٠	٩٢	٢٥٠٧	٨٥٣	٢٢٧٤	٧٥٨٦
١٩٧٥	١٩٥٨	١٠٣	٢٦٤٠	٨٢٤	٢٢٤٢	٧٧٦٧
١٩٧٦	١٩٩٧	١٢١	٢٧٨١	٧٧٥	٢٤٢٣	٨٠٩٧
١٩٧٧	١٨٢٩	١١٧	٣٠٤٧	٧٥٩	٢٣٠٠	٨٠٥٢
١٩٧٨	١٨١٥	١٢٢	٢٧٢٤	٦٤٨	٢٢٧٢	٧٥٨١
١٩٧٩	١٨٩٥	١٢٧	٣١١٧	٦٨١	٢٣٥١	٨١٧١
١٩٨٠	١٨٢٦	١١٤	٢٩٣٨	٦٣٥	٢٥١١	٨٠٢٤

المصدر: وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٢)
اجمالى المساحات المزروعه من حاصلات الحبوب
خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٠

بالالف فدان

البيان	قمح	شعير	ذرة شامية	ذرة رفيعة	أرز شعير	الاجمالى
١٩٦٠/٥٩	١٤٥٠	١٣٦	١٦١٥	٤٧٣	٧٢٩	٤٤٠٣
١٩٦١/٦٠	١٤٥٦	١٤٨	١٨٢١	٤٥٣	٧٠٦	٤٥٨٤
١٩٦٢/٦١	١٣٨٤	١٢١	١٦٠٣	٤٥٧	٥٣٧	٤١٠٢
١٩٦٣/٦٢	١٤٥٥	١٣١	١٨٣٢	٤٥٥	٨٣٠	٤٧٠٣
١٩٦٤/٦٣	١٣٤٥	١٢١	١٧٢١	٤٨٤	٩٥٩	٤٦٣٠
١٩٦٥/٦٤	١٢٩٥	١٢١	١٦٦٠	٤٩٥	٩٦٢	٤٥٣٣
١٩٦٦/٦٥	١١٤٤	١٢٥	١٤٥٠	٥٠١	٨٤٨	٤٠٦٨
١٩٦٧/٦٦	١٢٩١	٩٨	١٥٧٥	٥١٨	٨٤٤	٤٣٢٦
١٩٦٨/٦٧	١٢٤٥	١٠٧	١٤٨٥	٥٢٣	١٠٧٥	٤٤٣٥
١٩٦٩/٦٨	١٤١٣	١١٧	١٥٥٤	٥٣٣	١٢٠٤	٤٨٢١
١٩٧٠/٦٩	١٢٤٦	١٠٣	١٤٨٤	٤٧٤	١١٩١	٤٤٩٨
١٩٧١/٧٠	١٣٠٤	٨٣	١٥٠٣	٥٠٠	١١٤٢	٤٥٣٢
١٩٧٢/٧١	١٣٤٩	٧٠	١٥٢٢	٤٩٤	١١٣٧	٤٥٧٢
١٩٧٣/٧٢	١٢٣٩	٩١	١٥٣١	٤٨٣	١١٤٦	٤٤٩٠
١٩٧٣	١٣٢٤	٨٦	١٥٣١	٤٨٣	١١٤٦	٤٥٧٠
١٩٧٤	١٢٤٨	٨٤	١٦٥٤	٤٨٧	٩٩٧	٤٤٧٠
١٩٧٥	١٣٧٠	٧٧	١٧٥٥	٤٩٩	١٠٥٣	٤٧٥٤
١٩٧٦	١٣٩٤	١٠٠	١٨٣٠	٤٨٩	١٠٣٥	٤٨٤٨
١٩٧٧	١٣٩٦	١٠٤	١٨٩١	٤٧٥	١٠٧٨	٤٩٤٤
١٩٧٨	١٢٠٧	٩٥	١٧٦٥	٤٠٨	٢١٤٠	٤٥١٥
١٩٧٩	١٣٨١	١١٤	١٨٩٨	٤٣٤	١٠٣١	٤٨٥٨
١٩٨٠	١٣٩١	١٠٧	١٨٨٥	٤٠٧	١٠٤٠	٤٨٣٠

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٣)
الانتاجية لحاصلات الحبوب
خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ١٩٨٠

بالطن/فدان

البيان	قمح	شعير	ذرة شامية	ذرة رفيعة	أرز شعير
١٩٦٠/٥٩	٠ر٩٩٥	١ر٠٤٧	٠ر٩٢٩	١ر٣٣١	٢ر١٠٥
١٩٦١/٦٠	٠ر٩٩٥	١ر٠٤٧	٠ر٩٢٩	١ر٣٣١	٢ر١٠٥
١٩٦٢/٦١	١ر٠٣٨	١ر٠٩٩	١ر٠٠٩	١ر٣٨١	٢ر١٢٧
١٩٦٣/٦٢	١ر٠٩٥	١ر١١٥	١ر٠٩٤	١ر٤٤٨	٢ر٤٥٧
١٩٦٤/٦٣	١ر١١٠	١ر١٠٧	١ر٠٨٥	١ر٥٠٦	٢ر٣١٤
١٩٦٥/٦٤	١ر١٥٨	١ر١٦٥	١ر١٦٥	١ر٤٩٥	٢ر١١٦
١٩٦٦/٦٥	١ر١١٢	١ر٠٤٠	١ر٤٧٧	١ر٦٠٩	٢ر١٠٨
١٩٦٧/٦٦	١ر١٣٥	١ر٠٤١	١ر٥٠٩	١ر٦٥٨	١ر٩٨٩
١٩٦٨/٦٧	١ر٠٣٧	٠ر٩٣٥	١ر٤٦٥	١ر٦٨٥	١ر٠٧٥
١٩٦٩/٦٨	١ر١١٩	١ر٠٣٤	١ر٤٧٨	١ر٧٠٠	٢ر١٤٨
١٩٧٠/٦٩	١ر٠١٨	١ر٠١٩	١ر٥٩٤	١ر٧١٥	٢ر١٤٦
١٩٧١/٧٠	١ر١٦٣	١ر٠٠٠	١ر٥٨٩	١ر٧٤٨	٢ر٢٨١
١٩٧٢/٧١	١ر٢٨٢	١ر٠٨٦	١ر٥٣٩	١ر٧٢٩	٢ر٢٢٩
١٩٧٣/٧٢	١ر٣٠٤	١ر١٧٦	١ر٥٧٩	١ر٧٢٠	٢ر١٨٨
١٩٧٣	١ر٣٠٤	١ر١٧٦	١ر٥٧٩	١ر٧٢٠	٢ر١٨٨
١٩٧٤	١ر٤٩٠	١ر٠٩٥	١ر٥١٦	١ر٧٥٢	٢ر٢٨١
١٩٧٥	١ر٤٢٩	١ر٣٣٨	١ر٥٠٤	١ر٦٥١	٢ر١٢٩
١٩٧٦	١ر٤٣٣	١ر٢١٠	١ر٥٢٠	١ر٥٨٥	٢ر٣٤١
١٩٧٧	١ر٣١٠	١ر١٢٥	١ر٦١١	١ر٥٩٨	٢ر١٣٤
١٩٧٨	١ر٥٠٤	١ر٢٨٤	١ر٥٤٣	١ر٥٨٨	٢ر١٨٥
١٩٧٩	١ر٣٧٢	١ر١١٤	١ر٦٤٢	١ر٥٦٩	٢ر٢٨٠
١٩٨٠	١ر٣١٣	١ر٠٦٥	١ر٥٥٩	١ر٥٦٠	٢ر٤١٢

المصدر: وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحصولى الفول والعدس

خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ١٩٨٠

البيان	الفول			العدس		
	المساحه (ألف فدان)	الانتاجية (طن/فدان)	الانتاج (طن)	المساحه (ألف/فدان)	الانتاجية (طن/فدان)	الانتاج (طن)
١٩٦٠/٥٩	٢٦٠	٠٫٨٠١	٢٠٨	٨٢	٠٫٨٦	٤٨
١٩٦١/٦٠	٣٦٨	٠٫٨٠١	٢٩٠	٨٥	٠٫٨٦	٥٠
١٩٦٢/٦١	٣٢٨	٠٫٤٩١	١٦١	٦٣	٠٫٣٦	٣٤
١٩٦٣/٦٢	٣٦٨	٠٫٨٩١	٣٢٨	٧٩	٠٫٧٠٦	٥٦
١٩٦٤/٦٣	٣٦٠	١٫٠٠٨	٣٦٣	٧٨	٠٫٦٠١	٤٧
١٩٦٥/٦٤	٤٠٨	٠٫٨٩٧	٣٦٦	٧٩	٠٫٦٦٠	٥٢
١٩٦٦/٦٥	٤٠٢	٠٫٨٥٦	٣٤٤	٨٩	٠٫٦٨٣	٦١
١٩٦٧/٦٦	٣٩٨	٠٫٩٥٧	٣٨١	٧٥	٠٫٨٦	٤٤
١٩٦٨/٦٧	٣٠٠	٠٫٦٢٧	١٨٨	٦٦	٠٫٥١٦	٣٤
١٩٦٩/٦٨	٣٠٦	٠٫٩٢٥	٢٨٣	٥١	٠٫٦٨٠	٣٥
١٩٧٠/٦٩	٣٣٦	٠٫٨٨٤	٢٩٧	٤٦	٠٫٥٢٦	٢٤
١٩٧١/٧٠	٣٠٢	٠٫٩٢١	٢٧٨	٤٧	٠٫٧٠٠	٣٣
١٩٧٢/٧١	٢٦١	٠٫٩٨١	٢٥٦	٦٥	٠٫٧٦٩	٥٠
١٩٧٣/٧٢	٣٣٦	١٫٠٧٤	٣٦١	٦٧	٠٫٨٠٦	٥٤
١٩٧٣	٢٩٥	١٫٠٧٤	٣١٧	٧٢	٠٫٨٠٦	٥٨
١٩٧٤	٢٧٠	٠٫٩٣٧	٢٥٣	٧٤	٠٫٧٥٧	٥٦
١٩٧٥	٢٤٤	٠٫٩٥٩	٢٣٤	٦٦	٠٫٦٨٢	٤٥
١٩٧٦	٢٤٦	٠٫٩٩٢	٢٤٤	٥٨	٠٫٦٧٢	٣٩
١٩٧٧	٢٦٠	١٫٠٠٨	٢٦٢	٦٤	٠٫٤٨٤	٣١
١٩٧٨	٢٩٢	٠٫٨٥٦	٢٥٠	٤٨	٠٫٤١٧	٢٠
١٩٧٩	٢٣٩	٠٫٩٧٩	٢٣٤	٣٥	٠٫١٤٣	٥
١٩٨٠	٢٤٩	٠٫٩٢٢	٢٢٤	٢٢	٠٫٣٦٤	٨

المصدر: نفس المصدر بالجدول السابق.

جدول رقم (٥)

المساحة والانتاجية والانتاج المحصولى الفول السودانى والسمسم

خلال الفترة ٥٩/٦٠ ـ ١٩٨٠

البيان	الفول السودانى			السمسم		
	المساحه (ألف فدان)	الانتاجية (طن/فدان)	الانتاج (طن)	المساحه (ألف فدان)	الانتاجية (طن/فدان)	الانتاج طن
١٩٦٠/٥٩	٤٠	٠ر٨٥٠	٣٤	٤٥	٠ر٣٥٥	١٦
١٩٦١/٦٠	٤١	٠ر٨٥٠	٣٥	٤٢	٠ر٣٥٥	١٥
١٩٦٢/٦١	٣٣	٠ر٧٥٨	٢٥	٢٧	٠ر٣٧٣	١٠
١٩٦٣/٦٢	٥٣	٠ر٩٢٥	٤٩	٤١	٠ر٤٠٩	١٧
١٩٦٤/٦٣	٥٣	٠ر٨٤٩	٤٥	٥٩	٠ر٤٤١	٢٦
١٩٦٥/٦٤	٥٠	٠ر٩٢٠	٤٦	٥٥	٠ر٤١٧	٢٣
١٩٦٦/٦٥	٥٤	٠ر٩٢٦	٥٠	٥٢	٠ر٤٢٣	٢٢
١٩٦٧/٦٦	٤٩	٠ر٨١٦	٤٠	٢٩	٠ر٣٧٧	١١
١٩٦٨/٦٧	٤١	٠ر٧٨٠	٣٢	٢٢	٠ر٣٢٣	٧
١٩٦٩/٦٨	٤٢	٠ر٨٢٧	٣٦	٢٤	٠ر٤١٣	١٠
١٩٧٠/٦٩	٤٩	٠ر٨٧٨	٤٣	٣٥	٠ر٤٥٨	١٦
١٩٧١/٧٠	٤٢	٠ر٩٠٥	٣٨	٤١	٠ر٤٨٨	٢٠
١٩٧٢/٧١	٣٧	٠ر٨٩٢	٣٣	٤١	٠ر٥١٤	٢١
١٩٧٣/٧٢	٣٤	٠ر٨٨٢	٣٠	٤٢	٠ر٥٧١	٢٤
١٩٧٣	٣٤	٠ر٨٨٢	٣٠	٤٢	٠ر٥٧١	٢٤
١٩٧٤	٢٩	٠ر٨٩٧	٢٦	٣٦	٠ر٥٨٠	٢١
١٩٧٥	٢٩	٠ر٨٦٢	٢٥	٢٧	٠ر٥١٦	١٤
١٩٧٦	٣٢	٠ر٨٧٥	٢٨	٣٣	٠ر٥٢١	١٧
١٩٧٧	٣٢	٠ر٩٣٨	٣٠	٣١	٠ر٥٨٤	١٨
١٩٧٨	٣٦	٠ر٨٣٣	٣٠	٤٠	٠ر٤٥٠	١٨
١٩٧٩	٣١	٠ر٨٣٩	٢٦	٢٣	٠ر٣٨٥	٩
١٩٨٠	٣١	٠ر٦١٣	١٩	٣٧	٠ر٣٥٠	١٣

المصدر: نفس المصدر بالجدول السابق ٠

جـدول رقم (٦)
المساحه والانتاجية والانتاج لمحصول قصب السكـر
خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

البيـــان	المساحه بالالف فدان	الانتاجيـة طن/فدان	الانتـــاج طـــن
٥٩/١٩٦٠	١٠٦	٤٠٫٩٧	٤٣٢٩
٦٠/١٩٦١	١١١	٤٠٫٩٧	٤٥٤٨
٦١/١٩٦٢	١١٢	٣٧٫٣٧	٤١٨٦
٦٢/١٩٦٣	١٢١	٣٩٫٧٦	٤٨١١
٦٣/١٩٦٤	١٣٣	٣٨٫٧٧	٥١٥٦
٦٤/١٩٦٥	١٣٤	٣٦٫٤٩	٤٨٩٠
٦٥/١٩٦٦	١٢٩	٣٦٫٧٤	٤٧٣٩
٦٦/١٩٦٧	١٣٣	٣٩٫٠٤	٥١٩٢
٦٧/١٩٦٨	١٣٧	٣٨٫٣٧	٥٢٥٧
٦٨/١٩٦٩	١٥٦	٣٨٫٩٤	٦٠٧٤
٦٩/١٩٧٠	١٧٠	٤٠٫٤٦	٦٨٧٨
٧٠/١٩٧١	١٨٦	٣٧٫٢٨	٦٩٣٤
٧١/١٩٧٢	١٩٣	٣٨٫٨٥	٧٤٩٨
٧٢/١٩٧٣	٢٠٢	٣٨٫١٨	٧٧١٣
١٩٧٣	٢٠٢	٣٨٫١٨	٧٧١٣
١٩٧٤	١٩٨	٣٧٫١٢	٧٣٤٩
١٩٧٥	٢٠٨	٣٣٫٧٤	٧٠١٨
١٩٧٦	٢١٨	٣٦٫٢٥	٧٩٠٢
١٩٧٧	٢٤٢	٣٤٫٩٠	٨٤٤٦
١٩٧٨	٢٤٩	٣٣٫٦٥	٨٣٧٩
١٩٧٩	٢٤٨	٣٣٫٤٥	٨٢٩٦
١٩٨٠	٢٤٩	٣٥٫٣٠	٨٧٩١

المصدر : نفس المصدر بالجدول السابق .

جـــدول رقم (٧)

اجمالى الانتاج من حاصلات الخضر الرئيسيـــــة

خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ــ ١٩٨٠

بالالف طن

البيـان	بطاطس	قلقاس	بطاطا	بصـل	الاجمالى
٥٩/١٩٦٠	٣٧٤	٢٤	٨١	٥٢٠	٩٩٩
٦٠/١٩٦١	٢٩٠	٢٧	٩٠	٥٤٥	٩٥٢
٦١/١٩٦٢	٣٩٢	٢٥	٨٨	٤٧٠	٩٧٥
٦٢/١٩٦٣	٣٥٥	٢١	٧٧	٥٥٨	١٠١١
٦٣/١٩٦٤	٤٢٠	٢٧	٨٣	٦٦٠	١١٩٠
٦٤/١٩٦٥	٣٧٦	٣١	٨٧	٦٤٧	١١٤١
٦٥/١٩٦٦	٤٤١	٣٣	٨٦	٦٦٩	١٢٢٩
٦٦/١٩٦٧	٣٢٤	٣٥	٨٤	٧٠٣	١١٤٦
٦٧/١٩٦٨	٢٧٨	٣٧	٧٠	٥٨٨	٩٧٣
٦٨/١٩٦٩	٤٧٢	٤٣	٧٨	٤٤٥	١٠٣٨
٦٩/١٩٧٠	٤٨٧	٤١	٩١	٥٦٧	١١٨٦
٧٠/١٩٧١	٥٤٨	٣١	٨٥	٤٣٧	١١٠١
٧١/١٩٧٢	٤٥٠	٣٢	٨٤	٥٨٢	١١٤٨
٧٢/١٩٧٣	٥٩٥	٤١	٨٦	٤٨٧	١٢٠٩
١٩٧٣	٧٩٦	٣٨	٦٠	٤٥٠	١٣٤٤
١٩٧٤	٧٠٩	٦١	٦٠	٦٥٧	١٤٨٧
١٩٧٥	٧٢٠	٦٣	٤٥	٦٠٠	١٤٥٨
١٩٧٦	٨٩٣	٧٧	٦٩	٥٨٣	١٦٢٢
١٩٧٧	١٠١٠	٧٢	٦٨	٧٢٣	١٨٧٣
١٩٧٨	٧٧٢	٨٣	٦٣	٦٨٤	١٦٠٢
١٩٧٩	١٠٤٩	٩٩	١٠٣	٥٣٣	١٧٨٤
١٩٨٠	١٢١٤	٩٤	٦٢	٧٣٥	٢١٠٥

المصدر : وزارة الزراعة ٥ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ٥ بيانات غير منشورة ٠

جدول رقم (٨)

المساحة والانتاج والانتاجية لمحصول البطاطس

خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ — ١٩٨٠

البيان	المساحة ألف فدان	الانتاجية طن/فدان	الانتاج طن
٥٩/١٩٦٠	٧١	٥٫٢٥	٣٧٤
٦٠/١٩٦١	٥٥	٥٫٢٥	٢٩٠
٦١/١٩٦٢	٥٥	٧٫١٣	٣٩٢
٦٢/١٩٦٣	٥٨	٦٫١٥	٣٥٥
٦٣/١٩٦٤	٦٠	٧٫٠٣	٤٢٠
٦٤/١٩٦٥	٥٥	٦٫٨٨	٣٧٦
٦٥/١٩٦٦	٥٨	٧٫٥٧	٤٤١
٦٦/١٩٦٧	٥٣	٦٫٠٨	٣٢٤
٦٧/١٩٦٨	٤١	٦٫٧٠	٢٧٨
٦٨/١٩٦٩	٦٧	٧٫٠٢	٤٧٢
٦٩/١٩٧٠	٧١	٦٫٨٧	٤٨٧
٧٠/١٩٧١	٧٧	٧٫١١	٥٤٨
٧١/١٩٧٢	٦٦	٦٫٨٧	٤٥٠
٧٢/١٩٧٣	٨٤	٧٫٠٦	٥٩٥
١٩٧٣	١٠٦	٧٫٥٢	٧٩٦
١٩٧٤	٩٥	٧٫٤٩	٧٠٩
١٩٧٥	٩٨	٧٫٣١	٧٢٠
١٩٧٦	١٢٨	٦٫٩٦	٨٩٣
١٩٧٧	١٥٢	٦٫٦٤	١٠١٠
١٩٧٨	١٢٨	٦٫٠٥	٧٧٢
١٩٧٩	١٤٢	٧٫١٧	١٠٤٩
١٩٨٠	١٦٧	٧٫٢٦	١٢١٤

المصدر: نفس المصدر بالجدول السابق.

جدول رقم (٩)

اجمالى الانتاج من حاصلات الفاكهة الرئيسية

خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٠

(ألف طن)

البيان	موز	موالح	بلح طازج	بطيخ وشمام	عنب	الاجمالى
١٩٦٠/٥٩	٦١	٢٩٦	٢٠١	٧١٧	٩٩	١٣٧٤
١٩٦١/٦٠	٦٦	٣١٥	٢٧٦	٧٦٣	١٠٢	١٥٢٢
١٩٦٢/٦١	٦٦	٢٤٠	٢٩٨	٧٨١	١٠٦	١٤٩١
١٩٦٣/٦٢	٥٧	٤١٩	٢٩٣	٩٥٣	١٢٠	١٨٤٢
١٩٦٤/٦٣	٥٦	٤٤١	٢٨٣	١١٦٠	١٠٥	٢٠٤٥
١٩٦٥/٦٤	٥٠	٤٧٥	٢٣٠	١١٣٧	٩١	١٩٨٣
١٩٦٦/٦٥	٦٤	٤٨٥	٢٨٢	١٢٩١	٩٠	٢٢١٢
١٩٦٧/٦٦	٨٥	٦٣٠	٢٢٣	١٤٢٥	١١٧	٢٤٨٠
١٩٦٨/٦٧	٦٦	٦٩٩	٢٣١	١٢٥٥	١١٧	٢٣٦٧
١٩٦٩/٦٨	٨٦	٦٢٣	٢٩٨	١١٣٢	١١١	٢٢٥٠
١٩٧٠/٦٩	٩١	٧٨٥	٢٧١	١١٤٨	١٠٤	٢٣٩٩
١٩٧١/٧٠	٨٢	٧٠٤	٢٢٠	١٠٦٦	١٠٠	٢١٧٢
١٩٧٢/٧١	٩٥	٨٨٣	٢٥٢	١١٠٢	١٢٢	٢٤٥٤
١٩٧٣/٧٢	١٠٨	٨٢٥	٢٨٢	١٢٠٣	١٥٨	٢٥٧٦
١٩٧٣	١٠١	٨٢٥	٢٥٢	١٣٤٦	١٦٢	٢٦٨٦
١٩٧٤	١١٠	٩٢٣	٢٦٤	١٤٢١	٢٢١	٢٩٣٩
١٩٧٥	١١٢	٩٦٣	٢٧٣	١٤٤٠	٢٢٥	٣٠١٣
١٩٧٦	١١٢	١٠١٣	٢٩١	١٥٥٠	٢٧٩	٣٢٤٥
١٩٧٧	١٢٧	٨٨٩	٢٩٧	١٣٤٩	٢٤٨	٢٩١٠
١٩٧٨	١١٣	٧٩٧	٢٦١	١٥٧٨	٢٧٤	٣٠٢٣
١٩٧٩	١١٣	٩٩٠	٢٥٧	١٤٧٩	٢٤٢	٣٠٨١
١٩٨٠	١٣٣	١٢١٦	٣١٦	١٤١٠	٢٩٩	٣٣٧٤

المصدر : وزارة الزراعه ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

القمح (المساحه)

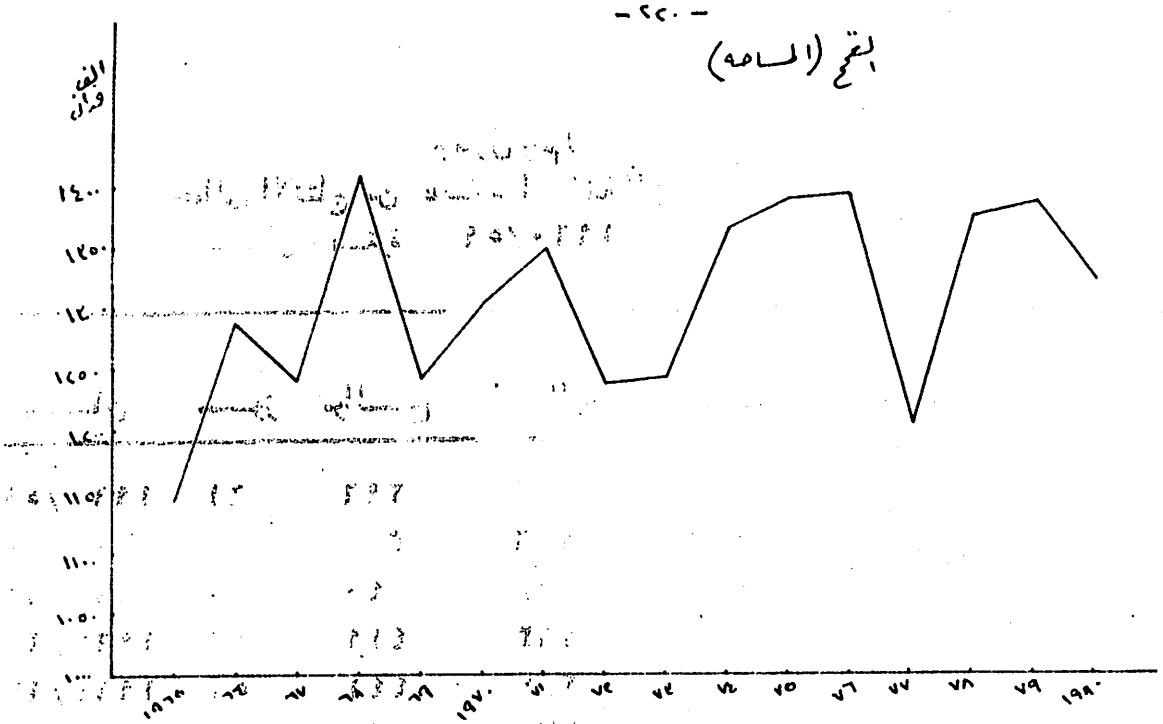

القمح (الانتاج - الانتاجيه)

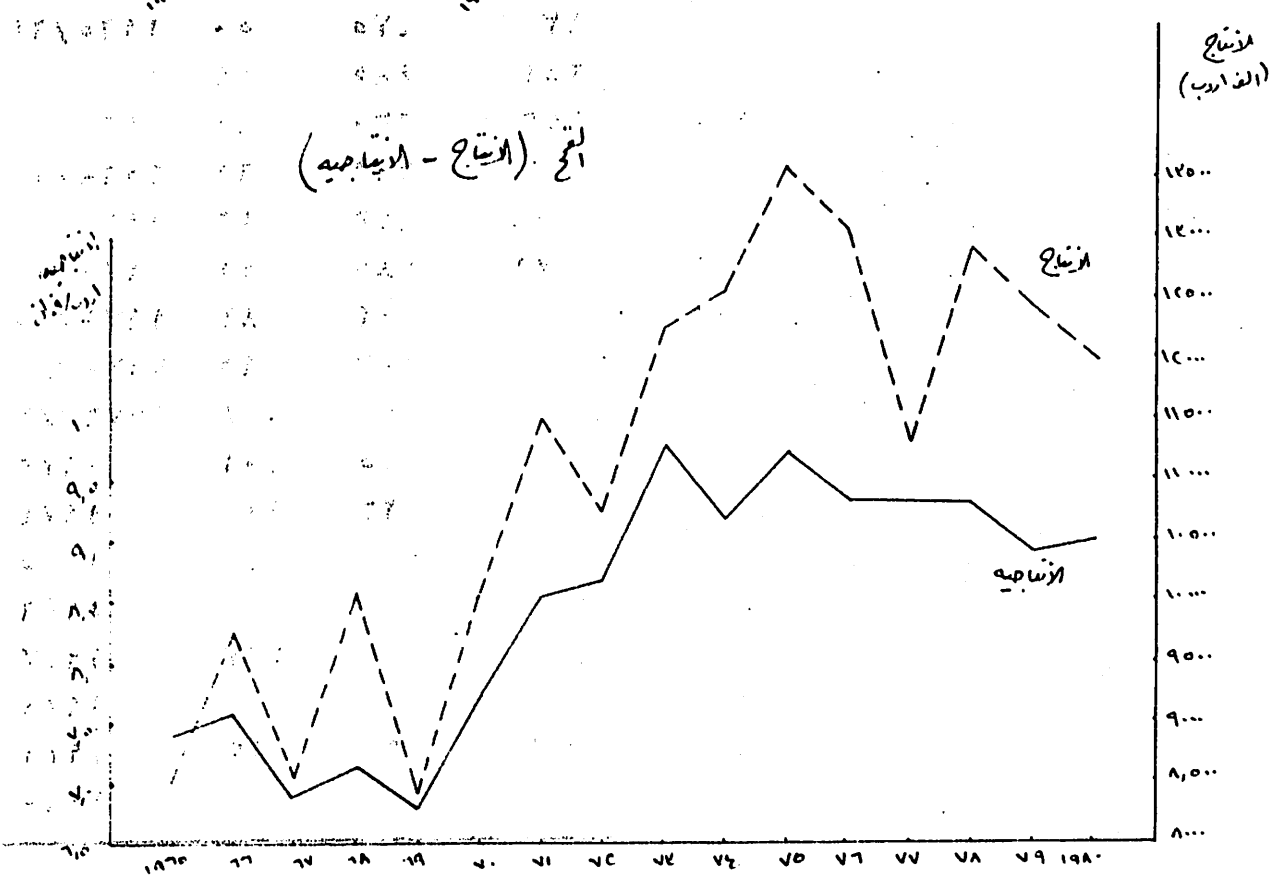

الذره الشامي

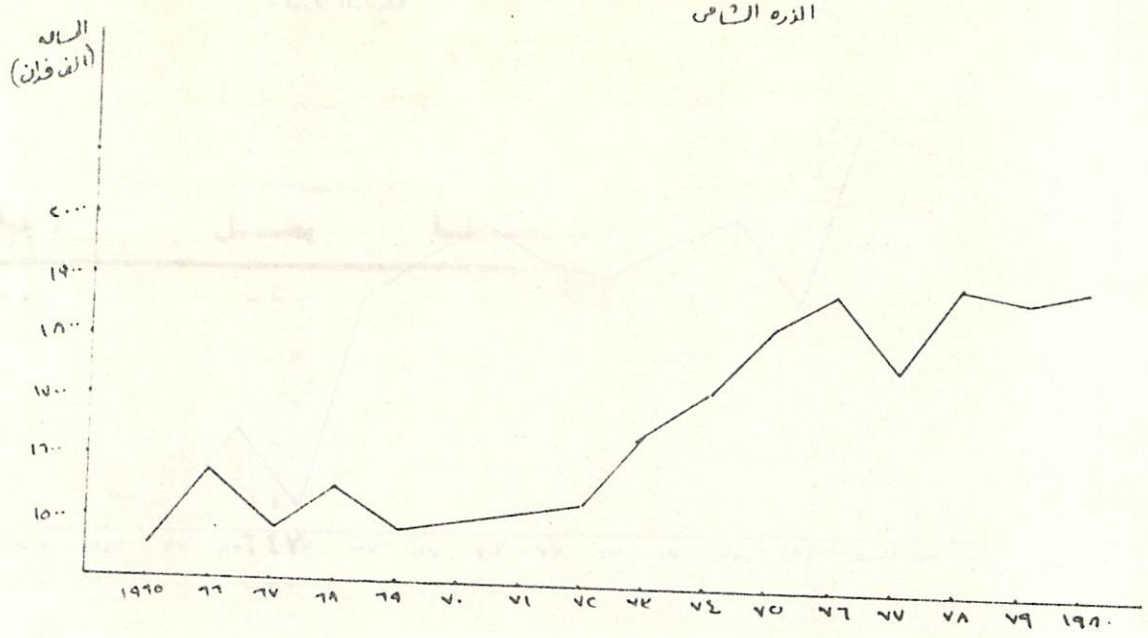

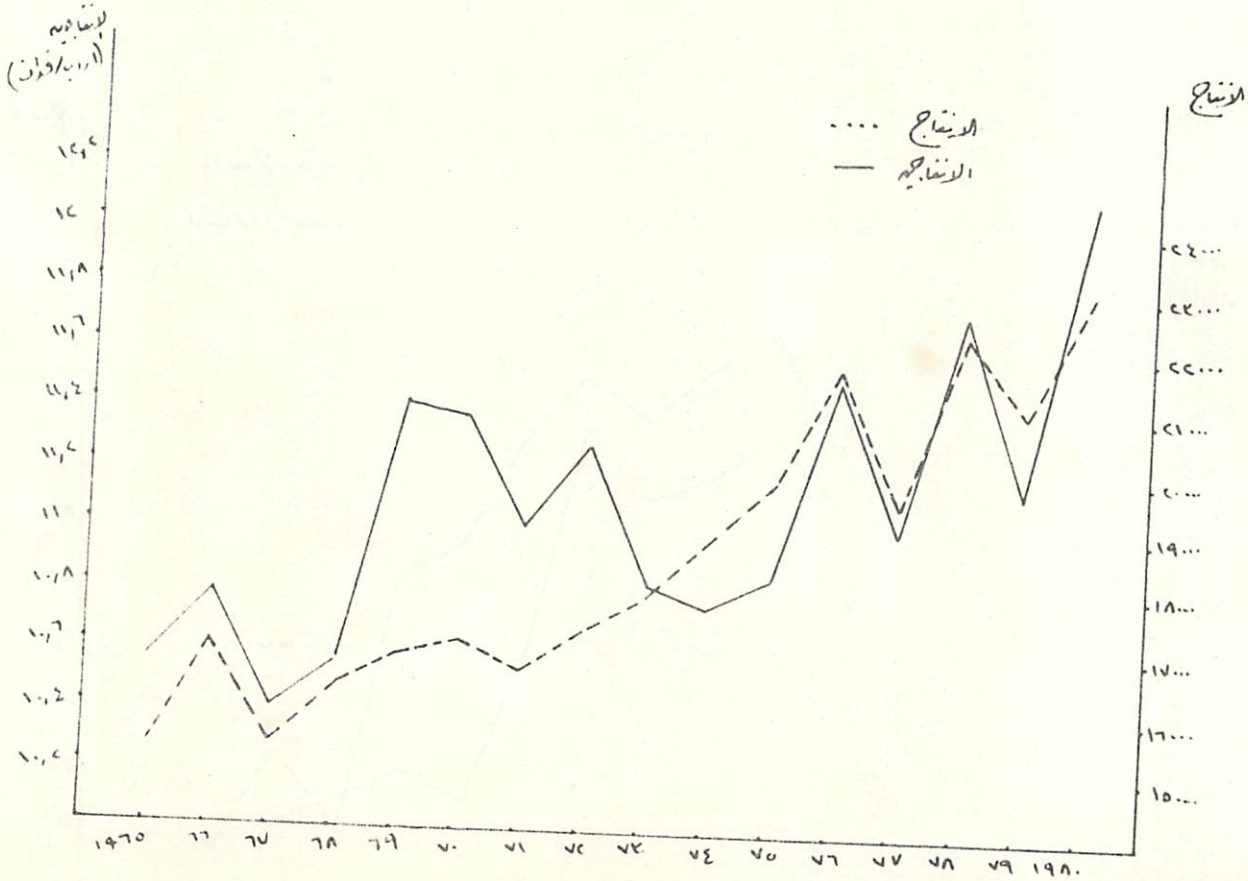

الذره الرفيعه

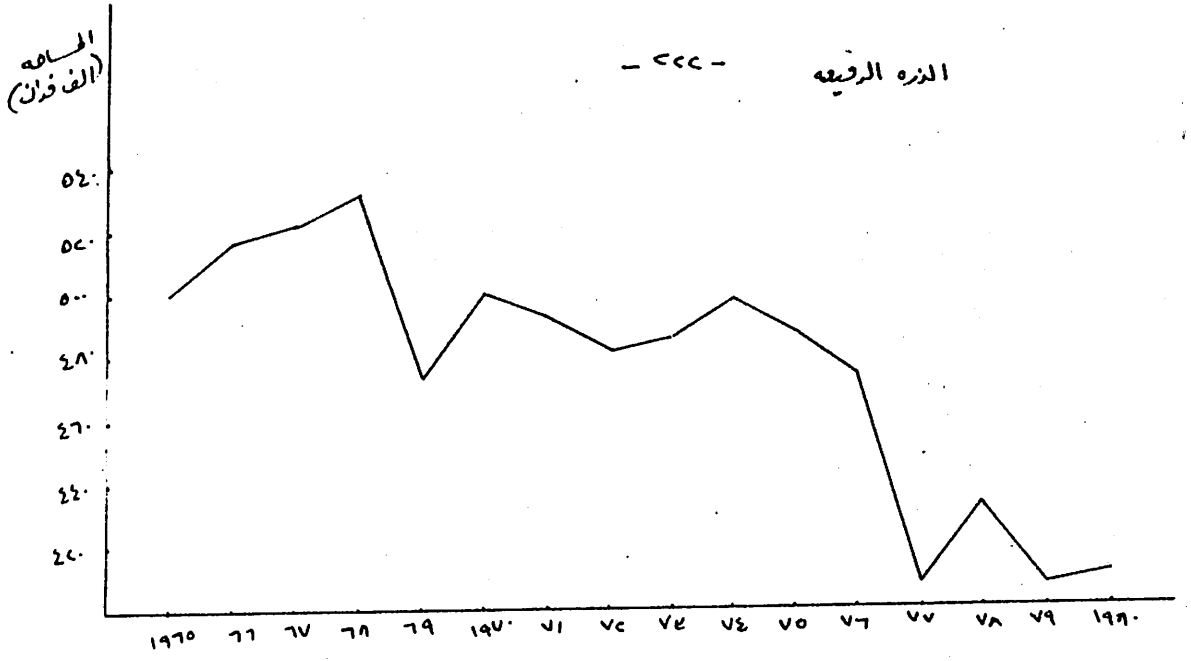

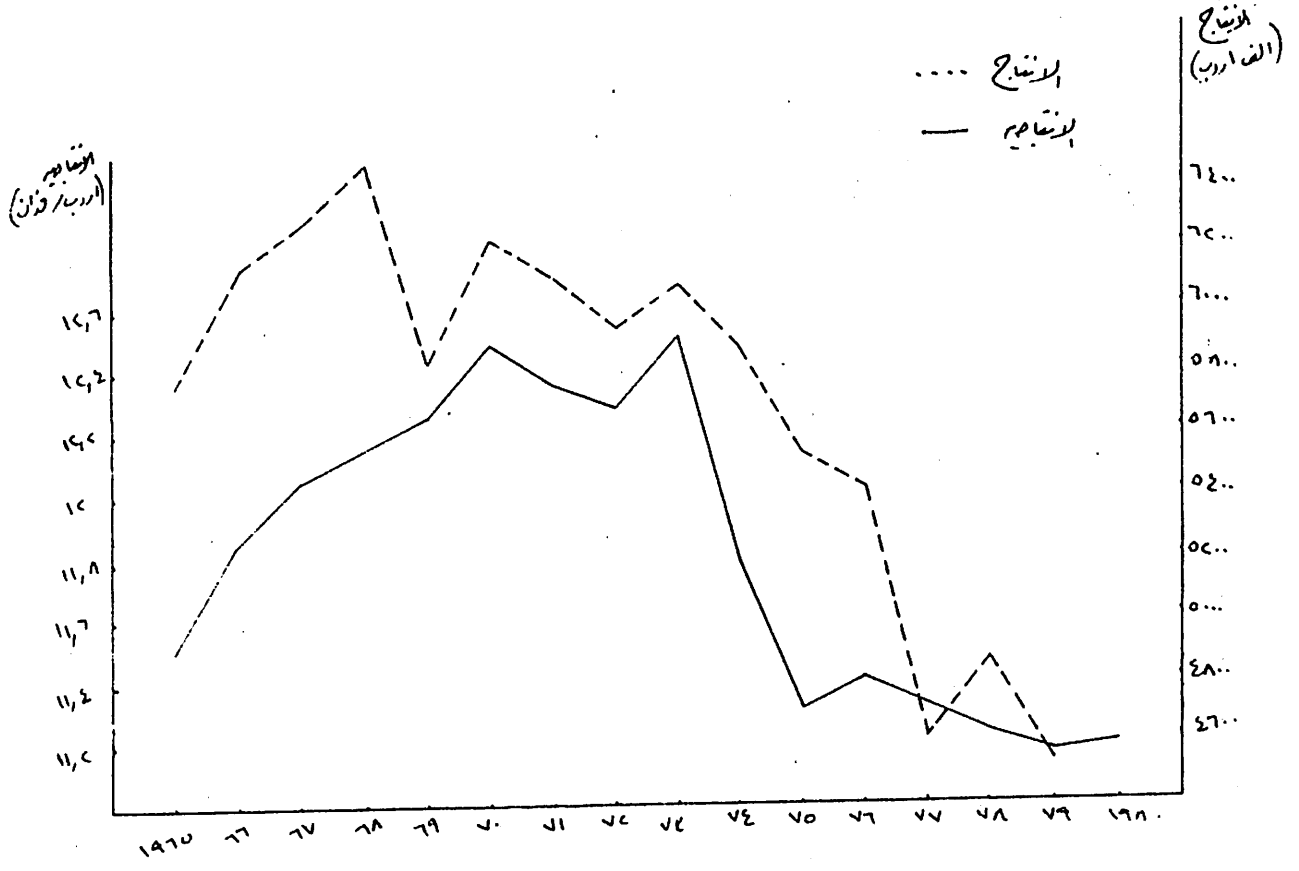

الارز

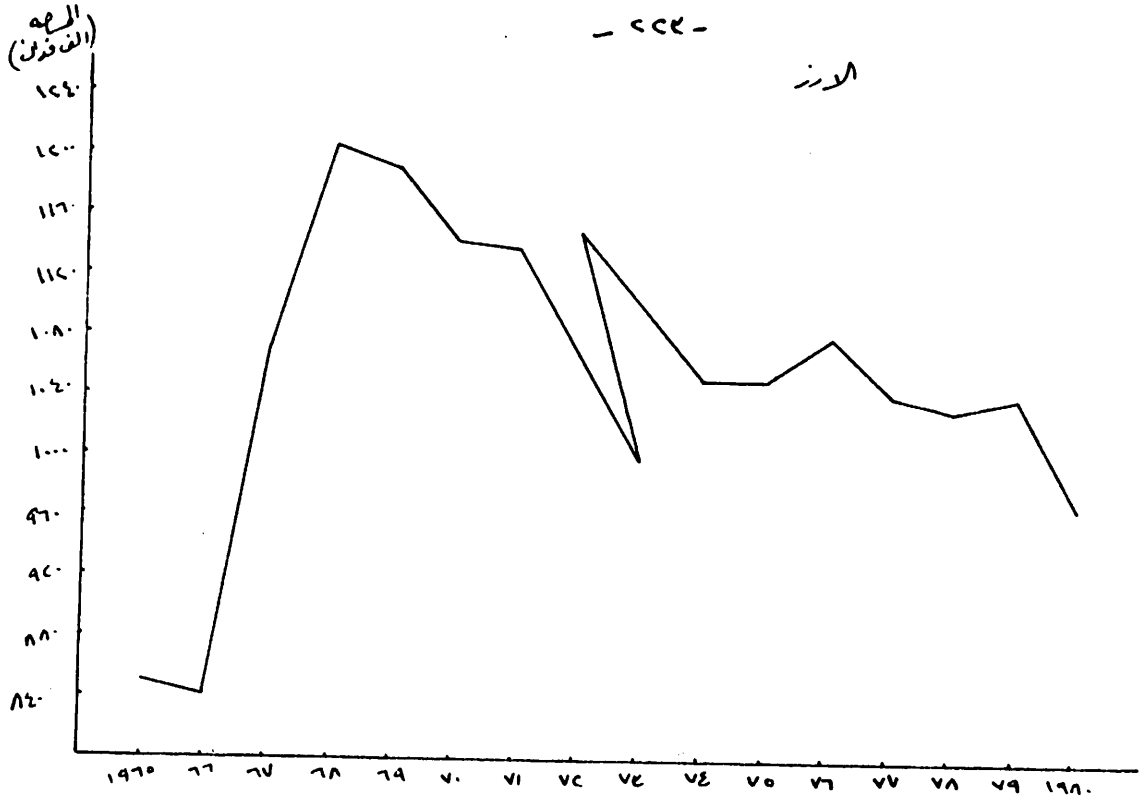
المساحة
(الف فدان)
١٢٤٠
١٢٠٠
١١٦٠
١١٢٠
١٠٨٠
١٠٤٠
١٠٠٠
٩٦٠
٩٢٠
٨٨٠
٨٤٠
١٩٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ١٩٨٠

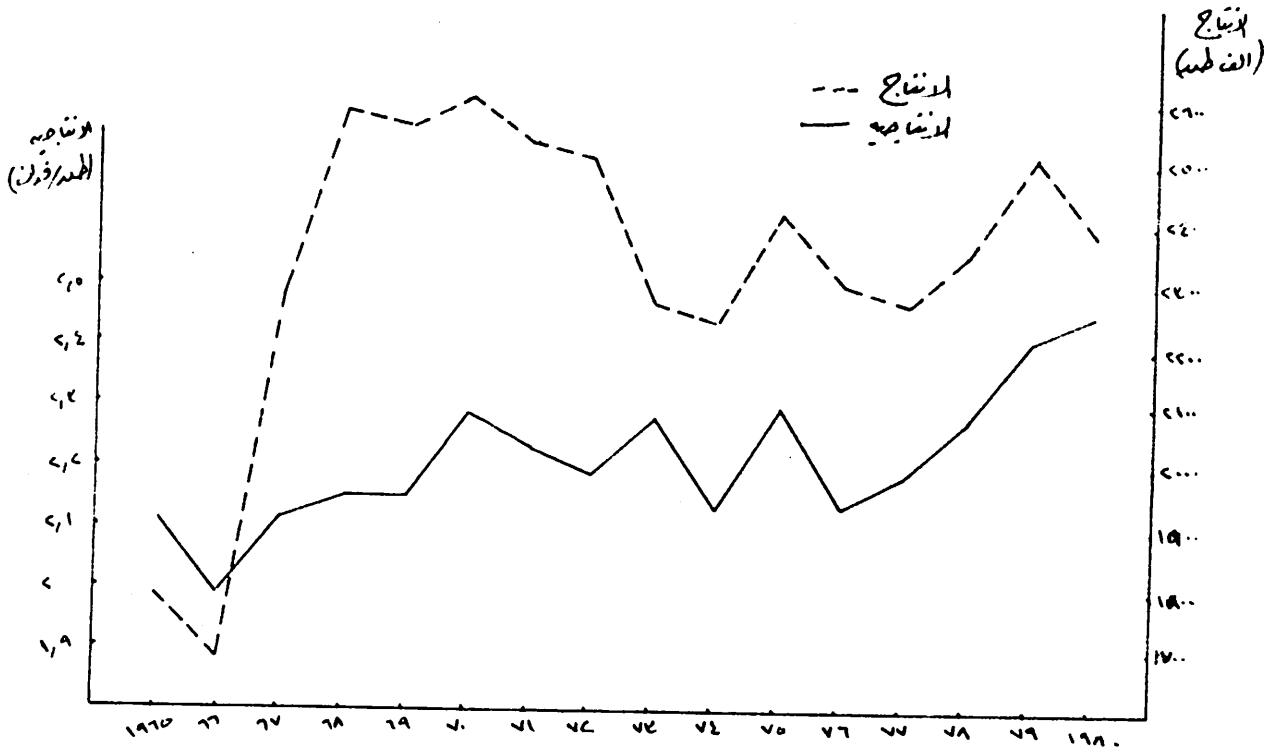
الانتاج
(الف طن)
الانتاجية
(الفدان/طن)
الانتاج
الانتاجية
٢٦٠٠
٢٥٠٠
٢٤٠٠
٢٣٠٠
٢٢٠٠
٢١٠٠
٢٠٠٠
١٩٠٠
١٨٠٠
١٧٠٠
٢,٥
٢,٤
٢,٣
٢,٢
٢,١
٢
١,٩
١٩٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ١٩٨٠

المساحه
(الفدان)
٤٠٠
٣٨٠
٣٦٠
٣٤٠
٣٢٠
٣٠٠
٢٨٠
٢٦٠
٢٤٠
١٩٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ١٩٩٠

الغزل

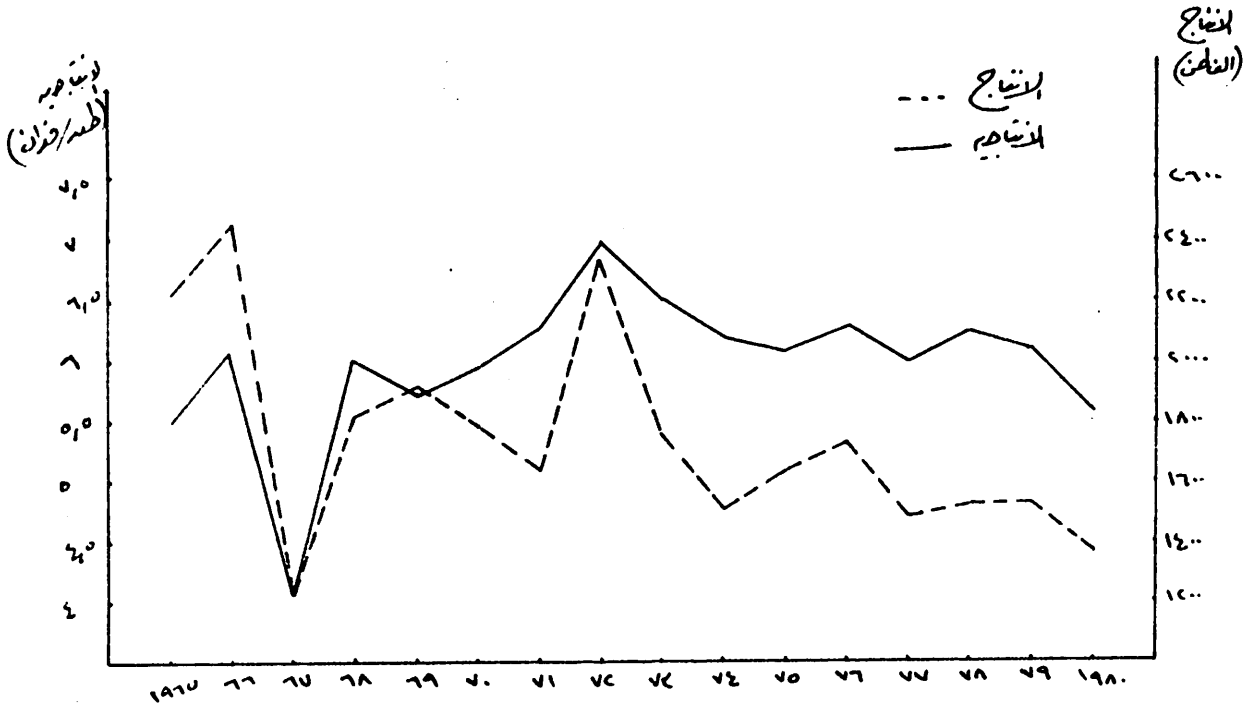
الانتاجيه
(طن/فدان)
٧,٥
٧
٦,٥
٦
٥,٥
٥
٤,٥
٤
الانتاج
(الف طن)
٢٦٠٠
٢٤٠٠
٢٢٠٠
٢٠٠٠
١٨٠٠
١٦٠٠
١٤٠٠
١٢٠٠
الانتاج ---
الانتاجيه ——
١٩٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ١٩٩٠

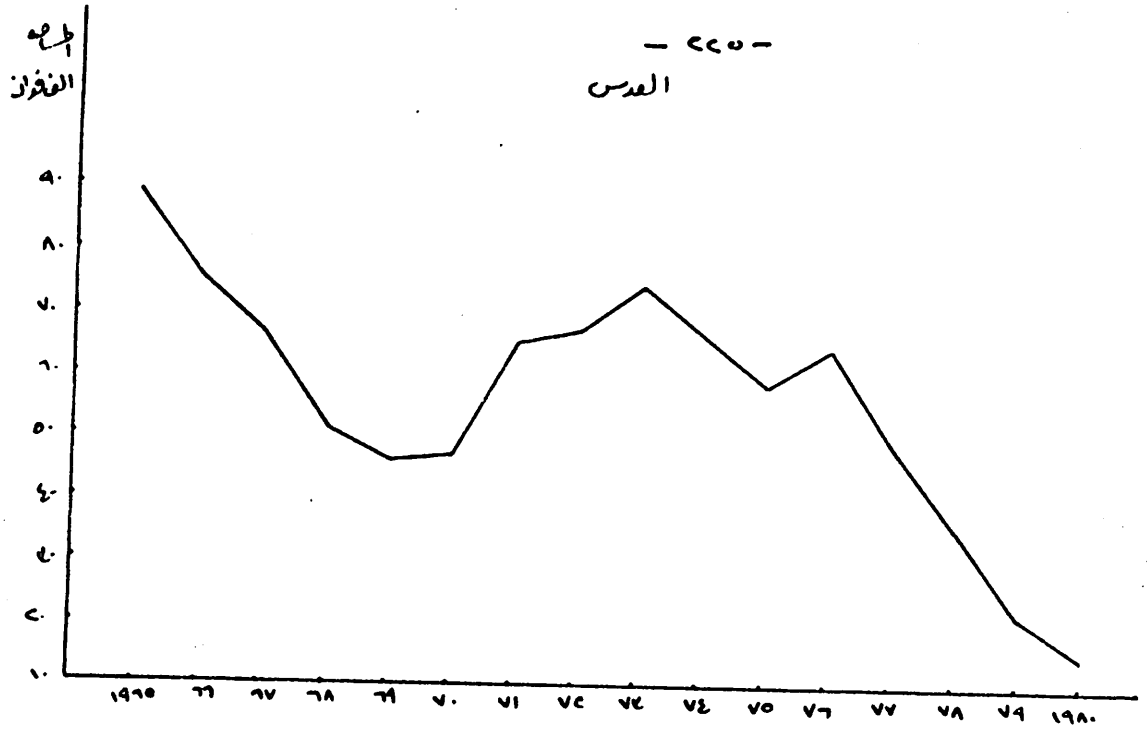
القدس
إنتاجية الفدان
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ١٩٨٠

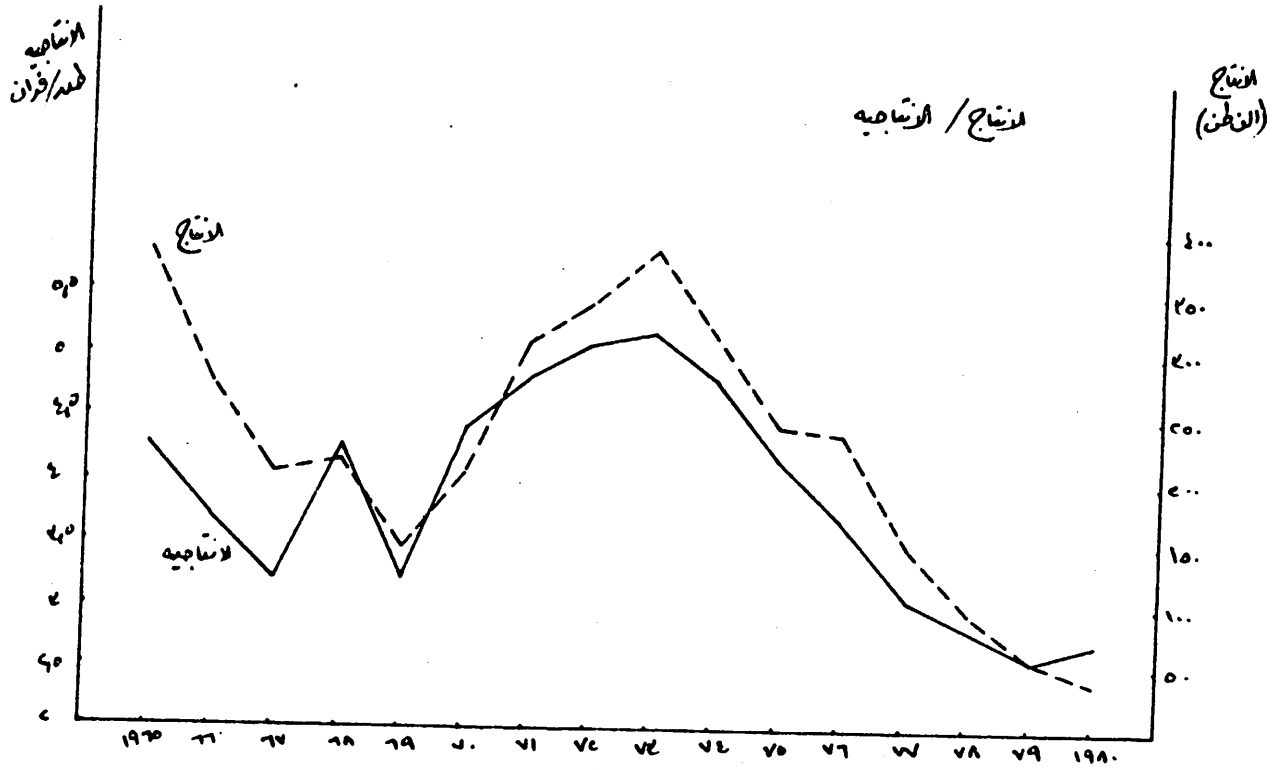
الانتاج / الانتاجيه
الانتاجيه قنطار/فدان
الانتاج (الف طن)
الانتاج
الانتاجيه
٥٫٥
٥
٤٫٥
٤
٣٫٥
٣
٢٫٥
٢
٤٠٠
٣٥٠
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
١٩٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ١٩٨٠

قصب السكر

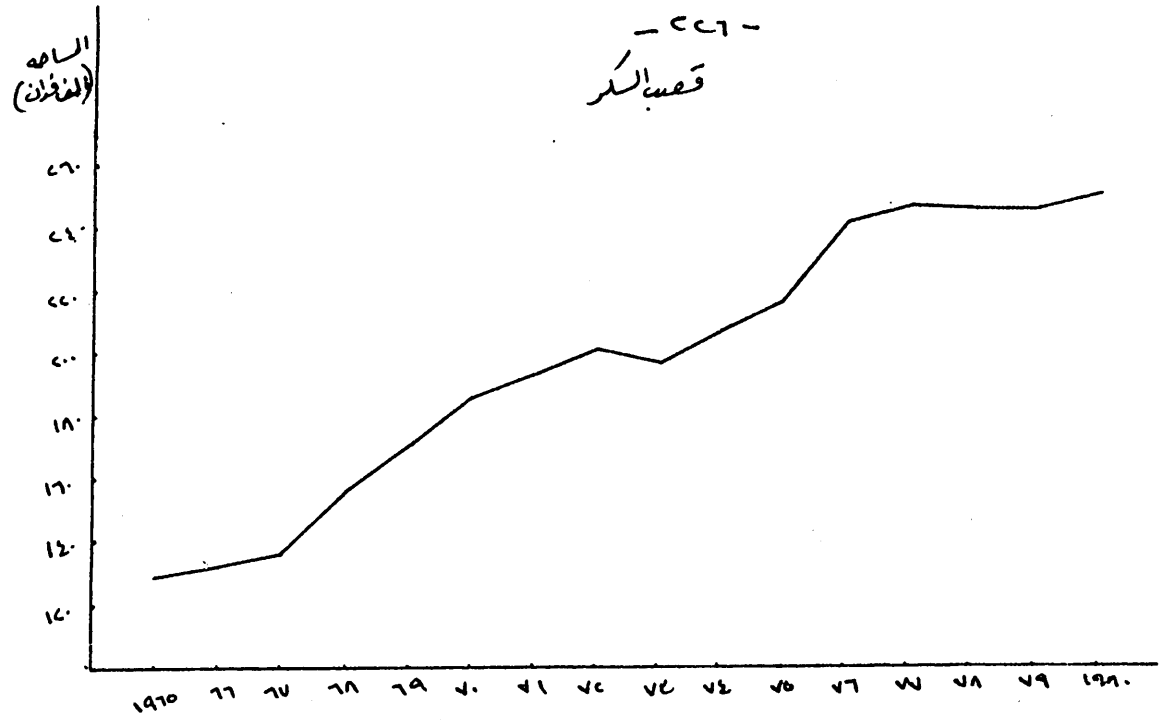
المساحه
(الف فدان)
٦٠٠
٥٨٠
٥٦٠
٥٤٠
٥٢٠
٥٠٠
٤٨٠
٤٦٠
٤٤٠
١٩٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ١٩٨٠

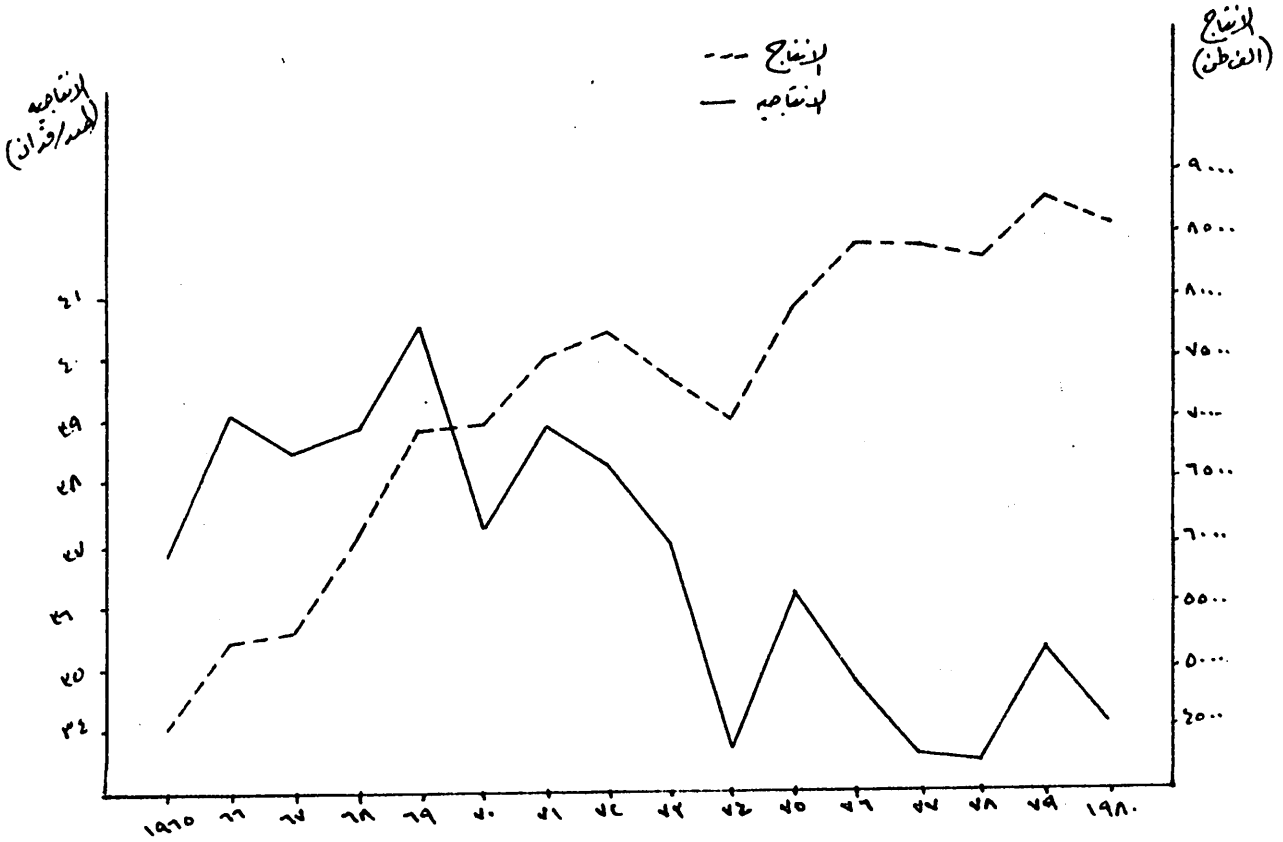
الإنتاج ---
الإنتاجيه ——
الإنتاجيه
(طن/فدان)
الإنتاج
(الف طن)
٤١
٤٠
٣٩
٣٨
٣٧
٣٦
٣٥
٣٤
٩٠٠٠
٨٥٠٠
٨٠٠٠
٧٥٠٠
٧٠٠٠
٦٥٠٠
٦٠٠٠
٥٥٠٠
٥٠٠٠
٤٥٠٠
١٩٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ١٩٨٠

ملحق (٢) : تطور الانتاج والاستهلاك من السلع الزراعيـــــــــــــة
الغذائية خـــــــلال الفـــــــترة ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٨٠

جدول رقم (١٠)

صافى المتاح للاستهلاك الآدمى من جملة الحبـــوب
خلال الفترة ٥٩/٦٠ — ٧٩

	الغذاء الصافى (ألف طـــن)	الاستهلاك الفـردى كجـم / السنـــه
٥٩/٦٠	٤٩٢١	١٩٢ر٢
٦٠/١٩٦١	٤٨٨٦	١٨٦ر١
٦١/١٩٦٢	٥٢١١	١٩٤ر١
٦٢/١٩٦٣	٥١٦٠	٢١٦
٦٣/١٩٦٤	٦٠٣٢	٢١٣ر٨
٦٤/١٩٦٥	٦٣١٧	٢١٨ر٥
٦٥/١٩٦٦	٥٩٨٠	٢٠١ر١
٦٦/١٩٦٧	٦٦٩٦	٢١٩ر٤
٦٧/١٩٦٨	٧٠٩٢	٢٢٧ر٤
٦٨/١٩٦٩	٦٦٣٥	٢٠٧ر٩
٦٩/١٩٧٠	٦١١٥	١٨٧ر٣
٧٠/١٩٧١	٧٢٣٩	٢١٤ر٥
٧١/١٩٧٢	٦٧٦٣	١٩٧ر٨
٧٢/١٩٧٣	٦٧٢٤	١٩٢ر٣
١٩٧٣	٧٦١٦	٢٠٢ر٦
١٩٧٤	٨٤١٣	٢٣١ر١
١٩٧٥	٩١٦٩	٢٤٧ر٨
١٩٧٦	٩٠٠٣	٢٣٧ر٨
١٩٧٧	٩٣٥٥	٢٤١ر٦
١٩٧٨	٩٨٦٩	٢٤٩ر—
١٩٧٩	٩٧٢٣	٢٣٩ر٧

المصدر: حسب من الجداول رقم (١ — ٧) بالبحث .

جدول رقم (٥١) انتاج واستهلاك القمح بالالف طـــــن
خلال الفترة ٦٠ـ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	التوزيع: غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم / السنه
١٩٦٠/٥٩	١٤٤٣	ـ١١٨	—	٦٢٤	٢١٨٥	—	١٠٩	—	٨٧	١٩٨٩	٨٢	١٦٣١	٦٣ر٧
١٩٦١/٦٠	١٤٤٩	ـ٢٣٤	—	٤٣٩	٢١٧٢	—	١٠٤	—	٨٥	١٩٨٣	٨٢	١٦٢٦	٦١ر٩
١٩٦٢/٦١	١٤٣٦	+٧٥	—	٩٠٥	٢٢٦٦	—	١٠٩	—	٩١	٢٠٦٦	٨٢	١٦٩٤	٦٣ر١
١٩٦٣/٦٢	١٥٩٣	+٣٤	١	٧٨٧	٢٣٤٥	—	١٠١	—	٩٤	٢١٥٠	٨٢	١٧٦٣	٦٤ر١
١٩٦٤/٦٣	١٤٩٣	ـ٨٤	—	٩١٣	٢٤٩٠	—	٩٧	—	١٠٠	٢٢٩٣	٨٢	١٨٨٠	٦٦ر٧
١٩٦٥/٦٤	١٥٠٠	ـ٦٢	—	٩٣٢	٢٤٩٤	—	٨٦	—	١٠٠	٢٣٠٨	٨٢	١٨٩٣	٦٥ر
١٩٦٦/٦٥	١٢٧٢	—	—	١٢٢٠	٢٤٩٢	—	٩٧	—	١٠٠	٢٢٩٥	٨٢	١٨٨٢	٦٣ر٣
١٩٦٧/٦٦	١٤٦٥	—	—	١٦٢٩	٣٠٩٤	—	٩٣	—	١٢٤	٢٨٧٧	٨٦ ر٧	٢٤٩٤	٨١ر٧
١٩٦٨/٦٧	١٢٩١	—	—	١٨٩٥	٣١٨٦	—	—	—	١٢٧	٢٩٥٣	٨٧ ر٥	٢٥٨٤	٨٢ر٨
١٩٦٩/٦٨	١٥٨١	—	—	١٢٨٧	٢٨٠٠	—	٩٣	—	١١٢	٢٦٠٠	٩٠ر٥	٢٣٥٤	٧٣ر٨
١٩٧٠/٦٩	١٢٦٩	ـ٥٦	—	١٠٣٦	٢٣٦١	—	٩٨	—	٩٤	٢١٦٩	٨٧ ر٥	١٨٩٨	٥٨ر١
١٩٧١/٧٠	١٥١٦	—	—	١٩٩٧	٣٥١٣	—	١٠١	—	١٤١	٣٢٧١	٨٧ ر٥	٢٨٦٢	٨٤ر٨
١٩٧٢/٧١	١٧٢٩	ـ٣٧	—	١٢٥٠	٣٠١٦	—	٩٣	—	١٢١	٢٨٠٢	٨٧ ر٥	٢٤٥٢	٧١ر٧
١٩٧٣/٧٢	١٦١٦	ـ٥٣	—	١١٤٤	٢٨١٣	—	٩٤	—	١١٣	٢٦٠٦	٨٧ ر٥	٢٢٨٠	٦٥ر٢
١٩٧٣	١٧٢٦	ـ٣٨	—	١٤٩٠	٣٢٥٤	—	٩٤	—	١٣٠	٣٠٣٠	٨٨ ر٨	٢٦٩١	٧٥ر
١٩٧٤	١٨٦٠	+٨٩	—	٢٢٥١	٤٠٢٢	—	١٠٣	—	١٦١	٣٧٥٨	٩٢ ر٤	٣٤٧٢	٩٥ر٤
١٩٧٥	١٩٥٨	+١٢٤	—	٢٦٨١	٤٥١٥	—	١٠٥	—	١٨١	٤٢٢٩	٨٩ ر٤	٣٧٨١	١٠٢ر١
١٩٧٦	١٩٩٧	ـ٣٥	—	٢٣٥٨	٤٣٩٠	—	١٠٥	—	١٧٦	٤١٠٩	٨٧ ر٥	٣٥٩٥	٩٤ر٩
١٩٧٧	١٨٢٩	ـ١١	—	٢٤١٩	٤٢٥٩	—	٩١	—	١٧٠	٣٩٩٨	٨٧ ر٥	٣٤٩٨	٩٠ر٣
١٩٧٨	١٨١٥	+١٥٦	—	٣٠٠١	٤٦٦٠	—	١٠٤	—	١٨٦	٤٣٧٠	٨٧ ر٥	٣٨٢٤	٩٦ر
١٩٧٩	١٨٩٥	ـ٣٣٦	—	٢٢٥٢	٤٤٨٣	—	١٠٤	—	١٧٩	٤٢٠٠	٨٧ ر٥	٣٦٧٥	٩٠ر٦
١٩٨٠	١٨٢٦	+٢٥١	—	٣٩١٩	٥٤٩٤	—	٩٩	—	٢٢٠	٥١٧٥	٨٢ ر٨	٤٢٨٥	١٠٥ر٢

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (١٢) انتاج واستهلاك دقيق القمح بالالف طن
خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	التوزيع: غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الاستهلاك الفردى كجم / السنه: الغذاء الصافى
١٩٦٠/٥٩	—	—	٤	٤٨٧	٤٨٣	—	—	—	—	٤٨٣	—	١٨ر٩
١٩٦١/٦٠	—	—	٤	٤٠٦	٤٠٢	—	—	—	—	٤٠٢	—	١٥ر٣
١٩٦٢/٦١	—	—	٤	٥٨٦	٥٨٢	—	—	—	—	٥٨٢	—	٢١ر٧
١٩٦٣/٦٢	—	—	١٠	٦٧٤	٦٦٤	—	—	—	—	٦٦٤	—	٢٤ر١
١٩٦٤/٦٣	—	—	١٤	٧١٧	٧٠٣	—	—	—	—	٧٠٣	—	٢٤ر٩
١٩٦٥/٦٤	—	—	١٢	٧١١	٦٩٩	—	—	—	—	٦٩٩	—	٢٤ر٢
١٩٦٦/٦٥	—	—	١٤	٥١٠	٤٩٦	—	—	—	—	٤٩٦	—	١٦ر٧
١٩٦٧/٦٦	—	—	١٩	٦٢٦	٦٠٧	—	—	—	—	٦٠٧	—	١٩ر٩
١٩٦٨/٦٧	—	—	—	٦٣٩	٦٣٩	—	—	—	—	٦٣٩	—	٢٠ر٥
١٩٦٩/٦٨	—	—	—	٤٧٤	٤٧٤	—	—	—	—	٤٧٤	—	١٤ر٨
١٩٧٠/٦٩	—	—	—	٢٩٦	٢٩٦	—	—	—	—	٢٩٦	—	٩ر١
١٩٧١/٧٠	—	—	—	٣١٠	٣١٠	—	—	—	—	٣١٠	—	٩ر٢
١٩٧٢/٧١	—	—	—	٢٥٨	٢٥٨	—	—	—	—	٢٥٨	—	٧ر٥
١٩٧٣/٧٢	—	—	—	١٧١	١٧١	—	—	—	—	١٧١	—	٤ر٩
١٩٧٣	—	—	—	٢٢٧	٢٢٧	—	—	—	—	٢٢٧	—	٦ر٤
١٩٧٤	—	—	—	٢٥٨	٢٥٨	—	—	—	—	٢٥٨	—	٧ر١
١٩٧٥	—	—	—	٥٢١	٥٢١	—	—	—	—	٥٢١	—	١٤ر١
١٩٧٦	—	—	—	٤٠٤	٤٠٤	—	—	—	—	٤٠٤	—	١٠ر٧
١٩٧٧	—	—	—	٦١٥	٦١٥	—	—	—	—	٦١٥	—	١٥ر٩
١٩٧٨	—	—	—	٩٦٠	٩٦٠	—	—	—	—	—	—	
١٩٧٩	—	—	—	٧٠٤	٧٠٤	—	—	—	—	٧٠٤	—	١٧ر٤
١٩٨٠	—	—	—	٧١٥	٧١٥	—	—	—	—	٧١٥	—	١٧ر٦

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (١٣) انتاج واستهلاك الردة بالالف طـــن
خلال الفترة ٦٠ ــ ١٩٧٩

السنـــوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فـــرق المخزون	الصادر	الـوارد	الموجود	التوزيـــع: غـــذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغـذاء الانسان	معامـــل الاستخراج %	الغـــذاء الصافـــى	الاستهـــلاك الفـــردى كجـــم/ السنـــه
١٩٦٠/٥٩	٣٥٨	ــ	ــ	ــ	٣٥٨	٢١٥	ــ	ــ	٤٥	٩٨	ــ	٩٨	٣ر٨
١٩٦١/٦٠	٢٩٨	ــ	ــ	ــ	٢٩٨	٢٢٣	ــ	ــ	١٣	٦٢	ــ	٦٢	٢ر٤
١٩٦٢/٦١	٣٧٢	ــ	ــ	ــ	٣٧٢	٢١٩	ــ	ــ	٤٨	١٠٥	ــ	١٠٥	٣ر٩
١٩٦٣/٦٢	٣٨٧	ــ	ــ	ــ	٣٨٧	٢١٩	ــ	ــ	٥٣	١١٥	ــ	١١٥	٤ر٢
١٩٦٤/٦٣	٤٣٣	ــ	ــ	ــ	٤١٣	٢٣٨	ــ	ــ	٥٦	١١٩	ــ	١١٩	٤ر٢
١٩٦٥/٦٤	٤١٥	ــ	ــ	ــ	٤١٥	٢٣٦	ــ	ــ	٥٧	١٢٢	ــ	١٢٢	٤ر٢
١٩٦٦/٦٥	٤١٣	ــ	ــ	ــ	٤١٣	٢٣٩	ــ	ــ	٥٥	١١٩	ــ	١١٩	٤ر٠
١٩٦٧/٦٦	٣٨٣	ــ	ــ	ــ	٣٨٣	١٩٢	ــ	ــ	٦١	١٣٠	ــ	١٣٠	٤ر٣
١٩٦٨/٦٧	٣٦٩	ــ	ــ	ــ	٣٦٩	١٧٨	ــ	ــ	٦١	١٣٠	ــ	١٣٠	٤ر٢
١٩٦٩/٦٨	٢٤٦	ــ	ــ	ــ	٢٤٦	٨٧	ــ	ــ	٥١	١٠٨	ــ	١٠٨	٣ر٤
١٩٧٠/٦٩	٢٧١	ــ	ــ	ــ	٢٧١	١٢١	ــ	ــ	٤٨	١٠٢	ــ	١٠٢	٣ر١
١٩٧١/٧٠	٤٠٩	ــ	ــ	ــ	٤٠٩	٢١٣	ــ	ــ	٦٢	١٣٤	ــ	١٣٤	٤ر٠
١٩٧٢/٧١	٣٥٠	ــ	ــ	ــ	٣٥٠	١٧٦	ــ	ــ	٥٦	١١٨	ــ	١١٨	٣ر٥
١٩٧٣/٧٢	٣٢٦	ــ	ــ	ــ	٣٢٦	١٦١	ــ	ــ	٥٣	١١٢	ــ	١١٢	٣ر٢
١٩٧٣	٣٣٨	ــ	ــ	ــ	٣٣٨	١٥٩	ــ	ــ	٥٧	١٢٢	ــ	١٢٢	٣ر٤
١٩٧٤	٢٨٦	ــ	ــ	ــ	٢٨٦	٨٦	ــ	ــ	١٦٥	١٣٥	ــ	١٣٥	٣ر٧
١٩٧٥	٤٤٨	ــ	ــ	ــ	٤٤٨	٢٠٥	ــ	ــ	٧٨	١٦٥	ــ	١٦٥	٤ر٥
١٩٧٦	٥١٤	ــ	ــ	ــ	٥١٤	٢٦٤	ــ	ــ	٨٠	١٧٠	ــ	١٧٠	٤ر٥
١٩٧٧	٥٠٠	ــ	ــ	ــ	٥٠٠	٢٤٠	ــ	ــ	٨٣	١٧٧	ــ	١٧٧	٤ر٦
١٩٧٨	٥٤٦	ــ	ــ	ــ	٥٤٦	٢٦٦	ــ	ــ	٨٩	١٩٠	ــ	١٩٠	٤ر٨
١٩٧٩	٥٢٥	ــ	ــ	ــ	٥٢٥	٢٥٥	ــ	ــ	٨٦	١٨٤	ــ	١٨٤	٤ر٥
١٩٨٠	٨٩٠	ــ	ــ	ــ	٨٩٠	٥٦٢	ــ	ــ	١٠٣	٢٢٥	ــ	٢٢٥	٥ر٥

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (١٤) انتاج واستهلاك الشعير بالألف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع					الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	١٤٢	ـ	٢	١٥	١٥٥	١٠٩	٩	ـ	٩	٢٨	٧٥	٢١	٨ر
١٩٦١/٦٠	١٥٥	ـ	١	ـ	١٥٤	١٠٠	٧	ـ	٩	٣٨	٧٥	٢٩	١ر١
١٩٦٢/٦١	١٣٣	ـ	ـ	ـ	١٣٣	٩٢	٨	ـ	٨	٢٥	٧٥	١٩	٧ر
١٩٦٣/٦٢	١٤٦	ـ	٢	ـ	١٤٤	٩٨	٧	ـ	٩	٣٠	٧٥	٢٣	٨ر
١٩٦٤/٦٣	١٣٤	ـ	ـ	ـ	١٣٤	٩١	٧	ـ	٨	٢٨	٧٥	٢١	٧ر
١٩٦٥/٦٤	١٤١	ـ	ـ	ـ	١٤١	١١٢	٨	ـ	٨	١٣	٧٥	١٠	٣ر
١٩٦٦/٦٥	١٣٠	ـ	ـ	ـ	١٣٠	١٠٤	٦	ـ	٨	١٢	٧٥	٩	٣ر
١٩٦٧/٦٦	١٠٢	ـ	ـ	ـ	١٠٢	٧٠	٦	ـ	٦	٢٠	٧٥	١٥	هر
١٩٦٨/٦٧	١٠٠	ـ	١	ـ	٩٩	٦٦	٧	ـ	٦	٢٠	٧٥	١٥	هر
١٩٦٩/٦٨	١٢١	ـ	٤	ـ	١١٧	٨١	٦	ـ	٧	٢٣	٧٥	١٧	هر
١٩٧٠/٦٩	١٠٥	ـ	٣	ـ	١٠٢	٧٠	٥	ـ	٦	٢١	٧٥	١٦	هر
١٩٧١/٧٠	٨٣	ـ	ـ	ـ	٨٣	٦٦	٤	ـ	٥	٨	٧٥	٦	٢ر
١٩٧٢/٧١	٧٦	ـ	٢	ـ	٧٤	٥٠	٥	ـ	٤	١٥	٧٥	١١	٣ر
١٩٧٣/٧٢	١٠٧	ـ	٢	ـ	١٠٥	٧٠	٥	٦	٦	١٨	٧٥	١٤	٤ر
١٩٧٣	١٠١	ـ	٢	ـ	٥	٦٦	٥	ـ	٦	٢٢	٧٥	١٧	هر
١٩٧٤	٩٢	ـ	٣	ـ	٨٩	٥٩	٥	ـ	٦	١٩	٧٥	١٤	٤ر
١٩٧٥	١٠٣	ـ	٥	ـ	٩٨	٦٨	٦	ـ	٦	١٨	٧٥	١٤	٤ر
١٩٧٦	١٢١	ـ	٣	ـ	١١٨	٧٦	٦	ـ	٧	٢٩	٧٥	٢٢	٦ر
١٩٧٧	١١٧	ـ	٣	ـ	١١٤	٧٧	٦	ـ	٧	٢٤	٧٥	١٨	هر
١٩٧٨	١٢٢	ـ	ـ	٣	١٢٥	٨٢	٧	ـ	٧	٢٩	٧٥	٢٢	٦ر
١٩٧٩	١٢٧	ـ	ـ	ـ	١٢٧	٨٣	٦	ـ	٨	٣٠	٧٥	٢٣	٦ر
١٩٨٠	١١٤	ـ	ـ	ـ	١١٤	٧٢	٦	ـ	٧	٢٩	٧٥	٢٢	هر

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (١٥) انتاج واستهلاك الذرة الشامية بالالف طن خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	فرق المخزون	التجارة الخارجية		الموجود	التوزيع				الاستهلاك الفردى كجم / السنه
			الصادر	الوارد		غذاء الحيوان	التقاوى الصناعة	الفاقد	الغذاء المتبقى للانسان	الغذاء معامل الاستخراج ٪	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	١٥٠٠	-١٧	-	٩٥	١٦١٢	٣٧	٥٥	٣٥	٤٠	١٤٤٥	٩٤٫٦	١٣٦٧	٥٣٫٤
١٩٦١/٦٠	١٦٩١	-٣٧	١	٧٤	١٨٠١	٥٢	٥٦	٤٥	٤٣	١٦٠٥	٩٤٫٦	١٥١٨	٥٧٫٨
١٩٦٢/٦١	١٦١٧	٨٩٠	١	٢٦٤	١٧٩١	٤١	٥٦	٤٨	٤٥	١٦٠١	٩٤٫٦	١٥١٥	٥٦٫٤
١٩٦٣/٦٢	٢٠٠٤	-٤٢	٢	١٩	٣٢٣٥	٦٧	٦٠	٤٩	٥٦	٢٠٠٣	٩٤٫٦	١٨٩٥	٦٨٫٩
١٩٦٤/٦٣	١٨٦٧		-	٣٦٥	٢١٣٤	٦٤	٥٦	٥٢	٥٣	١٩٠٩	٩٤٫٦	١٨٠٦	٦٤٫٠
١٩٦٥/٦٤	١٩٣٤	-١٣٣	-	٢٢٠	٢٢٨٧	٥٧	٥١	٤٤	٥٧	٢٠٧٨	٩٤٫٦	١٩٦٦	٦٨٫٠
١٩٦٦/٦٥	٢١٤١	-	١	١٨٨	٢٣٢٨	٥٨	٥٥	٥٤	٥٨	٢١٠٣	٩٤٫٦	١٩٨٩	٦٦٫٩
١٩٦٧/٦٦	٢٣٧٦	-	١	١١٣	٢٤٨٨	٥٨	٤٧	٥١	٦٢	٢٢٧٠	٩٤٫٦	٢١٤٧	٧٠٫٣
١٩٦٨/٦٧	٢١٧٦	-	-	٢٦٩	٢٤٣٢	٥٧	٤٩	٥٠	٦١	٢٢١٥	٩٤٫٦	٢٠٦٥	٦٧٫٢
١٩٦٩/٦٨	٢٢٩٧		-	١٥	٢٣١٢	٥٤	٤٧	٥١	٥٨	٢١٠٢	٩٤٫٦	١٩٨٨	٦٢٫٣
١٩٧٠/٦٩	٢٣٦٦	-	-	٦٤	٢٤٣٠	٥٧	٤٧	٥٢	٦١	٢٢١٣	٩٤٫٦	٢٠٩٢	٦٤٫١
١٩٧١/٧٠	٢٣٨٩	-	-	٧٦	٢٤٦٥	٦٢	٤٦	٥٧	٦٢	٢٢٣٨	٩٤٫٦	٢١١٧	٦٢٫٧
١٩٧٢/٧١	٢٣٤٢	-	-	٤٨	٢٣٩٠	٥٦	٤٨	٥٧	٦٠	٢١٦٩	٩٤٫٦	٢٠٥٢	٦٠٫٠
١٩٧٣/٧٢	٢٤١٧	-	-	٦٨	٢٤٨٥	٥٨	٥٠	٦٥	٦٢	٢٢٥٠	٩٤٫٦	٢١٢٩	٦٠٫٩٩
١٩٧٣	٢٤١٧		-	٦٧	٢٤٨٤	٥٨	٥٠	٦٦	٦٢	٢٢٤٨	٩٤٫٦	٢١٢٧	٥٩٫٧
١٩٧٤	٢٥٠٧	-	-	٣٨٨	٢٨٩٥	٦٨	٥٣	٦١	٧٢	٢٦٤١	٩٤٫٦	٢٤٩٨	٦٨٫٦
١٩٧٥	٢٦٤٠	-	-	٤١٨	٣٠٥٨	٧٢	٥٥	٦٦	٧٦	٢٧٨٩	٩٤٫٦	٢٦٣٨	٧١٫٣
١٩٧٦	٢٧٨١	-	-	٤٥٩	٣٢٤٠	٧٦	٥٧	٧١	٨١	٢٩٥٥	٩٤٫٦	٢٧٩٥	٧٣٫٨
١٩٧٧	٣٠٤٧	-	-	٥٩١	٣٦٣٨	٨٥	٥٣	٧٩	٩١	٣٣٣٠	٩٤٫٦	٣١٥٠	٨١٫٣
١٩٧٨	٢٧٢٤		-	٧٣٠	٣٤٥٤	٨١	٥٧	٧٠	٨٦	٣١٦٠	٩٤٫٦	٢٩٨٩	٧٥٫٤
١٩٧٩	٣١١٧		-	٤٩٤	٣٦١١	٨٥	٥٧	٦٦	٩٠	٣٣١٣	٩٤٫٦	٣١٣٤	٧٧٫٣
١٩٨٠	٢٩٣٨	-	-	٩١٦	٣٨٥٤	٧٦٩	٥٧	٧٥	٩٦	٢٨٥٧	٩٤٫٦	٢٧٠٣	٦٦٫٤

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (١٦) انتاج واستهلاك الذرة الرفيعة بالالف طن خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	فرق المخزون	التجارة الخارجية الصادر	التجارة الخارجية الوارد	الموجود	التوزيع غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الاستهلاك الفردى / كجم / السنه الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى / كجم / السنه الغذاء
١٩٦٠/٥١	٦٤٢	+	—	٧	٦٣٧	٣٠	٥	—	٢٩	٥٧٣	٩٢	٥٢٧	٢٠٫٦
١٩٦١/٦٠	٦٠٣	—	—	١	٦٠٤	٣٠	٤	—	٢٧	٥٤٣	٩٢	٥٠٠	١٩٫١
١٩٦٢/٦١	٦٣١	—	—	—	٦٣١	٣٠	٥	—	٢٨	٥٦٨	٩٢	٥٢٣	١٩٫٥
١٩٦٣/٦٢	٦٥٩	—	—	٧	٦٦٦	٣٣	٤	—	٣٠	٥٩٩	٩٢	٥٥١	٢٠٫٠
١٩٦٤/٦٣	٧٨٣	—	—	١٢	٧٤١	٣٧	٤	—	٣٣	٦٦٧	٩٢	٦١٤	٢١٫٨
١٩٦٥/٦٤	٧٨٠	+	٢	٦	٧٤٦	٣٧	٥	—	٣٤	٦٧٠	٩٢	٦١٦	٢١٫٣
١٩٦٦/٦٥	٨٢١	+	١	١٤	٨٢٠	٤١	٥	—	٣٧	٧٣٧	٩٢	٦٧٨	٢٢٫٨
١٩٦٧/٦٦	٨٥٩	+	١	—	٨٥٩	٤١	٥	—	٣٩	٧٧٤	٩٢	٧١٢	٢٣٫٣
١٩٦٨/٦٧	٨٨١	—	٢	٥	٨٨١	٤٢	٥	—	٤٠	٧٩٤	٩٢	٧٣٠	٢٣٫٤
١٩٦٩/٦٨	٩٠٦	—	٢	٧	٩٠٦	٤٣	٥	—	٤١	٨١٧	٩٢	٧٥٢	٢٣٫٦
١٩٧٠/٦٩	٨١٣	—	٢	٧	٨١٣	٣٩	٥	—	٣٧	٧٣٢	٩٢	٦٧٣	٢٠٫٦
١٩٧١/٧٠	٨٧٤	—	١	٨	٨٧٤	٤٤	٥	—	٣٩	٧٨٦	٩٢٫٠	٧٢٣	٢١٫٤
١٩٧٢/٧١	٨٥٤	—	٢	٢	٨٥٤	٤١	٥	—	٣٨	٧٧٠	٩٢٫٠	٧٠٨	٢٠٫٧
١٩٧٣/٧٢	٨٣١	—	٢	٢	٨٣١	٣٩	٥	—	٣٧	٧٥٠	٩٢٫٠	٦٩٠	١٩٫٧
١٩٧٤	٨٣١	—	٢	٢	٨٣١	٣٩	٥	—	٣٧	٧٥٠	٩٢	٦٩٠	١٩٫٤
١٩٧٥	٨٥٢	+	٢	٢	٨٥٣	٤١	٥	—	٣٨	٧٦٩	٩٢٫٠	٧٠٧	١٩٫٤
١٩٧٦	٨١٤	—	٢	٢	٨٢٤	٤١	٥	—	٣٧	٧٤١	٩٢	٦٨٢	١٨٫٤
١٩٧٧	٧٧٥	—	٢	٢	٧٧٥	٣٧	٥	—	٣٥	٦٩٨	٩٢٫٠	٦٤٢	١٧٫٠
١٩٧٨	٧٥٩	—	٢	٢	٧٥٩	٣٦	٤	—	٣٤	٦٨٥	٩٢	٦٣٠	١٦٫٣
١٩٧٩	٦٤٨	—	٢	٢	٦٤٨	٣١	٤	—	٢٩	٥٨٤	٩٢	٥٣٧	١٣٫٥
١٩٨٠	٦٨١	—	٢	٢	٦٨١	٣٢	٤	—	٣١	٦١٤	٩٢	٥٦٥	١٣٫١
	٦٣٥	—	٢	٢	٦٣٥	٣٠	٤	—	٢٩	٥٧٢	٩٢	٥٢٦	١٢٫١

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (١٧) انتاج واستهلاك الارز والشعير بالالف طن خلال الفترة ١٩٦٠ — ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	فرق المخزون	التجارة الخارجية الصادر	التجارة الخارجية الوارد	الموجود	التوزيع غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم / السنه
١٩٦٠/٥١	١٥٣٥	+٢٣٧	١٥٧	٩٣	١٢٣٤	—	٤٢	١٣	٢٥	١١٥٤	٦٨٫٨	٧٩٤	٣١٫٠
١٩٦١/٦٠	١٤٨٦	—١٨٦	٥٢٠	—	١١٥٥	—	٣٢	١٢	٢٣	١٠٨٨	٦٨٫٨	٧٤٩	٢٨٫٥
١٩٦٢/٦١	١١٤٢	—١٨٤	١١٧	—	١٢٠٩	—	٥٠	١٢	٢٤	١١٢٣	٦٨٫٨	٧٧٣	٢٨٫٨
١٩٦٣/٦٢	٢٠٣٩	+٧	٥٥٥	—	١٤٧٧	—	٦٠	١١	٣٠	١٣٧٦	٦٨٫٨	٩٤٧	٣٤٫٤
١٩٦٤/٦٣	٢٢١٦	+٢٤	٨٠٢	—	١٣٩٣	—	٥٨	١٥	٢٨	١٢٩٢	٦٨٫٨	٨٨٩	٣١٫٥
١٩٦٥/٦٤	٢٠٣٦	—٦٥	٥٢٧	—	١٥٧٤	—	٥١	١٦	٣١	١٤٧٦	٦٩٫٥	١٠١١	٣٥٫٠
١٩٦٦/٦٥	١٧٨٨	+٤٠	٥١٠	—	١٢٧٤	—	٥١	٢٠	٢٥	١١٧٨	٦٨٫٥	٨٠٧	٢٧٫١
١٩٦٧/٦٦	١٦٧٩	+٦٠	٦٥٢	—	٩٦٧	—	١٤	٢١	١٩	٨٦٣	٦٨٫٥	٥٩١	١٩٫٤
١٩٦٨/٦٧	٢٢٧٩	+٩٧	٧٦٢	—	١٤٢٠	—	٧٢	٨	٢٨	١٣١٢	٦٨٫٥	٨٩٩	٢٨٫٨
١٩٦٩/٦٨	٢٥٨٦	+١٢٢	٩٦٥	—	١٤٦٩	—	٧١	٢٣	٣٠	١٣٧٥	٦٨٫٥	٩٤٢	٢٩٫٥
١٩٧٠/٦٩	٢٥٥٦	—١٢٢	١٠١٣	—	١٦٦٥	—	٦٦	٣٥	٣٣	١٥٢٨	٦٧٫٩	١٠٣٨	٣١٫٨
١٩٧١/٧٠	٢٦٠٥	—	٨٥٩	—	١٧٤٦	—	٦٨	٣٨	٣٥	١٦٠٥	٦٧٫٧	١٠٨٧	٣٢٫٢
١٩٧٢/٧١	٢٥٣٤	—٨٨	٧٨٥	—	١٨٣٧	—	٦٦	٤١	٣٧	١٦٩٠	٦٨٫٩	١١٦٤	٣٤٫١
١٩٧٣/٧٢	٢٥٠٧	+٤١	٣٩٦	—	٢٠٧٠	—	٦٠	٤٢	٤١	١٩٢٧	٦٨٫٩	١٣٢٨	٣٨٫٠
١٩٧٤	٢٥٠٧	—	٤٢٩	—	٢٠٧٨	—	٦٠	٤٠	٥٠	١٩٢٨	٦٦٫٦	١٣٤٢	٣٧٫٧
١٩٧٥	٢٢٧٤	—	١٦٨	—	٢٠٧٦	—	٦٣	٣٩	٤٥	١٩٢٩	٦٨٫٩	١٣٢٩	٢٦٫٥
١٩٧٦	٢٢٤٢	—	١٥١	—	٢٠٩١	—	٦٣	٣٢	٤٢	١٩٥٤	٧٠	١٣٦٨	٣٧٫٠
١٩٧٧	٢٤٢٣	—	٣٠٥	—	٢١١٦	—	٦٥	٣٦	٤٢	١٩٧٣	٦٩٫٧	١٣٧٥	٦٫٣
١٩٧٨	٢٣٠٠	—	٣٢٠	—	١٩٨٠	—	٦٢	٣٦	٤٠	١٨٤٢	٦٨٫٨	١٢٦٧	٣٢٫٧
١٩٧٩	٢٢٧٢	—	٢١٠	—	٢٠٦٢	—	٦٢	٢٤	٤١	١٩٣٥	٦٩٫٦	١٣٤٧	٣٤
١٩٨٠	٢٢٢١	—	١٣٨	—	٢٢١٣	—	٦٢	٢٦	٤٤	٢٠٨١	٦٩٫١	١٤٣٨	٣٥٫٤
١٩٨١	٢٥١١	—	١٢٦	—	٢٣٨٢	—	٥٨	٣٢	٥٠	٢٢٤٢	٦٥٫٠	١٤٥٧	٣٥٫٨

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (١٨) انتاج واستهلاك الفول بالالف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	التوزيع: الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/السنه
١٩٦٠/٥٩	٢٠٨	ـ	ـ	٢٢	٢٣٠	٢٨	٢٩	ـ	١٢	١٦١	ـ	١٦١	٦ر٣
١٩٦١/٦٠	٢٩٠	ـ	ـ	ـ	٢٩٠	٥٠	٢٣	ـ	١٥	٢٠٢	ـ	٢٠٢	٧ر٧
١٩٦٢/٦١	١٦١	ـ	ـ	١٠	١٧١	٢٠	٣٠	ـ	٩	١١٢	ـ	١١٢	٤ر٢
١٩٦٣/٦٢	٣٢٨	ـ	٦٣	٢	٢٦٧	٤٦	٢٣	ـ	١٣	١٨٥	ـ	١٨٥	٦ر٧
١٩٦٤/٦٣	٣٦٣	ـ	٢٢	ـ	٢٤١	٤٠	٢٧	ـ	١٢	١٦٢	ـ	١٦٢	٥ر٧
١٩٦٥/٦٤	٣٦٦	ـ	٩١	ـ	٢٧٥	٣٦	٢٨	ـ	١٤	١٩٧	ـ	١٩٧	٦ر٨
١٩٦٦/٦٥	٣٤٤	ـ	١٦	ـ	٣٢٨	٤٩	٢٧	ـ	١٦	٢٣٦	ـ	٢٣٦	٧ر٩
١٩٦٧/٦٦	٣٨١	ـ	٣١	ـ	٣٥٠	٤٦	٢٦	ـ	١٨	٢٦٠	ـ	٢٦٠	٨ر٠
١٩٦٨/٦٧	١٨٨	ـ	ـ	ـ	١٨٨	٢٣	٢٦	ـ	٩	١٣٠	ـ	١٣٠	٤ر٢
١٩٦٩/٦٨	٢٨٣	ـ	٢٩	ـ	٢٥٤	٣٢	٢٨	ـ	١٣	١٨١	ـ	١٨١	٥ر٧
١٩٧٠/٦٩	٢٩٧	ـ	ـ	ـ	٢٩٧	٣٨	٢٦	ـ	١٥	٢١٨	ـ	٢١٨	٦ر٧
١٩٧١/٧٠	٢٧٨	ـ	ـ	ـ	٢٧٨	٤٢	١٩	ـ	١٤	٢٠٣	ـ	٢٠٣	٦ر٠
١٩٧٢/٧١	٢٥٦	ـ	ـ	٢٢	٢٧٨	٣٥	٢٨	ـ	١٤	٢٠١	ـ	٢٠١	٥ر٩
١٩٧٣/٧٢	٣٦١	ـ	ـ	٢	٣٦٣	٤٨	٢٤	ـ	١٨	٢٧٣	ـ	٢٧٣	٧ر٨
١٩٧٣	٣١٧	ـ	ـ	ـ	٣١٧	٤٢	٢٤	ـ	١٦	٢٣٥	ـ	٢٣٥	٦ر٦
١٩٧٤	٢٥٣	ـ	ـ	٧	٢٦٠	٣٦	٢٢	ـ	١٣	١٨٩	ـ	١٨٩	٥ر٠
١٩٧٥	٢٣٤	ـ	ـ	١١٢	٣٤٦	٥٢	٢٢	ـ	١٧	٢٥٥	ـ	٢٥٥	٦ر٩
١٩٧٦	٢٤٤	ـ	ـ	٦٤	٣٠٨	٤١	٢٣	ـ	١٥	٢٢٩	ـ	٢٢٩	٦ر٠
١٩٧٧	٢٦٢	ـ	ـ	١٨	٢٨٠	٣٦	٢٥	ـ	١٤	٢٠٥	ـ	٢٠٥	٥ر٣
١٩٧٨	٢٥٠	ـ	ـ	١٦	٢٦٦	٣٥	٢١	ـ	١٣	١٩٧	ـ	١٩٧	٥ر٠
١٩٧٩	٢٣٤	ـ	٢	٢٩	٢٦١	٣٤	٢٢	ـ	١٣	١٩٢	ـ	١٩٢	٤ر٧
١٩٨٠	٢٢٤	ـ	ـ	٣٠	٢٥٤	٣٣	٢١	ـ	١٣	١٨٧	ـ	١٨٧	٤ر٦

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (١٩) انتاج واستهلاك العدس بالالف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	الوجود	التوزيع: غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
١٩٦٠/٥٩	٤٨	—	—	٤	٥٢	—	٦	—	٢	٤٤	٨٠	٣٥	١ر٤
١٩٦١/٦٠	٥٠	—	—	—	٥٠	—	٤	—	٢	٤٤	٨٠	٣٥	١ر٣
١٩٦٢/٦١	٣٤	—	—	٥	٣٩	—	٥	—	٢	٣٢	٨٠	٢٦	١ر
١٩٦٣/٦٢	٥٦	—	١٠	٢	٤٨	—	٥	—	٢	٤١	٨٠	٣٣	١ر٢
١٩٦٤/٦٣	٤٧	—	١	١	٤٧	—	٥	—	٢	٤٠	٨٠	٢٢	١ر
١٩٦٥/٦٤	٥٢	—	—	—	٥٢	—	٦	—	٢	٤٤	٨٠	٣٥	١ر٢
١٩٦٦/٦٥	٦١	—	—	—	٦١	—	٥	—	٢	٥٤	٨٠	٤٣	١ر٤
١٩٦٧/٦٦	٤٤	—	—	—	٤٤	—	٤	—	٢	٣٨	٨٠	٣٠	١ر
١٩٦٨/٦٧	٣٤	—	—	١٢	٤٦	—	٤	—	٢	٤٠	٨٠	٣٢	١ر
١٩٦٩/٦٨	٣٥	—	—	١٦	٥١	—	٤	—	٢	٤٥	٨٠	٣٦	١ر
١٩٧٠/٦٩	٢٤	—	—	٢٦	٥٠	—	٤	—	٢	٤٤	٨٠	٣٥	١ر
١٩٧١/٧٠	٣٣	—	—	٤	٣٧	—	٥	—	١	٣١	٨٠	٢٥	٩ر
١٩٧٢/٧١	٥٠	—	—	١٤	٦٤	—	٥	—	٣	٥٦	٨٠	٤٥	١ر٣
١٩٧٣/٧٢	٥٤	—	—	٧	٦١	—	٦	—	٢	٥٣	٨٠	٤٢	١ر٢
١٩٧٣	٥٨	—	—	—	٥٨	—	٦	—	٢	٥٠	٨٠	٤٦	١ر
١٩٧٤	٥٦	—	—	١٠	٦٦	—	٥	—	٣	٥٨	٨٠	٤٦	١ر٣
١٩٧٥	٤٥	—	—	٣٩	٨٤	—	٥	—	٣	٧٦	٨٠	٦١	١ر٦
١٩٧٦	٣٩	—	—	٦١	١٠٠	—	٥	—	٤	٩١	٨٠	٧٣	١ر٩
١٩٧٧	٣١	—	—	٥١	٨٢	—	٤	—	٣	٧٥	٨٠	٦٠	١ر
١٩٧٨	٢٠	—	—	٥١	٧١	—	٣	—	٣	٦٥	٨٠	٥٢	١ر٣
١٩٧٩	٥	—	—	٢٦	٣١	—	٢	—	١	٢٨	٨٠	٢٢	ر
١٩٨٠	٨	—	—	٥٧	٦٥	—	١	—	٢	٦٢	٨٠	٥٠	١ر٢

• المصدر :ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٢٠) انتاج واستهلاك الفول السودانى بالالف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	التجارة الخارجية: الصادر	التجارة الخارجية: الوارد	الوجود	التوزيع: غذاء الحيوان	التوزيع: التقاوى	التوزيع: الصناعة	التوزيع: الفاقد	التوزيع: المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
١٩٦٠/٥٩	٣٤	—	١٤	—	٢٠	—	١	—	—	١٩	٦٦	١٣	٥ر
١٩٦١/٦٠	٣٥	—	١٥	١	٢١	—	١	—	—	٢٠	٦٦	١٣	٥ر
١٩٦٢/٦١	٢٥	—	٣	—	٢٢	—	١	—	—	٢٠	٦٦	١٣	٥ر
١٩٦٣/٦٢	٤٩	—	٤	١	٤٦	—	٢	—	—	٤٤	٦٦	٢٩	١ر١
١٩٦٤/٦٣	٤٥	—	٥	—	٤٠	—	٢	—	—	٣٨	٦٦	٢٥	٩ر
١٩٦٥/٦٤	٤٦	—	٦	—	٤٠	—	٢	—	—	٣٨	٦٦	٢٥	٩ر
١٩٦٦/٦٥	٥٠	—	٦	—	٤٤	—	١	—	—	٤٣	٦٦	٢٨	٩ر
١٩٦٧/٦٦	٤٠	—	١٠	—	٣٠	—	١	—	—	٢٩	٦٦	١٩	٦ر
١٩٦٨/٦٧	٣٢	—	١٦	—	١٦	—	١	—	—	١٥	٦٦	١٠	٣ر
١٩٦٩/٦٨	٣٦	—	٢٣	—	١٣	—	١	—	—	١٢	٦٦	٨	٣ر
١٩٧٠/٦٩	٤٣	—	١٩	—	٢٤	—	١	—	—	٢٣	٦٦	١٥	٥ر
١٩٧١/٧٠	٣٨	—	١٦	—	٢٢	—	١	—	—	٢١	٦٦	١٤	٤ر
١٩٧٢/٧١	٣٣	—	١٥	—	١٨	—	١	—	—	١٧	٦٦	١١	٣ر
١٩٧٣/٧٢	٣٠	—	١٤	—	١٦	—	١	—	—	١٥	٦٦	١٠	٣ر
١٩٧٣	٣٠	—	٩	—	١٢	—	١	—	—	٢٠	٦٦	١٣	٤
١٩٧٤	٢٦	—	٩	—	١٧	—	١	—	—	١٦	٦٦	١١	٣ر
١٩٧٥	٢٥	—	١٠	—	١٥	—	١	—	—	١٤	٦٦	٩	٢ر
١٩٧٦	٢٨	—	٩	—	١٩	—	١	—	—	١٨	٦٦	١٢	٣ر
١٩٧٧	٣٠	—	١٤	—	١٦	—	١	—	—	١٥	٦٦	١٠	٣ر
١٩٧٨	٣٠	—	١٣	—	١٦	—	١	—	—	١٥	٦٦	١٠	٣ر
١٩٧٩	٢٦	—	٦	—	٢٠	—	١	—	—	١٩	٦٦	١٣	٣ر
١٩٨٠	١٩	—	١٣	—	٦	—	١	—	—	٦	٦٦	٤	١ر٠

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٢١) انتاج واستهلاك السمسم بالالف طـــــن
خلال الفترة ١٩٦٠ـ ١٩٧٩

السنـــوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيـــــع					معامـــل الاستخراج %	الاستهلاك الفـــردى كجـم / السنـــه
		فـــرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غـــذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغـــذاء الانسان	الغـــذاء الصافـــى		
١٩٦٠/٥٩	١٦	—	—	٦	٢٢	—	—	—	—	٢٢	٢٢	—	٩ر
١٩٦١/٦٠	١٥	—	٢	٥	١٨	—	—	١٦	—	٢	٢	—	ار
١٩٦٢/٦١	١٠	—	٤	١٦	٢٢	—	—	—	—	٢٢	٢٢	—	٨ر
١٩٦٣/٦٢	١٧	—	٥	١١	٢٣	—	—	٢١	—	٢	٢	—	ار
١٩٦٤/٦٣	٢٦	—	٥	١٢	٣٣	—	—	٣٠	—	٣	٣	—	ار
١٩٦٥/٦٤	٢٣	—	١	٥	٢٧	—	—	٢٤	—	٣	٣	—	ار
١٩٦٦/٦٥	٢٢	—	—	٧	٢٩	—	—	٢٧	—	٢	٢	—	ار
١٩٦٧/٦٦	١١	—	—	٩	٢٠	—	—	—	—	٢٠	٢٠	—	٧ر
١٩٦٨/٦٧	٧	—	—	١٢	١٩	—	—	—	—	١٩	١٩	—	٦ر
١٩٦٩/٦٨	١٠	—	—	٧	١٧	—	—	—	—	١٧	١٧	—	٥ر
١٩٧٠/٦٩	١٦	—	—	٢٨	٤٤	—	—	—	—	٤٤	٤٤	—	٣ر١
١٩٧١/٧٠	٢٠	—	—	١٢	٣٢	—	—	٢٩	—	٣	٣	—	ار
١٩٧٢/٧١	٢١	—	—	٧	٢٨	—	—	—	—	٢٨	٢٨	—	٨ر
١٩٧٣/٧٢	٢٤	—	—	١٣	٣٧	—	—	—	—	٣٧	٣٧	—	٠ر١
١٩٧٣	٢٤	—	—	١١	٣٥	—	—	—	—	٥٣	٣٥	—	٠ر١
١٩٧٤	٢١	—	—	٢١	٤٢	—	—	—	—	٤٢	٤٢	—	٢ر١
١٩٧٥	١٤	—	—	٩	٢٣	—	—			٢٣	٢٣	—	٦ر
١٩٧٦	١٧	—	—	٢٣	٤٠	—	—	—	—	٤٠	٤٠	—	ار١
١٩٧٧	١٨	—	—	١٧	٣٥	—	—	—	—	٣٥	٣٥	—	٩ر
١٩٧٨	١٨	—	—	٨	٢٦	—	—	—	—	٢٦	٢٦	—	٧ر
١٩٧٩	٩	—	—	١٤	٢٣	—	—	—	—	٢٣	٢٣	—	٦ر
١٩٨٠	١٣	—	—	٧	٢٠	—	—	—	—	٢٠	٢٠	—	٥ر

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٢٢) انتاج واستهلاك البطاطس بالالف طن خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧١ .

السنوات	الانتاج	فروق المخزون	التجارة الخارجية			عبء الحيوان	التوزيع					معامل الاستخراج	الغذاء الصافي	الاستهلاك الفردي كجم/ السنة
			الصادر	الوارد	الموجود		التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان				
١٩٦٠/٥٩	٣٧٤	+٣٣	١٤٤	١٦	٢١٣	—	٥٥	—	٢١	١٣٧		٨٥	١١٦	٤ر٥
١٩٦١/٦٠	٢٩٠	ــ٤٥	٦١	١٥	٢٨٩	—	٥٥	—	٢٩	٢٠٥		٨٥	١٧٤	٦ر٦
١٩٦٢/٦١	٣٩٢	+٤٢	١١٦	١٦	٢٥٠	—	٥٨	—	٢٥	١٦٧		٨٥	١٤٢	٥ر٣
١٩٦٣/٦٢	٣٥٥	ــ٣٠	٩٤	٢٠	٣١١	—	٦٠	—	٣١	٢٢٠		٨٥	١٨٧	٦ر٨
١٩٦٤/٦٣	٤٢٠	ــ١	٥٧	١٨	٣٨٢	—	٦٠	—	٣٨	٣٨٤		٨٥	٢٤١	٨ر٥
١٩٦٥/٦٤	٣٧٦	+١	٤٧	١٦	٣٤٤	—	٥٨	—	٣٤	٢٥٢		٨٥	٢١٤	٧ر٤
١٩٦٦/٦٥	٤٤١	+٩	٧٧	١٣	٣٦٨	—	٥٣	—	٣٧	٢٧٨		٨٥	٢٣٦	٧ر٩
١٩٦٧/٦٦	٣٢٤	ــ١٦	٥٠	١٧	٣٠٧	—	٤٢	—	٣١	٢٣٤		٨٥	١٩٩	٦ر٥
١٩٦٨/٦٧	٢٧٨	ــ١	٢٦٠	٢٢	٢٧٥	—	٨٢	—	٢٧	١٦٦		٨٥	١٤١	٥ر٤
١٩٦٩/٦٨	٤٧٢	+٥٠	٨٤	١٩	٣٥٧	—	٩٠	—	٣٦	٢٣١		٨٥	١٩٦	٦ر١
١٩٧٠/٦٩	٤٨٧	ــ٢١	٨٩	٢١	٤٤٠	—	٩٦	—	٤٤	٣٠٠		٨٥	٢٥٥	٧ر٨
١٩٧١/٧٠	٥٤٨	+١٦	٥٧	١٧	٥٢٤	—	٧٩	—	٥٢	٣٩٣		ــر٨٥	٣٣٤	٩ر٩
١٩٧٢/٧١	٤٥٠	+١٦	٨٣	٢٠	٣٧١	—	١٠٦	—	٣٧	٢٢٨		٨٥	١٩٤	٥ر٧
١٩٧٣/٧٢	٥٩٥	+٤	٧٣	٢	٥٢٠	—	١٣٣	—	٥٢	٣٣٥		٨٥	٢٨٥	٨ر٢
١٩٧٣	٧٩٦	—	١٠٨	١٣	٧٠١	—	١٠٧	—	٨٠	٥١٤		٨٥	٤٣٧	١٢ر٣
١٩٧٤	٧ر٩	—	١٠٠	٢٢	٦٣١	—	١١٥	—	٧١	٤٤٥		ــر٨٥	٣٧٨	١٠ر٤
١٩٧٥	٧٢٠	—	١٠٠	٣٥	٦٥٥	—	١٥٢	—	٦٦	٤٣٧		٨٥	٣٧١	ــر١٠
١٩٧٦	٨٩٣	—	١٥٨	٣٠	٧٦٥	—	١٦٧	—	٧٧	٥٢١		٨٥	٤٤٣	١١ر٧
١٩٧٧	١٠١٠	—	١٦٦	٣١	٨٧٥	—	١٥٣	—	٨٨	٦٣٤		٨٥	٥٣٩	١٣ر٩
١٩٧٨	٧٧٢	—	٩٨	٢٧	٧٠١	—	١٥١	—	٧٠	٤٨٠		٨٥	٤٠٨	١٠ر٣
١٩٧٩	١٠٤٩	—	١١٣	٧	٩٤٣	—	١٨٣	—	٩٤	٦٦٦		٨٥	٥٦٦	١٤
١٩٨٠	١٢١٤	—	١٤٤	٢٠	١٠٩٠	—	١٨٤	—	١٠٩	٧٩٧		٨٥	٦٧٧	١٦ر٦

المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج

جدول رقم (٢٣) انتاج واستهلاك القلقاس بالالف طن
خلال الفـــترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فـرق المخزون	الصادر	الوارد	غـذاء: الموجود	الحيوان	التقاوى	الصناعة	التـوزيـع: الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/ السنة
١٩٦٠/٥٩	٢٤	—	—	—	٢٤	—	٣	—	٢	١٩	٨٢	١٦	٦ر
١٩٦١/٦٠	٢٧	—	—	—	٢٧	—	٣	—	٣	٢١	٨٢	١٧	٦ر
١٩٦٢/٦١	٢٥	—	—	—	٢٥	—	٢	—	٣	٢٠	٨٢	١٦	٦ر
١٩٦٣/٦٢	٢١	—	—	—	٢١	—	٣	—	٢	١٦	٨٢	١٣	٥ر
١٩٦٤/٦٣	٢٧	—	—	—	٢٧	—	٣	—	٣	٢١	٨٢	١٧	٦ر
١٩٦٥/٦٤	٣١	—	—	—	٣١	—	٣	—	٣	٢٥	٨٢	٢١	٧ر
١٩٦٦/٦٥	٣٣	—	—	—	٣٣	—	٣	—	٣	٢٧	٨٢	٢٢	٧ر
١٩٦٧/٦٦	٣٥	—	—	—	٣٥	—	٣	—	٤	٢٨	٨٢	٢٣	٨ر
١٩٦٨/٦٧	٣٧	—	—	—	٣٧	—	٤	—	٤	٢٩	٨٢	٢٤	٨ر
١٩٦٩/٦٨	٤٣	—	—	—	٤٣	—	٤	—	٤	٣٥	٨٢	٢٩	٩ر
١٩٧٠/٦٩	٤١	—	—	—	٤١	—	٣	—	٤	٣٤	٨٢	٢٨	٩ر
١٩٧١/٧٠	٣١	—	—	—	٣١	—	٣	—	٣	٢٥	٨٢	٢١	٦ر
١٩٧٢/٧١	٣٢	—	—	—	٣٢	—	٤	—	٣	٢٥	٨٢	٢١	٦ر
١٩٧٣/٧٢	٤١	—	—	—	٤١	—	٤	—	٤	٣٣	٨٢	٢٧	٨ر
١٩٧٣	٣٨	—	—	—	٣٨	—	٥	—	٥	٢٩	٨٢	٢٤	٧ر
١٩٧٤	٦١	—	—	—	٦١	—	٦	—	٦	٤٩	٨٢	٤٠	١ر١
١٩٧٥	٦٣	—	—	—	٦٣	—	٧	—	٦	٥٠	٨٢	٤١	١ر١
١٩٧٦	٧٧	—	—	—	٧٧	—	٦	—	٨	٦٣	٨٢	٥٢	١ر٤
١٩٧٧	٧٢	—	—	—	٧٢	—	٦	—	٧	٥٩	٨٢	٤٨	١ر٢
١٩٧٨	٨٣	—	—	—	٨٣	—	٧	—	٨	٦٨	٨٢	٥٦	١ر٤
١٩٧٩	٩٩	—	—	—	٩٩	—	٧	—	١٠	٨٢	٨٢	٦٧	١ر٧
١٩٨٠	٩٤	—	—	—	٩٤	—	٧	—	٩	٧٨	٨٢	٦٤	١ر٦

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج

جدول رقم (٢٤) انتاج واستهلات البطاطا بالالف طن
خلال الفـــــترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٦

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	التوزيع: الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/السنة
١٩٦٠/٥٩	٨١	—	—	—	٨١	—	—	—	٨	٧٣	٨٣	٦١	٢ر٤
١٩٦١/٦٠	٩٠	—	—	—	٩٠	—	—	—	٩	٨١	٨٣	٦٧	٢ر٦
١٩٦٢/٦١	٨٨	—	—	—	٨٨	—	—	—	٩	٧٩	٨٣	٦٦	٢ر٥
١٩٦٣/٦٢	٧٧	—	—	—	٧٧	—	—	—	٨	٦٩	٨٣	٥٧	٢ر١
١٩٦٤/٦٣	٨٣	—	—	—	٨٣	—	—	—	٨	٧٥	٨٣	٦٢	٢ر٢
١٩٦٥/٦٤	٨٧	—	—	—	٨٧	—	—	—	٩	٧٨	٨٣	٦٥	٢ر٢
١٩٦٦/٦٥	٨٦	—	—	—	٨٦	—	—	—	٩	٧٧	٨٣	٦٤	٢ر٢
١٩٦٧/٦٦	٨٤	—	—	—	٨٤	—	—	—	٨	٧٦	٨٣	٦٣	٢ر١
١٩٦٨/٦٧	٧٠	—	—	—	٧٠	—	—	—	٧	٦٣	٨٣	٤٦	١ر٥
١٩٦٩/٦٨	٧٨	—	—	—	٧٨	—	—	—	٨	٧٠	٨٣	٥٨	١ر٨
١٩٧٠/٦٩	٩١	—	—	—	٩١	—	—	—	٩	٨٢	٨٣	٦٨	٢ر١
١٩٧١/٧٠	٨٥	—	—	—	٨٥	—	—	—	٩	٧٦	٧٣	٥٥	١ر٦
١٩٧٢/٧١	٨٤	—	—	—	٨٤	—	—	—	٨	٧٦	٨٣ر	٦٣	١ر٨
١٩٧٣/٧٢	٨٦	—	—	—	٨٦	—	—	—	٩	٧٧	٨٣	٦٤	١ر٨
١٩٧٣	٦٠	—	—	—	٦٠	—	—	—	٦	٥٤	٨٣	٤٥	١ر٣
١٩٧٤	٦٠	—	—	—	٦٠	—	—	—	٦	٥٤	٨٣	٤٥	١ر٢
١٩٧٥	٧٥	—	—	—	٧٥	—	—	—	٨	٦٧	٨٣	٥٧	١ر٥
١٩٧٦	٦٩	—	—	—	٦٩	—	—	—	٧	٦١	٨٣	٥١	١ر٣
١٩٧٧	٦٨	—	—	—	٦٨	—	—	—	٧	٦١	٨٣	٥	١ر٣
١٩٧٨	٦٣	—	—	—	٦٣	—	—	—	٦	٥٧	٨٣	٤٧	١ر٢
١٩٧٩	١٠٣	—	—	—	١٠٣	—	—	—	١٠	٩٣	٨٣	٧٧	١ر٩
١٩٨٠	٦٢	—	—	—	٦٢	—	—	—	٦	٥٦	٨٣	٤٦	١ر١

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج

جـــدول رقـــم (٢٥) انتاج واستهلاك البصل بالالف طن

خـــــلال الفـــترة ١٩٦٠ ــ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	فرق المخزون	التجارة الخارجية			التوزيع						الغذاء المتاح	الاستهلاك الفردى كجم / السنة
			الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %		
١٩٦٠/٥٩	٥٢٠	ــ٢	٢٢٤	ــ	٢٩٨	ــ	١	ــ	١٧	٢٨٠	٩٣	٢٦٠	١٠ر٢
١٩٦١/٦٠	٥٤٥	ــ١٠	٢١١	ــ	٣٤٤	ــ	١	ــ	١٧	٣٢٦	٩٣	٣٠٣	١١ر٥
١٩٦٢/٦١	٤٧٠	ــ٢	٢٣٢	ــ	٢٥٠	ــ	١	ــ	١٦	٢٣٣	٩٣	٢١٧	٨ر١
١٩٦٣/٦٢	٥٥٨	ــ	١٦٩	ــ	٤٠٢	ــ	١	ــ	٢٠	٣٨١	٩٣	٣٥٤	١٢ر٩
١٩٦٤/٦٣	٦٦٠	ــ٣٤	٢١٠	ــ	٤١٦	ــ	١	ــ	٢١	٣٩٤	٩٣	٣٦٦	ــ١٣ر
١٩٦٥/٦٤	٦٤٧	+١١	٢٣٥	ــ	٤٠١	ــ	١	ــ	٢٠	٣٨٠	٩٣	٣٥٣	٢ر٢
١٩٦٦/٦٥	٦٦٩	ــ٤٠	١٨٣	ــ	٥٢٦	ــ	١	ــ	٢٦	٤٩٩	٩٣	٤٦٤	٥ر٦
١٩٦٧/٦٦	٧٠٣	ــ٦	١٨٧	ــ	٥٢٢	ــ	١	ــ	٢٦	٤٩٥	٩٣	٤٦٠	١٥ر١
١٩٦٨/٦٧	٥٨٨	ــ١٤	١٣٦	ــ	٤٦٦	ــ	٢	ــ	٢٣	٤٤١	٩٣	٤١٠	١٣ر١
١٩٦٩/٦٨	٤٤٥	+٥٣	١٧٥	ــ	٢١٧	ــ	٤	ــ	١١	٢٠٢	٩٣	١٨٨	٥ر٩
١٩٧٠/٦٩	٥٦٧	ــ٥٠	١٦٠	ــ	٤٥٧	ــ	٣	ــ	٢٣٠	٤٣١	٩٣	٤٠١	١٢ر٣
١٩٧١/٧٠	٤٣٧	ــ٣	١٢٣	ــ	٣١٧	ــ	٢	ــ	١٦	٢٩٩	٩٣	٢٧٨	٨ر٢
١٩٧٢/٧١	٥٨٢	ــ٣١	٩٤	ــ	٥١٩	ــ	٤	ــ	٢٦	٤٨٩	ــ٩٣ر	٤٥٥	١٣ر٣
١٩٧٣/٧٢	٤٨٧	ــ٧	١٢٣	ــ	٣٧١	ــ	٣	ــ	١٩	٣٤٩	ــ٩٣ر	٣٢٢	٩ر٣
١٩٧٣	٤٥٠	ــ	١٣٨	ــ	٣١٢	ــ	٣	ــ	٢٣	٢٨٦	ــ٩٣ر	٢٦٦	٧ر٥
١٩٧٤	٦٥٧	ــ	١٥٥	ــ	٥٠٢	ــ	٢	ــ	٢٥	٤٧٥	٩٣	٤٤٢	١٢ر١
١٩٧٥	٦٠٠	ــ	١٠٦	ــ	٤٩٤	ــ	٢	ــ	٣٠	٤٦٢	ــ٩٣ر	٤٣٠	١١ر٦
١٩٧٦	٥٨٣	ــ	١١٨	ــ	٤٦٥	ــ	٢	ــ	٢٩	٤٣٤	٩٣	٤٠٤	١٠ر٧
١٩٧٧	٧٢٣	ــ	١٥٠	ــ	٥٧٣	ــ	٤	ــ	٣٦	٥٣٣	٩٣	٤٩٦	٢ر٨
١٩٧٨	٦٨٤	ــ	١٢٤	ــ	٥٦٠	ــ	٤	ــ	٣٤	٥٢٢	٩٣	٤٨٥	١٢ر٢
١٩٧٩	٥٣٣	ــ	١٠٠	ــ	٤٥٠	ــ	٤	ــ	٢٧	٤١٩	٩٣	٣٩٠	٩ر٦
١٩٨٠	٧٣٥	ــ	١٠٠	ــ	٦٣٥	ــ	٢	ــ	٣٧	٥٩٦	٩٣	٥٥٤	١٣ر٦

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج

جدول رقم (٢٦) انتاج واستهلاك الموز بالالف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع					الاستهلاك الفردى كجم / السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	٦١	—	٢	—	٥٩	—	—	—	٦	٥٣	٧١	٣٨	م١
١٩٦١/٦٠	٦٦	—	١	—	٦٥	—	—	—	٧	٥٨	٧١	٤١	٦ر١
١٩٦٢/٦١	٦٦	—	١	١	٦٦	—	—	—	٧	٥٩	٧١	٤٢	٦ر١
١٩٦٣/٦٢	٥٧	—	١	—	٥٦	—	—	—	٦	٥٠	٧١	٣٦	٣ر١
١٩٦٤/٦٣	٥٦	—	—	—	٥٦	—	—	—	٦	٢٠	٧١	٣٦	٣ر١
١٩٦٥/٦٤	٥٠	—	١	—	٤٩	—	—	—	٥	٤٤	٧١	٣١	١ر١
١٩٦٦/٦٥	٦٤	—	١	—	٦٣	—	—	—	٦	٥٧	٧١	٤٠	٣ر١
١٩٦٧/٦٦	٨٥	—	—	—	٨٥	—	—	—	٩	٧٦	٧١	٥٤	٨ر١
١٩٦٨/٦٧	٦٦	—	—	—	٦٦	—	—	—	٦	٦٠	٧١	٤٣	٤ر١
١٩٦٩/٦٨	٨٦	—	—	—	٨٦	—	—	—	٩	٧٧	٧١	٥٥	٧ر١
١٩٧٠/٦٩	٩١	—	—	—	٩١	—	—	—	٩	٨٢	٧١	٥٨	٨ر١
١٩٧١/٧٠	٨٢	—	—	—	٨٢	—	—	—	٨	٧٤	٧١	٥٢	٥ر١
١٩٧٢/٧١	٩٥	—	—	—	٩٥	—	—	—	١٠	٨٥	٧١	٦٠	٧ر١
١٩٧٣/٧٢	١٠٨	—	—	—	١٠٨	—	—	—	١١	٩٧	٧١	٦٩	٢ر
١٩٧٣	١٠١	—	—	—	١٠١	—	—	—	١٠	٩١	٧١	٦٥	٨ر١
١٩٧٤	١١٠	—	—	—	١١٠	—	—	—	١١	٩٩	٧١	٧٠	٩ر١
١٩٧٥	١١٢	—	—	—	١١٢	—	—	—	١١	١٠١	٧١	٧٢	٩ر١
١٩٧٦	١١٢	—	—	—	١١٢	—	—	—	١١	١٠١	٧١	٧٢	٩ر١
١٩٧٧	١٢٧	—	—	—	١٢٧	—	—	—	١٣	١١٤	٧١	٨١	٢ر١
١٩٧٨	١١٣	—	—	١	١١٤	—	—	—	١١	١٠٣	٧١	٧٣	٨ر١
١٩٧٩	١١٣	—	—	٦	١١٩	—	—	—	١٢	١٠٧	٧١	٧٦	٩ر١
١٩٨٠	١٣٣	—	—	٢	١٣٥	—	—	—	١٤	١٢١	٧١	٨٦	٢ر١

• المصدر :ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٢٧) انتاج واستهلاك الموالح بالالف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ـ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع					الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	٢٩٦	—	٢٢	—	٢٧٤	—	—	—	٢٧	٢٤٧	٧١	١٧٥	٦ر٨
١٩٦١/٦٠	٣١٥	—	١٤	—	٣٠١	—	—	—	٣٠	٢٧١	٧١	١٩٢	٧ر٣
١٩٦٢/٦١	٢٤٠	—	٧	—	٢٣٣	—	—	—	٢٣	٢١٠	٧١	١٤٩	٥ر٥
١٩٦٣/٦٢	٤١٩	—	٧	—	٤١٢	—	—	—	٤١	٣٧١	٧١	٢٦٣	٩ر٦
١٩٦٤/٦٣	٤٤١	—	١٢	—	٤٢٩	—	—	—	٤٣	٣٨٦	٧١	٢٧٤	٩ر٧
١٩٦٥/٦٤	٤٧٥	—	٦	—	٤٦٩	—	—	—	٤٧	٤٢٢	٧١	٣٠٠	١٠ر٤
١٩٦٦/٦٥	٤٨٥	—	٤	—	٤٨١	—	—	—	٤٨	٤٣٣	٧١	٣٠٧	١٠ر٣
١٩٦٧/٦٦	٦٣٠	—	١٧	—	٦١٣	—	—	—	٦١	٥٥٢	٧١	٣٩٢	١٣ر٨
١٩٦٨/٦٧	٦٩٩	—	٣٢	—	٦٦٧	—	—	—	٦٦	٦٠١	٧١	٤٢٧	١١ر٧
١٩٦٩/٦٨	٦٢٣	—	٦٨	—	٥٥٥	—	—	—	٥٦	٤٩٩	٧١	٣٥٤	١٢ر١
١٩٧٠/٦٩	٧٨٥	—	٩١	—	٦٩٤	—	—	—	٦٩	٦٢٥	٧١	٤٤٤	١٣ر٦
١٩٧١/٧٠	٧٠٤	—	١٠٥	—	٥٩٩	—	—	—	٦٠	٥٣٩	٧١	٣٨٣	١١ر٣
١٩٧٢/٧١	٨٨٣	—	١٤٧	—	٧٣٦	—	—	—	٧٤	٦٦٢	٧١	٤٧٠	٣ر٨
١٩٧٣/٧٢	٨٢٥	—	١٨٣	—	٦٤٢	—	—	—	٦٤	٥٧٨	٧١	٤١٠	١ر٧
١٩٧٣	٨٢٥	—	٢٤٧	—	٦٧٦	—	—	—	٨٢	٥٩٤	٧١	٤٢٢	١ر٨
١٩٧٤	٩٢٣	—	١٦٢	—	٧٦١	—	—	—	٧٦	٦٨٥	٧١	٤٨٦	٣ر٤
١٩٧٥	٩٦٣	—	٢١٠	—	٧٥٣	—	—	—	٩٦	٦٥٧	٧١	٤٦٦	٢ر٦
١٩٧٦	١٠١٣	—	١٧٠	—	٨٤٣	—	—	—	١٠١	٧٤٢	٧١	٥٢٧	٣ر٩
١٩٧٧	٨٨٩	—	١٧١	—	٧١٨	—	—	—	٨٩	٦٢٩	٧١	٤٤٧	١ر٥
١٩٧٨	٧٩٧	—	١٣٣	—	٦٦٤	—	—	—	٨٠	٥٨٤	٧١	٤١٥	٣ر٥
١٩٧٩	٩٩٠	—	٨٣	—	٩٠٧	—	—	—	٩٩	٨٠٨	٧١	٥٧٤	٤ر٢
١٩٨٠	١٢١٦	—	١١٠	—	١١٠٦	—	—	—	١١١	٩٩٥	٧١	٧٠٦	١٧ر٣

• المصدر :ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج الزراعى

جدول رقم (٢٨) انتاج واستهلاك الملح الطازج بالالف طـــــن
خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع				الاستهلاك الفردى كجم / السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	٢٠١	—	—	—	٢٠١	—	— —	١٠	١٩١	٨٩	١٧٠	٦ر٦
١٩٦١/٦٠	٢٧٦	—	—	—	٢٧٦	—	— —	١٤	٢٦٢	٨٩	٢٣٣	٨ر٩
١٩٦٢/٦١	٢٩٨	—	—	—	٢٩٨	—	— —	١٥	٢٨٣	٨٩	٢٥٢	٩ر٤
١٩٦٣/٦٢	٢٩٣	—	—	—	٢٩٣	—	— —	١٥	٢٧٨	٨٩	٢٤٧	٩ر٠
١٩٦٤/٦٣	٢٨٣	—	—	—	٢٨٣	—	— —	١٤	٢٦٩	٨٩	٢٣٩	٨ر٠
١٩٦٥/٦٤	٢٣٠	—	—	—	٢٣٠	—	— —	١٢	٢١٨	٨٩	١٩٤	٦ر٧
١٩٦٦/٦٥	٢٨٢	—	—	—	٢٨٢	—	— —	١٤	٢٦٨	٨٩	٢٣٩	٨ر٠
١٩٦٧/٦٦	٢٢٣	—	—	—	٢٢٣	—	— —	١١	٢١٢	٨٩	١٨٩	٦ر٢
١٩٦٨/٦٧	٢٣٠	—	—	—	٢٣٠	—	— —	١١	٢١٩	٨٩	١٩٥	٦ر٣
١٩٦٩/٦٨	٢٩٨	—	—	—	٢٩٨	—	— —	١٥	٢٨٣	٨٩	٢٥٢	٧ر٩
١٩٧٠/٦٩	٢٧١	—	—	—	٢٧١	—	— —	١٤	٢٥٧	٨٩	٢٢٩	٧ر٠
١٩٧١/٧٠	٢٢٠	—	—	—	٢٢٠	—	— —	١١	٢٠٩	٨٩	١٨٦	٦ر٠
١٩٧٢/٧١	٢٥٢	—	—	—	٢٥٢	—	— —	١٣	٢٣٩	٨٩	٢١٣	٦ر٢
١٩٧٣/٧٢	٢٨٢	—	—	—	٢٨٢	—	— —	١٤	٢٦٨	٨٩	٢٣٩	٦ر٨
١٩٧٣	٢٥٢	—	—	—	٢٥٢	—	— —	١٣	٢٣٩	٨٩	٢١٣	٦ر٠
١٩٧٤	٢٦٤	—	—	—	٢٦٤	—	— —	١٣	٢٥١	٨٩	٢٢٣	٦ر١
١٩٧٥	٢٧٣	—	—	—	٢٧٣	—	— —	١٤	٢٥٩	٨٩	٢٣١	٦ر٢
١٩٧٦	٢٩١	—	—	—	٢٩١	—	— —	١٥	٢٧٦	٨٩	٢٤٦	٦ر٠
١٩٧٧	٢٩٧	—	—	—	٢٩٧	—	— —	١٥	٢٨٢	٨٩	٢٥١	٦ر٠
١٩٧٨	٢٦١	—	—	—	٢٦١	—	— —	١٣	٢٤٨	٨٩	٢٢١	٦ر٥
١٩٧٩	٢٥٧	—	—	—	٢٥٧	—	— —	١٣	٢٤٤	٨٩	٢١٧	٥ر٤
١٩٨٠	٣١٦	—	—	—	٣١٦	—	— —	١٦	٣٠٠	٨٩	٢٦٧	٦ر٦

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٢١) انتاج واستهلاك البطيخ والشمام بالالف طـــــن
خلال الفـترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

السنـــوات	الانتـــاج	التجارة الخارجية			التوزيـــــع				الاستهـــلاك الفـــردى كجـــم / السنـــه
		فـــرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غـــذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغـذاء الانسان	معامـــل الاستخراج %	الغـــذاء الصافـــى	
١٩٦٠/٥٩	٧١٧	ــ	٧	١	٧١١	ــ	ــ	ــ	٧١	٦٤٠	٥٤	٣٤٦	م١٣
١٩٦١/٦٠	٧٦٣	ــ	٧	ــ	٧٥٦	ــ	ــ	ــ	٧٦	٦٨٠	٥٤	٣٦٧	ـر١٤
١٩٦٢/٦١	٧٨١	ــ	٨	ــ	٧٧٣	ــ	ــ	ــ	٧٧	٦٩٦	٥٤	٣٧٦	ـر١٤
١٩٦٣/٦٢	٩٥٣	ــ	٨	ــ	٩٤٥	ــ	ــ	ــ	٩٥	٨٥٠	٥٤	٤٥٩	١٦ر٧
١٩٦٤/٦٣	١١٦٠	ــ	٥	ــ	١١٥٥	ــ	ــ	ــ	١١٦	١٠٣٩	٥٤	٥٦١	١٩ر٥
١٩٦٥/٦٤	١١٣٧	ــ	٧	ــ	١١٣٠	ــ	ــ	ــ	١١٣	١٠١٧	٥٤	٥٤٩	ـر١٩
١٩٦٦/٦٥	١٢٩١	ــ	٧	ــ	١٢٨٤	ــ	ــ	ــ	١٢٨	١١٥٦	٥٤	٦٢٤	ـر٢١
١٩٦٧/٦٦	١٤٢٥	ــ	٧	ــ	١٤١٨	ــ	ــ	ــ	١٤٢	١٢٧٦	٥٤	٦٨٩	٢٢ر٦
١٩٦٨/٦٧	١٢٥٥	ــ	٢	ــ	١٢٥٣	ــ	ــ	ــ	١٢٥	١١٢٨	٥٤	٦٠٩	١٩ر٥
١٩٦٩/٦٨	١١٣٢	ــ	٣	ــ	١١٢٩	ــ	ــ	ــ	١١٣	١٠١٦	٥٤	٥٤٩	١٧ر٢
١٩٧٠/٦٩	١١٤٨	ــ	٤	ــ	١١٤٤	ــ	ــ	ــ	١١	١١٣٣	٥٤	٦١٢	١٨ر٧
١٩٧١/٧٠	١٠٦٦	ــ	٧	ــ	١٠٥٩	ــ	ــ	ــ	١٠٦	٩٥٣	٥٤	٥١٥	١٥ر٣
١٩٧٢/٧١	١١٠٢	ــ	٤	ــ	١٠٩٨	ــ	ــ	ــ	١١٠	٩٨٨	٥٤	٥٣٤	١٥ر٧
١٩٧٣/٧٢	١٢٠٣	ــ	٣	ــ	١٢٠٠	ــ	ــ	ــ	١٢٠	١٠٨٠	٥٤	٥٨٣	١٦ر٧
١٩٧٣	١٣٤٦	ــ	١١	ــ	١٣٣٥	ــ	ــ	ــ	١٣٥	١٢٠٠	٥٤	٦٤٨	١٨ر٢
١٩٧٤	١٤٢١	ــ	٥	ــ	١٤١٦	ــ	ــ	ــ	١٤٢	١٢٧٤	٥٤	٦٨٨	١٨ر٩
١٩٧٥	١٤٤٠	ــ	١٣	ــ	١٤٢٧	ــ	ــ	ــ	١٤٤	١٢٨٣	٥٤	٦٩٣	١٨ر٧
١٩٧٦	١٥٥٠	ــ	١٢	ــ	١٥٣٨	ــ	ــ	ــ	١٥٥	١٣٨٣	٥٤	٧٤٧	١٩ر٧
١٩٧٧	١٣٤٩	ــ	٢٦	ــ	١٣٢٣	ــ	ــ	ــ	١٣٥	١١٨٨	٥٤	٦٤٢	١٦ر٦
١٩٧٨	١٥٧٨	ــ	٢٣	ــ	١٥٥٥	ــ	ــ	ــ	١٥٨	١٣٩٧	٥٤	٧٥٤	١٩
١٩٧٩	١٤٧٩	ــ	١٠	ــ	١٤٦٩	ــ	ــ	ــ	١٤٨	١٣٢١	٥٤	٧١٣	١٧ر٦
١٩٨٠	١٤١٠	ــ	٨	ــ	١٤٠٢	ــ	ــ	ــ	١٤٠	١٢٦٢	٥٤	٦٨١	١٦ر٧

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٣٠) انتاج واستهلاك العنب بالالف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع				الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	٩٩	—	—	—	٩٩	—	—	—	١٠	٨٩	٩٢	٨٢	٣ر٢
١٩٦١/٦٠	١٠٢	—	—	—	١٠٢	—	—	—	١٠	٩٢	٩٢	٨٥	٣ر٢
١٩٦٢/٦١	١٠٦	—	—	—	١٠٦	—	—	—	١١	٩٥	٩٢	٨٧	٣ر٢
١٩٦٣/٦٢	١٢٠	—	—	—	١٢٠	—	—	—	١٢	١٠٨	٩٢	٦٩	٣ر٦
١٩٦٤/٦٣	١٠٥	—	—	—	١٠٥	—	—	—	١١	٩٤	٩٢	٨٦	٣ر
١٩٦٥/٦٤	٩١	—	—	—	٩١	—	—	—	٩	٨٢	٩٢	٧٦	٢ر٦
١٩٦٦/٦٥	٩٠	—	—	—	٩٠	—	—	—	٩	٨١	٩٢	٧٥	٢ر
١٩٦٧/٦٦	١١٧	—	—	—	١١٧	—	—	—	١٢	١٠٥	٩٢	٩٧	٣ر٢
١٩٦٨/٦٧	١١٧	—	—	—	١١٧	—	—	—	١١	١٠٦	٩٢	٩٨	٣ر١
١٩٦٩/٦٨	١١١	—	—	—	١١١	—	—	—	١١	١٠٠	٩٢	٩٢	٢ر٩
١٩٧٠/٦٩	١٠٤	—	—	—	١٠٤	—	—	—	١٠	٩٤	٩٢	٨٦	٢ر٦
١٩٧١/٧٠	١٠٠	—	—	—	١٠٠	—	—	—	١٠	٩٠	٩٢	٨٣	٢ر
١٩٧٢/٧١	١٢٢	—	—	—	١٢٢	—	—	—	١٢	١١٠	٩٢	١٠١	٣ر
١٩٧٣/٧٢	١٥٨	—	—	١	١٥٩	—	—	—	١٦	١٤٣	٩٢	١٣٢	٣ر٨
١٩٧٣	١٦٢	—	—	—	١٦٢	—	—	—	١٦	١٤٦	٩٢	١٣٤	٣ر٨
١٩٧٤	٢٢١	—	—	—	٢٢١	—	—	—	٢٢	١٩٩	٩٢	١٨٣	٥ر
١٩٧٥	٢٢٥	—	—	٣	٢٢٨	—	—	—	٢٣	٢٠٥	٩٢	١٨٩	٥ر١
١٩٧٦	٢٧٩	—	—	٦	٢٨٥	—	—	—	٢٩	٢٥٦	٩٢	٢٣٦	٦ر٢
١٩٧٧	٢٤٨	—	—	٤	٢٥٢	—	—	—	٢٥	٢٢٧	٩٢	٢٠٩	٥ر٤
١٩٧٨	٢٧٤	—	—	١١	٢٨٥	—	—	—	٢٩	٢٥٦	٩٢	٢٣٦	٦ر
١٩٧٩	٢٤٢	—	—	٩	٢٥١	—	—	—	٢٥	٢٢٦	٩٢	٢٠٨	٥ر١
١٩٨٠	٢٩٩	—	١	٦	٣٠٤	—	—	—	٣٠	٢٧٤	٩٢	٢٥٢	٦ر٢

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (٣١) انتاج واستهلاك الحوم بالالف طن (خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩)

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة الفاقد	التوزيع: المتبقى للغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/السنة
١٩٦٠/٥٩											٢٥٩	١٠ر٢
١٩٦١/٦٠											٢٥٢	٩ر٥
١٩٦٢/٦١											٢٦٦	٩ر٩
١٩٦٣/٦٢											٢٧١	٩ر٩
١٩٦٤/٦٣											٢٩٦	١٠ر٤
١٩٦٥/٦٤											٢٩٦	١٠ر١
١٩٦٦/٦٥											٣١٦	١٠ر٦
١٩٦٧/٦٦											٣٢٤	١٠ر٦
١٩٦٨/٦٧											٣٠٠	٩ر٦
١٩٦٩/٦٨											٣٠٥	٩ر٥
١٩٧٠/٦٩									٣٥٤		٣١٣	٩ر٦
١٩٧١/٧٠									٣٧٠		٣١٥	٩ر١
١٩٧٢/٧١									٣٧٨		٣٢٩	٩ر٦
١٩٧٣/٧٢											٣٤٥	٩ر٧
١٩٧٣									٣٧٥		٣٤٢	٩ر٤
١٩٧٤									٣٨٣		٣٤٥	٩ر٥
١٩٧٥									٣٨٤		٣٥٩	٩ر٧
١٩٧٦									٣٨٨		٣٨٣	١٠ر١
١٩٧٧									٣٨٢		٣٩٦	١٠ر٢
١٩٧٨									٣٨٣		٤٠٤	١٠ر٣
١٩٧٩								٤١٩	٤٤٨		٤١٣	١٠ر٢
١٩٨٠									٤٠٨		٥٠٣	١٢ر٣

المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج

جدول رقم (٣٢) انتاج واستهلاك الاسماك بالالف طـــن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنـــوات	الانتاج	فـــرق المخزون	التجارة الخارجية			التوزيـــــع				الاستهـــلاك الفـــردى كجـــم/ السنـــه
			الصادر	الوارد	الموجود	غـــذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة الفاقد	المتبقى لغـذاء الانسان	الغـــذاء الصافـــى	معامـــل الاستخراج %	
١٩٦٠/٥٩										٩٩		٣ر٩
١٩٦١/٦٠										١٢٤		٤ر٧
١٩٦٢/٦١										١١٣		٤ر٢
١٩٦٣/٦٢										١٣٧		٤ر٩
١٩٦٤/٦٣										١٤٤		ـــ٥
١٩٦٥/٦٤										١٥٥		٥ر٤
١٩٦٦/٦٥										١٠١		٣ر٤
١٩٦٧/٦٦										١١١		٣ر٦
١٩٦٨/٦٧										٨٠		٢ر٦
١٩٦٩/٦٨										٨٢		٢ر٥
١٩٧٠/٦٩										٧٤		٢ر٣
١٩٧١/٧٠										٩٦		٢ر٨
١٩٧٢/٧١										٩١		٢ر٧
١٩٧٣/٧٢										٩٨		٢ر٨
١٩٧٣										٩٩		٢ر٨
١٩٧٤										١١٦		٣ر٢
١٩٧٥										١٣٣		٣ر٦
١٩٧٦										١٨١		٤ر٨
١٩٧٧										١٦٦		٤ر٣
١٩٧٨										١٦٢		٤ر١
١٩٧٩										١٥٩		٣ر٩
١٩٨٠										١٧٣		٤ر٣

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٣٣) انتاج واستهلاك الالبان بالالف طـــــن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنـــوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فـــرق المخزون	الصادر الوارد	الموجود	التوزيـــــع: غـــذاء الحيوان	التقاوى الصناعة الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معـــامل الاستخراج %	الغـــذاء الصافـــى	الاستهـــلاك الفـــردى كجـــم/ السنـــه
١٩٦٠/٥٩									١٤٤٥	٥٦ر
١٩٦١/٦٠									١١٢٠	٤٢ر٧
١٩٦٢/٦١									١٤٣٢	٥٣ر٣
١٩٦٣/٦٢									١٢٤٩	٤٥ر٤
١٩٦٤/٦٣									١٢٧٨	٤٥ر٤
١٩٦٥/٦٤									١٣١٢	٤٥ر٤
١٩٦٦/٦٥									١٢٨٤	٤٣ر٢
١٩٦٧/٦٦									١٥٤١	٥٠ر
١٩٦٨/٦٧									١٥٦٥	٥٠ر٢
١٩٦٩/٦٨									١٥٩٧	٥٠ر
١٩٧٠/٦٩									١٦٤١	٥٠ر٣
١٩٧١/٧٠									١٦٧٠	٤٩ر
١٩٧٢/٧١									١٦٨١	٤٩ر٢
١٩٧٣/٧٢									١٦٨٨	٤٨ر٣
١٩٧٣									١٦٩١	٤٧ر٧
١٩٧٤									١٨٣١	٥٠ر٣
١٩٧٥									١٨٩٨	٥١ر٣
١٩٧٦									٢٤٦٨	٦٥ر٢
١٩٧٧									٢٢٩٢	٥٩ر٢
١٩٧٨									٢٧١٥	٦٨ر٦
١٩٧٩									٢٦١٨	٦٤ر
١٩٨٠									٣٠٠٣	٧٣ر٨

المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (٣٤) انتاج واستهلاك البيض بالألف طن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية: فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	التوزيع: غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	الاستهلاك الفردى كجم/السنه
١٩٦٠/٥٩	٣٢	—	١	—	٣١	—	—	٣	١	٢٧	—	٢٧	١ر١
١٩٦١/٦٠	٣٢	—	—	—	٣٢	—	—	٣	١	٢٨	—	٢٨	١ر١
١٩٦٢/٦١	٣٣	—	—	—	٣٣	—	—	٣	١	٢٩	—	٢٩	١ر١
١٩٦٣/٦٢	٣٦	—	—	—	٣٦	—	—	٣	١	٣٢	—	٣٢	١ر٢
١٩٦٤/٦٣	٤٠	—	—	—	٤٠	—	—	٣	١	٣٦	—	٣٦	١ر٣
١٩٦٥/٦٤	٤٠	—	—	—	٤٠	—	—	٤	١	٣٥	—	٣٥	١ر٢
١٩٦٦/٦٥	٤٥	—	—	—	٤٥	—	—	٤	١	٤٠	—	٤٠	١ر٣
١٩٦٧/٦٦	٥٠	—	—	—	٥٠	—	—	٥	١	٤٤	—	٤٢	١ر٤
١٩٦٨/٦٧	٥٣	—	—	—	٥٣	—	—	٧	١	٤٥	—	٤٥	١ر٤
١٩٦٩/٦٨	٤٧	—	—	—	٤٧	—	—	٤	١	٤٢	—	٤٢	١ر٣
١٩٧٠/٦٩	٥٠	—	—	—	٥٠	—	—	٧	١	٤٢	—	٤٢	١ر٣
١٩٧١/٧٠	٥٣	—	—	—	٥٣	—	—	٧	١	٤٥	—	٤٥	١ر٣
١٩٧٢/٧١	٥٥	—	—	—	٥٥	—	—	٨	١	٤٦	—	٤٦	١ر٣
١٩٧٣/٧٢	٥٨	—	—	—	٥٨	—	—	٧	١	٥٠	—	٥٠	١ر٤
١٩٧٤/٧٣	٥٨	—	—	—	٥٨	—	—	٧	١	٥٠	—	٥٠	١ر٤
١٩٧٤	٥٦	—	—	—	٥٦	—	—	٨	١	٤٧	—	٤٧	١ر٣
١٩٧٥	٦٠	—	—	—	٦٠	—	—	٨	١	٥١	—	٥١	١ر٤
١٩٧٦	٦٣	—	—	—	٦٣	—	—	٩	١	٥٣	—	٥٣	١ر٤
١٩٧٧	٧٠	—	—	—	٧٠	—	—	٩	١	٦٠	—	٦٠	١ر٥
١٩٧٨	٧٥	—	—	—	٧٥	—	—	٩	٢	٦٤	—	٦٤	١ر٦
١٩٧٩	٧٦	—	—	١	٧٧	—	—	٩	٢	٦٦	—	٦٦	١ر٦
١٩٨٠	٨٠	—	—	٢	٨٢	—	—	١٠	٢	٧٠	—	٧٠	١ر٧

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (٣٥) انتاج واستهلاك قصب السكر بالالف طن خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	فرق المخزون	التجارة الخارجية		الموجود	التوزيع					الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
			الصادر	الوارد		غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	الغذاء المتبقى للانسان	معامل الاستخراج ٪	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	٤٣٢٩	ـ	ـ	ـ	٤٣٢٩	ـ	٢٠٥	٣٤٨٥	٤٣	٥٩٦	١٠	٦٠	٢ر٣
١٩٦١/٦٠	٤٥٤٨	ـ		ـ	٤٥٤٨	ـ	١٧٨	٣٥٣٠	٤٥	٧٩٥	١٠	٨٠	٣ر٠
١٩٦٢/٦١	٤١٨٦	ـ		ـ	٤١٨٦	ـ	٢٢٠	٣١٨٥	٤٢	٧٣٩	١٠	٧٤	٢ر٨
١٩٦٣/٦٢	٤٨١١	ـ		ـ	٤٨١١	ـ	٦٦١	٣٩١٧	٤٨	١٨٥	١٠	١٩	٧ر
١٩٦٤/٦٣	٥١٥٦	ـ	ـ	ـ	٥١٥٦	ـ	٦٧٠	٤٢٣٥	٥٢	١٩٩	١٠	٢٠	٧ر
١٩٦٥/٦٤	٤٨٩٠	ـ	ـ	ـ	٤٨٩٠	ـ	٦٤٥	٣٦٩٦	٤٩	٥٠٠	١٠	٥٠	١ر٧
١٩٦٦/٦٥	٤٧٣٩	ـ	ـ	٥٢	٤٧٣٩	ـ	٦٦٦	٣٣٧٥	٤٧	٦٥١	١٠	٦٥	٢ر٢
١٩٦٧/٦٦	٥١٩٢		ـ		٥١٩٢	ـ	٢٤٠	٣٦٣٨	٥٢	١٢٦٢	١٠	١٢٦	٤ر١
١٩٦٨/٦٧	٥٢٥٧	ـ	ـ	ـ	٥٢٥٧	ـ	٢٥٧	٣٧٢٠	٥٣	١٢٢٧	١٠	١٢٣	٣ر٩
١٩٦٩/٦٨	٦٠٧٤	ـ	ـ	ـ	٦٠٧٤	ـ	٢٣٦	٤٤٣٢	٦١	١٣٤٥	١٠	١٣٥	٤ر٢
١٩٧٠/٦٩	٦٨٧٨	ـ	ـ	ـ	٦٨٧٨	ـ	٢٣٢	٥٣٧٤	٦٩	١٣٠٣	١٠ر٠	١٣٠	٣ر٩
١٩٧١/٧٠	٦٩٣٤	ـ	ـ	ـ	٦٩٣٤	ـ	٢١٨	٥٤٨٣	٦٩	١١٦٤	١٠	١١٦	٣ر٤
١٩٧٢/٧١	٧٤٩٨	ـ	ـ	ـ	٧٤٩٨	ـ	٢٦٢	٥٦٩٤	٧٥	١٤٦٧	١٠ر٠	١٤٧	٤ر٣
١٩٧٣/٧٢	٧٧١٣	ـ	ـ	ـ	٧٧١٣	ـ	٢٤٣	٥٦٧٣	٧٧	١٧٢٠	١٠ر٠	١٧٢	٤ر٦
١٩٧٣	٧٧١٣	ـ	ـ	ـ	٧٧١٣	ـ	٢٤٣	٥٦٧٣	٧٧	١٧٢٠	١٠ر٠	١٧٢	٤ر٨
١٩٧٤	٧٣٤٩	ـ	ـ	ـ	٧٣٤٩	ـ	٢٣٧	٥٣٤٩	٧٣	١٦٩٠	١٠ر٠	١٦٩	٤ر٦
١٩٧٥	٧٠١٨	ـ	ـ	ـ	٧٠١٨	ـ	٢٦٧	٥٢٣٢	٧٠	١٤٤٩	١٠ر٠	١٤٥	٣ر٩
١٩٧٦	٧٩٠٢	ـ	ـ	ـ	٧٩٠٢	ـ	٣٥١	٥٨٠٧	٧٩	١٦٦٠	١٠ر٠	١٦٦	٤ر٤
١٩٧٧	٨٤٤٦	ـ	ـ	ـ	٨٤٤٦	ـ	٣٢٠	٦٢٣٧	٤	١٨٠٥	١٠	١٨١	٤ر٧
١٩٧٨	٨٣٧٩	ـ	ـ	ـ	٣٨٧٦	ـ	٢٨٨	٦٢٧٣	٨٤	١٧٣٤	١٠	١٧٣	٤ر٤
١٩٧٩	٨٢٩٦	ـ	ـ	ـ	٨٢٩٦	ـ	٢٩٢	٥٨٥٨	٨٣	٢٠٦٣	١٠	٢٠٦	٥ر١
١٩٨٠	٨٧٩١	ـ	ـ	ـ	٨٧٩١	ـ	٢٣٤	٦٧٤١	ـ	١٧١٨	١٠ر٠	١٧٢	٤ر٢

المصدر : معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

جدول رقم (٣٦) انتاج واستهلاك زيت بذرة القطن بالالف طـــن
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع					الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	الغذاء الصافى	معامل الاستخراج %	
١٩٦٠/٥٩	١٠٩	+٩	٢	٦	١٠٤	ـ	ـ	١٥	ـ	٨٩	٨٩	ـ	م٣
١٩٦١/٦٠	١١٨	ـ٦	١	ـ	١٢٣	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢٣	١٢٣	ـ	٤ر٧
١٩٦٢/٦١	٨٩	ـ٦	١	١٢	١٠٦	ـ	ـ	٢٦	ـ	٨٠	٨٠	ـ	ـر٣
١٩٦٣/٦٢	١١٣	+١٣	١	٤٢	١٤١ ١٥٢	ـ	ـ	ـ	ـ	١٤١	١٤١	ـ	١ر٥
١٩٦٤/٦٣	١٣٨	١١	ـ	٢	١٧١	ـ	ـ	١٠	ـ	١٦١	١٦١	ـ	٧ر٥
١٩٦٥/٦٤	١١٥	ـ٥	١	٣٥	١٥٤	ـ	ـ	٤٤	ـ	١١٠	١١٠	ـ	٨ر٣
١٩٦٦/٦٥	١٥٢	ـ	ـ	٣٧	١٨٩	ـ	ـ	٤٤	ـ	١٤٥	١٤٥	ـ	٩ر٤
١٩٦٧/٦٦	١٢٦	ـ	ـ	٣٥	١٦١	ـ	ـ	٤٧	ـ	١١٤	١١٤	ـ	٧ر٣
١٩٦٨/٦٧	١١٨	ـ	ـ	٣٠	١٤٨ ١٥٨	ـ	ـ	٢٨	ـ	١٢٠	١٢٠	ـ	٨ر٣
١٩٦٩/٦٨	١٠٦	ـ	ـ	١٣	١١٩	ـ	ـ	١٢	ـ	١٠٧	١٠٧	ـ	٤ر٣
١٩٧٠/٦٩	١٣٠	ـ	ـ	٥٧	١٨٧	ـ	ـ	٣٥	ـ	١٥٢	١٥٢	ـ	٧ر٤
١٩٧١/٧٠	١٣٢	ـ	ـ	٤٤	١٧٦	ـ	ـ	٣٥	ـ	١٤١	١٤١	ـ	٢ر٤
١٩٧٢/٧١	١٢٠	ـ	ـ	٩٩	٢١٩	ـ	ـ	٦٦	ـ	١٥٣	١٥٣	ـ	م٤
١٩٧٣/٧٢	١٢٠	ـ	ـ	١٤٢	٢٦٢ ٢٢٨	ـ	ـ	٨٠	٦	١٧٦	١٧٦	ـ	ـر٥
١٩٧٣	١١١	ـ	ـ	١٠٦	٢١٧	ـ	ـ	٨٤	٣	١٣٠	١٣٠	ـ	٦ر٣
١٩٧٤	١٤٩	ـ	ـ	١٢٥	٢٧٤	ـ	ـ	٨٨	٣	١٨٣	١٨٣	ـ	ـر٥
١٩٧٥	١٦١	ـ	ـ	٢٢٥	٣٨٦	ـ	ـ	١٠٨	٥	٢٧٣	٢٧٣	ـ	٤ر٧
١٩٧٦	١٦٠	ـ	ـ	١٤٨	٣٠٨	ـ	ـ	١١٤	١	١٨٨	١٨٨	ـ	ـر٥
١٩٧٧	١٦٦	ـ	ـ	٢٢٦	٣٩٢ ٣٢٠	ـ	ـ	١١٦	٦	٢٧٠	٢٧٠	ـ	ـر٧
١٩٧٨	١٧٢	ـ	ـ	١٩٠	٣٦٢	ـ	ـ	١٣١	٤	٢٢٧	٢٢٧	ـ	٧ر٥
١٩٧٩	١٠٤	ـ	ـ	١٧٦	٢٨٠	ـ	ـ	١٣٩	٤	١٣٧	١٣٧	ـ	٤ر٣
١٩٨٠	١٠٦	ـ	ـ	٢٠٤	٣١٠	ـ	ـ	١٣٩	٥	١٦٦	١٦٦	ـ	١ر٤

• المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج •

جدول رقم (٣٢) انتاج واستهلاك الزيوت المجمده بالالف طـــن
خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩

السنوات	الانتاج	التجارة الخارجية			التوزيع					الاستهلاك الفردى كجم/ السنه
		فرق المخزون	الصادر	الوارد	الموجود	غذاء الحيوان	التقاوى	الصناعة	الفاقد	المتبقى لغذاء الانسان	معامل الاستخراج %	الغذاء الصافى	
١٩٦٠/٥٩	١٥	—	—	٢	١٧	—	—	—	—	١٧	—	١٧	٧ر
١٩٦١/٦٠	—	—	١	١	—							١٣٧	٢ر٥
١٩٦٢/٦١	٢٦	—	—	٢	٢٨	—	—	—	—	٢٨	—	٢٨	ـر١
١٩٦٣/٦٢	—	—	—	٣٣	٣٣	—	—	—	—	٣٣	—	٣٣	٢ر١
١٩٦٤/٦٣	٣٠	—	—	—	٣٠ ٣٦	—	—	—	—	٣٠	—	٢٠٦	٧ر٣
١٩٦٥/٦٤	٤٤	—	—	—	٤٤					٤٤	—	٤٤	٥ر١
١٩٦٦/٦٥	٤٤	—	—	—	٤٤	—	—	—	—	٤٤	—	٤٤	٥ر١
١٩٦٧/٦٦	٤٧	—	—	—	٤٧	—	—	—	—	٤٧	—	٤٧	٥ر١
١٩٦٨/٦٧	٤٠	—	—	—	٤٠	—	—	—	—	٤٠	—	٤٠	١ر٣
١٩٦٩/٦٨	٤٤	—	—	—	٤٤ ٥٢					٤٤	—	٤٤	١ر٤
١٩٧٠/٦٩	٦٦	—	—	—	٦٦	—	—	—	—	٦٦	—	٦٦	٢ر
١٩٧١/٧٠	٦٦	—	—	—	٦٦	—	—	—	—	٦٦	—	٦٦	٢ر
١٩٧٢/٧١	٧٥	—	—	—	٧٥	—	—	—	—	٧٥	—	٧٥	٢ر٢
١٩٧٣/٧٢	٨٥	—	—	—	٨٥ ٩٥	—	—	—	—	٨٥	—	٨٥	٢ر٤
١٩٧٣	٨٨	—	—	—	٨٨	—	—	—	—	٨٨	—	٨٨	٢ر
١٩٧٤	٩٩	—	—	—	٩٩	—	—	—	—	٩٩	—	٩٩	٢و٧
١٩٧٥	١٢٨	—	—	—	١٢٨	—	—	—	—	١٢٨	—	١٢٨	٣ر٤
١٩٧٦	١٢٦	—	—	—	١٢٦	—	—	—	—	١٢٦	—	١٢٦	٣ر٣
١٩٧٧	١٢٩	—	—	—	١٢٩	—	—	—	—	١٢٩	—	١٢٩	٣ر٣
١٩٧٨	١٥١	—	—	—	١٥١ ١٤٤	—	—	—	—	١٥١	—	١٥١	٣ر٨
١٩٧٩	١٥٨	—	—	—	١٥٨	—	—	—	—	١٥٨	—	١٥٨	٣ر٩
١٩٨٠	١٥٨	—	—	—	١٥٨	—	—	—	—	١٥٨	—	١٥٨	٣ر٩

المصدر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الانتاج

المراجـــــع

كتـــب ومذكـــرات

١ـ أحمد أبو الغار ، دكتور ، محاضرات فى الائتمان الزراعى ، ١٩٦٧ .

٢ـ سعد حسن متولى ، دكتور ، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعه ـ مذكره رقم (١٣٠٥) . معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨١ .

٣ـ سعد طه علام ، دكتور ، الدعم وأسعار السلع الغذائية ـ مذكرة رقـــم (١٢٨٣) ـ معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨١ .

٤ـ عبد القادر محمد دياب ، دكتور ، الزراعه المصرية وملامح لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعيـــة فى المرحلة المقبلة ـ مذكرة رقم (١٣٣٢) ـ معهد التخطيط القومى ١٩٨٢ .

٥ـ محمد صبحى الاتربى ، ملحوظات أولية حول الحجم الحقيقى لمشكلة دعم السلع الغذائيـــة ١٩٨٣ .

٦ـ محمد صبحى الاتربى ، دراسة تمهيدية عن تطور السياسة السعريه للسلع الغذائية فى مصـــر ـ أغسطس ١٩٨٢ .

٧ـ محمد عبد المنعم عفر ، دكتور ، دراسات فى التمويل الزراعى ومذكره داخليه رقـــم (١١٥) معهد التخطيط القومى ـ ١٩٧٠ .

٨ـ مصطفى السعيد ، دكتور ، السياسة الائتمانية فى مصر ـ جريدة مايو ٢٦ سبتمبر ، ١٩٨٣ .

٩ـ وجيه أبو العطا ، استراتيجية وسياسات وزارة الرى ، نوفمبر ١٩٨٢ .

وزارات وهيئـــــات

١- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - سجلات البنك .

٢- البنك المركزى المصرى - نشرة البنك المركزى ١٩٨٢ .

٣- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - النشرة السنوية للنشاط التعاونـــــى بالقطاع الزراعى - سبتمبر ١٩٨٢ .

٤- الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب السنوى للاحصاءات العامـــــه - سنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

٥- المجالس القومية المتخصصه - تطور تجارة مصر الخارجيه ومستقبلها - يونيو ١٩٨١ .

٦- معهد التخطيط القومى - التنمية الزراعية فى مصر - نظره مستقبليه - جزءان . ١٩٨٢ .

٧- معهد التخطيط القومى ، تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبـــــل ترشيدها . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقـــم (١٣) - يوليو ١٩٨٠ .

٨- معهد التخطيط القومى ، التنمية الزراعية فى مصر ، ماضيها وحاضرها - يوليو ١٩٨٠ .

٩- وزارة التخطيط - تقارير المتابعه .

١٠- وزارة التخطيط - شعبة التجارة الخارجية .

١١- وزارة التخطيط - شعبة الزراعه .

١٢- وزارة الزراعه - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى - سجلات قسم اقتصاديات الانتاج .

مراجع أجنبيـــــة

1- MURRAY, WILLIAM G, NELSON ARANG,
Agricultural Finance 4th ed. IWA STATE UNIV.
Press, 1967.

2- SLATER. C. The Final Role of food marketing in
latin America Economic Development,
"Marketing and Economic Development" Bennett D.P.
American Marketing Association 1965.